

# مناهج البحث في التربية

## EPSY3203



## مناهج البحث

### المحتويات

٢٦-٧	الدرس الأول : مقدمات مهمة في مناهج البحث
٥٩-٢٧	الدرس الثاني : خصائص ومستلزمات البحث العلمي ومناهج البحث
٧٧-٦١	الدرس الثالث : صفات الباحث الجيد وهيئة الإشراف العلمي
٩٨-٧٩	الدرس الرابع : الخطوات الأساسية للبحث العلمي، والعوامل التي تساعد على اختيار موضوع البحث
١٢٥-٩٩	الدرس الخامس : إعداد الخطة الأولية وخطوات إنجاز البحث
١٤٢-١٢٧	الدرس السادس : المصادر والمراجع
١٦٨-١٤٣	الدرس السابع : طرق تسجيل المصادر والمراجع ووسائل تدوين المعلومات
٢٠٥-١٦٩	الدرس الثامن : طرق نقل المعلومات من المصادر والمراجع وتوجيهات ما قبل الكتابة
٢٤٥-٢٠٧	الدرس التاسع : قواعد الكتابة
٢٦٨-٢٤٧	الدرس العاشر : استكمال شروط البحث الجيد وكتابة قائمة المصادر والمراجع والفهارس، وإجراءات الطباعة والمناقشة
٢٨٨-٢٦٩	الدرس الحادي عشر : تحقيق التراث، أهميته وشروطه
٣٠٤-٢٨٩	الدرس الثاني عشر : ثقافة المحقق العامة والخاصة
٣٤٠-٣٠٥	الدرس الثالث عشر : مراحل التحقيق
٣٧٤-٣٤١	الدرس الرابع عشر : التعليقات العلمية والمكملات الحديثة
٣٧٨-٣٧٥	قائمة المراجع العامة :





## مقدمات في مناهج البحث العلمي

### عناصر الدرس

العنصر الأول : المقدمات المهمة لمناهج البحث ٩

العنصر الثاني : تعريف البحث العلمي لغة واصطلاحاً ١٨



## المقدمات المهمة لمناهج البحث

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

## المقدمة الأولى :

الإنسان بصفة عامة محتاجٌ إلى استخدام منهج محدّد في سائر أمور حياته ، فهو لا يستغني عن استخدام هذا المنهج إذا أراد أن يوفرّ لنفسه توصلاً إلى الحقائق والنتائج دون أن يبذل وقتاً طويلاً ، أو أن يستغرق جهداً كبيراً في الوصول إلى هذه الحقائق والنتائج. فالمعلّم في تعليمه يجب أن يكون له منهج في تقديم مادّته العلمية ، والدّاعي في قيامه بدعوته يحتاج إلى منهج لقيامه بواجبات الدعوة ، كي يحقق أهدافها المرجوة ، ويتوصّل إلى النتائج التي يسعى للوصول إليها. والقاضي في طريقته في الحكم ودراسة الأدلّة وترجيح بعضها على بعض ، ينبغي له أن يتّبع منهجاً محدّداً حتى يتوصّل إلى حكم سديد رشيد.

وكلّ إنسان يتعرّض لمشكلة أو معضلة ، أو يُكلّف بواجب أو مهمّة ، فإنّ أمامه طريقتين :

**الطريقة الأولى :** أن يسلك طريقة عشوائية اعتباطية لا يستخدم فيها أيّ منهج ، وهو عندئذٍ سيبذل جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً دون أن يكون متأكّداً أنه سيصل إلى الغاية المرجوة.

**أمّا الطريقة الثانية :** فهي تلك الطريقة التي يسلك فيها منهجاً معيّناً ، يحدّد الأولويّات ويحدّد عناصر المشكلة ، ويتخيّل وضع حلّ لها ، ويسعى إلى تحقيق

عناصر هذا الحلّ مستخدماً منهجاً مُتدرّجاً يصل الأسباب والمقدّمات بالنتائج؛ وعندئذٍ سيتوصّل إلى ما يريد في أقصر وقت وبأقلّ مجهود.

فهذه مسألة ينبغي فهمها ونحن نتحدث عن مناهج البحث العلمي.

### المقدمة الثانية :

إذا كان الإنسان مكلفاً بأن يستخدم منهجاً محدّداً في معالجته لكلّ أمور حياته، فإنّ المقدمة الثانية هي : أنه إذا كان الأمر كذلك بصفة عامة، فإننا في مجال العلم مُكلّفون بأن نستخدم هذا المنهج بطريقة أكثر لزوماً وأكثر وجوباً؛ لأنّ العلم مكوّن من هرم كبير وبناء كبير لا نستطيع أن نقتمحه، ولا أن نصل إلى ذروته دون منهج محدّد في المقاربة، وفي التعامل، وفي الفهم، وفي تحصيل المعرفة، وفي الاستنباط، وفي التركيب، وفي التحليل، وفي الوصول إلى النتائج المرجوة التي يبتغي الباحثون أن يتوصّلوا إليها وهم في طريقهم إلى الدخول إلى ميدان البحث العلمي الفسيح.

ونحن نحتاج إذاً إلى المنهج في سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، يعني: في مجال علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلوم الحياة، وعلوم الطب، والهندسة، والرياضيات، والفلك، والجيولوجيا، ونحوها ... سواء أكانت العلوم إنسانية، أم اجتماعية، أم تطبيقية تجريبية.

ونحن محتاجون كذلك إلى هذا المنهج بصفة أخصّ حينما نكلّف بإجراء بحوث علمية على أيّ مستوى من مستويات التعليم العليا، أعني بذلك مرحلة الدراسة الجامعية في البكالوريوس أو في الليسانس مثلاً، أو في المرحلة التي تتلو ذلك: مرحلة الماجستير، أو في المرحلة الأعلى، وهي مرحلة الدكتوراه، أو فيما يتلو

ذلك من البحوث التي يقوم بها الأساتذة بعد حصولهم على درجاتهم العلمية الكبرى. إنهم مكلفون في هذا المجال باستخدام منهج جدير بأن يوصف بأنه منهج علمي، ومعنى أنه علمي سيتضح فيما يتلو ذلك من الحديث، لكن لا بد من استخدام طريقة محدّدة في التعامل مع المادة العلمية بغية الفهم، وبغية الاستكشاف، وبغية المعرفة بجميع عناصرها، وبغية التوصل إلى نتائج يسعى الباحثون عن طريق البحث إلى الوصول إليها.

ومعنى ذلك: أننا ونحن في هذه المادة، نقدّم دليلاً مرشداً وهادياً للطلاب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى؛ لكي يستفيدوا به في هذه المرحلة، وفي كلّ ما يتلوها من المراحل العلمية؛ فيجب أن يكونوا حريصين على معرفة دقائقها، وعناصرها، ومراحلها، وخطواتها، وجوانبها المختلفة؛ لأن هذه الفائدة فائدة مؤكّدة ومحقّقة في كلّ مستوى من مستويات الدراسة، وفي كلّ علم من العلوم التي سيُكَلَّفون بدراستها على أي مستوى من مستويات الدراسة الجامعية العليا وما بعدها. فهذه المقدمة الثانية.

### المقدمة الثالثة:

نريد هنا أن نصل إلى تراثنا العريق المجيد، الذي أبدعته عقول العرب والمسلمين، مستهدين بنور الإسلام ونور السنّة النبوية، فيما قدّموه من مناهج لدراسة العلوم الإسلامية، ولما طبّقوه من هذه المناهج في كلّ هذه العلوم التي يمكن عن طريق النظر في القرآن والسنّة الوصول عن طريقهما إلى المنهج الصحيح للنظر، والاعتقاد، والعلم، والمعرفة، والعمل، والدعوة، والحركة، وكلّ ما يتّصل بحياة المسلم.

ويمكن الإشارة هنا إلى قليل القليل من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تُبين لنا أن المسلم يجب أن يكون له منهج في كل أمر من أمور حياته، فالله ﷻ يقول: ﴿نِعُوْنِي بِعِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ويقول: ﴿قُلْ هَآتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، ويقول: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويقول: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُرْ فَاسِقُ بْنُا فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، ويقول: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، إلى آخر ما نجده من الآيات القرآنية التي تُحدد لنا ملامح وعناصر لمنهج علمي صحيح، يجب أن يتخلق به المسلم في علمه وعمله، وحركته وسكونه، وصمته وكلامه، وكل جانب من جوانب الحياة؛ لأن هذا يتفق مع طبيعة الإسلام الذي بُدئت آياته الأولى بأمر الله ﷻ لرسوله ﷺ أن يقرأ باسم ربه الذي خلق: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

ونجد في حديث الرسول ﷺ بيانا لخطوات منهج وجهه إلى معاذ وهو متوجه إلى اليمن، حين بين له أولويات الدعوة والحركة، وبين له ما يجب البدء به، وما يجب التثنية به، وما يجب إعطاؤه بعد تقرير الأصول، في قوله ﷺ: ((إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَإِنْ هُمْ اسْتَجَابُوا لَكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. فَإِنْ هُمْ اسْتَجَابُوا لَكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ. وَتَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ)).

فهذا منهج في الدعوة يحدده الرسول ﷺ للدعاة: البدء بالأولويات، البدء بالأصول، ثم بما ينبني على الأصول، أو بالأصول التي تتلو الأصول الأولى في الأهمية. فبدأ بشهادة التوحيد وشهادة أن محمداً رسول الله ﷺ ثم تلتها الصلاة التي هي عماد الدين، ثم تلتها الزكاة التي قرنت بالصلاة في أكثر من سبعين موضعاً في القرآن الكريم، ثم يأتي بعد ذلك حكم الله ﷻ في سائر أمور الحياة المتعلقة بالعبادات الأخرى، وبالمعاملات، وبالأخلاق، ونحو ذلك.

فهذا يُبين أنّ الأمر يخضع لمنهج، ولا يأتي بطريقة اعتباطية أو عشوائية.

وقد أفاد المسلمون من هذا الذي قرءوه في القرآن والسنة، واستخلصوا منه أسساً وقواعد طبّقوها في علومهم؛ فلفقه منهج، ولأصول منهج، وللتفسير منهج، وللحديث منهج، ولعلم العقيدة منهج. وكل منهج يتوافق مع موضوعه، ويتّصل بالظواهر التي تبحث فيه، ويبيّن المراحل والخطوات التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذا العلم وتحقيق الفائدة المرجوة منه. ثم لما اتّصل المسلمون بالأمم الأخرى، وضعوا منهج العلم التجريبي لأول مرة في تاريخ العلم لدى البشرية والإنسانية، وهو: المنهج الاستقرائي، قائم على الملاحظة، وعلى إجراء التجارب، وعلى وضع الفروض، وعلى استنباط النتائج، وعلى التوصل إلى القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية التي يُستخدم المنهج فيها.

وهكذا كان للإسلام بنصوصه في القرآن والسنة الأثر الأكبر في وضع هذه المناهج التي توصل المسلمون إليها، وبعضها لم تعرفه البشرية من قبل، كعلم أصول الفقه، وعلم رواية الحديث، أو علم الحديث كلّ رواية ودراية، والمنهج التجريبي ... وهكذا يظهر لنا - ونحن على أعتاب منهجنا الذي سنتحدث عنه: أن للمسلمين مناهج عديدة، فأحرى بنا ونحن ورثة هؤلاء المسلمين، أن نتعلم هذه

المناهج، وأن تُطبّق مناهج البحث العلمي فيما يُعهد إلينا القيام به من البحوث في سائر المجالات التي ستخصّص فيها من بعد، بعد أن نكون قد درسنا الدراسة النظرية التي نتعلّم منها كيفية إجراء البحث من أول خطوة فيه إلى آخر خطوة فيه ؛ وهذا هو المجال الذي سيكون موضوع دراستنا، إن شاء الله تعالى.

#### المقدمة الرابعة:

أن منهجنا بصفة عامة ينقسم إلى قسمين كبيرين :

**القسم الأول:** يُخصّص لمعرفة كيفية إجراء البحوث: إذا أردنا أن نكتب بحثاً علمياً، إذا أردنا أن نُؤلف كتاباً، إذا أردنا أن نقدّم تقريراً، إذا أردنا أن نقدّم تقويماً، إذا أردنا أن نُؤلف شيئاً ما: مقالة علمية، أو بحثاً صغيراً.

هذا القسم يعرفنا كيف نقوم بتقديم هذا العلم أو البحث المطلوب إلينا تقديمه. ما الخطوات التي تُتبع؟ ما الإجراءات اللازمة؟ كيف تُرتّب؟ كيف ينبغي بعضها على بعض؟ كيف نتوصّل إلى اختيار الموضوعات؟ كيف يكون الطالب على أيّ مستوى يكون من حيث الشروط والصفات النفسية والأخلاقية؟ كيف يكون التعامل بين الأستاذ وبين الباحث؟ ... إلخ.

فهذا هو القسم الأول الذي نتعلّم فيه كيفية إجراء البحوث العلمية بمستوياتها المختلفة.

**القسم الثاني:** هو القسم الخاصّ بتحقيق النصوص التراثية القديمة.

يعني: إذا كان لدينا مخطوطات نريد أن ننقلها من حالتها التي هي عليها الآن، إلى أن تكون كتباً مقروءة منشورة بالطرق الحديثة: نُخرجها من المخازن، وننفض عنها الغبار، ونطبّق عليها شروط تحقيق النصوص؛ وهي شروط علمية، أقام



علماؤنا لها منهجاً، وشاركهم في ذلك غيرهم من أبناء البشرية، في وضع خطوات ومراحل لتحقيق هذه النصوص ولنشرها.

والقسم الثاني له منهج يتميز به إلى حد كبير عن القسم الأول؛ لأن الغايات مختلفة.

أنا هنا أريد أن أنقل إلى العلن كتاباً قديماً ألف في عصر معين، وكتبه كاتب معين في ظل ظروف ثقافية وعلمية معينة، أريد أن أخرج به إلى الناس حتى يفيدوا منه بسبب أهمية ما فيه من العلم. فما الذي ينبغي أن أفعله؟

إن هنا خطوات تختلف إلى حد كبير عن الخطوات التي تُستخدم في القسم الأول، وإن كان هذا النوع الثاني يحتاج إلى الاستعانة بالقسم الأول؛ لأننا عندما نُحقق كتاباً، أو ننشر نصاً تراثياً، علينا أن نُقدّم له بمقدمة علمية نعرّف فيها بالمؤلف، ونعرّف فيها بالكتاب، وبأهمية الكتاب، وبأهم الأفكار الموجودة فيه، وبأثره في العلم، وبما أحدثه من تأثير لدى العلماء المعاصرين له أو الذين جاءوا من بعده، وما الذي يمكن أن نُفيد به من هذا الكتاب القديم الذي نخرجه إلى الوجود مرة ثانية.

لا بدّ من دراسة لمثل هذا الأمر، وهنا سنلجأ إلى ما يقوم به المنهج في القسم الأول، ثم علينا أن نُضيف إلى الكتاب تعريفات بالمصطلحات الغامضة، أو نُعرّف بالأعلام الذين يرد اسمهم في نطاق هذا البحث، أو نعزو الآيات القرآنية، أو نخرّج الأحاديث النبوية، أو ننسب الأشعار إلى قائلها والأقوال إلى قائلها. ثم نضيف إلى هذا كلّ قسم خاصاً بالفهارس، وهذا مأخوذ من القسم الأول.

فالقسم الثاني ينبغي أن يكون فيه المنهجان: منهج التحقيق، ومنهج التأليف والتصنيف المُستخدم في القسم الأول. وهكذا علينا أن نعلم أنّ لدينا هذين القسمين ونحن في نطاق هذه المادة.

### المقدمة الخامسة :

أنّ لدينا مصدرين أساسيين لمعرفة هذه المادة -بالإضافة إلى هذه الدروس :

**المصدر الأول :** كتاب عنوانه : "كتابة البحث العلمي" ، وهذا الكتاب للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

**والمصدر الثاني :** "تحقيق النصوص ونشرها" ، للأستاذ المحقق الكبير: عبد السلام هارون.

ولكن أريد أن أضيف إلى ذلك عدداً آخر من الكتب والمراجع والمصادر التي يُمكن أن نستعين بها ونحن نقدّم هذه المادة.

وينبغي أن يكون معلوماً لدينا : أنّ هذين الكتائين هما كتابان مهمّان ، ولكنهما لا يقولان كلّ شيء يتعلّق بموضوع هذه المادة ، ومن هنا جرى العرف -خصوصاً في الجامعات ذات التقاليد الراسخة ، أو التي تريد لنفسها مستوى علمياً كبيراً- أن تُقدّم للطالب عدداً من المراجع والمصادر التي يمكن له الرجوع إليها بسهولة ويُسر ، لاستكمال عناصر المادة ، وللتزود بقدر كبير من المعارف العلمية المتعلقة بموضوعها.

ومن أجل ذلك ، نقدّم لك أيها الدارس الكريم ، عدداً من الكتب والمراجع التي تُفيدك في إثراء معلوماتك وإغناء معارفك في هذه المادة ؛ حتى يتكامل الجهد الذي يُقدّم هنا ، مع الجهد المبذول في الكتائين ، مع الجهد الذي قدّمه أصحاب هذه الكتب والمراجع ، في تكوين ثروة علمية سوف تكون دائماً بحاجة إليها.

وهذه الكتب من بينها:

- (كيف تكتب بحثاً أو رسالة) للدكتور أحمد شلبي.
  - (البحث العلمي: مناهجه وتقنياته) للدكتور محمد زيان عمر.
  - (أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق) للدكتور مهدي فضل الله.
  - (البحث العلمي: أساسياته النظرية، وممارسته العملية) للدكتورة رجاء وحيد دويدري.
  - (منهج البحث في العلوم الإسلامية) للدكتور محمد الدسوقي.
  - (أصول البحث العلمي ومناهجه) للدكتور أحمد بدر.
  - (مناهج البحث وتحقيق التراث) للدكتور أكرم ضياء العمري.
  - (البحث العلمي: أسسه، وطريقة كتابته) للدكتور محمد الصاوي محمد مبارك.
- وهذه مجموعة من الكتب التي تفيد إفادة مؤكدة، ويرجع إليها الأساتذة والباحثون وطلاب البحث العلمي حتى يستطيعوا أن يتعرفوا تعرفاً دقيقاً على مناهج البحث المطبقة في العلوم المختلفة. وهي زاد وثروة ينبغي اللجوء إليها والحرص عليها؛ حتى يسلك الباحث طريقه إلى العلم بخطى ثابتة، وعلى طريق مستقيم، يُعينه على التفوق وعلى الإبداع العلمي دون أن يقع في مزالق، أو يقع في منحرفات وانحرافات للطريق تؤدي به إلى زيادة الجهد وإلى زيادة تضييع الوقت، دون أن يكون لديه فائدة مؤكدة وهو في نطاق البحث العلمي.
- هذه المقدمات الخمس رأيتها ضرورية قبل أن نبدأ بدءاً فعلياً وعملياً في حديثنا عن مناهج البحث العلمي.

### تعريف البحث العلمي لغةً واصطلاحاً

إذا أردنا أن ندخل إلى نطاق موضوعنا، وإلى صميم عملنا في هذه المادة، فإننا نبدأ أوّل ما نبدأ بتعريف "البحث العلمي"؛ وهذه مسألة منطقية وطبيعية، فنقول:

إن هذا العنوان: "البحث العلمي" يتكوّن من كلمتين: كلمة "البحث"، وكلمة "العلم". وما دمنا في المناهج، فيجب أن نتعلّم بطريقة عملية كيف نعرّف كلمة: "البحث"، وكيف نعرّف كلمة: "العلم".

**"البحث" في اللغة:** إذا رجعنا إلى القواميس، ونحن في مجال الدراسات العربية والإسلامية والإنسانية والاجتماعية مكلفون بأن نرجع إلى القواميس، لمعرفة المعاني الأصلية، وهذا أسلوب من أساليب البحث العلمي نطبّقه على أنفسنا، فنقول:

"البحث" في اللغة: الطّلب للمجهول، والتفتيش عنه، وسؤال مَنْ يدلّنا عليه، والاستخبار عن مكان وجوده. ومعنى ذلك: أن الذي يقوم ببحثٍ عليه أن يعلم أنه سيطلب مجهولاً، ويفحص مسائل تؤدّي إلى العلم بهذا المجهول، وسيحتاج إلى أن يطبّق فيه طرّاً للوصول إلى هذا المجهول. فهذا هو المعنى في اللغة.

**"البحث" في الاصطلاح:** سنجد تعريفات متعدّدة، ولكن نختار من بينها هذا التعريف: البحث عملية علمية تُجمع لها الحقائق، وتُستوفى فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معيّن، لفحصها وفق مناهج علمية مقررّة للتوصّل إلى نتائج علمية جديدة.

تعريف ربما كان فيه بعض الطّول ، ولكن يُراد به أن يقدم تعريفًا دقيقًا جامعًا مانعًا ، يصف العمل الذي سيكلف به الباحثون في نطاق العلم حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه.

ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة عناصر في هذا التعريف :

**العنصر الأول :** أنّ هذه العملية التي يقوم بها الباحثون هي عملية علمية. ومعنى أنها علمية : أنها تخضع لتخطيط وتنظيم دقيق ، وأنها ليست عشوائية ولا اعتباطية ، ولا تجري كيفما اتفق ؛ وإنما تجري حسب تصوّر معيّن سترتب عليه خطوات محدّدة حتى يوصف هذا البحث بأنه علمي.

**العنصر الثاني :** أن هذا الجهد يدور حول موضوع معيّن -موضوع يحدّد بدقّة- وعندما نصل إلى هذه النقطة من منهجنا ، سنرى كيف يُختار الموضوع ، وكيف يُحدّد بطريقة منهجية تجعله صالحًا لإمكان القيام به دون عقبات تحول دون إتمام البحث.

**العنصر الثالث :** يتم إجراء هذا الموضوع وفق مناهج علميّة مقررّة. وسنرى فيما بعد أن هذه المناهج تتفاوت ، وتختلف بحسب الموضوع الذي يتمّ استخدام المنهج فيه. فالمنهج الموجود في الدراسات الإنسانية والاجتماعية غير المنهج الموجود في دراسة الظواهر الفلكية ، أو في دراسة الجيولوجيا ، أو في دراسة الجسد الإنساني ، أو في دراسة العناصر الموجودة في الطبيعة ، أو في دراسة الظواهر الجوية ، أو في دراسة العلوم التاريخية والمعارف التاريخية القديمة. كلّ هذه موضوعات يمكن إجراء البحوث العلمية فيها ، ولكن لكلّ مجال منها منهج محدّد يتوافق ويتكافأ مع الظواهر الموجودة في هذا المنهج.

المنهج المستخدم في الطبّ غير المنهج المستخدم في دراسة التاريخ، غير المنهج المستخدم في دراسة الأدب، غير المنهج المستخدم في دراسة الطبيعة. كل شيء من هذه له منهج معيّن.

فعندنا وصف لهذه العملية بأنها علمية، بأنها تدور حول موضوع معيّن خاص ليس موضوعاً عاماً، وهذا المنهج يتمّ وفق مناهج علمية مقرّرة، ثم يُراد له أن يتوصّل إلى نتائج علمية محدّدة ومقرّرة.

وهذه الفكرة التي يُختم بها التعريف، وهو أنّ البحث يُجرى بقصد التعرف أو الوصول إلى نتائج علمية محقّقة مسألة في غاية الأهميّة؛ لأنها هي الغاية من البحث، ومن الإنفاق، ومن الوقت ومن الزمن، ومن الجهد، ومن الإشراف.

إن الإنسان عليه أن يسعى في بحثه إلى أن يضيف إلى العلم إضافة جديدة لا يكون عمله تكراراً لعمل السابقين، ولا يكون جهده ترديداً لما توصّل إليه الباحثون من قبل، وإنما يجب عليه أن يضع في اعتباره وأن يسأل نفسه دائماً، وأن يذكر نفسه دائماً: ما النتائج التي سأتوصّل إليها من البحث؟ لا بدّ أن يكون لدينا جديد، وهذا الجديد لا بدّ من العناية به حتى ولو كان هذا الجديد بنتيجة سلبية توفّر على الباحثين عناء البحث في هذا الأمر مرة أخرى.

ولكن لا بدّ أن يكون لدينا في البحث جديد، وهذه الإضافة العلمية الجديدة لا بدّ أن يكون فيها عدد من الأمور أو الاحتمالات. فقد تكون حلاً لمشكلة علمية قائمة، أو لمشكلة عملية قائمة، وقد تكون كشفاً لأمر غامض، وقد تكون إضافة لأفكار جديدة تماماً لم يتوصّل إليها أحد من قبل، وقد تكون برهنة على حقائق معلومة، وقد تكون إعادة لتفسير بعض النتائج العلمية التي تفسّر بهذا البحث تفسيراً جديداً غير التفسيرات التي سبق إليها الدارسون. لا بدّ أن يكون لدينا نتيجة علمية.

وقد أوضح علماؤنا المسلمون من قبل أن التأليف يكون في سبعة أنواع:

فالقصد والغاية والهدف والنتيجة لا بد أن تكون داخلية في واحدة أو أكثر من هذه الأنواع السبعة، لا يُؤلف عالم عاقل إلّا فيها:

١. إمّا شيء لم يُسبق إليه الباحث، فيقوم هو باختراعه.
٢. وإمّا شيء ناقص، فيقوم بإتمامه.
٣. وإمّا شيء مطوّل في الكتب القديمة فيقوم باختصاره، دون أن يُخلّ بشيء من معانيه.
٤. أو أن يكون شيئاً متفرّقاً، فيقوم بتجميعه وتركيبه.
٥. أو أن يكون شيئاً مختلطاً، فيقوم بربط المعلومات وتنسيقها.
٦. أو أن يكون شيئاً مغلقاً، فيقوم الباحث بشرّحه.
٧. أو أن يكون شيء قد وقع فيه خطأ لدى الدارسين من قبل، فيقوم الباحث بإصلاح هذا الخطأ.

هذه سبعة أغراض كان المؤلّفون القدماء يؤلّفون فيها.

ولكننا نستطيع الآن أن نقول: إن التأليف في الكتب العلمية القديمة كان شيئاً، وما يراد أن نقوم به نحن الآن من البحوث هو شيء آخر. وأقرب ما يكون إلى البحث العلمي هو الغرض رقم (١)، وهو: أن يكون هناك شيء لم يُسبق الباحث إليه، فيقوم باختراعه؛ هذا داخل في البحث العلمي الحديث مائة في المائة. أو أن يكون هناك شيء ناقص فيقوم الباحث بإتمامه؛ هذا داخل في نطاق العلم الحديث والبحث الحديث. أو أن يكون هناك شيء قد أخطأ فيه السابقون

فيقوم المصنف بإصلاحه. لكن التلخيص، والاختصار، وكشف الغموض، هذا نوع من التأليف، لكن لا يرتقي إلى درجة البحث العلمي المطلوب الآن. نحن لا نريد مجرد حلّ المغلقات، ولا توسعة المختصرات، أو اختصار المطولات؛ هذا ينفع في مستوى من التعليم؛ مستوى التلقين، مستوى الحفظ، مستوى معرفة المتون، وهذا شيء جيد، ولكننا نحن الآن مكلفون باختراع جديد، أو بإتمام ناقص، أو بتصويب خطأ: هذا هو الذي يستحق أن نبذل فيه الجهد الأكبر.

المقصود بهذا: أن تزداد المعرفة الإنسانية ثراء، وأن يزداد التراكم العلمي، وأن يضيف كل باحث إلى العلم لبنة جديدة يتمكن الناس عن طريقها من الاستفادة من النتائج التي توصل إليها هذا الباحث.

#### فمثلاً:

- باحث أخرج إلى الوجود مخطوطاً ليس موجوداً من قبل مطلقاً: هذه إضافة علمية.
- طبيب توصل إلى دواء جديد في بحث علمي لم يكن موجوداً من قبل: هذه إضافة علمية جديدة. وآخر أخذ دواء قديماً كان يُستخدم في علاج مرض معين، فاستخدمه هو في علاج مرض آخر لم يكن العلماء من قبله قد توصلوا إليه، أو توصل إلى إجراء عملية جراحية لم يتوصل إليها القدامى.
- أحد العلماء اكتشف نجماً أو كوكباً في السماء، أو توصل إلى معلومات فلكية لم يتوصل إليها القدامى.

فهذه نماذج للبحوث العلمية الجديدة التي فيها إضافة للعلم، وفيها إثراء للمعرفة الإنسانية؛ وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن يسعى إليه الدارسون: أن يضيفوا إلى



العلمُ جديداً، ليس مجرد التكرار، أو التّرديد، أو حفظ ما قاله السابقون في مجال البحث العلمي. نحن نحفظ ما قاله السابقون في مجالات التّعلّم الأخرى، ولكن في مجال البحث المطبّق في العلم لا بدّ أن نضيف إلى العلم جديداً.

وكما ذكرنا: لا بدّ على الباحث أن يسأل نفسه دائماً: ماذا الذي سأضيفه إلى العلم؟ مجرد جمع الآراء القديمة والصّاقها ببعض لا يقدّم للعلم جديداً، ويعرّفنا ما هو معروف؛ لكننا نريد أن نتوصّل إلى مجهول جديد نجعله معلوماً ببحثنا: فهذه مسألة مهمّة جدّاً، ولا بدّ من الحرص عليها؛ حتى نكون قائمين فعلاً بمقتضيات واشتراطات البحث العلمي النافع والمفيد.

ربما يزداد هذا الأمر وضوحاً في أن تُبين بأن ما ليس فيه إضافة جديدة إلى العلم لا يُسمّى بحثاً علمياً. وسنقدّم لذلك عدداً من النماذج التي قد تلتبس في الأذهان، وقد يُتصور من ورائها أنها بحوث علمية، ولكنها في الحقيقة لا ترقى إلى درجة البحث العلمي المعتبر عند العلماء.

### على سبيل المثال:

المؤلّفات التقريرية التي لا تتجاوز إعادة الصياغة والتقسيمات، من غير أن نقدّم أي تفسير أو تحليل لهذه المؤلّفات التقريرية. يعني: افرضُ عندي كتاب يقدّم قواعد النحو، أو يقدّم لي تعريفاً بعصر - على طريقة الطبري وعلى طريقة المؤرّخين القدامى. يقول: فلان تولى سنة كذا، وفلان مات سنة كذا، وفلان قام بعملية حربية سنة كذا، وفلان قام ببناء مسجد في سنة كذا... إلخ، دون أن يقدّم لي لا تفسيراً، ولا تعليلاً، ولا ربطاً للمعلومات بالظواهر الاجتماعية، ولا

بالظواهر السياسية القائمة في ذلك الوقت البعيد، ولا أن يُفسّر لي غموض بعض الأحداث، ولا شيء ... مجرد تعريف بما هو معروف: هذه تسمّى: "مؤلفات تقريرية". هذه تنفع في مستوى من العلم أقلّ من مستوانا الذي نتحدّث عنه، ولكنها لا تنفع في البحث العلمي.

وكذلك ما كان جمعاً لمعلومات تقريرية عن بعض الظواهر، هذه لا تسمّى بحثاً علمياً جديداً.

ومن النماذج التي لا يعتبرها العلماء بحثاً علمياً - وإن كانت تنفع في مستوى أقلّ من العلم - ما كان جمعاً لمعلومات تاريخية عن آية ظاهرة من الظواهر، سواء في مجال العلوم الإنسانية أو في غيرها. مثل ما يتعلق بتاريخ العلوم، فيقدّم معلومات معروفة ولا يقدم جديداً. لكن إذا قدّم جديداً في مجال العلوم، فإنه يكون عندئذ بحثاً علمياً، يكون فيه تحليل وفحص، وفيه استنباط، وفيه كشف لمجهول، وفيه مقارنات، وفيه موازنات، وفيه إضافة إلى أبواب من العلم لم تكن معروفة من قبل، عندئذ ينتقل من كونه مجرد جمع للمعلومات إلى أن يكون بحثاً تاريخياً.

الكتاب المدرسيّ الذي يُؤلف بقصد تعريف الطلاب لمجموعة من الحقائق العلمية المعلومة والقضايا المسلّمة، دون أن يقدم لنا نظرية جديدة أو تفسيراً جديداً، ودون أن يقدم آية نتائج جديدة إلّا عرض ما هو معروف فقط، دون أن يعلّل للأحداث، دون أن يتوصّل إلى نتائج لم تكن معروفة من قبل، هذا الكتاب المدرسي إذا كان على هذا النحو فلا نستطيع أن ندخله في نطاق البحث العلمي؛ ولذلك لا يستطيع الأساتذة الحاصلون على الدكتوراه أن يتقدّموا بمثل هذه الكتب للحصول على درجات علمية أعلى. فإذا كان أستاذاً مساعداً لا يستطيع

أن يتقدّم بمثل هذه الكتب لكي يرقى إلى أستاذ مشارك ، وإذا كان أستاذاً مشاركاً لا يستطيع أن يتقدّم لكي ينال درجة أستاذ كامل ، وإنما لا بدّ أن يقدم جديداً. هذه المسألة لا بدّ أن تكون مفهومة ، ونحن نتحدّث عن البحوث باستمرار.

السؤال : ما الذي سيضيفه البحث إلى العلم؟

المقالات الطويلة التي تقدّم معلومات معروفة سلفاً ، وليس فيها إلّا مجرد تجميع هذه المعلومات ، هذه أيضاً لا تمثّل شيئاً علمياً مهماً.

تطوير مشروع علمي يعتمد على معلومات معروفة ، دون جديد ، أو دون مقارنة ، هذا أيضاً ليس بحثاً علمياً معتبراً.

تطوير طريقة معيّنة ووضعها موضع التطبيق ، دون جديد يضاف إلى هذا الأمر ، ليس هذا بحثاً علمياً.

فالبحث العلمي دائماً يستخدم خطوات محدّدة تتّبع منهجاً معيّناً بقصد التوصل إلى إضافة علمية جديدة.

لا بدّ أن يكون القصد النهائي للبحث العلمي هو : ما يضيفه من المعلومات إلى صرح العلم الذي يسعى العلماء إلى إقامته وإلى إعلائته ؛ حتى تستفيد البشرية من جهود العلماء ، وحتى يكون ما ينفق على العلم والبحث العلمي وهو باهظ وكثير ، لا بدّ أن يكون له جدوى ، وأن يكون له فائدة ، وأن يكون له عائد يعود بالخير وبالنفع على الإنسان فرداً وجماعة وأمة وأماً ؛ لأن البحث العلمي يجب أن يكون تراثاً إنسانياً مشتركاً تشترك فيه جميع الأمم ؛ لأن حاضر البشرية كلّها مرهون وموقوف على الإقامة في كوكب واحد ، وما يحدث من البحوث العلمية الجديدة في مكان معيّن ينبغي أن تستفيد به البشرية كلّها دون احتكار لنتائج العلم ، كما تسعى إلى ذلك بعض الحضارات في عصرنا هذا ، على عكس

الإسلام الذي يطالبنا بنشر العلم وإشاعته وإذاعته وتقديمه للناس وإفادة البشرية به ؛ لأن من كتم علماً كما قال الرسول ﷺ : ((مَنْ كَتَمَ عِلْماً أَجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

فهذا هو التعريف الذي نقدم به لموضوعنا ، وهو: تعريف البحث العلمي. ومن الواضح أنّ العلم يفترق عن الخرافة ، ويفترق عن الأساطير، ويفترق عن المعلومات غير المنظّمة. العلم نظام معيّن يستخدم منهجاً معيّنًا ، يستخدم خطوات محدّدة بقصد الكشف عن المجهول ، ويقصد إثراء المعرفة الإنسانية ؛ فعندئذ نكون أمام بحث علمي حقيقي.

وهذه نقطة أخرى متّصلة بهذا الموضوع تماماً ، وتزيده بياناً ووضوحاً ، عندما نتحدث عن خصائص هذا البحث العلمي الذي نسعى إلى أن نتحقّق به ، وأن نتعلّمه ، وأن نتوصّل إلى ثمراته وفوائده.

## خصائص ومستلزمات البحث العلمي ومناهج البحث

### عناصر الدرس

العنصر الأول : خصائص البحث العلمي ٢٩

العنصر الثاني : البحوث الجامعية مستوياتها وأنواعها ٣٤



### خصائص البحث العلمي

الخصيصة الأولى: "الموضوعية":

لا بد أن يلتزم الباحث بالموضوعية في البحث العلمي ، وهذه الموضوعية تنقسم إلى قسمين :

- التركيز على الموضوع.
- بيان الحقائق والنتائج التي يؤدي إليها البحث كما هي تمامًا ، دون زيادة ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تبديل. وينبغي الالتزام بذلك حتى ولو كانت النتائج مخالفة لما يراه الباحث ، أو لما كان يظنه قبل البدء بالبحث.

**ونضيف إلى هذه الخاصية:** أن هذا الأمر من الأمور التي يعلمنا الإسلام إياها: نقول الحق ولو على أنفسنا، ولو على أهلينا، ولو لخصومنا، ولو لمن يعادوننا في الدين أو في الاعتقاد، أو في السياسة، أو في أمر من الأمور. الله تعالى يقول:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

ونجد في القرآن الكريم وفي حديث الرسول ﷺ التأكيد على هذا المعنى.

فنحن نعلم ما بين المسلمين وما بين بعض أهل الكتاب الذين حرفوا كتبهم حتى وصل الأمر إلى لعنهم في القرآن الكريم أو لعن بعضهم، ولكننا نجد أن القرآن الكريم يقول -على الرغم من هذا: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَمٌ يّهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ويقول ﷺ عن أهل الكتاب: ﴿مِنْهُمْ أُمَمٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾ [المائدة: ٦٦].

وهكذا نتعلم من الدين ومن العلم : ضرورة الموضوعية التي لا بد فيها من قول الحقيقة كما هي ، دون مخالفة أو تزيف أو تزيين ، أو زيادة أو نقصان. الباحث عليه أن يسجل الحقائق التي يتوصل إليها البحث حتى لو كانت مخالفة لما يراه من الأفكار ، ولما يرجو أن يتوصل اليه.

فلنفرض أنه وضع فرضاً علمياً لتفسير ظاهرة ، وجاءت النتائج مخالفة لهذا الفرض ؛ عليه أن يتنازل عن هذا الفرض فوراً ، وأن لا يُزيّف النتائج من أجل أن تتفق مع فرضه العلمي ؛ بل عليه أن يعدّل من فرضه العلمي حتى يتفق مع هذه النتائج الجديدة التي أوصله اليها. فهذه هي الخاصية الأولى من خصائص البحث العلمي المحترم. إذا لم يلتزم الباحث بهذا الأمر ، فإن بحثه لا يكون ذا قيمة ، وسوف يُعرف عنه هذا ، وينظر الباحثون الكبار إلى هذا البحث نظرة دونية تجعل أهله ليس جديراً بأن يُسلّك ضمن عداد العلماء المتقنين الواثقين من العلم الذين تكون نتائجهم موضع التصديق وموضع الاحترام وموضع الاعتبار.

### الخصيصة الثانية "المنهجية" :

إننا في نطاق العلم نخضع لمنهج ، لا نخبط خبط عشواء ، ولا نكون كحاطب الليل لا يعلم ما الذي يأتي به ، هل يأتي بشيء نافع أو بشيء ضار؟ هل يأتي بنباتات أو بحيوانات أو بحشرات؟ وإنما يجب أن نخضع للمنهج. والمنهج عبارة عن نظام وتنظيم للعلم الذي يبحث فيه الإنسان ، وللمعلومات التي يقوم بتجميعها ، ثم يقوم بعرض هذه المعلومات عرضاً دقيقاً وبلغة دقيقة تخلو من الإنشائيات ، وتخلو من المجازات ، وتخلو من المبالغات ، وتخلو من الأساليب التي لا يمكن قياسها أو حصرها أو معرفة مدلولاتها بطريقة دقيقة ، أو الألفاظ المشتركة ، أو الألفاظ



الغامضة. لا بدّ أن تكون اللغة دقيقة، يعني: أحصل على معلومات بطريقة منهجية، ثم أعرضها عرضاً دقيقاً، بلغة دقيقة، مع التدرج في العرض.

يعني: أبدأ بالأوليات ثم أثني بما يترتب عليها، وبالتائج اللاحقة لها؛ فلا أقدم ما حقه التأخير، ولا آخر ما حقه التقديم. وانتقل من الأمور السهلة إلى الأمور الصعبة، ومن المسائل المعلومة إلى المسائل المجهولة، ومن الأمور المسلّمة إلى ما يمكن أن يكون موضع خلاف. وأربط الأفكار ربطاً منطقياً، وانتقل انتقالاً طبيعياً متسلسلاً دون فجوات أو دون قفزات. فهذا هو المنهج العلمي.

**وبعبارة ملخّصة، نقول: إنّ المنهج العلمي يُعرف بأنه: فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، بُغية الوصول إلى نتائج محدّدة، إمّا من أجل الكشف عن مجهول، وإمّا من أجل البرهنة على شيء معلوم للآخرين؛ وهذان أمران مهمّان جداً.**

والإنسان لا يكتسب هذا في يوم وليلة، ولا بجهد يسير، ولكن بالتدرّج وبالتعلّم وبالإفادة من البحوث المطبّقة التي يتعلّم عليها، وبالإفادة من الأساتذة، وبالاستماع إلى البحوث، وبترويض النفس على اتّباع المنطق الصحيح والمنهج القويم الذي يصبح شيئاً خاصّاً في ذهن هذا الباحث، ويصبح من خصائصه، ويتعوّد عليه بحيث إذا استقرّ وأصبح من عاداته العلمية لا يستطيع أن يخالفه؛ فلا يستطيع أن يقفز هكذا كالطائر الذي ينتقل من غصن إلى غصن، بل لا بدّ أن ينتقل انتقالاً طبيعياً تدريجياً، وأن يبرهن على الأفكار، وأن يناقش الخلافات حتى يتوصّل إلى نتيجة، وأن يوازن الأفكار حتى يصل إلى أصوبها وأقومها... إلخ، يكتسب هذا بعد محاولات، وبعد تدريب، وبعد تعوّد، وبعد إشراف، يكتسبه حتى يصبح كالطبيعة الثابتة لدى هذا الإنسان؛ ومن ثم لا يكون لديه

صعوبة في الالتزام به، وفي الخضوع لمقتضياته، وفي الالتزام بإجراءاته وخطواته. وعندئذ يكون الأمر سهلاً ميسوراً عليه، فيسير في البحث العلمي سيراً حثيثاً دون عقبات أو معوقات.

البحث لا بدّ من التنظيم الصحيح فيه، من أجل الكشف عن المجهول، أو من أجل البرهنة على هذا المجهول للآخرين. هذان أمران مهمّان جداً، ولكن هذان الأمران هما الغايتان النهائيّتان للبحث.

وقبل أن نصل إلى هذه الغايات المرجوة من البحث، فإننا نلتزم ببعض الجوانب الشكلية، وبعض الجوانب الموضوعية:

**ومن الجوانب الشكلية المهمة:** أنّ لدينا بعض الأمور اللازمة للدلالة على أصالة البحث، وجودته، والتزامه بالمنهج.

مثلاً: نختار عنواناً جيداً للبحث، وعنواناً بمواصفات خاصة - سيأتي الحديث عنها بالتفصيل فيما بعد. ويكون عنواناً له صفات معيّنة تُدرجه ضمن موضوعات البحث العلمي. ثم نصوغ حقائق البحث، ومسلمات البحث، ونتائج البحث، وأفكار البحث، صياغة دقيقة جداً، فيها الترابط المنطقي. ثم نقوم في النهاية بعمل فهرس للمصادر والمراجع، وللقوائم، وللأفكار الرئيسة في البحث، ولكل ما نتوصّل إليه في داخل هذا البحث. هذه بعض الجوانب الشكلية التي لا بد من الالتزام بها حتى نكون في نطاق بحث علمي.

**ومن الجوانب الموضوعية:** سعة الاطلاع، فلا يكون البحث هكذا قليل المعلومات. لا بدّ أن يكون فيه سعة الاطلاع، ولا بد من حسن الرأي، وجودة المناقشة. ولا بدّ من ظهور الطابع النقدي للباحث، وليس آلة مسجّلة، ولكنه عقل يفكر، عقل يُدلي برأيه، عقل يقول قولاً جديداً. ويجب أن يتدرّب على

ذلك ، وأن يتعود ، وأن يكون لديه المقدرة على أن يقول في مثل هذه المسائل ، وأن يقومها تقويماً علمياً مناسباً.

ثم لا بدّ من سيطرة الباحث على موضوع البحث ، وحضور الشخصية في أثناء البحث ، دون أن يكون لديه تعالٍ أو تكبرٌ في صياغة المعلومات أو في صياغة النتائج ، ودون أن يكون لديه انسحاق أمام آراء الآخرين. لا بدّ أن يكون عنده شخصية علمية متزنة متكاملة قادرة على الدفاع عن الرأي ، والتوصل إلى الحقائق ، وتقويم الأفكار الموجودة ، ولا بدّ أن يعبر عن ذلك كلّ بلغة علمية دقيقة واضحة سهلة ومركزة ، بريئة عن الغموض ، وبريئة عن التعقيد الذي يذهب المعاني ؛ كلّ هذا لا بدّ منه حتى نقول : إننا أمام بحث علمي. ثم نسأل ونذكر دائماً عن الجدوى العلمية للبحث ، أي : عن الإضافة العلمية التي سيضيفها البحث - كما قلنا من قبل عند التعريف.

لا بدّ أن يكون للبحث جدوى علمية ، لا يكون بحثاً في الفراغ ، ولا بحثاً عن المطلق الذي لا تتوصل إليه ، وإنما يجب أن يكون له جدوى علمية ، لا يخلق في الفضاء.

فكرة "العلم للعلم" قد تُقبّل في بعض المستويات للذين حصلوا مستويات عليا من العلم ، ولكننا نريد العلم للحياة وللإنسان والفائدة. ونحن نعلم : أنّ من تقاليدنا العربية والإسلامية : أنّ المسلمين الأوائل كانوا يكرهون الكلام إلّا فيما تحته عمل ، والذي له ثمرة ، وله جدوى ؛ ولذلك كانوا يتعدون عن الجدل العقيم ، وعن المراء الذي يؤدي إلى التهوين من الحق ومن إعلاء كلمة الباطل. فلا بد من أن يكون للفكر نتيجة ؛ يقول الإمام مالك بن أنس : "الكلام في الدين أكرهه ، وما زال أهل بلدنا يكرهونه. وكانوا لا يحبون الكلام إلّا فيما تحته عمل". يعني : الفكر يؤدي إلى إسعاد وتطور الحياة ، ومواجهة المشكلات ، وحلّ المعضلات ، والقضاء على الأمراض ، وتطور العلم ... إلخ.

هذا هو الذي ينبغي أن نقوله ونحن نتحدث عن الأمر؛ حتى نكون أمام أبحاث علمية جديرة بالإنفاق عليها، وجديرة بأن يُفني الباحث من عمره سنوات وسنوات من أجل الوصول إلى الحقائق.

لا يكون هذا الكلام في فراغ، أو في غير جدوى، لا بد أن يكون هناك جدوى علمية، إضافة إلى العلم، جدوى اجتماعية، حلّ للمشكلات. وهكذا نستطيع أن نقول: ليس البحث العلمي مجرد جمع للبيانات والمعلومات، وليس تكراراً ولا ترديداً لما قاله السابقون، ولكنه يقدم حقائق جديدة، ويفسرها، ويدلل عليها، ويبرهن على صحتها، ويجعل هذه المعلومات صالحة للتطبيق في مجالاتها العلمية المحددة، ويقدم فائدة للإنسان وللحياة والمجتمع.

وكل ذلك بالاعتماد على التفكير العلمي النقدي، وعلى تقديم هذه النتائج بموضوعية وأمانة، وبغير تحيز ولا هوى، وبغير استعلاء ولا تكبر، وبغير انسحاق أو انزواء، ولكن بتوازن علمي ينبغي أن يكون عليه الحال، ونحن نتحدث عن البحوث العلمية الدقيقة بخصائصها التي حدثنا عنها هؤلاء العلماء.

### البحوث الجامعية: مستوياتها، وأنواعها

البحوث الجامعية - البحوث التي تُجرى في الجامعة، وفي مراكز البحث العلمي - تنقسم إلى مستويين:

**المستوى الأول:** هو مستوى المرحلة الجامعية.

**المستوى الثاني:** هو مستوى الدراسات التي تتلو المرحلة الجامعية، وهي مرحلة الماجستير، ومرحلة الدكتوراه.

وطبيعي أن يكون هناك أمر مشترك بين المرحلتين ، ولكن لا بدّ أن يكون اختلاف في الواجب الذي يجب القيام به في المرحلة الجامعية الأولى عمّا يكلف به الباحثون في المراحل الأعلى. والالتزام في المرحلة الأعلى أكبر ، والتحديد أكثر ، والنتائج لا بدّ أن تكون أكثر دقة وأكثر أهمية ، ولكننا نتحدث عن المستويين بصفة عامة ، وعمّا يلزم لكل مستوى من المستويات بصفة خاصة.

### المرحلة الأولى ، يقوم بها طلاب البكالوريوس :

#### الهدف منها :

عندما يأتي الأستاذ في مادة من المواد التي يدرسها الطالب ، شرعية ، أو إنسانية ، أو اجتماعية ، ويكلف الطلاب بالقيام ببحوث.

ما المقصود ، وما الهدف من القيام بهذه البحوث في هذا المستوى من الدراسة ؟ وبالطبع تكليف الطلاب بالبحوث في هذا المستوى يدلّ على ارتفاع مستوى الجامعة ؛ لأنّ العلم ليس مجرد تلقين ، وليس تلقياً كهذا الذي يتلقاه الطالب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. هنا ، لا بدّ أن يكون للطالب جزء من التعلّم الذاتي ، طريقة التعلّم الذاتي : أن يقوم بالبحوث ، وأن يتعرّف على كيفيّتها. وإذا كانت هناك جامعة لا تكلف طلابها ببحوث في هذا المستوى ، فهذا يدلّ على أنها ليست في الدرجة العليا من المستويات العلمية بين الجامعات.

هناك مجموعة من الأهداف التعليمية والتربوية الخاصة بهذا المستوى من الدراسة ؛ منها :

(١) التعرف على المصادر والمراجع في مجال البحث.

مثلاً : إذا كُلف الطالب ببحث في التفسير ، عليه أن يعرف كتب التفسير القديمة والحديثة ، ويعرف شيئاً عن مناهجها ، وكيفية تفسيرها للنص القرآني ، وكيفية

استنباطها من النص القرآني ... إلخ فيها ما يتعلّق بما يغلب عليه الطابع اللّغوي ، ما يغلب عليه الطابع الاعتقادي ، ما يغلب عليه الطابع النحوي ، ما يغلب عليه الطابع الأخلاقي ، ما يغلب عليه الطابع الفقهي . يعرف كلّ هذه الكتب ، ويعرف مناهج هذه الكتب ، ويتعرّف على طريقتها وكيفية قيامها بواجبها . إذا كان في الحديث يعرف الكتب ، مثلاً : الصّحاح ، أو البخاري ومسلم ... أو المسانيد ، أو المعاجم ، أو المجموعات الحديثية ، والكتب التي ألفت في نقد الرّجال والجرح والتعديل ... إلخ ، فلا يكون كالذي يتلقّى مجرد تلقّ ، ويستمع من الأستاذ ، وقد يكون مشغول الذهن أو منصرفاً ، لكن هنا سيتعرّف بنفسه . وهذه المعرفة التي يتعرّفها بنفسه تظل ثابتة في ذهنه ، وتكون قاعدة علمية لا يكاد ينساها أبداً ؛ لأنه قام بجهد خاص في التعرف عليها ، وبذل في ذلك جهداً .

إذاً ، التعرف سيكون مفيداً جدّاً في بناء عقلية علمية لهذا الطالب .

(٢) التدرب على جمع المعلومات من الكتب والمراجع ، واستخلاصها ، والتدرب على كيفية الصياغة لها ، وترتيب الأفكار الموجودة فيها ، وتقديم صورة لفكره هو عندما يتّصل بهذه المراجع .

(٣) اكتساب مهارة البحث ، والتدرب على معرفة المنهجية في العرض ، وفي الفهم ، وفي التفسير ، وفي التحليل ، وفي التعبير ، والاستعداد للمرحلة العليا القادمة التي ستأتي فيما بعد إذا تدرب عليها في الجامعة . سوف يكون تدريبه عليها وتطبيقه لها ، فيما بعد ذلك من المراحل والدرجات ، سهلاً ميسوراً بلا مشقّة ولا معوّقات .

فهذه إفادات ثمينّة ، وأهداف قويمّة ، وأهداف جميلة ، والطالب إذا أخذها بحدّ فإنه سيفيد منها إفادة عالية تنفعه في كلّ حياته ؛ حتى ولو لم يكمل الدراسات

العليا ؛ لأنه عندما يخرج إلى الحياة العملية سيكون قد تدرب على إجراء البحث ، لا يلزم أن يكون الطالب قد درس كل شيء سيقوم بتدريسه فيما بعد ؛ فربما تواجهه مشكلات جديدة لم يتم عرضها في مناهج الدراسة التي تلقاها ، يعني : التفسير ، أو الحديث ، أو علم النفس ، أو علم الاجتماع ، أو التربية ، أو إدارة الأعمال ، أو المحاسبة ، أو نحو ذلك. لا يلزم أن يكون قد أحاط بكل دقائق العلم في أثناء الدراسة الجامعية ؛ فقد يواجه وهو في مرحلة حياته العملية بمشكلات إذا كان قد تدرب على البحث فسيكون من السهل عليه أن يتعرف على المعلومات ، وأن يصل إليها بنفسه ، وأن يجبر هذا النقص الذي جاء في مراحل تعلمه الجامعية ، ويكون قادراً على مواجهة المواقف إذا كلف بمسألة أو مهمة أو عهد إليه القيام بأمر. عنده دربة ، وعنده مران ، وعنده مراس ، فسيكون عندئذ قوياً وقادراً على أن يواجه الصعوبات والمشكلات. فإذا ما أضاف إلى ذلك : أنه يريد أن يدخل إلى نطاق الحياة العملية فيما بعد البكالوريوس ، فإنه يكون قد تدرب على هذا الأمر بطريقة عملية أيضاً.

فينبغي على الطالب أن لا يأخذ هذه المسألة أنها مجرد نجاح أو رسوب أو يأخذ التقديرات العالية أو التقديرات المتوسطة. إن عليه أن يتعلم ذلك من أجل حياته ، ومن أجل عقله ، ومن أجل فكره ، ومن أجل طريقة تصرفه ، ومن أجل طريقة مواجهته لمشكلات الحياة العلمية والعملية ، عليه أن يستفيد من هذا إفادة مهمة.

هنا ننبه إلى أمر مهم ، هل على الباحث الطالب في هذا المستوى من البحوث والدراسات -المستوى الجامعي فقط- أن يتوصل إلى نتائج علمية باهرة؟ أو أن يدون آراءه الخاصة به ، وأن يفكر بطريقة إبداعية جديدة يضيف فيها إلى العلم

جديداً على النحو الذي تحدّثنا به ونحن نتكلم عن تحديد وتعريف معنى البحث العلمي وخصائص البحث العلمي؟

نقول: كلاً! إنه إن فعل ذلك فهذا شيء جيّد، وهذا يدل على دراسة، وعلى اطلاع، وعلى صبر على العلم، لكنه لا يكون في هذا المستوى مكلفاً بمثل هذا الأمر؛ لأن في هذا إثقلاً عليه، وتكليفاً له بشيء قد لا يُطيقه. وعلى الأساتذة أن يترفّقوا بأبنائهم الطلاب في هذه المرحلة؛ يكفي أن يعرف الكتب، ويرجع إلى المراجع، ويستكشف معالمها، ويتعرّف على أجزائها ومكوّناتها ومناهج أصحابها، ويستطيع أن يقوم ببعض المقارنات عندما يأتي بهذا الموضوع في هذا الكتاب وبموضوع آخر في هذا الكتاب، وربما يتبين له بعض الموازنات وبعض المقارنات ويستطيع أن يكتبها، لكن لا نكلفه تكليفاً محدداً بأن يصل إلى الجديد في مثل هذه الأمور، وإنّما نحن نكتفي منه بهذا الأمر في أن يقرأ هذه المصادر ويتعرّف عليها، وأن يتعرّف على كيفية الاقتباس للمعلومات منها، ويتعلّم كيفية الربط بين المعلومات، وأن يصوغها صياغة على حسب جهده.

ونعلّمه كيف يجوّد وكيف يتقن في الصياغة، وأمثال هذه البحوث نستطيع أن نقول إنها أشبه بالتقارير العلمية، تكشف عن اتّصال الطالب بالعلم، معرفته بشيء جديد لم يتعلّمه من الأستاذ، لعلّ هذا يفتح له باباً أوسع للاتّصال بمجالات العلم المختلفة، يعمّق بها معارفه التي يأخذها في الجامعة؛ وهذا هو المطلوب من مثل هذه البحوث. إنها تفتح باباً إلى العلم لا يكون محصوراً فيما يقدّمه الأساتذة؛ لأنّ ما يقدّمه الأساتذة على الرغم من أهميته، لا يقدّم كل شيء في العلم، ويقدم أساسيات، ويقدم أولويّات، لكنه لا يتناول كلّ العلم. أمّا العلم، فهو موجود، سواء على مستوى الكتب والمراجع، أو على مستوى المعامل التي يستكشف منها العلماء الحقائق، ويتوصّلون بها إلى المعارف.



لكن يكفيننا في هذا المستوى ، أنّ الطالب يتعرّف على المصادر ، ويتعلّم كيف يقتبس منها النصوص ، ويتعلّم منها كيف يتوصّل إلى النتائج ، ويتعلّم منها كيف يصوغ هذه المسائل بلغة علمية دقيقة. فهي كما يقول لنا الباحثون في علم المناهج : إنها أشبه بالتقارير العلمية ، منها بالبحوث العلمية.

### المرحلة الثانية ، مستوى الماجستير والدكتوراه :

وهي المرحلة الأكثر أهميّة ، والأعلى قيمة ، والأكثر فائدة للعلم والحضارة الإنسانية ، ولا شك أن الدكتوراه أعلى وأكبر ، والمرجو في البحث في درجة الدكتوراه أكبر من الماجستير ؛ لأن الماجستير تكون مرحلة أوليّة تبنى على ما تعلّمه الطالب في المرحلة الأولى ، ويتعرّف منها الباحث على بعض الأمور ، ويتوصّل إلى بعض الحقائق.

ونحن هنا في هذا المستوى ، لا نكتفي بما اكتفينا به في المستوى الأوّل ، وإنما علينا أن نطبّق ونحقّق شروط البحث العلمي كما وضعها علماء المناهج ، وكما تدلّ عليها حاجة البحوث العلمية.

ومن أهمّ ما يجب ملاحظته واعتباره ، والعناية به والتركيز عليه في هذا المستوى : أنه لا بد أن نختار موضوعاً جيّداً للبحث. والموضوع لا بد أن يكون فيه جديد - كما نقول دائماً - ولا بد أن يُقرأ قراءة واضحة ومستوعبة لكلّ ما يتعلّق بهذا الموضوع.

فنجمع الدراسات والمؤلّفات والبيانات والرسومات ، وكلّ ما يفيدنا في البحث العلمي الذي سنخصّصه لموضوع معيّن - كما قلنا من قبل - ثم نفحصها فحصاً دقيقاً ، وننظر إليها بنظرة نقدية علمية سليمة ، ونقوم بكلّ وظائف الباحثين من

تفسير الحقائق، ومن تحليل النتائج، ومن التعليل للأسباب، ومن الاستنباط للأفكار. لا بدّ أن نقوم بكل هذه المسائل.

الباحث يتدرب على هذا، ويعوّد نفسه، ويطبّق هذا في البحث: التفسير، والتحليل، والتعليل، والاستنباط، كلّ العمليات العقلية العلمية اللازمة للمناهج العلمية التي تستخدم في البحوث. ثم لا بدّ أن يصل إلى نتائج، ويرصد النتائج، ويعبر عنها، ويستدلّ لها ... إلخ، وأن يكون للباحث في هذا المستوى من الدراسة موقف واضح، وشخصية حاضرة، وأن يكون في البحث جديد.

الذي لم نكلف به الطالب في المستويات الأولى، لم نكلفه بأن يأتي بجديد، لكن هنا لا بدّ من الجديد؛ هذا ينفق عليه إنفاقاً خاصاً، وتستحضر له الكتب والمراجع، وتستحضر له الأجهزة، وتحضر له المعامل والمواد اللازمة لها، وربما يقوم في رحلات علمية أو في بعثات علمية.

إذاً، لا بدّ أن يكون هناك جدوى من هذه البحوث؛ بحيث لا يكون الإنفاق عليها هباءً، والنتائج المترتبة عليها صفرًا أو قريبًا من الصفر. لا بدّ من أن يكون عندنا إضافة متّسمة بالأصالة وبالجدارة العلمية؛ بحيث يقال: هذه النتيجة توصّل إليها فلان الفلاني في هذا البحث، لم يقتبسها من أحد، ولم يأخذها من أحد، ولم يسرقها من أحد، وإنما هو الذي توصّل إليها بجهده وعرقه وسهره وقراءته وفحصه ونقده وتعبيره وتخيّله العلمي، إلى آخر كلّ هذه المسائل ... وهذه الأمور تتأكّد بصفة خاصة في درجة الدكتوراه التي هي أرفع درجة علمية في العالم؛ حتى الآن درجة الدكتوراه لا بدّ أن تستكمل فيها كلّ هذه العناصر على أعلى درجة من الدقّة وعلى أعلى درجة من الكمال؛ لأن هذا النوع من البحوث هو الذي يؤدّي إلى النهضة بالبحث العلمي، وإلى إفادة الحياة الإنسانية

والاجتماعية، ويضيف الجديد إلى بناء العلم، ويسهم في حلّ المشكلات التي تواجهها البشرية والإنسانية.

البحوث الجامعية التي تحدّثنا عنها في المستويات العليا هي بحوث الماجستير، وبحوث الدكتوراه، هذه البحوث لها مناهج متعدّدة.

كلّ مجموعة من الظواهر التي يتخصص فيها منهج معيّن، لها موضوعات محدّدة، وتُدرس بمنهج خاص. مثل: البحوث التي تجرى على البشر غير التي تجرى على الطبيعة. البحوث التي تجرى على الجيولوجيا غير البحوث التي تجرى في الفلك.

فهذه كلّ مجموعة من الظواهر تندرج تحت علم معيّن، وتُناقش بمنهج معيّن، ولكن بصفة عامّة نستطيع أن نقسّم المناهج تقسيماً عاماً تندرج تحته كلّ العلوم وكلّ التخصصات. يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من البحث:

**النوع الأول: البحث الوصفي.**

**النوع الثاني: البحث التاريخي.**

**النوع الثالث: البحث التطبيقي، أو البحث التجريبي.**

نأخذ فكرة عن كل منهج من هذه المناهج؛ حتى يضع القارئ لهذا المنهج نفسه في إطار المنهج الذي سيُطبقه في دراساته. هذا كلام عام عن المناهج، يعني: ينفع للحديث للطب، وينفع للحديث للهندسة، وينفع للحديث للشرعية، وينفع للحديث في كلية التجارة وإدارة الأعمال، وينفع للحديث في الكليات الأخرى التي تتكوّن منها الجامعات.

فنحن نقدّم تعريفاً بالبحوث والمناهج، والطالب يضع نفسه في المنهج المحدّد له.

### أولاً: البحث الوصفي أو البحث غير التطبيقي:

هذا النوع من البحث، موضوعه: وصف الظواهر التي تدخل في نطاق العلم، وتفسيرها وتحليلها. وهو يُطبّق في العلوم الإنسانية المتعلقة بالإنسان، أو المتعلقة بالمجتمع الإنساني، أو المتعلقة بالظواهر أو الموضوعات الدينية. مثلاً: لكي يقوم الباحث بوصف ما هو كائن من الأحداث والظواهر في داخل هذا العلم لتعليلها، فلا بد من التعليل، والتحليل، وبيان التطورات المتوقعة، ووصف الأحداث الماضية، لبيان تأثيرها في الحاضر، والمقارنة بين عدد من الأشياء المختلفة أو المتجانسة.

### نماذج توضيحية:

١. عندما يريد باحث أن يتعرّف على تأثير تعلّم لغة أجنبية في مرحلة الطفولة المبكرة، على اللغة الأم، مثلاً: نحن نركم اللغة العربية، لو قلنا: نركم لغة فرنسية وإنجليزية وإيطالية وألمانية للتلميذ في مرحلة الطفولة المبكرة عند طفل في عمر ثلاث سنين. هل هذا يؤدي إلى تعويق معرفته اللغة الأم أم لا؟ هذا نوع من الدراسة الإنسانية يقوم برصد الظاهرة، وتفسيرها وتعليلها، والتوصل إلى نتائج، والمقارنة والموازنة بين النتائج المحتملة لمثل هذا الأمر.
٢. تأثير شبكة الاتصالات الدولية "الإنترنت" على الأخلاق في مجتمع معين، هل تؤثر على الأخلاق بطريقة إيجابية أو بطريقة سلبية؟ نريد رصداً، وتوصيفاً، ونتائج، واستبيانات؛ حتى نتوصل إلى النتائج الحقيقية المتوقعة لمثل هذا الأمر.

٣. تأثير الحياة الحضرية على العلاقات الاجتماعية، فحين يكون هناك بيئة بدوية أو ريفية، ثم تنتقل إلى بيئة حضرية، هل هذا يؤثر على العلاقات الاجتماعية أو لا يؤثر. يؤدي إلى انفصال في الأسرة، والبعد عن الاتصال الوثيق الموجود في حياة الريف أو في حياة البدو ونحو ذلك؟

تأثير وصفي، يقوم برصد الظاهرة ووصفها، ثم يقوم بتقديم التفسيرات، والتحليل، والنتائج التي يمكن أن تتقدم بها في مثل هذا الأمر. ومن الممكن أن يقدم توصيات تتعلق بهذا الموضوع حتى تكون تحت نظر من يخططون للسياسة العمرانية أو الاجتماعية أو الثقافية لمثل هذه المسائل. هذا منهج وصفي.

٤. تأثير غلاء المهور على العنوسة وعلى العزوبة، هذا الموضوع له تأثير على الشباب، والفتيات، أم لا؟ وما النتائج التي تترتب على مثل هذا الأمر في مجتمع من المجتمعات؟

٥. تأثير السفر إلى الخارج على القيم والسلوكيات التي يرجع بها هؤلاء المسافرين، أو يقيم عليها هؤلاء المسافرين في بلاد أجنبية، ثم ما تأثيرها عندما يعودون إلى مجتمعاتهم الأصلية؟ وهكذا.

٦. تأثير تسرب التلاميذ في مرحلة معينة. يرصد الظاهرة، يصف الظاهرة، ثم يفسر، يحلل، يعلل، يقدم مقترحات، يقدم نتائج تكون تحت نظر من يهتمهم مثل هذا الأمر. وهكذا في سائر المجالات.

٧. تأثير الإدارة الخشنة التي لا تتصف بالحزم، ولكن تتصف بالخشونة، وبالعدوانية على سير العمل في منطقة معينة، أو في مكان معين، أو في مؤسسة معينة. لها تأثير أو ليس لها تأثير؟

نصف، نحلل، نعلل، نفسر، نقترح. وهكذا.

فعندئذ يكون الأمر على هذا النحو.

### أهم خصائص هذا النوع من الدراسة:

أنه يبحث العلاقة بين أشياء مختلفة في طبيعتها، بشرط أن لا يكون قد سبقت دراستها. لا بد أن يكون وصفاً جديداً، لظاهرة جديدة، في موضع جديد، أو في زمان جديد، أو في مكان جديد، أو في ظروف جديدة؛ حتى نصل إلى معلومات جديدة؛ لأن البحث العلمي لا بد أن يقدم شيئاً جديداً.

هذا البحث - كما هو واضح من الأمثلة التي قلناها، ومن تفسير هذه الأمثلة - يقوم على منهج وصفي يرصد الظاهرة كما هي عليه، ولكن كثيراً ما يتم استخدام الطريقة الاستقرائية الاستنباطية للتوصل إلى قاعدة ما. يعني: نريد أن نتوصل إلى نتيجة يمكن تطبيقها على ظواهر مماثلة في أماكن أخرى أو في أزمنة أخرى.

فإذا درست البيئة البدوية في مكان معين، أو الريفية في مكان معين، أقدر أن أتوصل إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها على مجتمعات حضارية أخرى، أو مجتمعات بدوية أخرى، أو مجتمعات صناعية أخرى، أو مجتمعات زراعية أخرى، أو نحو ذلك. أو مدارس غير المدارس التي أجريت عليها البحث، أو مؤسسات غير المؤسسة التي أجريت عليها البحث الذي أقوم به؛ فعندئذ هنا سنستخدم الوصف، ولكن معه طريقة استقرائية واستنباطية يبذل الباحث فيها جهداً في محاولة التوصل إلى عدد من القواعد العامة التي يمكن الاستفادة بها في مواطن أخرى لم يجزٍ عليها البحث.

من الخصائص أيضاً: أنّ هذا البحث يهدف أيضاً إلى تقديم مقترحات وحلول للمشكلات العملية الواقعية، مع اختبار صحة هذه المقترحات، ثم يهدف كذلك إلى استبعاد ما ليس صحيحاً من الفرضيات والحلول.

لنفترض أنه وضع مجموعة من الفروض لظاهرة من هذه الظواهر التي يدرسها، ثم تبين على الطبيعة أنها خاطئة، وليست دقيقة، وليست متوافقة مع ما درسه، فعندئذ يتم التنازل عن هذه الفرضيات بطريقة علمية. ونحن تحدثنا عن الموضوعية وعدم التشبث بالآراء الخاطئة، والإذعان للحقائق والنتائج العملية الواقعية الحقيقية؛ وهذا هو الذي ينبغي الحرص عليه.

يجب أن يحرص الباحث في هذا النوع من الدراسة على وصف النماذج والإجراءات بصورة دقيقة كاملة؛ حتى يحدّد حجم الظاهرة التي يبحثها، وأن يختبر الفرضيات المتعلقة بها والأسباب والنتائج التي تؤدي إليها، ويتأكد من النتائج التي يمكن الحصول عليها؛ حتى تكون مفيدة للباحثين فيما بعد، وحتى يمكن البناء عليها فيما يُجرى من البحوث الجديدة التي تُضيف جديداً إلى هذا البحث، وتتناول مراحل أو مواطن أو مناطق أو مؤسسات أو أماكن أو ظواهر مماثلة؛ وعندئذٍ سيتم الاستفادة من هذا البحث الذي قام به الباحث، وقدّم فيه هذا النوع من المعرفة الجديدة. هذا هو البحث الوصفي وأهمّ خصائصه.

هنالك جهود علمية ربما تلتبس في الأذهان بالبحث الوصفي، لكنها في الحقيقة لا ترتقي إلى درجة البحث الوصفي، هي أقل منه في الدرجة، ربما تشابهه بعض المشابهة، ولذلك ينبغي أن نفرّق بين البحث الوصفي بحسب المنهج العلمي الدقيق، وبين هذه الأنواع التي قد تتشابه معه، وهي في الحقيقة ليست مثله.

من هذه الأمور التي تبدو متشابهة، وهي ليست مشابهة في الحقيقة ما يسمّى في البحث العلمي "التقدير":

يعني: "تقدير لموقف" في هذا التقدير يتم مجرد وصف الحالة فقط، وتحديد حجم الظاهرة فقط، في وقت محدّد، أو في وقت معيّن، دون أن يُكلّف الباحث نفسه عناء تفسير الظاهرة، أو أسبابها، أو العلل الكامنة وراءها، وليس مكلفاً بأن يقدّم اقتراحات، أو بدائل، أو طريقة من طرق التصرف مع هذا الموضوع.

وهذا النوع نستطيع أن نصفه بأنه: تقدير موقف.

نرصد مثلاً عدّد الطلاب الذين تسرّبوا من المرحلة الابتدائية في أحد الأقاليم، أو في إحدى المحافظات، أو إحدى الولايات. فقط مجرد رصد للظاهرة.

نقول: إنّ العدد وصل إلى كذا من الطلاب الذين سنّهم ثماني سنوات، وعدد كذا من الطلاب الذين سنّهم تسع سنوات، وعدد كذا من الطلاب الذين سنّهم عشر سنوات. مجرد تقدير للموقف. هذا سيفيد صانع القرار فيما بعد، ويكلّف أناساً يبحث أسباب الظاهرة، فننتقل إلى البحث العلمي، لكن مجرد التقدير والوصف العادي دون تفسير أو تحليل، هذا يسمّى: تقدير موقف فقط. هذا أقل في مستواه من البحث العلمي الذي نتحدّث عنه، بما فيه من عناصر متكاملة ومتشابكة.

فهنا نتحدّث عن الظاهرة دون بيان الأسباب، دون التفسيرات، دون مقترحات، دون حلول... إلخ هذا نوع من الجهد، ولكنه قد يشته مع البحث الوصفي، ولكنه ليس هو هو، لا يرتقي إلى درجته، ولا يصل إلى مكانه العالي الذي يلتزم فيه بالمنهج العلمي بكلّ عناصره.



**نوع آخر: اسمه: "التقويم":** أقوم بما قمت به في التقدير، ولكن أعطي حكمًا، أو قيمة على موضوع معيّن، وربما يتضمن بعض التوصيات في بعض الأحيان؛ هذا يقترب من البحث الوصفي، ولكنه ليس هو هو؛ لأن فيه مجموعة من عناصر البحث، ولكن ليست كلّ عناصر البحث الوصفي. فهو في منطقة وسط، أدناها التقدير، وأوسطها التقويم، وأعلاها البحث الوصفي الذي تتكامل فيه كل عناصر البحث العلمي.

الجامعات ليس مطلوبًا منها إعطاء تقدير أو تقويم، ولكن المطلوب منها: القيام بالبحث الوصفي. ربما تقوم جهات أخرى أو مسئوليات أخرى بهذا النوع من التقدير أو التقويم، مثل: (الأجهزة المركزية للإحصاء، أجهزة المتابعة، أجهزة الإحصاء، أجهزة التعليم، أجهزة البحوث الاجتماعية). ربما تؤدي وصفًا للظاهرة، وربما تقدّم تقويمًا للظاهرة، ولكن لا تقوم بالبحوث.

الجامعات تقوم بالمستوى الأعلى في المنهج الوصفي، وربما كما أقول في النهاية: إنّ هذه الأنواع الثلاثة تتشابه أحيانًا وتتقارب، ولكن يجب التفريق بين المستويات المختلفة وبين العناصر التي يجب تحقيقها فيها؛ لأنّ على مقدار هذه العناصر أصف شيئًا ما بأنه وصف، أو بأنه وصف وتقويم، أو بأنه بحث علمي يتبع المنهج الوصفي.

ولا بدّ أن نفرّق بينها في الأهداف المرجوة، وفي النتائج التي نحصل عليها، وفي العناصر التي يتم استخدامها؛ حتى نقول إنّ هذا نوع معيّن، هو بحث وصفي، أو هو مجرد تقدير للموقف، أو هو تقويم لهذا الموقف.

وكما أقول: الجامعات تقوم بالمستوى الثالث الذي هو البحث الوصفي، الذي يُستخدم في العلوم الإنسانية على النظام الذي تحدثتُ عنه وقدمتُ له بعض النماذج؛ حتى تكون نماذج معروفة ومفهومة.

لعلّ هذا التقديم للبحث الوصفي يكون قد أعطانا فكرة تقريبية عنه، تجعله لا يلتبس بغيره من الأمور التي قد تشابهه.

### ثانيًا: البحث التاريخي:

ونحن نعلم أنّ التاريخ وعلم التاريخ يقدم لنا سجلًا للحياة الإنسانية ووقائعها ومنجزاتها، ويبيّن حالة الأمم والبشر في حياتهم الماضية، ويوضح العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان والأحداث.

### البحث التاريخي له غايات وله مقاصد:

منها: أن نفهم الماضي كيف كان، كيف كان عليه حال البشر من ألف سنة، من ألف وأربعمائة سنة، قبل الإسلام، أثناء الإسلام، في حياة الراشدين، في حياة الدولة الأموية، في حياة العباسيين، فيما تلا ذلك من العصور مثلاً، أو حياة أمة من الأمم الأخرى نستطيع أن نعرفها.

ونحن نعلم أنّ القرآن الكريم قد غني بالجانب التاريخي عناية بالغة، وقدم في القرآن قصصاً سمّاه: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وسمّاه: ﴿الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقدم فيه تواريخ الأمم الأخرى لكي تكون أمام المسلمين، وأمر بالنظر في التاريخ، وبالسّير في الأرض لمعرفة عواقب الأمم، وماذا كان عليه أحوالهم مع الأنبياء؟ وكيف تصرفوا؟ كيف آمنوا؟ ولماذا لم يؤمنوا؟ ما العواقب والمصير الذي انتهى إليه؟ وقال الله ﷻ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]؛ حتى تؤخذ فكرة عن الماضي والاعتبار. والله تعالى يقول: ﴿كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يوسف: ١١١].

فإذاً، نفهم الماضي ؛ لكن هل نكتفي بفهم الماضي فقط؟

يجب أن نضيف إلى ذلك ما الذي سنستفيدة من الإفادة من هذا الماضي في فهم الحاضر، في معرفة عواقب الأحداث في الماضي، وكيف يمكن التوقع والتنبؤ لما يمكن أن يقع منها في الحاضر؟ ومن ثمّ، فإننا ندرس الماضي، سواء أكان متعلقاً بالأفراد، أو بالمؤسسات، أو بالحركات الفكرية والثقافية والسياسية، أو بالدول، أو بالأفكار. وهذا كلّ في دراسة الماضي ليس فقط من أجل الماضي، ولكن مع ذلك وبالإضافة إليه، لمعرفة التفاعل مع الواقع الذي عاشه هؤلاء، ولكشف علاقتهم بالمؤثرات الواقعة في عصورهم. ودراسة هذا التاريخ تحتاج إلى منهج علمي، هو هذا المنهج الذي سنفصّله تفصيلاً واضحاً فيما هو آتٍ.

نستطيع أن نفرّق هنا بين ما كان عليه المؤرّخ القديم، وبين ما يجب أن يكون عليه الباحث العلمي في التاريخ في العصر الحديث:

**المؤرّخ القديم:** عرّض الأحداث من وجهة نظره، وعلى حسب ما تيسّر له من المعلومات والوثائق، وربما غابت عنه بعض المؤثرات في الظواهر التاريخية والوصف التاريخي لمّا قدّمه من معلومات حول الأمم، والحضارات، والأشخاص، والأفكار، والمؤسسات، والمذاهب، وربما وقع له نوع من التحيز لها أو التعصّب ضدها.

هو عكس وجهة نظره، قدّم رؤيته.

**المؤرّخ الطّبري:** ساق لنا الحوادث، وبعضها يمكن أن يكون موضوعاً للمراجعة والمناقشة. والطبري احتاط لنفسه، وذكر الأخبار بأسانيدّها، وقال لمن يقرأ كتاب "التاريخ": عليك أن تفحص في السّند، وأن تعرف الرجال، وأن

تحكم على الخبر بناء على ذلك، مستفيداً مما قدّمه علماء الحديث في دراستهم للأسانيد ونقدهم للرجال.

لكنّ الباحث الحديث في نطاق علم التاريخ، ينبغي أن لا يكتفي بعرض ما قدّمه الطبري، أو ما قدّمه ابن الأثير، أو ما قدّمه ابن كثير، أو ما قدّمه كتاب "التراجم والطبقات" مما قد يُوصف بالمبالغة أحياناً، وما قد يوصف بالتحيز أحياناً أخرى، وما قد يقع فيه من نقص أو قصور في بعض الأحيان.

على الباحث التاريخي الآن: أن يُفيد مما قدّمه عالم التاريخ القديم، ولكن عليه أن يُفسّر لنا الأحداث، وأن ينقد الروايات، وأن يحاول التعرّف على الأسباب التي حكمت موقفاً معيّناً من المواقف، وأن يكشف بطريق التخيّل العلمي، ليس التخيّل المطلق كخيال الشعراء، لكن التخيّل العلمي الذي تؤيّده الظواهر التاريخية المثبتة والمؤكّدة، عليه أن يتوصّل لنا إلى البواعث الخفية، أو إلى الأسباب الدقيقة التي أدّت إلى وجود ظاهرة تاريخية معيّنة.

### لماذا تمّت مثلاً الترجمة في عهد الخليفة المأمون؟

ترجمة وقعت، وكلّ المؤرّخين يتحدثون عن وقوع الترجمة في عهد الخليفة المأمون.

لا بدّ على المؤرّخ أن يبيّن لي الأسباب، وهل هي أسباب خاصة به؟ أو خاصّة بأمّه؟ أو خاصة بالفرقة التي انتسب إليها؟ أو بنوع من الانفتاح الكبير على الثقافات والحضارات الأخرى؟ لا بدّ أن يقدم لي الأسباب التي أدّت إلى ذلك.

إذا وجدت رواية من الروايات، فإنّ على المؤرّخ الحديث، الباحث في مجال التاريخ بطريقة علمية: أن يُمحّص هذه الرواية، وأن يرى معقوليتها مع

الأحداث ، وموافقتها لها ، أو عدم الموافقة لها ، وأن ينظر لها بنظرة الناقد الفاحص الخبير ؛ لأنّ على هذا الأساس يمكن بناء التاريخ بناءً علمياً جديداً.

وعلى سبيل المثال : فإننا نجد أنّ ابن خلدون طبّق هذا المنهج في "مقدمته في علم التاريخ" ، ويبيّن نماذج من الروايات التاريخية التي كتبها المؤرّخون السابقون عليه. وعن طريق النظر فيها ونقدها ، بيّن أنها روايات غير صحيحة ، وأنّ فيها مبالغات ، وأنّ الذين ساقوها لم يوفّقوا بينها وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة ، أو ما سمّاه ابن خلدون بقوانين العمران ، أو القوانين الاجتماعية التي تُبيّن الخبر معقولاً أو غير معقول. وساق في هذا الصدد نماذج وأمثلة تدلّ على هذه العقلية النقدية التي يجب أن يتّسم بها المؤرّخ في العصر الحديث ، عندما يريد أن يقدم بحثاً علمياً عن ظاهرة معيّنة ؛ فيبيّن الأسباب والعلل ، ويفسّر لي الظواهر ، ويتوصّل إلى بعض النتائج ، ويحاول أن يتوصّل إلى تعميمات ، أو يصل إلى قوانين ، كلّما ارتقى مستوى البحث العلمي في نطاق البحث التاريخي.

فهذا هو الذي يسمّى بحثاً علمياً تاريخياً. على هذا النحو ، ليس مجرد سرد الأحداث ، كما كان يفعل بعض المؤرّخين القدامى ، وليس كلّهم كما أوضحنا أنّ ابن خلدون لم يكن يكتفي بالسرد ، ولكن يمكن أن نلاحظ أنّ ابن خلدون نفسه في "المقدمة" بحث هذا الأمر مستفيداً من العلوم الإسلامية الأصيلة ، كعلم أصول الفقه ، وعلم الحديث ، ونحو ذلك. ولكنه عندما ذكر كتابه في التاريخ ، في كتابه : (العبر) ، بعد المقدمة جرى في معظم الأحيان على منهج المؤرّخين العاديين في السرد أيضاً ، ولم يتوقف كثيراً للتعليل والتحليل الذي طالب به ، والذي وضع أساسه في مقدمته العلمية.

وهذا الكلام نضعه بين قوسين لننتقل إلى أن الذي يعمل في حقل التاريخ ، قاصداً بذلك الوصول إلى البحث العلمي الرفيع الذي يجدر به أن يسمّى بحثاً

علميًا، عليه أن يتعرّف على مادّته العلمية، وعلى مصادر بحثه من طريقين كبيرين.

### فمصادر البحث التاريخي تنقسم إلى قسمين :

**مصادر ماديّة:** تتعلّق بالشهادات المادية المتبقية من آثار السابقين، كالملايس، والآلات الحربية والصناعية والزراعية، والأدوات المنزلية، والنقود، والمباني كالمساجد، والقصور، والمعابد، والآثار المعمارية، والنّصب التي تركها السابقون، والتماثيل، ونحو ذلك. والكتابات التي دُوّنت على الحوائط، والآثار القديمة. هذه كلها تُعدّ مصادر للمادة التاريخية التي يستفيد منها المؤرّخ في كتابته للتاريخ القديم؛ لكن عليه أن يكون حذرًا جدًّا؛ لأنّ بعض الوثائق المادية من هذا النوع ربما تكون غير حقيقية، وربما تكون مزوّرة؛ لأنّه حدث مثلًا بعض الفراعنة القدماء الذين حكموا قديمًا مسحوا آثار السابقين، أو نسبوا آثارهم إلى أنفسهم.

إذا المؤرّخ لا بدّ أن يكون حصيفًا دقيقًا واعيًا ماهرًا، لا يتقبّل الروايات التاريخية تقبّلًا هكذا دون نقد، بل لا بدّ من أن تتكوّن عنده الروح النقدية في النظر في الخبر، وتقويمه، وبيان معقوليّته ومطابقته للوقائع الموجودة في ذلك العهد.

عندما تُنسب مثلًا وثيقة إلى الرسول ﷺ يقال فيها: إنه وضع الجزية عن بعض أهل الكتاب، لو لم يكن المؤرّخ دقيقًا في النظر إلى هذه الوثيقة، فإنه يتقبّلها، ويبنّي عليها أحكامًا، لكن عندما يأتي العالم الفاحص ينظر إليها نظرة نقدية، فيتوصّل إلى بعض النتائج المخالفة حينما يستخلص من الوثيقة نفسها ما يدل على أنّ الوثيقة مزوّرة. فهذا جزء من العمل الذي يقوم به المؤرّخ في النوع من الشهادات المادية.

هذا النوع من الشهادات المادية مصدر مهم جداً من مصادر المعرفة بالتاريخ. وإذا كان هذا التاريخ مكتوباً بلغة قديمة ، فلا بدّ من معرفة هذه اللغة القديمة. إذا كانت عندنا بعض الآثار عليها نقوش مثلاً ، فلا بدّ من معرفة اللغة.

نحن نعلم أنّ جزءاً كبيراً من التاريخ المصري القديم كان مجهولاً ؛ لأنه كان مكتوباً باللغة الهيروغليفية القديمة ، أو باللغة الديموطيقية. وظل هذا الأمر على هذا النحو إلى أن اكتُشفت هذه اللغة وعرفت أسرارها ، وتمكّن المؤرخون من سدّ الثغرات والفجوات التاريخية التي كانت موجودة في الأسر المصرية القديمة وعصور التاريخ المصري القديم ، بعد التعرف على اللغة التي كُتبت بها هذه النقوش على جدران المعابد والمتاحف ونحو ذلك. هذا النوع الأول هو: الشهادات المادية.

هنالك مصدر آخر من المصادر التي يلجأ إليها المؤرخ ، وهو: الوثائق المكتوبة ، والسجّلات ، والعقود ، والوصايا ، والقوانين ، والأحكام القضائية ، والصحف ، والخطابات ، والتسجيلات الصوتية ، والأفلام المسجّلة التي تحكي حقبة من التاريخ بعد ظهور السينما ونحو ذلك. فهذه أيضاً مصدر من مصادر المعرفة: الكتب المؤلفة قديماً.

كيف أستطيع أن أتحدّث عن الحياة في عصر صدر الإسلام؟ بالرجوع إلى الأحاديث النبوية ، وبالرجوع إلى كتب المؤرّخين عن هذه الفترة ، لمعرفة التفاصيل والوقائع والأحداث التي تَمّت ، كيف أتحدّث عن عصر اليونانيين القدماء ، أو عصر الفُرس القدماء ، أو عصر المصريين القدماء ، أو عصر العرب في الجاهلية ، أو عصر العرب في آية مرحلة من مراحل التاريخ؟ لا بدّ أن أرجع إلى الوثائق والكتب ، والمؤلّفات والسجلات ... إلخ ؛ لأستخلص منها المادة

العلمية التي تكون مادة البحث، مثل قوالب البناء تماماً؛ قوالب البناء لا تبني بيتاً إذا ظلت متناثرة، لكنها تتحوّل إلى بيت عن طريق تجميعها حسب خطة في ذهن المهندس الذي يبني البيت أو العمارة. وبغير خطة، ولا فكر، ولا تصميم هندسي، تظل هذه الأحجار ملقاة لا قيمة لها ولا فائدة منها.

فهنا الوثائق، سواء أكانت مادية أو مكتوبة، تقدّم لنا المادة التي يعمل عقل المؤرخ على ضوئها ومستهدياً بها، ولكنه لا يكتفي بمجرد السرد - هذا هو الذي نودّ أن نوّكده - إنما لا بد أن يكون لديه من الحس الفكري والذهني والمنطقي، ولا بد أن يكون لديه من الخيال العلمي، ولا بد أن يكون لديه من الروح النقدية، ما يتقدّم به لإكمال النقص في هذه الوثائق؛ لأنه أحياناً أمور لا تكون واضحة، عليه أن يستكملها ليس في خيال كخيال الروايات أو خيال الشعراء، لكن خيال علمي، بمعنى: أن يكون مستنداً إلى الوقائع، ومتوافقاً مع الوقائع التي يطلّع عليها في الكتب أو يراها في الآثار المادية.

ثم عليه أن يقوم بتفسير الأحداث، توجه الأحداث نحو اتجاه معيّن في وقت معيّن. ولا بد أن يكشف العلل التي تقوم عليها الأحداث التاريخية.

وبذلك يكون البحث العلمي بحثاً تاريخياً، إذا اجتمعت له كلّ هذه الصفات والعناصر: التفسير، التحليل، كشف الأسباب، نقد الوثائق، تحيّل الأسباب الناقصة أو الظواهر الناقصة في الموضوع التي لا تكشف عنها الوثائق القديمة، النتائج التي توصّل إليها البحث. هل يمكن الوصول إلى نظرية عامة في تفسير شيء معيّن؟ مثلاً: مؤرّخ يستطيع أن يقول إنه بعد الحروب يحدث مظاهر اجتماعية قلق ومضطربة، أو يحدث غلاء في الأسعار نتيجة لفقد الاتصال بين الدول، والاعتماد على الاستيراد، أو نحو ذلك.



يفسر التاريخ عن طريق الاضطرابات التي يمكن أن تحدث أو التي يُتوقع حدوثها بعد حدوث ظواهر معينة. يقول: إذا وقعت زلازل، أو وقع شح، يمكن أن يتحوّل المسار التاريخي ... إلخ فيتوصّل إلى تفسير جديد للأحداث، إلى الوصول لنتائج يمكن أن يعمّمها، إلى الوصول إلى قوانين يمكن أن يحكم بها على الحوادث التاريخية، يمكن أن يتنبأ بوقوع بعض الحوادث تنبؤاً علمياً، فيحذّر المجتمع من ذلك؛ حيث إنه حدثت مثل الظواهر في الماضي فأدّت إلى نتائج معينة، فاحذروا! لأن وجود مثل هذه الظواهر في عصر معيّن سيؤدى إلى وقوع نتائج أخرى مماثلة إلى تلك التي حدثت في الماضي؛ لأن البشر يتصرفون بطريقة تكاد تكون متشابهة إزاء بعض الظروف.

فهذا هو المنهج الثاني الذي يطبّق في مجال البحوث العلمية.

### ثالثاً: البحث التطبيقي.

يستخدم لدراسة الظواهر الطبيعية الموجودة في الطبيعة، يعني: الفلك، الجيولوجيا، الزراعة، الجسد الإنساني، التجارب التي تُجرى على بعض العناصر لبيان منافعها أو استخدامها في الأدوية، أو نحو ذلك. فهذا هو البحث التطبيقي التجريبي العملي الذي يطبّقه العلماء في كليات العلوم وأمثالها. ومن الممكن أن يطبّق بقدر على بعض الظواهر الإنسانية والاجتماعية. يعني: افتراض أن عندهم شيئاً من النقص في المدارك العقلية، كيف يمكن وضع مناهج تليق بمستوياتهم العقلية؟ يتم هذا عن طريق التجربة، وأُجرب كذا، وأُقدّم كذا، وأُقدّم وسائل إيضاح كذا ... إلخ فمن الممكن تطبيق مثل هذا الأمر على مثل هذه الأمور.

هنا، نحن نقوم بعناصر المنهج التجريبي القائم على إجراء الملاحظات. فبالنسبة للإنسان قد لا نتمكن من التجربة إلّا في أضيق الحدود، لكن نلاحظ الذي يحدث في الفلك يعتمد على الملاحظة أكثر من التجربة، ولكن العلم الآن - بعد اختراع الصواريخ وسفن الفضاء - أصبح يقوم ببعض التجارب ويرسل أجهزة تنوب عن الإنسان في الرصد والملاحظة والقيام ببعض التجارب هناك.

هنالك علوم كثيرة تقوم على إجراء التجارب.

فمثلاً: نحن نريد أن نعالج آفة معينة حصلت في زراعة معينة. أقوم بعزل بعض الظواهر التي وقعت فيه هذه الآفات، ومحاولة التجربة للوصول إلى السبب، ثم الوصول إلى العلاج، وهكذا.

الأمراض المستعصية التي يسمع الناس عنها الآن، لا بدّ من القيام بتجارب لوصف الحالة، ثم لمعرفة الأسباب، ثم لوضع الأدوية التي تُعالج وتحاول القضاء على هذه الأمراض، وهكذا.

فنحن نقوم بإجراء ملاحظات، ثم نقوم بإجراء تجارب كلّما كان ذلك ممكناً، ثم نستخدم كلّ عناصر المنهج التجريبي في الوصف، والرصد، والاستقراء، والبحث عن الأسباب والعلل، ووضع الفروض التي يضعها العالم، ويقول: السبب في الظاهرة هو كذا، لكن يقوم بإجراء تجارب وملاحظات جديدة للتأكد من صحة هذا الفرض. فإذا كان الفرض صحيحاً، فإنه يكون هو في السبب الحقيقي، وإذا لم يكن الفرض صحيحاً فإنّ على العالم أن يتنازل عنه وأن يعمل على وضع فرض جديد يُفسّر به الظاهرة التي يجدها أمامه.

فإذا توصل إلى مجموعة من الفروض الصحيحة، وصل إلى مجموعة من القوانين، فإذا وصل إلى مجموعة من القوانين فإنه يصل إلى نظرية تجمع هذه القوانين،

ويمكن بها تفسير أشياء كثيرة جداً في هذا الذي بحثه العالم، أو الذي لم يبحثه مما لم يدخل في نطاق البحث، ولكنه ينطبق عليه ما ينطبق على الظواهر التي بحثها؛ وعندئذ يمكن الوصول إلى نظريات عامة، أو نظريات كبرى، مثل: "النظرية النسبية" مثلاً، هذه نظرية تفسر مجموعة من القوانين. وهكذا يطبق العلماء الشروط المطلوبة في البحث العلمي؛ حتى يكون بحثهم بحثاً علمياً على المستوى المطلوب.

عندما نقول: إن هذه الظواهر طبيعية نقوم بإجراء ملاحظات أو بإجراء التجارب عليها، فإن الملاحظات تجري في المعامل: والمعمل فيه أجهزة، وفيه وسائل قياس، وفيه وسائل تصوير، وفيه وسائل تحليل... إلخ بحسب الظواهر التي ندرسها في المعامل عادة.

وقد تجري التجارب خارج المعامل، يعني: عندما نبحث ظاهرة زراعية، أو ظاهرة جيولوجية، أو نحو ذلك. أو ظاهرة في الفضاء، لا أستطيع أن آتي بالفضاء في المعمل. ظاهرة كسوف، خسوف، علاقات بين الكواكب، مغناطيسية، كهربية، في الفضاء، أوزون... إلخ لا أستطيع أن أستحضر الأوزون في المعمل؛ ولكن قد تجري التجارب خارج المعمل، في الفضاء عن طريق السفن الفضائية، أو الآلات، أو المراصد، أو نحو ذلك. كما يتم ذلك في الحقول... إلخ.

### ما الغاية التي يسعى إليها العلماء في بحوثهم التطبيقية؟

إنهم يحاولون معرفة الأسباب التي تؤثر في ظاهرة معينة: مرض معين، ظاهرة طبيعية معينة، آفة معينة، دواء يُراد اكتشافه، عملية جراحية يراد تطبيقها، يراد الوصول إليها، كشف عن عناصر جيولوجية موجودة في بعض الأراضي،

أسباب حدوث ظاهرة معينة لا بدّ أن يكشفوا لنا عن الأسباب المؤثرة فيها، ومحاولة الكشف عن القانون الذي يحكم هذه الظاهرة حتى يمكن الاستفادة من هذا القانون في التنبؤ بوقوع هذه الظاهرة من بعد والاستفادة بها في الحياة العملية. فمثلاً: من القوانين المعروفة والبسيطة جداً والتي نعرفها: أن الأشياء تتمدد بالحرارة، وأنها تنكمش بالبرودة بصفة عامة. فعندما تُبنى "الكباري" على سبيل المثال، لا بدّ يُراعى هذا القانون: أنّ الحديد يتمدد بالحرارة؛ ولذلك توضع قطع الحديد بينها أبعاد يمكن أن يمتدّ الحديد من خلالها، فلا يؤدي هذا إلى تحطيم "الكُبري". ولو وُضعت قطع الحديد متصلة، فإنها عندما تتمدد يتحطّم هذا "الكُبري". فعندئذ نحن نستفيد من العلم في حياتنا، ويمكن أن نطبّق ذلك على كلّ الحالات المماثلة.

عندما نرى إنساناً ظهرت عليه أعراض مرض معين، فإننا نستطيع أن نعالجه بالدواء الذي تمّ تجربته على هذا المرض، بغير أن نُلزم هذا الشخص بأن يقوم بإجراء فحوص جديدة؛ لأنّ الظواهر واضحة. نحن نقوم بالفحوص عندما تكون هناك ظواهر متشابهة.

**فهذه هي الأنواع الثلاثة الجامعة التي تندرج تحتها البحوث العلمية في الجامعات ومراكز البحث العلمي:**

المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج التطبيقي بدرجاته المتنوعة التي تشترك في عدد من الأصول، وفي عدد من القواعد الأساسية؛ وإن كان كلّ علم يُمكن أن يكون له بعض الأشياء المفردة التي تتصل بطبيعة هذا العلم وطبيعة الظواهر التي يتعامل العلماء على أساسها في ظواهر هذا العلم.

وقد أشرت من قبل إلى : أنّ المسلمين كان لهم دور كبير جداً في اكتشاف مناهج هذه العلوم ، وعلينا أن نعرف ذلك حتى نرى هذا الجانب المضيء المشرق في تراثنا ، لا لكي نتغنى به ونتوقّف عنده ، ولكن لكي نحاول أن نبذل جهداً مثل ما بذله السابقون في الإضافة ، وفي البناء ، وفي تقديم الثمرات للعلم ؛ حتى يؤدي هذا إلى نهضة أمتنا وإلى استعادة مجدها وحضارتها ، وإسهامها في تاريخ العلم . وقد بلغ الأمر بالقداميّ منّا أن وصلوا إلى مناهج أصبحت هي التي تُتبع بعد ترجمتها إلى اللغة اللاتينية ، وأصبحت عنصراً في بناء الحضارة الأوروبية نفسها ، التي يعترف المنصفون من رجالها بدور المسلمين في وضع قواعد مناهج العلوم ، وفي الثمرات العلمية التي أضافوها إلى العلم بإضافة علوم جديدة ، أو بتعديل المناهج التي كانت قائمة ، أو بوضع المناهج الجديدة التي كان للمسلمين الفضل الأكبر في اكتشافها وصياغتها .

فنحن علينا أن نتعلّم هذا ؛ حتى لا نظنّ أنّنا نملك تاريخاً مُجدباً أو عقيماً ، وإنّما نحن نملك في مجال البحث العلميّ تراثاً عظيماً علينا أن نتمسّك به ، وأن نحذو حذوه ، وأن ننسج على منواله ؛ حتى نتوصّل إلى استعادة هذا التراث العظيم ومجده ، وأن نبذل في نطاق العلم أموراً علينا أن نقوم بجهدنا فيها ؛ رعايةً لتاريخنا والحاضرنا والمستقبلنا ، وتأكيداً لمكانتنا وهويّتنا الثقافية والحضارية التي علينا أن نُحسن التمسك بها في هذه الأيام العصيبة التي يمرّ بها العالم العربيّ الإسلاميّ .



## صفات الباحث الجيد وهيئة الإشراف العلمي

### عناصر الدرس

العنصر الأول : صفات الباحث الجيد ٦٣

العنصر الثاني : صفات هيئة الإشراف العلمي ٧٢





#### صفات الباحث الجيد

بما أن البحث يقوم به باحث، فلا بد أن نتعرف على هذا الباحث، وعلى دوره، وعلى صفاته، وعلى خصائصه، وعلى ما يجب أن يتوفر فيه، وعلى ما يجب أن يتخلّى عنه؛ حتى يكون جديرًا بأن يكون باحثًا علميًا.

من هذه اللحظة، سنتحدث عن الباحث في نطاق العلم، وخصوصًا على مستوى الماجستير، والدكتوراه، وما يتلو ذلك من المراحل.

علينا أن نعلم، ونحن نتحدث عن الباحث العلمي: أن الحصول على باحث علمي جيد ليس بالأمر السهل؛ لأنه يتطلب مواصفات كثيرة لا بد أن تتحقق فيه. وعندما نتعرف على هذه المواصفات والخصائص، سيتبين لنا فعلاً أن الأمر ليس بالأمر السهل. فكونك تبني عقلية باحث علمي مستكمل للشروط العلمية، هذه مسألة تحتاج إلى جهد كبير، وإلى تعرف، وإلى فحص. والأساتذة الذين يُدرّسون للطلاب، عليهم أن يعرفوا مواهب طلابهم، وأن يُحسنوا اختيارهم، وأن يُقدّموا لهم مزيداً من العناية بالفعل؛ حتى يندرجوا وينخرطوا في مسار البحث العلمي؛ ليستكملوا بعد ذلك الخصائص والمواصفات التي يجب أن تتوفر في الباحث العلمي.

الباحث العلمي باحث يتّصف بصفات معيّنة، ومهارات محدّدة فطرية ونفسية وعلمية وأخلاقية، تُؤهلّه للقيام بمهمة البحث العلمي، وليكون باحثًا علميًا ناجحًا.

وعلى أن نعلم: أنه ما دام الأمر ليس بالسهل أو بالميسور، فإنّ تكوين هذا الباحث والوصول إلى نتيجة تليق بهذا الباحث، لا يتم دفعة واحدة ولا في وقت

قصير، وإنما يتمّ تكوين هذا الباحث بالتدريج، شرط أن يكون لديه التصميم والعزم على أن يصل إلى تلك الدرجة، وإلى التدريب المتواصل الذي يرفعه إلى أن يتحقّق بصفات ومهارات الباحث العلمي.

وعلينا أن نتوقّف بعض الوقت؛ لكي نتعرّف على تلك الخصائص والصفات والمهارات التي يجب أن يتّصف بها إنسان ما؛ لكي يكون باحثاً علمياً، مع الاعتراف بأن الأمر ليس بالسهل، وأنه لا يتمّ دفعة واحدة، ولكن يتمّ على التدريج. ومع أن الأمر صعب، فهو ليس بمستحيل.

#### أولاً: لا بدّ أن يكون لدى هذا الباحث مستوى معقول من القاعدة العلمية.

لا أستطيع أن آتي بإنسان من عرض الطريق لكي أجعله باحثاً علمياً. لا بدّ أن يكون عنده إمكانيات علمية ومستوى من العلم الذي يؤهّله لمواصلة البحث في مجال معيّن. لا بدّ أن يكون عنده مؤهّل. لا أستطيع أن آتي بتلميذ في الإعدادية، ولا بتلميذ في الثانوية؛ لكي أجعل منه باحثاً علمياً. على الأقلّ يكون لديه قاعدة علمية تتمثل في الحصول على درجة جامعية أولى: بكالوريوس مثلاً، أو ليسانس في بعض البلاد.

وهنا أنصح الذين ينوون أن ينخرطوا في سلك البحث العلمي: ألا ينقطعوا عن العلم مدّة طويلة. بعض الناس يتخرّج ويدخل إلى الحياة العملية، ويظل سنوات وسنوات، ثم يقول: أبحث.

عندئذٍ ستكون قاعدته العلمية التي كوّنّها في مرحلة الدراسة الجامعية قد انضبت، وقد غابت في أعماق سحيقة في ذهنه، فلا يمكنه البناء عليها. لكن إذا كان تخرّج، ويبغي الوصول ومواصلة الدراسة، فيجب أن يتّصل ذلك بالبحث مباشرة حتى يمكن البناء على قاعدة علمية سليمة.

وليس معنى ذلك أنّ الذي ينخرط في الحياة العملية يكون عاجزاً عن مواصلة البحث بعد ذلك ؛ لأنه ربما ظروف اجتماعية تُلزمه بهذا ، لكن عليه أن يبذل مجهوداً كبيراً في الوصول إلى مثل المستوى الذي وصله في دراسته الجامعية أو أكثر ؛ حتى يكون مؤهلاً لمواصلة السير في هذا الطريق.

**ثانياً: لا بد أن يكون عنده ذكاء فطري وخيال علمي :** ليس خيال الروائيين كما سبق بيانه - ينبثق من الظاهرة التي تُدرس ، ويعتمد عليها في تأكيد هذا الفرض العلمي ؛ لأن الفرض العلمي - وخصوصاً في المناهج التطبيقية ، وفي البحوث التاريخية ، بل في كلّ المجالات بصفة عامة - لا بدّ أن يكون نابعاً من الظاهرة التي يدرسها الباحث ، ومؤكّداً عن طريق الملاحظات والتجارب التي يقوم بها الباحث ، لتأكيد هذا الفرض ، وإلا يجب التنازل عنه لأنه لا يكون فرضاً علمياً دقيقاً. والفرض العلمي يعتمد على الخيال ؛ فلا بدّ أن يكون لدى الباحث مستوى من الذكاء يُمكنه من جودة التّصوّر للمشكلة التي سيُعهد إليه بحوثها والموضوع الذي سيناط به تعميقه.

الفهم الصحيح للعناصر.

معرفة جهود السابقين في إطار هذا العلم.

تصوّر الحلول المبتكرة للمشكلات التي يُعهد إليه القيام بها.

وضع الفروض العلمية.

التّحقّق من النتائج.

التّحقّق من صدق الفروض.

التّوصّل إلى قوانين.

التفسير والتعليل والتحليل والتركيب ... إلخ

لا بد أن يكون عنده قدر من الذكاء ، بالإضافة إلى المستوى العلمي الذي حققه.

**ثالثاً: القدرة على القيام بالبحث ، وتطبيق عناصره ، والوفاء بمقتضياته :**

ولا يكفي هنا مجرد المعرفة ؛ لأن الإنسان قد يكون على علم دقيق بقواعد النحو ، وقواعد اللغة ، وبالعروض ، وبالأدب ، وبالبلاغة ، لكن هو في مرحلة الحفظ ؛ يحفظ ولكنه لا يستطيع أن يتحوّل إلى باحث مبتكر.

هذا مستوى ، وهذا مستوى. قد يكون حافظاً ، ولكنه لم يُمنح عقلية الباحث العلمي - ونحن نرى أن علماءنا فرّقوا بين الفقيه بالرواية والفقيه بالدراية. الفقيه بالرواية يحفظ الأحاديث ، لكن المحدث الذي يعلم علم الدراية يبحث الأسانيد ، ويبحث المتن المتعلّق بنص حديث النبي ﷺ. ففرّق بين الحافظ وبين ذي الدراية ، وبين القدرة على تسخير وتوظيف هذا الذي يحفظه من أجل الوصول إلى علم جديد.

فلا بد أن يكون عندنا هذه المقدرة في الباحث حتى يتمكن من الوصول إلى معلومات جديدة على تنظيم المعلومات ، وحسن الصياغة لها ، وحسن تقديره للمشكلة ، وفهمه لظروفها ، وجودة التعبير عنها ، واستخدام الأساليب في التعبير عنها ، واستعمال الأساليب الإحصائية والكمية ... إلخ فيما يتطلبه البحث العلمي.

**رابعاً: الاتّصاف بالأمانة العلمية :**

الباحث لا بد أن يكون عنده أمانة علمية في تسجيل النتائج ، وفي عرض المشكلات ، وفي بيان أنه لم يستطع أو لم يتوصّل إلى حلّ المشكلة الفلانية. فلا

يقبل من الباحث أن يقوم بتزوير النتائج ، أو بتزوير الإحصاءات ، أو بتزوير الفروض العلمية ، كما لا يُقبل منه أن يسطو على بحوث الآخرين ، أو أن يدّعي لنفسه النتائج التي توصّل إليها الآخرون ، بل يجب أن يكون أميناً ودقيقاً جداً. وهذه صفة أخلاقية مهمّة لا بد من التمسك بها. ونحن نعلم أنّ من تراثنا الديني الإسلامي : أن الرسول ﷺ يقول : ((المتشيع بما ليس فيه ، كلابس ثوبي زور)) ، يعني : الذي ينسب إلى نفسه ما ليس فيه أو يأخذ نتائج الآخرين ، هذه سرقة لا يصحّ ولا يتقبلها الشرع.

ثم عليه أن يتحلّى بالإنصاف في الحكم على آراء السابقين. افرض : أنه هو يدرس مذهباً لا يرتضيه ، أو نظاماً سياسياً لا يتقبله ، أو فكرة لا يؤمن بها ، فعليه أن يقول الحق فيها دون تحيّز أو هووى ، ثم من حقه بعد ذلك أن ينقدها ؛ وهذا جهد علمي آخر مضاف.

لكن عند العرض لا بد أن يعرض تماماً ، يعني : افرض : أنني أحقق مخطوطاً يقول كلاماً علمياً أثبت العلم الحديث أنه خطأ ، لا أقوم بتزوير هذا الأمر حتى أبين أن السابقين قد وصلوا إلى هذه النتيجة ، لكن أجعل النص كما هو ، ثم أعلّق عليه بأنه أثبت العلم الحديث بأن هذه النظرية خاطئة ، أو أنها صحيحة ، وهكذا. فأصِف الأمر كما هو عليه ، وهذا من الأمانة العلمية. وقد سبق لنا أن تحدّثنا عن الموضوعية التي تُلزم الباحث بأن يتحلّى بهذه الأخلاق في عرضه للموضوعات وحلّه للمشكلات والنتائج التي يتوصّل إليها.

**خامساً : أن يكون لدى هذا الباحث قدر كبير من المرونة الفكرية والعقلية :**

بحيث يكون لديه القدرة على تعديل أفكاره إذا كان البحث يؤدّي إلى تعديل هذه الأفكار ؛ فلا يصمّم على آرائه دون دليل ، ولا يتمسّك بأفكاره دون حجة ولا

برهان، وإنما يكون عنده مقدرة على التنازل عن الرأي إذا كان هذا الرأي ليس له دليل قوي، وأن يكون لديه القدرة على تقبّل آراء الآخرين إذا كان لديها مثل هذا الحديث أو النص أو الدليل الذي يظهر لدى الآخرين.

ولقد نجد في كلام الإمام الشافعي، ما يؤكّد هذا الأمر، عندما يقول: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب". فإذا ظهر الحق في رأي الآخر فعلى الإنسان العالم أن يتنازل عن رأيه حتى يأخذ بالحق الذي يقول به الآخرون. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٤٨].

**سادساً: أن هذا الباحث يجب أن يكون لديه صبر على متابعة البحث ومشكلاته:**

لأن البحث لا يجري هكذا سهلاً يسيراً، وإنما يحتاج إلى عناء وتفكير، ويحتاج إلى صبر في الوصول إلى النتائج. وربما تستعصي عليه مشكلة فتحتاج إلى مزيد من الجهد، ومزيد من القراءة، ومزيد من الفحص، ومزيد من المشاورة، ومزيد من السؤال للأساتذة، ومزيد من التعرّف على كيفية حلّ المشكلات المماثلة، وهذا يؤدّي إلى أن يكون البحث شغل الباحث الشاغل، وكما قالوا: "فإنّ العلم لا يعطيك خالص الحكمة حتى تعطيه خالص المحبة".

لا بد يمتزج بلحمه ودمه، يفكر فيه وهو يقظ وهو نائم، ولعلّ بعض الأفكار - نتيجة لانشغاله وهو يقظ بالموضوع - تأتي لديه بعض الحلول أحياناً عن طريق ما يُلهمه الله ﷻ به في منامه، أو نتيجة للتأمل الكثير. وربما يدلنا سلوك علمائنا القدامى على هذا القدر الكبير من الصبر في الرحلة التي كانوا يقومون بها من بلد إلى بلد، ينتقل من المدينة إلى الشام من أجل حديث، أو يذهب إلى مصر من

أجل حديث ، ويذهب إلى اليمن من أجل حديث ، في وقت كانت المواصلات فيه صعبة وعسيرة ، ولكنه يبذل هذا من أجل العلم ويصبر على العلم.

#### سابعاً: لا بد من التّأني وعدم التّسرّع في الوصول إلى النتائج :

لأن ذلك التّسرّع ربما يؤدّي به إلى الخطأ في وصف الظاهرة ، أو في التعرف على أسبابها ، أو في التعرف على جوانبها المختلفة ، أو على عناصرها التي تتكوّن منها. نتيجة للتسرّع هذا يؤدي إلى الخطأ في الوصف ، والخطأ في التفسير ، والخطأ في التعليل ، والخطأ في النتائج ، والخطأ فيما يترتب على البحث من النتائج ، إذاً لا بد من التّأني.

ثم لا بد أن يكون لدى الباحث القدرة على تمحيص الأفكار ونقد الأفكار السابقة ؛ لأنه ليس مجرد جماع للروايات ، وليس ناقلاً للأفكار ، ولكنه باحث بعقلية نقدية ، لا بد أن يتعرّف على مواطن الضعف والقوة فيما ينقله ، وعلى مواطن الصواب والخطأ فيما يحكيه ، ولا بد أن يدلي بفكره وبرأيه فيما ينقله عن الآخرين على النحو الذي تحدثنا به عن ابن خلدون منذ قليل ، وعن علمائنا المسلمين في مجالات التشريح والطب والفلك وغيرها ، فيما كتبوه في نقد الأفكار السابقة وفي تقويمها. هذا ظاهر عند ابن الهيثم ، وظاهر عند الجاحظ ، وظاهر عند علماء كثيرين ، وعند الكندي ، وأمثالهم من المفكرين ، نقدوا أفكاراً سابقة ، وبيّنوا أنها كانت خاطئة. ولو سلّموا بها هكذا بغير عقلية نقدية ، لراجت وثبتت ، ولكن هؤلاء كان عندهم تلك العقلية النقدية ؛ وهذا من خصائص الباحث العلمي ، بل من أخص خصائصه.

فكم من معارف قديمة ثبت أنها لم تكن دقيقة ، وكم من معلومات استقرت قروناً طويلة ، ولكن أثبت العلم الحديث أنها غير صحيحة. ويظهر هذا على نحو خاصّ

في مجال البحوث التجريبية التي راجعت وناقشت كثيراً من الموضوعات والنتائج التي توصل إليها القدامى، ولكن عن طريق التراكم العلمي، وعن طريق بعض الأجهزة الحديثة، وعن طريق بعض الفروض العلمية الدقيقة، توصل العلماء إلى أنّ هذه البحوث كانت متساهلة، أو على حسب ما تيسر لأصحابها من العلم في وقتها التي قيلت فيه.

ولقد نجد تأكيداً لهذا الأمر في تراث علمائنا القدامى، عندما يقول الإمام أحمد - وهو عالم من علماء الحديث الكبار، وفقه من الفقهاء الأربعة، ومن الأئمة الكبار، وهو رجل عالم وعامل بعلمه، وملتزم بشرع الله ﷻ يقول: "لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي، وخذ من حيث أخذوا". انقذ وتثبت وافحص ومحص؛ بحيث يكون لديك هذه العقلية التي تؤدي إلى مثل هذا الأمر في تكوين العلم لهذا الباحث.

### ثامناً: الرغبة في إضافة الجديد إلى العلم:

لا بد أن يكون فيه جديد، البحث الذي يكرر ما قاله السابقون ليس بحثاً علمياً. يكون تقريراً أو تقويماً، لا بد من الإضافة. والإضافة لا تأتي هكذا عفواً، بل لا بد من جهد، لا بد أن يعرف بحوث السابقين؛ حتى لا يكرر النتائج فيما بحثوه وضيعوا فيه أعمارهم وجهودهم. ولا بد أن يطلع على الجديد دائماً أولاً بأول، ويطلع على مصادر العلم المتجدد الآن. ونحن نعلم أنّ البحث العلمي الآن يخطو خطوات هائلة في التقدم؛ بحيث إن المعرفة العلمية تكتسب جديداً في كل ثانية على مستوى العالم؛ فإذا لا بد من أن يتصل بهذا الجديد، عن طريق المجالات العلمية، وعن طريق شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". لا بد أن يكون على



اتصال بمراكز البحوث العلمية، ويتّصل بها ويراسلها ويسألها، ويفحص ما تُقدّمه ... إلخ وعندئذ لن يكون هناك بحث معتبر إلّا بإضافة الجديد.

### تاسعاً: التفهّم لموضوع البحث، والتّقبّل له:

لا بد أن يكون عند الباحث نوع من التجاوب لموضوع البحث؛ حتى يبدع فيه، وحتى يقدّم فيه جديداً. فلا يكون البحث مفروضاً عليه، أو يكون مجبراً على إجرائه؛ لأنه لو كان الإنسان يحسّ بنفور نحو البحث الذي يقوم به، فلن يقدّم فيه شيئاً ذا بال. ربما يقدم أقلّ القليل؛ لأنه مضطّرّ لدراسته؛ لكن عندما يختاره، ويتّفق مع مزاجه النفسي، ويتفق مع نفسيّته، ويتفاعل الباحث معه، يُبدع فيه، ويقدّم فيه الجديد. وهذا أمر مهمّ جداً.

ثم بعد ذلك التواضع في صياغة النتائج؛ إذا وصل إلى نتائج يكون عنده نوع من التواضع، لا يقدم نفسه على أنه أتى بما يأت به الأوائل، ويتحدث عن نفسه بلفظ التعظيم، ويقول: نحن توصلنا ... نحن اخترعنا ... نحن بحثنا ... عليه أن يتّسم بالتواضع العلمي؛ لأن هذا من الأمور الأخلاقية الدينية والعلمية. ونحن نعلم أن الرسول ﷺ كان يحذّر من إعجاب كلّ ذي رأي برأيه. ولا بدّ للإنسان أن يتواضع للعلم لأنّ من تواضع لله رفعه، والمتواضع يتعلّم أكثر من المتكبر المعجب برأيه.

ثم أقول هذا الكلام، وربما يكون غريباً نوعاً ما: أن يكون لدى هذا الباحث نوع من المقدرة المالية؛ لأنه سيحتاج إلى شراء أجهزة، شراء كتب ... إلخ.

ثم أختتم بأن يُرزق الباحث مُشرفاً تتوفّر فيه صفات وخصائص المشرف الجيّد، وهي شروط كثيرة: علمية وأخلاقية، سوف يكون الحديث عنها -إن شاء الله- فيما هو آتٍ.

### صفات هيئة الإشراف العلمي

#### الإشراف العلمي هو:

الجهود العملية الذي يقوم به عالم أو أستاذ متخصص، في توجيه باحث أو باحثين أثناء القيام بالبحث، أي: أن يكون هنالك أستاذ مشرف مرشد، موجه معلم، مصوب مصحح، يأخذ بيد الباحث، وخصوصاً إذا كان في مراحله الأولى عندما يضع أولى خطواته على طريق البحث العلمي، يكون بحاجة إلى من يتولّى قيادته وتوجيهه والإشراف عليه.

#### وهذا الإشراف الذي يقوم به الأساتذة يتضمن:

المعاونة، والتوجيه، والإشراف على جميع مراحل البحث، ابتداء من المساعدة في اختيار الموضوع أو اقتراحه، ومروراً بالقراءة حول الموضوع، أو إجراء التجارب عليه.

ثم المصاحبة للباحث في تعريفه بالمصادر، والمعاونة على استحضارها - وقد يكون بعضها من مكتبة الأستاذ المشرف نفسه - ويضاف إلى ذلك: المعاونة على صياغة البحث، وتدقيق نتائجه، ثم استشارة همة الباحث في إتمام البحث، ومعاونته على تخطي العقبات، وحلّ المشكلات التي تواجه الباحث من أي نوع كان، سواء أكانت مشكلات تتعلق بمصادر البحث، أو تتعلق بالآلات والأجهزة التي يحتاج إليها البحث، أو تتعلق ببعض المعوقات الإدارية، أو تتعلق بمعاونته على أن يخرج في مهمة علمية أو في بعثة علمية، أو نحو ذلك من الأمور التي يقوم بها

الأساتذة الأكثر خبرة، والأقدم في مجال البحث العلمي بسبب خبرتهم الطويلة في نطاق هذا المجال.

**ويمكن القول:** بأن دور المشرف العلمي الذي يقوم به الأستاذ شديد الأهمية، وهو مثل المرشد في السفر أو الدليل في أي عمل. وهو الذي يقود الباحث ويأخذ بيديه ويصوبه إذا أخطأ، ويشجعه إذا أنتج، ويؤازره إذا واجه الصعاب والعقبات.

إذا كان الطلاب الذين يخوضون نطاق البحث العلمي يشترط فيهم عددٌ من الشروط؛ ليكونوا أهلاً للقيام بهذه المهمة، فإنّ هنالك شروطاً مهمة أيضاً لا بد أن تتحقق في هؤلاء المشرفين على البحث العلمي؛ حتى يقوموا بواجبهم على الوجه الأكمل.

وهؤلاء المشرفون هم بالفعل وفي الواقع أساتذة كبار مدربين، خاضوا غمرات البحث العلمي وتمرّسوا به، واكتسبوا تجارب علمية كثيرة متنوعة، ممّا قاموا به من البحوث، وممّا حضروه من المؤتمرات، وممّا توصّل إليهم عن طريق المتابعة في مجال بحوثهم، وقد حُكمت أبحاثهم على أيدي أساتذة أكبر منهم، واعترف لهم بالجدارة والأصالة والمكانة العلمية.

وينبغي أن نعلم: أنّ الإشراف الحقيقيّ ليس عملاً روتينياً ولا ينبغي أن يكون كذلك، ولا يستطيع القيام به كما ينبغي إلّا الأكفاء من الأساتذة المتميّزين؛ حتى إنّ بعض الجامعات تشترط فيمن يتولّى الإشراف: أن يكون على الأقلّ بدرجة أستاذ مشارك، أو بدرجة أستاذ؛ وهذا هو صاحب المقام الأصلي في هذا الموضوع: الأساتذة. ويُسمح أيضاً للأساتذة المشاركين، وقد تسمح بعض الجامعات لبعض الأساتذة المساعدين أن يشاركوا في الإشراف، بشرط أن يكونوا

قد قدّموا بحثين مُحكّمين على الأقل ، فلا يُكتفى بتحصيل درجة الدكتوراه ، وإنما يجب أن يكون هنالك جهد علمي آخر زائد على ما حصلوه في الماجستير والدكتوراه. ومعنى ذلك : أنهم يُختارون بعناية شديدة ؛ ليكونوا قادرين على توجيه البحث العلمي ، وقيادة الطلاب فيه إلى أفضل النتائج وأحسن الدروب والمسالك ، التي يتحقّق لهم بها النتائج العلمية المتوقّعة أو المنتظرة.

ولا يُكتفى بهذا المستوى العلمي فقط ، وإنما يجب أن يُضاف إليه عدد من الأوصاف والخصائص التي يستحق بها هؤلاء أن يتقلّدوا هذا المكان الرفيع في قيادة البحث العلمي.

#### ومن هذه الأوصاف والخصائص :

الخبرة الطويلة ، والممارسة المتنوّعة للبحث ؛ فكما قلت : لا يُكتفى بالدكتوراه أو بالماجستير ؛ لأن الذين يحصلون على الدكتوراه ، ثم لا يتابعون البحث العلمي يكونون بحاجة إلى تجديد معلوماتهم ، وخصوصاً في مجالات العلوم التطبيقية والعملية التي تتطوّر الآن بسرعة مذهلة توجب على من يتخصّصون في هذه المجالات أن تكون معلوماتهم حديثة جداً ، وليست ممّا مضى عليها سنوات بل شهور. ولهذا يجب عليهم أن يقوموا بتجديد هذه المعلومات عن طريق الاشتراك في المؤتمرات العلمية ، والاتصال بكلّ ما هو جديد عن طريق المجلّات المتخصصة أو المؤلفات أو البحوث المتبادلة ، أو "الإنترنت" أو آية وسيلة من الوسائل التي تمكّنهم من متابعة الجديد في نطاق البحث العلمي.

ثم لا تكون الأوصاف التي تتحقّق في هؤلاء المشرفين أوصافاً علمية فحسب ، وإنما يجب في هؤلاء العلماء المشرفين أن يكونوا قُدوة علمية وأخلاقية لمن يقومون

بتوجيههم ؛ لأن وظيفتهم الأساسية هي أن يكونوا في موضع هذه القدوة من الناحية العلمية ومن الناحية الأخلاقية ؛ ومن هنا ، يجب عليهم أن يتعدوا عن كلّ ما يمسّ صورة هذه القدوة في نفوس الباحثين ، فهؤلاء يمثّلون مكانة الأب بالنسبة للباحثين.

ويجب أن يكونوا على هذا النحو من التمسك بالأخلاق الرفيعة ، ومن المعاونة على بناء شخصية هؤلاء الطلاب ، ومن التّزّه على كلّ ما يشين ، أو ما يمسّ السمعة العلمية أو الأخلاقية.

يوجد أحياناً بعض المشرفين يأخذون نتائج أبحاث طلابهم ، ويتقدّمون بها إلى المؤتمرات العلمية ، وهذا يمسّ المكانة الأخلاقية لهؤلاء الباحثين الكبار ، الذين يتصرّفون في مثل هذه المسائل على نحو لا يتفق مع مكانتهم العلمية.

وربما يقع بعض هؤلاء المشرفين أحياناً - وهذا للأسف يحدث - ويمكن ضبطه عن طريق التحكيم العلمي لإنتاج بعض الأساتذة ، أن يقوموا بأخذ بحوث سبقهم إليها غيرهم ، ثم إضافة هذه البحوث لأنفسهم ؛ وهذا يمسّ هذه المنزلة العلمية والأخلاقية لهؤلاء الأساتذة. ولا يفوت على العلماء المتخصّصين اكتشاف مثل هذه الأمور التي توصف صراحة بأنها سرقات علمية تقلّل من شأن هؤلاء الأساتذة ، وتجعل الجامعات غير راغبة في استكمالهم لوظائفهم فيها ؛ لأنهم ليسوا جديرين بأن يتولّوا مثل هذه المكانة الرفيعة التي ينبغي أن تتوفر للعلماء.

هذه القدوة العلمية والأخلاقية التي تتوفر في هؤلاء الأساتذة المشرفين ، عليها القيام بعدد من الواجبات ، وهي واجبات متعدّدة :

- قيادة الباحث ، وتوجيهه ، والأخذ بيده ، ومساعدته على اختيار البحث ، وتخطيط المنهج ، ثم معاونته على إنجازه ، وتخطّي عقباته.

- ثم تزويد هذا الطالب الذي يقع تحت إشرافهم ، بالجديد من المعارف العلمية ، والمصادر والمراجع التي لا يستطيع الباحث الوصول بنفسه إليها.
- ثم تقوية عزم هذا الطالب على مواصلة البحث ، إذا ما بدا له ضعف أو تردد ، أو واجهته بعض العقبات.
- ثم يضاف إلى ذلك : ابتكار وسائل المعاونة لهذا الباحث ، بالتشجيع ، أو بالحزم إذا أحس الباحث منه إهمالاً أو تراخياً أو انشغالاً عن البحث بما لا يؤدي إلى تعمقه فيه ومواصلة العمل فيه ، ثم التصرف بطريقة إيجابية مثمرة بعيدة عن المصالح الشخصية.
- وفي النهاية ، يمكن القول بأن وظيفة الأساتذة تتلخص في مساعدة الطالب الباحث على بناء شخصيته العلمية وملكاته الإبداعية ، واكتساب المهارات المتخصصة ، وأن يكون هناك فسحة من الوقت والمسافة بين الأستاذ والطالب ؛ حتى لا يتدخل تدخلًا مستمرًا في عمله ؛ لأنه إذا تدخل تدخلًا مستمرًا في عمل الطالب ، فإن ذلك سيؤدي إلى توقف عقلية هذا الطالب عن ابتكار الحلول ، أو التوصل إلى ثمرات يدره البحث عليها. سيؤدي هذا إلى ارتبائه والقضاء على شخصيته ، وجعله شخصية باهتة ممسوخة ليس لها مقدرة ذاتية على القيام بالبحث.
- وفي كلمة أخيرة : حسن التصرف من هؤلاء الأساتذة بوصفهم قدوة ومثلاً أعلى لطلابهم ؛ حتى يُحسنوا الاستماع إليهم والتعلم منهم ، والتوصل معهم إلى النتائج التي يُنتظر الوصول إليها من هذه الأبحاث العلمية.

### كيفية استفادة الطالب من الإشراف العلمي :

وهو موضوع مهم ؛ لأن الإشراف العلمي ليس عملاً مظهرياً ولا روتينياً ، ولكنه في الحقيقة فرصة فريدة متاحة للطالب للإفادة من علم أستاذه وتجربته. وعلى الطالب أن يستثمر هذه الفرصة بكل الوسائل المتاحة ، وعليه أن يستغل الوقت الذي يقضيه مع المشرف ؛ لأن وقت المشرف ثمين جداً ، ولا ينبغي للطالب أن يشغله عن عمله إلا عند الحاجة أو عند الضرورة. فإذا ذهب إليه ، فإنه يجب عليه أن يكون مُستحضراً لموضوع البحث ، وأن يُحضر الأسئلة والمشكلات التي تواجهه لكي يعاونه الأستاذ على حلها ، ولكي يُحسن الاستفادة من مقترحاته وتوجيهاته ؛ لأنها تمثل مساعدة حقيقية له.

بل يجب عليه أن يخصص لقاءه بأستاذه ، للحديث عن المسائل العلمية التي تواجهه في البحث. ثم عليه كذلك ، إذا ذهب إلى أستاذه : أن يتخلّى عن الخجل والحياء السلبي الذي لا يفيد.

فيجب عليه إذا كان عنده أية مشكلة من مشكلات العلم أن يصارح بها أستاذه دون خجل ولا حياء ؛ لأن الحياء السلبي لا ينفع ولا يفيد. وعليه أن يتخلّى عن الخوف دون داع ، وعدم التردد في طلب المعونة من الأستاذ عند كل مشكلة أو عند كل شدة لكي يكون عوناً له. ثم عليه أن لا يعمل منفرداً ، بل يلجأ إلى مشرفه في كل ما يتطلبه ذلك.

بالنسبة لهذا الموضوع الذي انتهينا من الحديث عنه ، فيما تحدثنا به عن صفات الأساتذة ، ودورهم في قيادة البحث العلمي ، وكيفية انتفاع الطلاب بهم ، وهذه العناصر الأساسية في الموضوع.





## الخطوات الأساسية للبحث العلمي، والعوامل التي تساعد على اختيار موضوع البحث

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : مقدمة أساسية لخطوات البحث ٨١
- العنصر الثاني : اختيار موضوع البحث ٨٣
- العنصر الثالث : شروط العنوان الجيد ٩٥



## مقدمة أساسية لخطوات البحث

أيّ بحث علمي يتكوّن من مجموعة من الخطوات ، لا بد أن نتخيّلها في أذهاننا ، وأن نتصوّرّها تصوّراً ؛ حتى نسير على هديها ؛ وهي تُشبه أن تكون خريطة ، كالخريطة التي تكون في يد السائح ، أو ملخصاً للأعمال التي سيقوم بها إنسان مكلف في مهمّة عمليّة.

وهذه الخطوات هي :

**أولاً:** اختيار موضوع البحث ، وبيان أسباب هذا الاختيار.

**ثانياً:** اختيار عنوان البحث ، والشروط التي يلزم أن تتحقّق في هذا العنوان.

**ثالثاً:** وضع خطة أوليّة للبحث ، تظهر فيها أبواب البحث ، وفصوله ، ومباحثه ، وموضوعاته الرئيسة.

**رابعاً:** تجهيز قائمة أوليّة لمصادر البحث ومراجعته.

**خامساً:** العمل في تجهيز المادة العلمية التي سيتكوّن منها البحث ، وجمع هذه المادة العلميّة ، وكيفية توزيعها على أبواب البحث وفصوله وموضوعاته.

**سادساً:** الكتابة الأوليّة للبحث ، وكيفية الصياغة ، وطرق الاقتباس من المصادر والمراجع التي سيرجع الباحث إليها.

**سابعاً:** استكمال القراءة على ضوء ما يظهر من نقص في المادة العلميّة في أثناء الكتابة الأوليّة ، أو استجابة لتوجيهات الأستاذ المشرف على الموضوع.

**ثامناً:** الكتابة الثانية التي يستفيد فيها من كلّ ما وُجّه إليه من الملاحظات.

**تاسعاً:** عرض القراءة على المشرف ، وتلقّي ملاحظاته وتوجيهاته وإضافاته ، وتنفيذ هذه الملاحظات.

**عاشراً:** الكتابة النهائية للصورة التي سوف يكون البحث عليها. وفي هذه المرحلة تُكتب المقدمة ، ثم الخاتمة التي تذكر فيها النتائج التي توصل إليها في بحثه. ثم نختتم ذلك كله بكتابة المصادر والمراجع والفهارس بالطريقة الفنية التي يدلنا عليها علماء المناهج. وهكذا يكون لدينا عدد من الخطوات لا بدّ أن تتوفر في كلّ بحث علمي.

وقد نضيف إلى ذلك مرحلة المناقشة ، ثم الملاحظات والتعليقات التي يقولها الأساتذة ، وكيف تُطبّق. ويمكن أن نتطرّق لمثل هذا الأمر عندما نصل إلى هذه النقطة من نقاط البحث الذي نتحدّث عنه.

**المفروض:** أن الطالب يحفظ هذه الخطوات ، ويدرب نفسه على الانتقال من خطوة إلى الخطوة التالية لها ، وأن يتمّ ذلك بطريقة طبيعية مرتّبة ومنظمة. ولا يصحّ إغفال خطوة والذهاب المباشر إلى الخطوة التي تليها ؛ لأن الباحث لو فعل ذلك سيضطّر اضطراراً إلى معاودة النقطة التي عبّر بها دون أن يقوم بها. فلا بدّ من مراعاة هذه الخطوات بدقّة ، والانتقال التدريجي المتسلسل ؛ حتى يقوم البحث على ترابط منطقيّ وتسلسل طبيعيّ ، ولا يكون فيه فجوات أو عثرات ؛ لأنه إذا عبّر خطوة قبل أن يقوم بها ، فسيضطّر اضطراراً إلى العودة إليها ، إمّا لأن مقتضيات البحث تُلزمه بذلك ، وإمّا أن الأستاذ المشرف سيكتشف بالفعل - نتيجةً لخبرته الطويلة - أنه قد عبّر بعض هذه الخطوات دون أن يقوم بها.

وعليّنا ألا ننظر إلى هذه الخطوات على أنها صعبة أو معقّدة أو أنها عسيرة التحقيق ؛ لأن الأمر يبدو في أوّله على هذا النحو من بعض الصعوبة ، ولكن بالتدرب والمعايشة لموضوع البحث وتكرار القيام بالبحوث ، تكون المسألة واضحة تماماً.

ويمكن لنا أن نشبه مثل هذه المسألة في أنها تكون صعبة في بداية الأمر، ثم تسهل بعد ذلك، بموقفنا عندما نتدرّب على قيادة السيارات مثلاً، أو التدرّب على الكتابة على "الكمبيوتر"، أو اكتساب آية مهارة جديدة لا نكون على علم بها؛ إننا في أوّل الأمر نكون واعين تماماً بكلّ خطواتنا.

فالذي يتدرّب على قيادة السيارة يلاحظ نفسه في أوّل الأمر أنه على دراية بكلّ التفصيلات؛ لأنه يريد أن يتقنها وأن يتمهّر فيها وأن يكون قادراً على إجادتها، ولكن بمرور الوقت يستطيع الإنسان أن يقود السيارة دون أن يلاحظ تحرك رجليه أو تحرك يديه للضغط على مؤشّر الإشارات أو مؤشّر الضوء.

وهكذا تُكتسب الأمور بالتدرّج، ولا يكون في الأمر صعوبة. فعلى أن لا ننظر إلى هذه المسائل على أنها صعبة أو كثيرة، ولكنها بمرور الوقت تتمّ بطريقة آلية، وتصبح كأنها جزء من الطبيعة العقلية للباحث؛ وهذا أمر مجرّب ومعروف، وقد تعلّمه وأتقنه عشرات الآلاف من الباحثين، بل مئات الآلاف من الباحثين في كلّ مكان من العالم.

ونحن -إن شاء الله- بمعرفة هذه الخطوات، وبالتدرّب عليها، سنكتسب هذه المهارات، ويكون الأمر علينا يسيراً وسهلاً عندما نُكلّف بإجراء البحوث العلمية في أيّ مستوى من مستوياتها.

### اختيار موضوع البحث

وهذه الخطوة خطوة أولية، ولكنها شديدة الأهمية؛ لأنها هي التي ستحدّد مسار الباحث، ومجال تخصصه الدقيق؛ ولذلك يجب العناية بها عناية بالغة. وعندما نتحدث عن هذه المسألة يردّ على ذهننا هذا السؤال:

مَن الذي يقوم باختيار موضوع البحث؟  
ولكي نجيب على ذلك، نقول: إنّ الأولى والأوفق والأكثر صواباً، والأعون على مواصلة البحث، هو: أن يقوم الباحث بنفسه باختيار موضوع البحث، ولا يدع للآخرين أن يختاروا له هذا البحث.  
ويتمّ اختيار هذا البحث من الباحث نفسه، نتيجةً لعدد من العوامل التي تُساعده على هذا الاختيار.

#### ومن هذه العوامل:

القراءات السابقة التي يجب أن يقوم بها قبل أن يسجّل موضوعاً للبحث.  
ودراسته لكتب الأساتذة ومؤلفاتهم.  
وحضوره للمؤتمرات العلميّة.  
واطّلاعه على المجلات العلمية المتخصصة.  
والاتّصال بالأساتذة الآخرين في مجال التّخصّص، والتشاور معهم دون كلّ ولا ملل.  
وبناءً على ذلك، سيّتضح للباحث أنّ هناك فكرة أو موضوعاً أو مشكلة صالحة للبحث، فيقوم بهذا الاختيار.  
إذا قام الباحث بتحقيق هذا الأمر، فإنّ ذلك يُمثّل مظهرًا من مظاهر إيجابية هذا الباحث.  
وأنه لا يتلقّى من الآخرين، ولكنّه يفكّر ويتشاور ويحسن الاختيار، ثم يتقدّم بموضوع صالح للبحث العلمي.

وهذا المظهر الإيجابي يُعدّ صفة جيّدة جدًّا في الباحث ، ويمثّل أمرًا مهمًّا جدًّا له ولبحثه ؛ لأنه يدلّنا في الحقيقة على سعة المعرفة ، وعلى أنه هو الذي اختار الموضوع بعد القراءات الطويلة. وإذا قام باختيار البحث ، فسيكون الموضوع محبِّبًا إليه ، وسيحسن التفاعل النفسي معه ، ويتحقق له الاندماج فيه ، ويُعينه ذلك على بذل الجهد للإنجاز. كما أنه سيكون قادرًا على تصوّر كل الخطوات التي يتكوّن منها البحث ، وعلى توقّع كل المشكلات أو معظم المشكلات على الأقل ، التي يُمكن أن يصادفها في البحث ، ثم يكون له القدرة والرغبة على حلّها في معظم الأحيان.

هذا إذا قام الباحث باختيار موضوع البحث.

لكن -للأسف الشديد- يوجد هناك بعض الباحثين - لا سيما إذا كانوا في أوائل حياتهم العلميّة - يلجئون إلى الأساتذة الكبار ، أو إلى بعض زملائهم القدامى ؛ لكي يختاروا لهم موضوعًا للبحث العلمي ؛ وهذه مسألة ينبغي الحذر منها جدًّا ، ولا يصحّ الاستسلام لها ، وهي محفوفة بالخطر الشديد على الباحث ومستقبله العلمي. لماذا؟

لأن الأساتذة قد يختارون للباحثين المبتدئين أو الذين يلجئون إليهم ، موضوعاتٍ صعبةً على إمكانياتهم العلميّة ، فلا يستطيعون إنجازها. وقد يختارون لهم موضوعات بعيدة عن اهتماماتهم ، فلا يتجاوبون معها. وقد يختارون لهم أجزاءً من مشكلات تعني الأساتذة في مراحل نضجهم العلمي ، فلا يتمكّن الطلاب من القيام بها.

**وهناك أمر نفسيّ آخر ، بالإضافة إلى المخاطر العلميّة :**

أنّ مثل هذا الباحث قد يتعوّد الاعتماد على الغير ، والذي يعتمد على الغير في مسائل البحث العلمي لا يأتي منه بحث جيّد إلّا في حالات نادرة ؛ لأنه كلّما خَطأ

خطوة يحتاج إلى أن يستعين بالآخرين. أمّا إذا اعتمد على نفسه - وهذا الاعتماد يأتي نتيجة للجهد العلمي - فإن مثل هذا الباحث يكون له من الشخصية القوية التي تساعد على اختيار الموضوعات ، وعلى الإنجاز دون اعتماد على الآخرين. ومن ثمّ، نوصي في هذه المرحلة - ويوصي العلماء والباحثون الكبار - بأنّ على الباحث العلمي أن يعتمد على نفسه، وعلى قراءته، وعلى المشاورات بعد أن يعرض الموضوعات ؛ حتى لا يكون الباحث عالة على غيره، وحتى لا يستكين لهذا الأمر، فلا تتحقّق له الشخصية العلمية المستقلّة التي هي من الشروط التي تساعد على إنجاز هذا البحث.

ونسأل هنا سؤالاً ثانياً: كيف نختار موضوعاً، وكيف نحدّد هذا الموضوع؟ وما الشروط التي يجب مراعاتها فيه؟ والوسائل التي تمكّننا من الوصول إلى الاختيار الجيد لموضوع البحث؟

### للإجابة على هذا السؤال يجب القيام بعدد من الخطوات الداخلية:

من هذه الخطوات: أن يختار الباحث مجموعة من المصادر الأساسيّة في حقل التخصص. فإذا كان متخصصاً في الطب، أو في التاريخ، أو في العلوم الإسلامية، كالتفسير أو الحديث أو نحو ذلك، فعليه أن يختار مجموعة من المصادر الأساسيّة المتمثلة في المصادر الكبرى لموضوع التخصص وللمؤلفات العلمية التي تصدر في هذا المجال ؛ لكي يتعرّف على المجال تعرّفاً قريباً مباشراً، ولكي يستخلص من جملة القراءات المواضع والنقاط التي ما تزال تحتاج إلى دراسة. وكثير من الأساتذة الباحثين عندما يكتبون في موضوع علمي يشيرون في أثناء الكتابة إلى النقاط التي ما تزال تحتاج إلى بحث، وعن طريق جمع هذه الإشارات



من مصادر متعدّدة، ومن مؤلّفات مختلفة في توجهاتها وفيما تناقشه من الموضوعات، يتمكّن الباحث بالفعل من الوصول إلى موضوعات محدّدة.

وعندما يجمع المصادر والمؤلّفات، والمجلّات العلميّة، والوسائل التي يمكن له أن يتعرّف من ورائها على هذه الموضوعات، فعليه أن ينظر فيها بعناية، وأن يبحث من خلالها عن تلك الموضوعات التي ما تزال تحتاج إلى إكمال؛ وعندئذ سوف يختار الباحث موضوعاً من تلك الموضوعات التي يشير الأساتذة إلى أهميّتها، أو يستنتج هو من قراءاته المتعدّدة المتنوّعة أنها تحتل مكانة مهمة، وما تزال محتاجة إلى باحث يقوم بإجرائها وإنجازها.

ولا ينبغي التساهل في مثل هذا الموضوع، بل على الباحث أن يُراعي أقصى درجات الدقّة في اختياره لهذا الموضوع؛ لأنه سيكون مجال اختياره لعدد من السنوات ربّما تطول؛ حتى لا يضطرّ إلى تغيير الموضوع بعد قضاء وقت في محاولة إنجاز الموضوع، ثم يتبدّى له ما فيه من مشكلات أو يتبدّى له أنه موضوع سبقته دراسته، أو موضوع ليس له أهميّة كبرى، أو موضوع سبقه إلى دراسته بعض الباحثين الآخرين، فعندئذٍ لا بد من التدقيق الشديد جداً وبذل الجهد الكبير في محاولة الاختيار للموضوع الجيّد.

### شروط اختيار الباحث لموضوع جيّد للقيام ببحثه:

الموضوع الجيّد له مواصفات لا بدّ من مراعاتها تماماً؛ حتى تُقرّ بأنه موضوع جيّد صالح للدراسة.

فعليه أن يكون جديراً بالحصول على الدرجة العلميّة التي يبحث الباحث للحصول به عليها؛ ونقول ذلك لأنّ بعض الموضوعات قد تصلح لبحث صغير

لا يرتقي إلى درجة الماجستير، وقد يصلح الموضوع للماجستير ولكنه لا يصلح للدكتوراه، وقد يصلح الموضوع لكي يكون موضوعاً لمقالة علمية، ولكنه لا يصلح لبحث علمي بخصائصه التي يجب أن تتوفر فيه. وهكذا لا بد أن يكون الموضوع مناسباً للدرجة العلمية التي يسعى الباحث للحصول به عليها.

### الشرط الأول:

أن يكون الموضوع ذا فائدة علمية أو أهميّة اجتماعية. نحن نسمع عن نظريات تقول: "العلم للعلم"، أو "العلم للمجتمع". العلم للعلم قد يقوم به أناس قطعوا أشواطاً طويلة جداً في البحث العلمي على مستوى الأساتذة أحياناً، وعلى مستوى المؤسسات العلمية، وعلى مستوى الدول التي لها تاريخ طويل في مجال البحث العلمي، لكننا في ظروفنا الحاضرة نحتاج إلى أن يكون العلم في خدمة المجتمع، أن نبحت في مسائل لها أهميّة، نواجه مشكلات، نحلّ صعوبات، نتعرّض لما يواجهنا من العقبات، وأن يكون البحث وسيلة من الوسائل المعاونة على إنجاز موضوعات تفيد المجتمع في سيره الحضاري وفي مواجهته للمشكلات الواقعية.

**فالمفروض:** أن الباحث يختاره موضوعاً له مثل هذه الفائدة؛ حتى يُحسّ أنه مفيد للمجتمع، وبأنه يقدم للمجتمع جزءاً ما أنفق عليه المجتمع في تحقيقه لمثل هذا البحث العلمي.

### الشرط الثاني:

لا بدّ أن نلاحظ أن الموضوع يكون من السّعة ما يسمح للباحث بإجراء البحث. فبعض الموضوعات تكون ضيقة جداً، ولا يكتشف الباحث ذلك للأسف إلّا بعد

مدة يكون قد ذهب فيها من الوقت الكثير، وعندئذٍ سيضطرّ إلى تغيير الموضوع، وسيكون قد فاتته الوقت الكبير الذي لا يستطيع أن يعوّضه؛ فلا بد أن يكون عنده قدرٌ من التّوقع؛ لأن الموضوع يصلح للبحث، وأنّ فيه المادة العلمية، أو النتائج المتوقعة تسمح له بإجراء البحث. فلا بد أن يكون في هذا القدر من الاتّساع؛ لكن لا يصح أن يكون الموضوع واسعاً جداً بحيث يتعدّر إتمامه في الزمن المحدّد للدرجة العلمية.

فبعض الناس يقول: الاحتياط أن أبدأ بموضوع كبير وواسع. فشكل العنوان الذي يختاره، أو التخصص الذي يختاره يكون واسعاً جداً؛ وعندئذٍ يعجز الطالب عن إتمام البحث، أو عن الوفاء بمتطلبات البحث، أو أن يُضطرّ في النهاية إلى أن يقدم بحثاً مُسطّحاً ليس فيه العمق، وليس فيه المعلومات الجديدة التي يضيفها إلى العلم؛ وهذا عيب كبير جداً. فلا بد أن يكون الموضوع متوازناً، لا هو ضيق جداً، ولا هو واسع جداً؛ ومن ثم فلا بد من مراعاة الحذر في مثل هذا الموضوع.

### الشرط الثالث:

أنّ الموضوع لا بدّ أن يكون له مادة علمية يستطيع الطالب العثور عليها والوصول إليها. على سبيل المثال: ليس من الحكمة أن يختار الطالب بحثاً يتعدّر الحصول على مصادره.

### ومن الأمثلة على ذلك:

أننا نجد باحثاً يذهب لكي يحقّق مخطوطاً علمياً، هذا المخطوط العلمي في بلد بعيد عنه، وهنالك عقبات في الوصول إلى هذا المخطوط، وهو لا يستطيع أن يتوصّل إليه ولا أن يحصل عليه، عندئذٍ كيف يسجّل في مثل هذا الموضوع وهو لا يستطيع أن يصل أصلاً إلى أصل موضوعه؟

أيضاً: أن يكون البحث محتاجاً إلى مراجع مكتوبة بلغة لا يستطيع الطالب الحصول عليها ولا قراءتها، عندئذ لن يتمكن من إنجاز مثل هذا البحث، ومن واجبه أن يبحث عن موضوع آخر يستطيع أن يرجع إليه في لغته الأصلية أو في لغة أخرى يُحسنها.

أيضاً: أن يكون الباحث على نية أن يقوم ببحث تطبيقي على مادة نادرة في الطبيعة، أو غالية الثمن جداً بحيث لن يتمكن من شرائها بنفسه أو عن طريق المؤسسة العلمية التي يعمل بها، وفي مثل هذه الحالة يجب عليه أن يبحث عن موضوع آخر يتمكن من إنجازه في سهولة ويُسر.

#### الشرط الرابع :

أن لا يختار موضوعاً واسعاً جداً، ولا موضوعاً ضيقاً جداً؛ لأن ذلك سيؤدي إلى صعوبات لا يتمكن من مواجهتها، وسيضطر إلى تغيير هذا الموضوع.

#### الشرط الخامس :

أن يتجنب الموضوعات الغامضة التي ليست لها معالم محدّدة؛ لأنه سيعجز عن تحديد نطاق البحث، أو تحديد مجال القراءة؛ ومن ثم لا يستطيع أن يقدم شيئاً محدّداً.

#### الشرط السادس :

أن يتجنب الموضوعات التي يُحسّ الباحث بالنفور منها، يعني: موضوع غير متجاوب معه وغير متفاعل معه، سيلاحظ أن البحث سيكون نوعاً من العذاب.

إذا كان لا يحسّ بالتفاعل والتعاطف مع الموضوع، سيشعر الباحث عندئذٍ أنه يسجن نفسه داخل موضوع لا يحبه، وربما أدى هذا البغض للموضوع إلى العجز عن إكماله، أو إلى التسرّع في إجرائه بقصد التخلّص منه؛ فعندئذٍ لن يقدم فيه الجديد الذي هو شرط من شروط احترام واعتبار البحوث العلمية.

#### الشرط السابع:

موافقة المشرف على إجراء البحث، وهذه مسألة مهمّة؛ لأنّ الباحث لا يعمل في فراغ، وإنما يعمل في مؤسسة علميّة تحت إشراف أستاذ، وموافقة الأستاذ على إجراء البحث دليل على أهميّة البحث وجدارته بأن يُخصّص له هذا الطالب الذي سيقوم ببحثه، وهو يمثّل اطمئنناً مبدئيّاً إلى الفائدة العلميّة أو الاجتماعية المتوقّعة للبحث، كما يمثّل اطمئنناً إلى توفّر المصادر والمراجع التي سيرجع الطالب في تحضير بحثه إليها، وسيدل أيضاً في الوقت نفسه على أن الأستاذ يرى أن هذا الطالب عنده المقدرة والكفاءة للقيام بهذا البحث؛ لأن بعض الموضوعات تكون من الصعوبة على الطالب لأسباب عديدة، فلا يوافق المشرف عليها، ويقول له: "ابحث عن موضوع آخر". فعندئذٍ فإننا نعتبر أن موافقة المشرف شرط ضروري لا بد من تحقّقه في كلّ بحث علمي.

#### الشرط الثامن:

تجنّب الموضوعات العويصة المعقّدة التي تحتاج إلى تقنيات عالية ومهارات عالية، خصوصاً إذا كان الباحث مبتدئاً، فلا يصحّ له أن يُغرق نفسه في موضوع يحتاج إلى دراسات كثيرة وإلى أرضية علمية عميقة، دون أن يكون قد تحلّى أو تزوّد بهذه الخبرة اللازمة له حتى يتمكّن من إنجاز هذا البحث. وأمثلة هذه الموضوعات

يمكن تأخيرها إلى مستويات أخرى ، بعد أن يكون قد حصل على درجات علمية تؤهله للسير في إنجاز وتحقيق هذه الموضوعات.

### فعلى سبيل الإيضاح :

- أن نجد باحثاً مبتدئاً في بداية طريقه العلمي يقول -مثلاً- للأستاذ المشرف : أودّ أن أبحث بعض الموضوعات ، مثل : "تأثير الفقه المالكي على القانون الفرنسي". فهو لا يستطيع أن يقوم بمثل هذا الموضوع وببحثه وهو ما زال في أول الطريق ؛ لأنه موضوع صعب عليه ، ويحتاج إلى لغاتٍ ، ويحتاج إلى دراسات مقارنة ، ويحتاج إلى موازنات. ومثل هذا قد لا يتيسّر للطالب في أوائل عهده بالبحث العلمي.

- أيضاً : عندما يختار الباحث المبتدئ في أول الطريق موضوعات معقدة وصعبة ، مثل موضوع : "تأثير الأدب العربي في الأدب الإسباني" ، أو "تأثير الشعر العربي في الشعر الإسباني".

أيضاً : مثل : "تأثر النحو بالفلسفة اليونانية" : هل تأثر النحو العربي في وضعه القواعد والمناهج وبعض النظريات الموجودة فيه ، كنظرية العامل على سبيل المثال ، بالنحو اليوناني بقواعد اللغة اليونانية ، أو أنّ له منطقاً خاصاً به وقواعد خاصة به مستخلصة من تأمل المادة اللغوية التي جمعها الرواة في أول العصور الإسلامية؟

- وكموضوع : "تأثير أصول الفقه في علم البلاغة" : هل أثر علم أصول الفقه العربي الإسلامي في علم البلاغة العربية ، أم لم يؤثر فيها؟

- أيضاً : عندما يختار الباحث نقطة معينة للبحث ، مثل : "مدى تأثير المنطق اليوناني في علم أصول الفقه" ، هل أثر في علم أصول الفقه؟ وخصوصاً في

مبحث العلّة ومسالك العلّة، وتحقيق المناط وتخريج المناط، وغير ذلك من الموضوعات العميقة في علم أصول الفقه نفسه.

ونحو ذلك. فمثل هذه الموضوعات تحتاج إلى دراساتٍ كثيرةٍ ومتعمّقةٍ، ولا يتمكّن من القيام بها إلّا باحثٌ متمكّن.

فالمسائل ذات العلاقة بمجالاتٍ علميةٍ متنوّعةٍ ومتعدّدةٍ، تكون صعبةً ومعقّدةً، وتحتاج إلى مستويات علمية كبيرة لا يمكن أن يقوم بها إلّا باحثون متمكّنون عندهم دراية وخبرة ... وهكذا.

كذلك، ينبغي أن يتجنّب الباحث الموضوعات التي يشتدّ الخلاف حولها بين مثبتٍ ونافٍ، وبين موافقٍ ومُخالفٍ ومعارضٍ. مثل هذه الموضوعات تكون صعبةً على الباحثين المبتدئين؛ لأنهم كأنما يضعون أنفسهم داخل دوامة لا يستطيعون أن يحدّدوا لأنفسهم فيها مساراً معيّناً محدّداً؛ فالأدلة تتجاذب وتتصارع، وهم في وسط المعركة غير قادرين على تحديد موقع لهم، ومن هنا فهم يحتاجون إلى مزيد من الفحص والتمحيص والمقارنة والموازنة، وربما لا يتمكّنون - خصوصاً في بداية حياتهم العلمية والعملية - من القيام بمثل هذه البحوث.

لكن إذا كان الباحث في درجة الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه، فإنه يكون قد تزوّد بالخبرة اللازمة لإجراء مثل هذه البحوث، بل إنّ صعوبة مثل هذه البحوث قد تكون حافزاً وباعثاً يحفز الباحثين المتمكّنين على القيام بها، والإقدام على إجرائها؛ بسبب ثقّتهم في أنفسهم وفي خبرتهم العملية، وبسبب مهارتهم في تجنّب العقبات والصعوبات التي يُمكن أن يواجهوها في أثناء هذه البحوث. فأحياناً يكون البحث أو الموضوع الصعب بمثابة تحدٍّ يقوم الباحث بمواجهته

وبوضع نفسه فيه ؛ حتى يُثبت جدارته وقدرته على إجراء مثل هذه البحوث الصعبة المعقّدة.

هكذا نستطيع أن نجتمع كلّ هذه الشروط ونحن نختار بحثاً علمياً ؛ ليتمكن الباحث من السير الآمن في إنجاز هذا البحث ، وفي تحقيق النتائج المتوقعة والمرجوة منه.

ينبغي أن نشير إلى أنّ تحقيق هذه الشروط الكثيرة ، سواء أكانت إيجابية أم سلبية ، وبما تحتاج إليه من موافقة الأستاذ المشرف ، أن هذا الاختيار لمثل هذا الموضوع بمثل هذه الشروط الكثيرة لا يعني تلقائياً أنه قد تحدّد بصفة نهائية ؛ ولكن ينبغي أن يُعلم أنّ ذلك يكون اختياراً أولياً.

فهذه مسألة مهمة ، ولذلك يجب الوصول إليها عن طريق قراءة كلّ ما له صلة بالموضوع ؛ حتى يصبح الباحث على إلمام تامّ بما كُتب حوله في مجاله ، ثم الاستفادة من الخبرة العلمية السابقة التي اكتسبها الباحث إذا كان له خبرة سابقة ، أو من استشارة أهل الذّكر وذوي الاختصاص والاستعانة بنصائحهم ، وأن يعلم الباحث : أنّ البحث الجيد هو الذي يقدّم كثيراً من الأفكار ويشير كثيراً من التساؤلات. يعني : لا يشترط في كثير من البحوث العلمية أن تؤدي إلى نتائج محقّقة أو يقينية ، ولكنها تفتح آفاقاً جديدة ، ويقدم الباحثون فيها على السير في مجالات مبتكرة ، وربما لا يتحقّق لهم في بعض الأحيان إلّا قليل من النتائج ، ولكن ذلك لا يقلّل من قيمة البحث.

وعلى الباحث أن لا يبتسئ إذا كان يبحث في موضوع ، ثم تبدّى له أنّ ما حقّقه من النتائج قليل ، إذا كانت هذه النتائج جادة وجديدة ، وإذا كانت قادرة على أن تُثري العلم بخبرة جديدة تُضاف إلى معارف العلماء الذين يخوضون البحث العلمي ويتمكّنون فيه.



## مناهج البحث

### المدرس الرابع

مع هذه القراءات والاستشارات ، لا بد أن يكون الباحث - كما سبق أن قلنا من قبل - ذا كفاءة علمية ، وأن يتوفّر له زمن ملائم لإنجاز بحثه الذي قد يحتاج إلى اطلاع كثير ، وإلى تأنّ ورويّة ومهارة للقيام به.

وهذه كلّها شروط لا بدّ من تحقيقها ، بالإضافة إلى أن يكون لديه الرغبة في كتابة البحث وإنجازه.

### شروط العنوان الجيد

كانت الخطوة الأولى هي اختيار الموضوع ، لكن اختيار الموضوع - مع أهميّته - هو مقدّمة لاختيار ما بعده ؛ فلا يعني اختيار الموضوع أنّ عنوان البحث قد وُضع ، بل لا بدّ - بعد اختيار الموضوع بصفة عامة - أن نختار عنواناً للبحث.

فنتقل من العامّ إلى الخاصّ ، وننتقل إلى هذا التدقيق والتحقيق الذي سيحدّد فيه بدقّة الإطار الذي يجري فيه موضوع البحث.

فلا نكتفي بالعموميّات - كما قلنا - إنّما يجب أن نسلك طريقاً محدّداً دقيقاً ، واضح المعالم والقسمات ؛ بحيث يعرف الباحث الحدود التي يمرّ فيها ، ويلتزم بها حتى لا يشرد هنا أو هناك ، أو لا يتعد عن موضوع بحثه.

والعنوان الجيّد هو أفضل دليل يدلّ على البحث ومضمونه ، وقد يكون الموضوع جيّداً ، ولكن الباحث يخفق في اختيار عنوان جيّد له ، فيؤدّي هذا إلى وجود مصاعب أمام هذا الباحث.

ونحن نعلم : أن العنوان أوّل ما يقابل نظر القارئ ، فقبل أن يدخل القارئ إلى الموضوع ، وعناصره ، ومكوّناته ، وأساسياته ، يجد العنوان أمامه ؛ فلا بد أن يختار الباحث العنوان بعناية بالغة.

والعنوان الجيد لا بد أن تتحقق فيه شروط كثيرة ؛ منها :

**الشرط الأول :** أن يكون محددًا تحديدًا دقيقًا ، فلا يكون عنوانًا فضفاضًا ، وألا تستعمل فيه تعبيرات تشير الاختلاف ، أو تُفهم بأكثر من طريقة ، وأن لا تُستعمل فيه عبارات خطابية أو إنشائية شديدة العموم للزمان والمكان ؛ فلا بد أن يُحدد العنوانُ بدقة.

على سبيل المثال :

- أن يضع الباحث عنوانًا مثل : "نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي" ، هكذا دون تحديد لمذهب ، أو دون تحديد لإمام معين ، أو دون تحديد لعصر معين ، أو دون تحديد لمدرسة معينة. هذا الموضوع اختير له عنوان ليس جيدًا ؛ لأنه عنوان عام ، ويُلزم الطالب بدراسات وبجهود ربما لا يستطيع تحمّلها ، وحتى إذا استطاع تحمّلها فستأتي كتابته فيها كتابة مسطّحة ليست عميقة ولا غائصة على جواهر المعاني ، وإنما سيكتفي بأن يكتب أي شيء لكي يُنجز مثل هذا الموضوع.

- أيضًا يقول : "مناهج المفسرين في تفسير القرآن الكريم" ، هذا لا يمكن أن يكون بحثًا علميًا. ربما يوضع فيه كتاب تعليمي ؛ لأن الكتاب التعليمي يتناول إلى أساسيات المسائل ، ويشير إلى أهم المناهج الموجودة ، ويكتفي ببعض النماذج الممثلة لها. يعني : تفسير أثري ، تفسير بالرأي ، مزيج من الاثنين ، تفسير يتّجه نحو اللغة ، تفسير يتّجه نحو النحو ، تفسير يتّجه نحو الفقه ، تفسير يتّجه نحو التصوف ... إلخ. لكن أن يوضع العنوان على هذا النحو من العموم ، لا يكون الأمر متاحًا بحيث يؤدي أداءً جيدًا.

- أيضاً عندما يقول: "العلاقة بين الأدب العربي والأدب الفارسي"، هكذا على العموم، أو "بين الأدب العربي والأدب الإنجليزي"، هكذا على العموم.

لا يمكن أن يكون الأمر على هذا النحو في البحوث العلمية، بل يجب أن يكون الموضوع محدداً تحت عنوان دقيق جداً وغير فضفاض؛ لأنه كلما كان فضفاضاً أدى هذا إلى التسطّيح، وأدى إلى ضرورة بذل جهد أكبر وعدم التوصل إلى نتائج جديدة؛ لأن الباحث لا يستطيع أن يقوم به كما ينبغي القيام، وعندئذٍ لن يتمكن من الوصول إلى نتائج جيدة وجديدة في موضوع البحث.

**الشرط الثاني:** أن يكون العنوان مُفصّلاً تماماً عن الموضوع؛ بحيث إذا نظر الناظر إليه يتصوّر أو يتوقع المسائل والمشكلات التي ستُبحث تحت هذا العنوان.

فلا بد أن يكون مُفصّلاً عن موضوعه تماماً، ثم لا بد أن يكون منطبقاً تماماً الانطباق على الموضوع. فالعنوان مع الموضوع كوجهي العملة لا بد أن يدل أحدهما على الآخر؛ فلا يناقش الباحث في موضوعه مسائل خارجة عن عنوان البحث، وإلا فإن أستاذه المشرف والمناقشين له فيما بعد والمُحكّمين فيه فيما بعد، سيقولون: هذا بحث فيه استطراد، وفيه تنوّعات، وفيه أورام علمية يجب أن تكون بعيدة عن الموضوع. فلا بد أن يكون منطبقاً تماماً الانطباق على موضوعه، فلا يُدخل الباحث في موضوعه ما لا يتضمّنه العنوان، ولا يختزل الباحث من موضوعه ما يجب أن يتضمّنه العنوان.

مثلاً: إذا كان الموضوع عن العلاقة بين الدولة الأموية والدولة البيزنطية في عصر معين، مثلاً في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، أو في الثلث الأول من القرن الثاني الهجري، لا بد أن يكون محدداً حتى يُمكن دراسته.

فإذا تحدث الباحث عن موضوعات تتعلق بالدولة العباسية، فهذا يكون خارج الموضوع. إذا تحدث عن موضوعات تتعلق بالفترة السابقة على الدولة الأموية، فهذا خارج أيضاً عن الموضوع، إلّا إذا كان مجرد تمهيدات، أو كان مجرد خلاصات سريعة ويسيرة؛ لكي يتركّز الموضوع على العنوان المحدّد فيه البحث، وبهذا يكون بحثاً جيّداً.

**الشرط الثالث:** أن يكون العنوان فيه قدرٌ من المرونة التي تسمح للباحث بحريّة الحركة في تناول الموضوع. فإذا كان يحتاج إلى تفصيلات وتفريعات، اتّسع العنوان لذلك إذا كان متحقّقاً له هذه المرونة. وإذا كان يحتاج إلى تضيق وتحديد واختصار، فإنّ مرونة العنوان تسمح بذلك أيضاً.

**وعلى سبيل المثال:** إذا كان العنوان تحت "العقوبات في الإسلام"، فإنه يمكن أن يشمل العقوبات البدنيّة والماليّة، ويمكن أن يشمل العقوبات المالية فقط، أو البدنية فقط، أو التعزيرية، أو أي نوع من العقوبات يقوم الباحث بتحديدده، بشرط أن يحدّد ذلك في أول بحثه حتى لا يؤخذ عليه أنه ترك العنوان على ما فيه من عموم؛ لأن العموم يُعدّ عيباً في العنوان إذا لم يُحدّد ويضيق بدقة في أوائل البحث الذي سيقوم الباحث بالقيام به.

**الشرط الرابع:** على الباحث أن يراعي أنه بعد إنجاز البحث سيتمّ تصنيفه ضمن قوائم المكتبات، ولهذا لا بدّ أن يكون العنوان دالاً على الموضوع، واضح الكلمات بحيث يكون مفتاحاً لمضمونه، وتحديداً لموضوعه وفهرسته. ولكي يمكن أن يتحقّق ذلك، لا بد من استشارة الأساتذة، وألا يملّ الطالب من هذا الأمر، وأن يتوقّع المضمون الذي ينطبق عليه هذا العنوان، وأن يسعى بكل صبر وأناة إلى التحديد التدقيق للعنوان حتى يصل في النهاية إلى عنوان دقيق مُحكم سيكون هو الدليل له إلى موضوعه الذي سيتولّى القيام به فيما بعد.

## إعداد الخطة الأولية وخطوات إنجاز البحث

### عناصر الدرس

- |     |                                   |
|-----|-----------------------------------|
| ١٠١ | العنصر الأول : شروط الخطة الأولية |
| ١١٨ | العنصر الثاني : خطوات إنجاز البحث |



## شروط الخطوة الأولى

ينبغي بحسب الخطوات التي سبق أن ذكرناها -موضوعاً، ثم عنواناً- مُجملة أن نحاول وضع خطة أولية للبحث. وهي ليست خطة نهائية؛ لأن الخطط النهائية لا توضع إلا بعد السير في الموضوع، وبعد جمع مادته العلمية، وبعد القيام بمجهود كبير؛ لكننا الآن ما زلنا في المراحل الأولى من مراحل البحث، وعندئذٍ سوف نتحدث عن وضع خطة أولية للبحث العلمي.

## أولاً: تصوّر المشكلة الرئيسة:

من المعلوم قبل البدء في القراءة والكتابة للبحث -وهي مراحل تالية- لا بدّ من وضع تصوّر أولي لهذا البحث الذي سنقوم به. هذا أشبه بالتصميم الذي يضعه المهندس قبل بناء المبنى الذي سيقوم بإقامته فيما بعد.

وبالتالي فالتصميم الأولي في البحث العلمي قابل للتعديل، بناءً على صعوبات محتملة، أو بناء على نقص مادة في نقطة محدّدة، أو بناء على كثرة مادة علمية في نقطة محدّدة. فهذا تصميم أولي يُعدّ مرشداً للباحث عند قيامه ببحثه، ولا بد من مراعاة هذا الأمر. نحن ما زلنا في مرحلة التصميم، أو التخيّل للموضوعات والمشكلات والأسئلة والأجوبة التي يمكن أن نقدّمها لهذا البحث، والنتائج التي يمكن أن نتوصّل إليها.

ونحن في هذه المرحلة لا نُكلّف الباحث بأن يأتي لنا بالنتائج؛ لأن هذه النتائج لم تقع بعد، وخصوصاً إذا كانت ستقوم على إجراء ملاحظات وتجارب -مثلاً- في المعامل، أو استجلاب لمخطوطات أو لمقالات علمية بلغات أجنبية.

ولكن إجراء هذه الخطوة مهم جداً ؛ لأنه يجعل الباحث يواجه بحته مواجهة مباشرة ، ولا يجعله يسبح في فضاء أو يخلق في خيال ، وإنما يضع نقاطاً محدّدة سيُلزم نفسه بعد ذلك بها ، وسيحاول أن يسير عليها ، وكلّما جاء التّصوّر الأوّليّ للبحث مُحكّماً ودقيقاً ، فإن ذلك سيعين الباحث على المضي قُدماً في إنجاز البحث ، وتخطي العقبات التي يكون قد تصوّرها سلفاً وهو يضع هذا التصميم الأوّلي للبحث مثل المهندس ، كما قلنا.

وعندئذٍ سوف يُعيّنه هذا التّصوّر الأوّلي على تحديد المعالم وبيان الآفاق التي ستكون موضوعاً لبحثه ، والتطور الداخلي في بناء البحث حتى يصل من مقدمته إلى نهايته.

وهذه هي العناصر الأساسية لا بد أن تكون متضمّنة في هذه الخطوة الأولى ؛ لكي تصوّرها. ثم بعد ذلك التفصيل الأوفى لها.

لا بد أن يتضمّن هذا التخطيط الأوّلي مقدّمة ، ولا بد أن يتضمّن أبواباً وفصولاً. والباب الأوّل مكوّن من فصلين أو ثلاثة ، والباب الثاني مكوّن من فصلين أو ثلاثة ، والباب الثالث مكوّن من فصلين أو ثلاثة ... إلخ.

والموضوعات الأساسية التي في داخل كلّ فصل ، والتوقع المجمل لأهمّ المسائل والقضايا التي ستدرس في البحث ، والتوقع المجمل لأهمّ النتائج أو الاحتمالات التي يمكن أن يؤدّي إليها البحث ، وهكذا يكون عندي من البداية صورة أشبه بالتصميم الهندسي الذي يضعه المهندس في البناء الذي يريد أن يقوم بتنفيذه.

فالمهندس عندما يضع هذا التصور ، يحدّد -مثلاً- عدد الطوابق التي يتكوّن منها المبنى ، والتصميم الداخلي لكلّ طابق ، وعدد الشّقق الموجودة في كلّ طابق ، وعدد الوحدات الموجودة في كلّ شقّة ، وتصميم كل وحدة من حيث الطول



والعرض والارتفاع ... إلخ. ثم المرافق التي سيحتاج إليها البناء، والمتطلبات التي سيحتاج إليها من الماء والكهرباء، والمصاعد وطُرق السلامة، والشكل الخارجي، والمداخل والمخارج، والمناور وطرق الإضاءة ... إلخ. وحاجات المبنى، وعلاقة البناء بما حوله ... إلى آخر هذه المسائل.

إذا وضع التصميم على هذا النحو، فإن التنفيذ يكون سهلاً جداً.

نحن في وضعنا في البحث العلمي نحتاج إلى وضع هذا التّصوّر الأولي أيضاً، مثلما يقوم المصمّم الهندسي في وضعه لهذا التصميم الذي سيقوم بتنفيذه فيما بعد.

**ونستخلص من هذا نتيجة مهمّة جداً لا بد أن نكون على وعي دقيق بها، هي:**

أن إجراء البحث والعمل فيه دون خطة سابقة مدروسة بعناية ودقّة بالغة، يُعدّ مضيعةً للوقت وتبديداً للجهد، وسيضطر الباحث - شاء أم أبى - إلى التّوقّف لوضع مثل هذا التصميم وهذه الخطة؛ حتى لا يمضي على غير هدى بسبب ما سيواجهه من اضطراب في موضوعات البحث، وما سيعانيه من خلل وتخبّط وعدم تنسيق.

إذاً، لا بدّ من وضع صورة كاملة للبحث؛ لترتيب هذه الموضوعات قبل البدء بالتنفيذ العملي لها، ولا يتأتى للباحث وضع هذه الخطة إلّا بعد الوصول إلى تصوّر جيّد لموضوع بحثه هذا؛ حتى يتمكن من إنجازها على النحو المطلوب والمرغوب.

**مسألة مهمّة تُنبه إليها في كلّ خطوة من خطوات البحث:**

إن اختيار موضوع البحث يقوم على القراءة، ويقوم على المشاورة. واختيار عنوان للبحث يقوم على القراءة وعلى المشاورة. واختيار تصميم للبحث أو خطة أوليّة للبحث، كذلك يقوم على القراءة والمشاورة.

فلا بد من القراءة في المصادر والمراجع ، ولا بد من التشاور مع المشرف وغيره من الأساتذة الموجودين في القسم أو في الأقسام المناظرة في الكليات الأخرى ، ثم الرجوع إلى كل ما يمكن أن يكون له صلة بالبحث من مصادر العلم المتوفرة من الموسوعات العلمية ، من المراجع الكبرى ، من الدخول على شبكة "الإنترنت" وتصوير كل ما يحتاج إليه من ذلك كله ؛ حتى يكون تحت يد الباحث من كل هذه المصادر المتنوعة.

ثم يجمع الباحث كل ما توفر له من المعلومات أمام عينيه ، ويُجِل النظر فيها والتأمل لها والمعايشة لها ، وعن طريق هذا كله ، وعن طريق التفكير العميق في موضوعاتها ، سينبثق في ذهنه تصوّر جيّد للبحث ، تتجلى فيه العناصر الرئيسة والموضوعات الأساسية ، وسيهتدي إلى التطور والتدرج في عرض الأفكار ، وسيظهر له المشكلات والعقبات المحتملة ، وسيتمكّن من وضع المنهج الملائم لمواجهتها وحلّها ؛ وبهذا يكون التّصوّر لموضوع البحث كاملاً ودقيقاً ، ويكون التأمل الذهني له ممكناً ، كما يمكن له نقده وفحصه وترتيبه وتعديله ، والكشف عمّا في هذا المخطط الأوّل من ثغرات أو نقاط أو مواضع ضعف ، كما يتبيّن له نقاط البحث التي تحتاج إلى مزيد من التركيز والاهتمام.

فإذا وصل إلى هذا التّصور الأوّل في كلّ الموضوعات ، فعليه أن يصوغ هذا كله صياغة واضحة ، يتفادى فيها التقسيمات المعقّدة الغامضة التي لا تمكّن الناظر في هذا التصميم من التّصور الجيّد للموضوع. ويجب أن يتحلّى ما يقدّمه في هذا الوقت من الصياغة بالوضوح ؛ فالوضوح شرط مهم ؛ لأنه كلما كانت التقسيمات واضحة ، كان استيعاب الموضوع أيسر وأشمل وأكمل.

وينبغي أن يلاحظ عند إعداد الخطة الأولى : المشروع الرئيس في البحث ، أو ما يسمّى : مشكلة البحث التي قد تكون متعلّقة بشخصية معيّنة ، أو بمذهب معيّن ،

أو بظاهرة نفسية أو سلوكية أو اجتماعية. فلا بد أن يتحلّى بهذا الوضوح في اختيار المشروع الرئيس في البحث ؛ حتى يتمكن من متابعة البحث فيما بعد ذلك. مثلاً عندما يقول :

دور الإمام الشافعي في إنشاء علم أصول الفقه ، لا بد أن يكون الأمر واضحاً في ذهنه تماماً حول هذه المسألة.

أو "مذهب الطبري في التفسير بين أهل الأثر وبين أهل الرأي" ، لا بد أن يكون متصوّراً تصوّراً جيّداً لمشكلة البحث التي سوف يقوم بالبحث عنها. أو "علاقة الإمام الشافعي بالإمام الجويني في علم أصول الفقه" ، لا بد أن تكون المسائل محدّدة تحديداً واضحاً.

أو "نقد ابن خلدون لبعض المصادر التاريخية السابقة عليه ، مثل (مروج الذهب) للمسعودي ، أو (تاريخ الطبري) في بعض المسائل".

أو "المنهج الذي وضعه ابن خلدون لدراسة التاريخ ، وعلاقة هذا المنهج بعلم العمران".

لا بد أن تكون المسائل واضحة ؛ فإذا اتّضح الموضوع الرئيس في ذهن الباحث ، فإن ذلك سيؤدّي إلى تصوّر الجزئيات التي تدخل في نطاق هذا الموضوع.

**ثانياً: تحديد وبيان الأفكار الرئيسة ، والأفكار الثانوية أو المساعدة التي يتكوّن منها الموضوع الرئيس أو المشكلة الأساسية.**

البحث مثل الجسد الإنساني هو كلّ جسد ، لكن فيه رأس ، وفيه ذراعان ، وفيه أرجل ، وفيه صدر ، وفيه بطن ، وفيه أجزاء داخلية ، وفيه أجزاء خارجية ، لا بد

من تصوّر العناصر الأساسية لموضوع البحث حتى يكون الإنجاز له فيما بعد قائماً على هذا التّصوّر الواضح والدّقيق.

**ثالثاً: لا بد أن يتضمّن هذا التصور الأوّليّ بياناً بأهمّ المصادر، والمراجع، والوثائق، التي سيرجع إليها الباحث في إعداد بحثه.**

على الباحث كذلك أن يحدّد المنهج الذي سيسير عليه في هذا البحث.

قلنا من قبل: إن المناهج ثلاثة بصفة عامة: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التطبيقي. فيحدّد: هل سيأخذ بالمنهج التاريخي، أو سيأخذ بالمنهج الوصفي، أو سيأخذ بالمنهج التطبيقي؟

إذا كانت موضوعات بحثه تدخل في هذا النطاق، فعليه أن يحرّص دائماً - كما حرّص في العنوان - على الوضوح والدقّة في تعبيره عن هذه العناصر كلها؛ لأن هذا يدلّ على وضوح موضوع البحث في ذهنه؛ ومن ثمّ سيكون دليلاً له إلى سير موفّق في إنجاز الموضوع دون عقبات أو مفاجآت. هذا الأمر لا بد من ملاحظته ولا بد من مراعاته؛ لكي يمكن السّير العلميّ الدقيق في هذا الموضوع.

**العناصر التي لا بدّ أن تتضمّن خطة البحث العلمي:**

تجلّى لنا - ممّا سبق - أنّ لدينا ضرورة لوضع خطة أوّليّة لهذا البحث الذي قام الباحث بتحديد موضوعه وبتحديد عنوانه، وهو الآن في مرحلة وضع التصميم الأوّليّ له. لا بدّ أن تتضمّن هذه الخطة عدداً من العناصر الأساسية التي تُعدّ الخطة فيه ناقصة إذا لم تتضمّن فيها هذه العناصر:

## أولاً: عنوان البحث:

أن يكون بالشروط التي سبق لنا الحديث عنها ؛ ومن أهمّها: الدقة، والمرونة، ووجود مادة علميّة صالحة لبناء هذا البحث، ولا يكون غامضاً ولا صعباً ولا معقّداً ... إلخ.

ثانياً: بيان أهميّة البحث، وإبراز الحاجة إلى إجرائه، وإيضاح القيمة العلميّة والعملية له والفائدة المتوقعة منه :

بحث بلا قيمة لا فائدة له ؛ بحيث ليس له أهمية لا يمكن للأساتذة أن يوافقوا عليه. فلا بدّ من بيان أهميّة البحث، وأن يكون البيان واقعياً بلا مبالغة ؛ لأن الطالب يريد أن يسجل في موضوع معيّن، فيتخيّل أنّ ما يكتبه من أهمية موهومة سيؤدي إلى إقناع الأساتذة به. وقد يغتر بعض الأساتذة بهذا الكلام الوهمي عند الموضوع، لكن عند الدخول إلى المجال التطبيقي والإنجاز لهذا الموضوع، سيتجلى أنه ليس مهماً، وأنّ على هذا الباحث أن يراجع نفسه ؛ لأنه أدخل نفسه في موضوع ليس له قيمة، كإجراء بحوث في موضوعات سبق للآخرين القيام بها مع بعض التعديلات اليسيرة.

ونحن قلنا: إنه لا بدّ من الإضافة العلميّة من أوّل لحظة في الحديث عن هذا المنهج، فلا بد من إجراء بحوث لها إضافات علمية مهمّة حتى يكون له مبرر من القيام بمثل هذه الموضوعات.

القيمة العلميّة إذاً مسألة مهمّة جدّاً، والقيمة العملية أيضاً في البحوث التي تحمل هذه النتائج العملية والفوائد المتوقعة مسألة مهمّة جدّاً في أي بحث. ولا بد أن تبرز

في الخطوة التي يقدمها الباحث إلى أساتذته حتى يوافقوا على تسجيل هذا الموضوع.

**ويتّضح هذا الأمر - وهو القيمة العلميّة - بمراعاة عدد من العناصر:**

(١) إبراز بعض الجوانب التي ما تزال مهمة في مجال البحوث، ووصفها أو شرحها، وهذه إضافة علمية ولا شك في ذلك.

(٢) التّحقق من صحة بعض النظريات والأفكار أو عدم صحتها.

(٣) سدّ بعض الثغرات فيما هو متوافر من المعلومات. يعني: قد يكون عندنا معلومات تاريخية عن عصر معيّن أو عن نقطة معيّنة في مجال بحث من البحوث، ولكن ما يزال فيه ثغرات ومواضع مواطن ليست واضحة للعلماء، فيبيّن الباحث أنه سيقوم بسدّ هذه الثغرات وملء هذه الفراغات، بتقديم معلومات جديدة لم تكن متوفّرة للباحثين من قبل.

(٤) كشف القناع عن بعض التفسيرات الخاطئة التي قال بها بعض العلماء السابقين في أي مجال من المجالات المتعدّدة، يعني: يقال في بعض الأحيان - مثلاً: إن الإمام الشافعي تأثر في وضعه لكتاب: (الرسالة)، وهو الكتاب الأصيل الذي حدّد به الشافعي معالم علم أصول الفقه، فيأتي بعض الباحثين - المتسرّعين - ليقولوا: إن الشافعي تأثر في هذا بالمنطق اليوناني، فيأتون ببعض الروايات الملفّقة أو المزوّرة التي تقول: "إن الشافعي كان على علم باللغة اليونانية ...!" من غير توثيق لمثل هذه المعلومات. وهذا كلام يقوله بعض الباحثين من المستشرقين ومَن يغتروا بالنتائج التي يتوصّل هؤلاء إليها.

فيأتي عالم من علمائنا المسلمين القدامى مثل : ابن قيم الجوزية في كتابه : (مفتاح دار السعادة) ويقول : إن الشافعي لم يعرف اللغة اليونانية ، والرواية يطبق عليها معايير علم الحديث في التوثيق ، فيبين أن الرواية تُنسب إلى أحد من رجال الإسناد ، رجل موصوف بالكذب وأنه وضّاع ، وأنه مثلما وضع غيره في علم الحديث رواياتٍ نسبوها إلى الرسول ، وتمكّن علماء الحديث من كشف أكاذيبهم فيها ، وبيان الوضع والتلفيق الموجود بها ، فبين ابن قيم الجوزية أن هذه مسألة غير حقيقية ، وذكر من النصوص في كتاب : (مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة) أنّ الإمام الشافعي يرى أن اللغة العربية لها منطق يختلف عن منطق آية لغة أخرى ، وأن ما وضعه من أصول يرجع فيها إلى القرآن ، وإلى السنة ، وإلى التأمل في فعل الصحابة والتابعين ... إلخ.

**(٥) تصحيح بعض المناهج على سبيل المثال :** كان الناس قديماً يتصورون أن الكيمياء تساعد على تحويل المعادن إلى ذهب ، فأتى بعض العلماء الإسلاميين ، ومنهم علماء من السلف ، ومنهم ابن القيم حيث وضع أربعين دليلاً تدل على أن هذا التصور لوظيفة علم الكيمياء تصور خاطئ. ويسهم بعض العلماء التجريبيين بل بعض الفلاسفة في بيان أن هذا كلام خاطئ ، ويضعون منهجاً جديداً لعلم الكيمياء هو الذي أدى إلى وجود هذا العلم بصورته الحديثة التي ظهرت فيما بعد في أوروبا ... إلخ.

**(٦) حلّ بعض المشكلات العلمية ، يعني :** إذا كان هناك تطبيق لنظرية ، وأدّت إلى وجود بعض المشكلات العلمية تحتاج من العلماء إلى حلّ ، فلا بد أن يتخصّص في هذه النقطة أحد من الباحثين أو فريق من الباحثين ؛ حتى يحلّوا بعض المشكلات العلمية التي تتعلق بمثل هذا الموضوع.

(٧) الإضافة العلمية الجديدة، أو توقع للتطورات المتوقعة في مجال علم معين، وهذه كلها داخلية في بيان القيمة العلمية والعملية للبحث، والتي ينبغي أن تتضمن الخطة حديثاً عنها.

ولا يشترط في كل بحث علمي أن يحقق هذه الأمور كلها، فهذا أمر يكاد أن يخرج عن الطاقة الإنسانية، لكن على الأقل أن يتضمن واحداً أو أكثر من تلك الأهداف التي يجب أن يتجه البحث العلمي إليها. ولا بد على الأقل من تحقق الشرط الأخير أو الجانب الأخير، وهو: الإضافة العلمية المتميزة التي لا بد أن تتحقق في كل بحث علمي.

### ثالثاً: التقرير عن الموضوع:

وفيه يحدد الباحث الفكرة الأساسية في هذا البحث، ويوضح ما يقصد بعمله فيه، وذلك في عبارات واضحة دقيقة مركزة. وهذه الفقرة في الخطة هي: المفتاح الحقيقي للبحث، وهي التي تلمس جوهر الموضوع وأساس الفكرة التي سيقوم الباحث بدراستها، وسيترتب عليها تحديد خطة الدراسة، وتحديد اتجاهها، كما سيترتب عليها تحديد الجهود التي سيطلب من الباحث القيام بها. ويراعى أن يقدم ذلك كله في صورة متوازنة تقدم فكرة مناسبة عن البحث، دون اختصار مخل ودون إسهاب لا حاجة للبحث إليه؛ لأن هذا الإسهاب سيكون موضعه في البحث عندما يكتب كتابة نهائية فيما بعد حسب التطور الطبيعي لبناء البحث.

### رابعاً: أن يقدم الباحث في خطته الأولية هذه تبويماً للبحث:

هذا التبويب يُقسّم فيه البحث إلى أبواب وفصول، يتمّ تحديدها وترتيبها بحسب المادة العلمية التي توصل اليها الباحث إليها، وبحسب طبيعة المسائل والمشكلات المتقاربة أو المتشابهة التي تُدرج كل موضوع في داخل فصل معين.



لا يكون هناك امتزاج أو خليط من الموضوعات ، وانتقال من موضوع إلى آخر دون ترتيب ودون اتصال وثيق ودون تسلسل منطقي ؛ بل لا بد أن تُحصر كل فكرة في موضعها من البحث. فإذا كانت فكرة صغيرة تكون مطلباً، إذا كانت فكرة كبيرة تكون فصلاً ، إذا كانت أفكاراً متصلة ومتقاربة تكون في داخل باب.

وهكذا يتم التطور الطبيعي في داخل البحث دون قفز ودون فجوات ودون انتقال مفاجئ من فكرة إلى أخرى ليس بينها وبينها اتصال ، مع ملاحظة هذه الأمور حتى يتطور البحث تطوراً طبيعياً وكأنه جنين ينمو حسب الوضع الطبيعي الذي خلق الله الكائنات عليه. هو يريد أيضاً أن يبني هذا الجنين -أي: البحث العلمي- بناءً علمياً منهجياً منطقياً.

ونحن هنا لا نشبه الفعل الإنساني بالفعل الإلهي ، ولكن نشير إلى أنّ من اللازم ومن الواجب مراعاة هذا التطور الطبيعي المنطقي دون قفزات ودون فجوات ؛ بحيث يكون الأمر على هذا النحو من الوضوح والدقة ، وحتى لا يؤدي التطور الفجائي إلى تشتت ذهني أو إلى عجز عن المتابعة ، أو وجود فجوات في البحث العلمي لا يحتملها هذا البحث.

**خامساً: تحديد المنهج العلمي الذي سيتم تطبيقه في البحث ، على حسب الموضوعات الداخلة في نطاق البحث :**

فالموضوعات التاريخية غير الموضوعات التطبيقية ، غير الموضوعات النفسية أو الاجتماعية.

وقد سبق لنا أن تحدثنا عن هذه المناهج الوصفية ، والاستقرائية ، والتاريخية. ولا بدّ على الباحث -وهو أول خطوات البحث- أن يُحدّد المنهج الذي سيستخدمه.

وقد تنقسم بعض المناهج إلى مناهج داخلية فرعية، كالمنهج التحليلي، أو المنهج النقدي، أو المنهج المقارن، بحسب الموضوعات التي يقوم الباحث بدراساتها، والتي لا بد أن يستشير أستاذه في المنهج الذي ستدرس به هذه الظواهر. وقد يحتاج إلى المزاوجة بين عدد من هذه المناهج، فيكون هناك جزء للوصف، مثل الظاهرة النفسية، والظاهرة الاجتماعية، وجزء للاستنباط على ذلك، وتحليل الظواهر، أو دراسة تاريخية للظاهرة.

قد يضطر الباحث في بعض الموضوعات ذات العلاقة بموضوعات كثيرة ومجالات كثيرة وحقول علمية متنوعة، أن يستخدم أكثر من منهج بحسب طريقة الموضوع، لكن لا بد أن يحدد ذلك في التصور الأولي للبحث الذي سيقوم بإجرائه.

**سادساً: على الباحث أن يعرض في هذا المخطط الأولي بياناً بالدراسات السابقة حول موضوع البحث الذي سيتناوله:**

لا بد للباحث أن يثبت أنه سيضيف جديداً، ولن يضيف جديداً إلا إذا كان على دراية بما سبق إجراؤه من البحوث. وهنالك بعض الموضوعات الكبرى، أو المعقدة التي لا يمكن لباحث واحد أن يقوم بها، ولذلك يقوم بها فريق عمل على التوالي، فيختص كل واحد بدراسة جزئية من الجزئيات، ومن ثم فلا بد للباحث وهو يقدم خطة بحثه ويذكر تصميمها الأولي، أن يطلع على الدراسات السابقة في موضوع البحث، مع دراستها دراسة نقدية فاحصة؛ لكي يتبين مدى صلتها بالموضوع، وليبرهن على أن ما سيقدمه في بحثه، سيكون إضافة جديدة لهذه الدراسات السابقة، وليست مجرد تكرار لها ولنتائجها.

معنى هذا: أن يقدم دراسة تقييمية لهذه البحوث، مع بيان للزاوية الجديدة، أو النقاط الجديدة التي لم تتم دراستها في الدراسات السابقة: الشخصيات الكبرى، أو المذاهب الكبرى، أو الموضوعات الكبرى، تحتاج إلى أكثر من باحث.

فعندما نتكلم -مثلاً- عن الطبري، يُمكن دراسته بوصفه مؤرخاً، ويُمكن دراسته بوصفه مُفسِّراً، ويُمكن دراسته بوصفه صاحب دراسة لعلم الحديث، ويُمكن دراسته من الناحية الفقهية، ويُمكن دراسته من الناحية الاعتقادية... إلى آخر هذه الموضوعات.

فإذا أردت أن أدرس عن الطبري، علي أن أقدم بحثاً علمياً عنه، وأن أعرف البحوث العلمية التي أجريت عنه، والحقول العلمية التي أُجريت له؛ حتى أتجنب البحوث التي تمَّ إجراؤها والانتهاؤها منها، فلا أكرّر ما قاله السابقون فيه.

أيضاً شخصية كشخصية "ابن تيمية" يُمكن دراستها من جوانب وزوايا عديدة؛ منها: ما يتعلّق بالاعتقاد، وما يتعلّق بالفقه، وما يتعلّق بموقفه من النّقد القويم الذي قدّمه للمنطق، وللفلسفة، وللتصوف، وللبعض المعاصرين له من الفقهاء. فإذا أردت أن أدرس "ابن تيمية"، فلا بدّ أن أحدّد المسار الذي سأسير فيه؛ بحيث لا أكرّر ما قاله السابقون. أو يكون هذا الموضوع الذي سأتناوله له لم يُدرّس، أو لم تتم دراسته بطريقة كافية وافية، ونحو ذلك.

فعليّ أن أبين الزوايا الجديدة للموضوع المتناول؛ حتى يُمكن إضافة شيء جديد إلى البحث العلمي، فلا يكون البحث مُجرّد تكرار، أو ترديد لما قاله السابقون. ويتجلى هذا جيداً في الموضوعات الكبيرة، يعني: عندما أدرس فرقة من الفرق، أو مذهباً من المذاهب الفقهية، أو مذهباً من المذاهب الاعتقادية، أو عندما أدرس دولة من الدّول الكبيرة مثل الدولة العباسية، فعليّ أن أحدد: في أيّ عصر سأدرسها، وفي أيّ قرن، وفي أيّ إقليم، وفي أيّ عصر من خلفائها... إلخ.

وهكذا عندما أدرس تاريخ دولة كالدولة العثمانية، عندما أدرس مذهباً كمذهب الإمام الشافعي، أو مذهب الإمام أحمد. فمثل هذه الموضوعات كثيرة وكبيرة جداً لا يُمكن القيام بها مرةً واحدة. إذاً لا بدّ من التّخصّص.

ثمَّ لا بُدَّ على كل باحث أن يُقدِّم جديداً يُضاف إلى ما قاله السابقون ، ولا يكون هنالك تكرر ، فالتكرير غير مسموح به في نطاق البحث العلمي ؛ لأنه لا بد أن يكون في البحث العلمي جديد.

ما الذي يستفيده الباحث إذا ما حدد ما اطلع عليه من الدراسات السابقة؟

**الاستفادة الأولى:** تفادي التكرار في البحوث ؛ لأن هذا غير مسموح.

**الاستفادة الثانية:** إيضاح الأسباب المقنعة التي تؤدي إلى جدوى دراسة الموضوع المقترح ؛ فعندئذ يكون لديه من الطمأنينة ما يُساعده على المضي قدماً في دراسة موضوعه.

**الاستفادة الثالثة:** يتبين المشرفون على هذا الباحث أن لديه القدرة على الاطلاع ، ثم القدرة على النقد لما سبق من الدراسات ، وإبرازه للمقدرة العلمية على القيام ببحثه الجديد.

وينبغي الإشارة هنا - وهذه مسألة مهمة - إلى أنه ليس من الخطأ - أي : الخطأ المطلق - الكتابة في بحث سبق بحثه ، إذا كان هذا البحث سيضيف جديداً ، أو ستم دراسته على ظهور وثائق جديدة ، ومعلومات جديدة ، أو كان البحث سيتضمن تقويماً نقدياً للدراسات السابقة ، أو سيصحح أخطاءً علمية وقعت فيما سبقت دراسته ، أو سيتضمن نتائج أخرى جديدة أكثر تقدماً عما سبق من الدراسات.

على سبيل المثال : قبل أن تُطبع "فتاوى ابن تيمية" ، أُجريت بحوث عن "ابن تيمية" قبل ظهور هذه الفتاوى ، أو قبل ظهور الطبعة العلمية المحققة لكتاب (درء تعارض العقل والنقل) ، و(منهاج السنة) ، وهما الكتابان اللذان قام الأستاذ

الدكتور محمد رشاد سالم - رحمه الله - بتحقيقهما تحقيقاً علمياً جيداً، وقدّمهما للباحثين. وبالتأكيد بعد ظهور هذه الكتب، يُمكن إجراء دراسات جديدة، وقد تمت بالفعل إجراء مثل هذه الدراسات.

### سابعاً: تحديد نطاق البحث، ومجال البحث، والإطار العام:

خصوصاً إذا كان الموضوع أو عنوانه يوحى بدخول موضوعات أخرى فيه، كأن يُحدّد المكان، أو يُحدّد الزّمان في قرن مُعيّن أو في سنوات مُحددة، أو في نُقطة مُحددة من نقاط البحث.

مثلاً: إذا قيل: إن هناك باحثاً يريد أن يُسجّل بحثاً عن الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث، نسأله: أين؟ هل هو على مستوى العالم الإسلامي كله؟ وعندئذٍ سيكون الأمر صعب التنفيذ، أو أنه في زمن مُعيّن؟ أو في بلد مُعيّن؟ أو عند مجتهد مُعيّن؟ وهكذا يجب أن يُحدّد نطاق البحث، ومجاله، وإطاره العام. ويُستحسن أن يتم هذا في العنوان نفسه، فإذا لم يتم ذلك فينبغي تحديده في حُطّة البحث؛ ومن ثمّ لا يُسمَح بهذا العموم الذي يُؤدّي إلى هذا الاتساع الشديد، الذي لا يُمكن تنفيذه على نحوٍ علمي دقيق.

### ثامناً: محاولة جدولة مراحل البحث:

بمعنى: محاولة وضع جدول زمني تقريبي لإنجاز أجزاء البحث، ووضع توقيت تقريبي لكل مرحلة من مراحلها، وعلى الباحث أن يجتهد في الالتزام بذلك قدر الإمكان؛ حتى يتِمكّن من إنجاز بحثه في الوقت المطلوب، أو المناسب. ومن الطبيعي - وهذه مسألة تتعلق بالبشر بصفة عامة - أنهم - أقصد: الباحثين - لا

يملكون دائماً كل الظروف، ولكن قد تأتي ظروف أقوى منهم تتحكم في درجة سيرهم، وفي سرعة سيرهم في تحقيق مُتطلبات الباحث.

فعلى سبيل المثال، قد يُطلب تصوير مخطوط من بلد آخر، ولا يأتي له الرد عاجلاً أو سريعاً، فيُضطر إلى الانتظار. فقد تتعطل بعض الأجهزة التي سيقوم باستخدامها في بحثه، قد يطلب جهازاً جديداً تم التعاقد عليه، ولكن يتم التأخر في تسليمه. قد يحدث أن يُسافر المُشرف -على سبيل المثال- في مهمة علمية إلى خارج البلاد تستمر بضعة أشهر، فيؤدي هذا إلى تأخر الباحث. قد يحدث للباحث نفسه ظروف نفسية أو اجتماعية، لا تمكنه من مواصلة السير بنفس القوة التي بدأ بها الباحث. وهكذا.

لكن على سبيل التقريب، لا بد أن يُوضع جدول زمني، ويلتزم الباحث به أمام نفسه، فيقول: أنا أضع لنفسى سنتين لإجراء هذا البحث، أو سنة وبضعة أشهر، أو ستة أشهر، أو ثمانية أشهر، أو ثلاث سنوات، على حسب صعوبة الموضوع، والموضوعات الداخلة فيه، أو استحضار العناصر المعاونة على إنجازها. هذا التحديد التقريبي يظل دائماً دافعاً قوياً للباحث على أن يُنجز ما التزم به. لكن إذا ترك نفسه مع القراءة التي قد تتسع في مداها، وفي حجمها، وفي تنوعها، قد يُغريه البحث العام في نطاق تخصصه دون أن يركز اهتماماته على موضوع البحث؛ فقد يُغريه ذلك بقراءات موسعة ومطولة، فلا يكاد ينتهي؛ لأن العلم لا ينتهي في الحقيقة، وبعض العلم فيه إغراء شديد، ولكنه سيُشدّه بعيداً عن موضوع البحث؛ ومن ثمّ يجب مراعاة الزمن قدر الإمكان؛ حتى يكون دافعاً له على الإنجاز في وقت مُقارب للزمن الذي حدّده لإنجاز البحث.

ويمكن أن نضم إلى ما سبق عدداً من التنبيهات التي تُراعى بصفة عامة في إنجاز تلك العناصر التي سبق الحديث عنها:

**أ-** ينبغي أن يلاحظ الباحث - وهو يضع هذا التصميم الأولي للبحث - أنه لا مجال في الخطة المقترحة الأولية للتفصيلات والمعلومات الكثيرة، بل لا بد من التركيز، مع ترك التفاصيل لموضعها من البحث عند الكتابة. ولكن ليس معنى ذلك أن يلجأ إلى الإيجاز المخل أو الغموض، بل يجب أن يتم ذلك في توازن؛ حتى يُعطي فكرة جيدة عن الموضوع دون إسهاب شديد، أو دون إيجاز مُخل.

**ب-** ثم عليه أن يلاحظ أن هذه الخطة التي يقدمها في مرحلة من مراحل البحث تُعدُّ خطة أولية، وقد لا يتيسر لها أن تكون كاملة من أول محاولة. وهي على كل حال ليست خطة نهائية، فكثيراً ما يطرأ عليها تعديل أو تغيير، بسبب ظهور بحوث جديدة أو كتب أو مؤلفات علمية جديدة، أو وثائق جديدة، أو أجهزة حديثة، مما يحتاج إليه الباحثون في العلوم العملية التطبيقية.

وقد يكون السبب هو ما يتضح للباحث نفسه عند الغوص في جوانب الموضوع أن فيه جوانب لم يكن على دراية بها في بدايات البحث، وهذه مسألة طبيعية، ولكن تؤدي إلى تعديل أو تغيير في الخطة؛ وإذا خرج إذا اضطر الباحث لأسباب موضوعية علمية إلى تعديل خطته على ضوء ما يجد من المعلومات، أو يطرأ من الظروف، وهذه كلها مسائل لا بد أن تدخل في التصميم الأولي لتلك الخطة، من أول وضع العنوان إلى التدرج في النقاط والمسائل التي تحدثنا عنها بإسهاب.

وفي الحقيقة، ربما يؤدي النظر إلى هذه الموضوعات على أنها كثيرة، وأن المسألة صعبة، ولكنها ربما تكون صعبة في أول الأمر، ولكن بالتعود والتدريب والتجربة والدأب ومواصلة البحث العلمي، يُمكن التغلب على مثل هذه الصعوبات؛ لكي تتحول إلى مسألة فطرية طبيعية في ذهنية الباحث الذي يقوم بالبحث. وهكذا

يتم له وضع خطة دقيقة تكون خيرَ مُرشدٍ، وخيرَ دليلٍ له ؛ حتى يُنجز هذا البحث العلمي المأمول والمرتب.

باستحضار كل هذه المعلومات السابقة في كيفية اختيار الموضوع، ثم اختيار العنوان، ثم وضع التقرير العلمي أو التخطيط الأولي لموضوع البحث، يكون الباحث قد تهيأ للقيام بالبحث العلمي، واستعد للقيام به على نحو طبيعي. وبالفعل يكون لديه هذا التصور الجيد للموضوع، والتقدم نحو إجراء هذا الموضوع بطريقة دقيقة ومُحكمة، وكل ما سبق يُساعده على ضبط خطواته، وعلى تنفيذ الإجراءات التي سوف يقوم بها فيما بعد، عندما يتقبل من هذه المرحلة الأولى إلى مرحلة التنفيذ العلمي والعمل، لكل ما يتطلبه بحثه من إجراءات عملية سيتم الحديث عنها.

### خطوات إنجاز البحث

الخطوات تتضمن عدداً من العناصر الداخلية التي يجب مراعاتها:

**أولاً:** تحديد المشكلة التي يسعى البحث لدراستها، ولتقديم الحلول العلمية والعملية لها:

وتتمثل المشكلة -مشكلة البحث- في الموضوع الذي سيخصص للدراسة، والأسئلة التي تتعلق به. ولا بد أن يكون بالإمكان الإجابة عليها من خلال القراءة، أو الملاحظة، أو التدريب، على حسب طبيعة الموضوع.

**ويتضح هذا من خلال الأمثلة:**

- مثلاً: "لدينا مشكلة تتعلق بصعوبة اكتساب مهارة الحديث باللغة العربية عند شبابنا اليوم". هذه مشكلة واقعية واضحة، وهي التي ستكون مجالاً لبحث علمي



محدد في كلية التربية - مثلاً - كيف تظهر هذه المشكلة؟ ما حجمها؟ ما طبيعتها؟ ما الأسباب التي تؤدي إليها؟ ما الحلول التي تُوضع لها حتى يُمكن استعادة هذه المهارة لدى الشباب في البلاد العربية التي تنطق أصلاً باللغة العربية؟ هذه هي مشكلة البحث: تُحدد الموضوع، وتُحدد العنوان، وتُحدد المشكلة الأساسية التي يقوم عليها البحث.

- مثال آخر: "مدى تأثير وسائل الإعلام الأجنبية في السلوك والقيم لدى الشباب العربي الإسلامي"، تؤثر أو لا تؤثر؟ كيف؟ ولماذا؟ وكيف يُمكن مواجهة؟ - أيضاً مثل: "مسألة مشاركة الشباب في العمل التطوعي"، هل يُقبل؟ لا يُقبل؟ كيف؟ ولماذا؟ وما الحجم الواقعي للمشكلة؟ وما الحدود؟ وما الحلول التي يمكن أن تحلّ هذه المشكلة؟

- ومثل: "مشكلة البطالة في مجتمع مُعَيَّن، في فترة مُعَيَّنة، في تخصص مُعَيَّن" - ونلاحظ أننا هنا نحدد نوع الموضوع أو البحث؛ لأننا اشترطنا أن تكون المشكلة محدّدة في موضوعها، وفي عنوانها - ما هو حجم المشكلة؟ وما هي أسباب المشكلة؟ وما هي الحلول المقترحة لهذه المشكلة؟

- أيضاً مثل: "المسرح الشعري عند العرب، وتأثيره بالأدب الأجنبية"، هل عندنا مسرح شعري في تراثنا القديم؟ أم كان عندنا الشعر شعراً فردياً ذاتياً ليس في هذه الظاهرة؟ متى ظهرت؟ وعلى يد من ظهرت؟ وما المدى الذي آلت إليه في شعرنا العربي الحديث في بلد مُعَيَّن؟ أو في فترة تاريخية مُعَيَّنة؟

- مثال آخر، المشكلة الرئيسة في البحث مثلاً: "مرض مُعَيَّن، من تلك الأمراض المستعصية الموجودة الآن"، هذه تمثل مشكلة للبحث. "أمراض تُصيب عضواً مُعَيَّناً في البدن"، هذه تمثل مشكلة في البحث.

"دراسة عنصر تم اكتشافه جيولوجيًا حتى يبين أنه ينتمي إلى أي عنصر مُعَيَّن"،  
هذه تمثل مُشكلة البحث ... وهكذا.

عندما نأخذ في مجال العلوم الإنسانية: "تأثير العولمة على الهوية الثقافية، أو على الاقتصاد في بلد مُعَيَّن، أو في بلاد مُعَيَّنة"، هذا مُشكلة البحث.

فالباحث يحس بأهمية المُشكلة، ويتقدّم لدراستها، ومعرفة حقيقتها، وجوانبها المُختلفة، والمؤثرات فيها، والأسباب الداعية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والحلول التي يُمكن وضعها لها ... إلخ.

فمُشكلة البحث -مثلاً- في مجال علم الفقه: "تأثر الغزالي بالجويني في علم أصول الفقه"، هذه تمثل مُشكلة من مشاكل البحث، أو "تأثير عالم مُعَيَّن"، "العلاقة بين رسائل إخوان الصفا، وما جاء لدى ابن خلدون في مقدمته من الحديث عن بعض المعارف أو العلوم، وهل تأثر ابن خلدون بإخوان الصفا أو لا؟"، وهذه كانت مُشكلة أثرت من نحو خمس أو ست سنوات، وقُدِّمت فيها بعض البحوث التي احتاجت إلى ردود كثيرة.

وهكذا مُشكلة البحث، يعني: الموضوع الأساسي الذي سيلتزم الباحث بدراسته.

### ثانيًا: صياغة الفرضيات، أو المقترحات لحلّ المُشكلة:

وهي: صياغة لبعض الفروض أو الاحتمالات التي يمكن أن تكون سببًا للمُشكلة، أو طريقة من طرق حلّها. وينبغي أن نعلم أنّ هذه الفروض التي تُقدّم في هذا المستوى من البحث، تُعدّ فروضًا أوليّة؛ لأننا لم ندخل إلى الآن إلى النطاق الواقعي الحقيقي لإجراء البحث، التي ما تزال بحاجة إلى تحقيقها أو التّحقيق من صِدْقها.

مثلاً: كان الناس -من غير المتدينين؛ لأن المتدينين يذكرون عنصر الخلق الإلهي والإرادة الإلهية في مثل هذه المسائل، وهو خلق يعمل في الطبيعة بالأسباب الإلهية التي وضعها الله في طبيعة الكائنات - لفترات طويلة جداً يتصورون أن من الممكن أن تتولد الأشياء تولدًا ذاتيًا، أو أن تفسد فسادًا ذاتيًا، دون وجود أسباب للتولد أو الفساد.

وظل الأمر على أن جاء العالم الفرنسي "باستير" الذي وضع فرضاً يقول بوجود كائنات حية دقيقة سايحة في الهواء، هي السبب في عملية التخمر أو التولد أو الفساد، فوضع فرضاً لحل المشكلة التي كان يترتب عليها فساد كثير من الأشياء، والعجز عن تخزين الأشياء لمدة طويلة.

فقد قام بملاحظات وتجارب علمية للتأكد من صدق هذا الفرض، وترتب على الجهد الذي قام به تأكيد الفرضية التي قام البحث عليها، وتم اكتشاف عالم البكتيريا، ثم كيفية التصرف مع هذا العالم الجديد الذي يؤدي إلى فساد الأشياء إذا تركت دون احتياطات علمية يقوم بها الباحثون. فعندنا المشكلة هي: التخمر أو الفساد، والفرضية: أن هناك عالماً يسبب هذا التخمر والفساد؛ فإذا تعامل العلماء مع هذا العامل، تم إنقاذ الأشياء التي تريد المحافظة عليها لمدة طويلة، وهذا هو الذي يؤدي الآن إلى أن بعض الناس يأكلون طعاماً مذبوحاً من بضعة أشهر.

ولولا اكتشاف هذا الأمر ما تمكن الباحثون من الحفاظ على تلك الأشياء فترة طويلة.

وعلى هذا النحو، كل ما يُقدّم من الفروض في مثل هذه المجالات العلمية المبنية على فروض علمية.

مثال آخر: عندما نحاول أن نضيء المصباح الكهربائي في هذه الغرفة أو الشقة التي نسكنها، فلا يضيء، بل يتعطل. "تعطل هذا الجهاز الكهربائي" مشكلة. الذهن تخبط به عدة فرضيات، أو احتمالات، أو أسباب لهذه المشكلة الطارئة مثلاً: هل السبب هو انفصال سلك الكهرباء؟ ممكن. أم هو خلل في مفتاح الإضاءة؟ جائز.

احتراق بعض أجزاء الدائرة الكهربیة؟ محتمل جداً انقطاع التيار الكهربائي من مصدره الأصلي؟ هذا أمر ممكن. وقد يكون عندنا سببان أو ثلاثة أسباب، وكلها فرضيات واردة في الموضوع، لا بدّ من إحصائها وتتبعها حتى نستبعد ما ليس له دخل في حدوث هذه الظاهرة - ظاهرة انقطاع الكهرباء - ونبحث عن السبب الحقيقي لكي نحاول حله عن طريق الإصلاح الذي يقوم به المختصون.

وهذا في كل ما يعرض لنا من مشكلات عملية أن تعطل السيارة، أو جهاز "الكمبيوتر"، أو جهاز التسجيل، أو تنقطع المياه من المواسير، أو لا نتمكن من تشغيل جهاز بحسب طبيعته الأصلية المعروفة، نضع فرضيات، الذهن باستمرار يقوم بوضع فرضيات للأسباب التي أدت لهذه المسألة، ثم يتتبعها حتى يصل إلى السبب الحقيقي الذي عرفه. يكون الإصلاح سهلاً لهذا الأمر.

وإذا كان هذا المثال الذي ذكرته عن المصباح الكهربائي، أو تعطل السيارة، إذا كان يتعلق بمشكلة من المشكلات اليومية، فإن من اللازم أن يطبق على مشكلات البحث العلمي، ولكن بصورة أرقى وبصورة أكثر تنظيماً، وبدقة لا تتوفر في معالجتنا للمشكلات الواقعية أو العملية التي تواجهنا في حياتنا العامة.

وعندئذ نقول مثلاً: مشكلة البطالة. فالمفروض أن عندنا فرضيات، وأسباب لهذه المشكلة. فما الذي يؤدي إلى البطالة؟ هل هو اختراع أجهزة؟ السبب فيها اختراع

أجهزة جديدة تُؤدّي إلى توفير القوى العاملة، وهذا حدث عند اختراع الآلات الصناعية، ويحدث الآن كلما جدّ جديد في الأجهزة الحديثة التي كان الإنسان هو الذي يقوم بها من قبل بطريقة يدوية، ولكن ظُهور مُخترعات حديثة يُؤدّي إلى الاستغناء عن القوى اليدوية العاملة التي كانت تقوم بها من قبل بطريقة يدوية.

هذا واضح جدًّا في النسيج، وفي السيارات، وفي الأجهزة الكثيرة التي تدخل الآن في الإدارات، كأجهزة الكمبيوتر وغيرها... وهي تُؤدّي إلى الاستغناء عن كثير من العمالة التي كانت تعمل بطريقة يدوية، هذه فرضية. مثلاً: هل عدم التخطيط الجيّد لتوجّهات العمالة بما يُؤدّي إلى التوجه إلى تَخَصُّصات غير مطلوبة؟ يعني: بعض التَخَصُّصات الإنسانية تعاني من مُشكلات البطالة؛ لأنّ التخطيط للتعليم الجامعي لا يتم بطريقة دقيقة، ومن ثمّ يتوجه الطلاب إلى بعض التَخَصُّصات، ثم يُفاجئون بأنهم بعد أن تخرّجوا لا يجدون عملاً؛ هذا لعدم تخطيط العمالة، هذه فرضية أخرى.

مثلاً: عدم إنشاء مجالات جديدة للعمل، يعني: إذا ظلّت مواطن الإنتاج على حالها والناس يزدون، فمن المُتوقع أن نَجِد بطالة؛ لأنه لا بدّ من إيجاد فرص عمل جديدة في داخل المجتمعات، فإذا لم يتمّ ذلك فإن هذا يُؤدّي إلى البطالة. هذه فرضية ثالثة، هل يُؤدّي وجود مثلاً عمالة وافدة إلى مجتمع مُعيّن، إلى ظهور ظاهرة البطالة في داخل هذا المجتمع؟ هذه فرضية رابعة، وقد تُؤدّي هذه الفرضيات فرضيتان أو ثلاث فرضيات، أو أربع فرضيات.

وهكذا ممّا يتوصل اليه الباحث إليه عن طريق التأمل في الموضوع إلى ظُهور مثل هذه المُشكلة. وعندئذ يكون لدينا: الموضوع، والمُشكلة الأساسية، والفرضيات التي

يقوم الباحث بتحديددها ، ثم استقراؤها وتتبعها ؛ حتى يمكن التحقق من أنها هي الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة التي نبحث عنها.

**ثالثاً: الفرضيات التي تقدم ليست من نبع الخيال ، بل يجب أن تتحقق لها شروط ومعايير حتى يمكن النظر إليها على أنها فرضيات جيدة ، وصالحة للبحث العلمي :**

ومن هذه المعايير: أن تكون الفرضيات نابعة من المشكلات التي ندرسها ، وليست مجرد فرضيات خيالية. فالباحث في مجال البحث ليس مسموحاً له بأن يسرح مع الخيال ، وأن يخلق في الفضاء ، بل لا بد أن تكون فرضياته نابعة من المشكلات التي يدرسها ، ثم لا بد أن تكون بعد ذلك خاضعة للفحص ، والامتحان ، والتدقيق. فإذا لم يثبتها الباحث بحسب معطيات البحث ، أو بحسب الملاحظات والتجارب فإنها تعد فرضيات مستبعدة ، لا يمكن المضي وراءها. ثم لا بد أن يكون لدى الباحث أسباب قوية لتقديم هذه الفرضيات حتى يمكن قبولها ، وهذا يجعله مربوطاً دائماً ومشدوداً إلى موضوع البحث ؛ بحيث لا يتعد عنه بعيداً.

ثم يُضاف إلى هذه المعايير: أن تكون هذه الفرضيات موجزة ومختصرة قدر الإمكان ، وأن تكون واضحة تمام الوضوح ، وكلما تأمل الباحث في هذه الفرضيات والظواهر ، وجد فيها جوانب لعلها لم تخطر على باله عند بداية الأمر ؛ وعندئذٍ عليه أن يقوم بالخطوة الثالثة نحو هذه الفرضيات : غرلة هذه الفرضيات للتوصل إلى استنباط فرضيات معقولة ، أو أكثر اتصالاً بالبحث ؛ حتى يركز اهتمامه عليها ، فلا يتبدد جهده في الجري وراء كل فرضية تطرأ على باله ، ومن ثم فهو بحاجة إلى التركيز والتحديد.

رابعاً: فيما يتعلّق بالفرضيات: جمع البيانات، وتحليل البيانات، بناءً على تحديد الفرضيات الأساسية في البحث:

يجب إخضاع هذه الفرضيات لبيانات تُؤكّد أو تنفي، وعندئذٍ ينبغي عليه أن يقوم بالفحص والتحليل والمراقبة، ثم التجربة إن كان ذلك ممكناً؛ توصلًا إلى التحقق والتأكد من صحة هذه الفرضيات، ورغبةً في الوصول إلى تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً.

خامساً: سترتب على ما سبق أن يُؤيد فرضية معينة، أو يرفض فرضية أخرى:

بناءً على ما يقوم به من فحوص ودراسات، فإذا ظهر له خطأ بعضها فعليه أن يتنازل عنه، وأن لا يجعلها عائقاً من عوائق البحث. وإذا تبين له صواب بعضها، فعليه أن يبذل الجهد في تحقيقها، فإذا لم يضع فرضيات لهذا البحث الذي يبحثه، أو الموضوع، أو المشكلة التي يهتم بها، فمعنى ذلك أن هذا الباحث بحاجة إلى مزيد من الوقت للتعرف على موضوعه، وإلا فإنه إذا لم يُقدّم فرضيات علمية، فليعلم أن هذا الموضوع غير صالح للبحث؛ لأن هذه الفرضيات التي تقود خطاه لتحقيق النتائج التي عليه أن يتوصل إليها؛ حتى يُمكن القول بأنه يُقدّم بحثاً علمياً جيداً. ومن الواضح أنه لا بدّ من التّمعّن الشديد في موضوع البحث، والمعايشة الكبيرة له حتى يُمكن التّوصل إلى تلك الفرضيات العلمية التي تكون صالحة للإجادة والتحقيق.





## المصادر والمراجع

### عناصر الدرس

العنصر الأول : أقسام المصادر ١٢٩

العنصر الثاني : كيفية التعرف على المصادر والمراجع ١٣٧



هنا نتساءل: كيف يتمكن الباحث من تحديد الموضوع، ومن تحديد العنوان، ومن وضع المشكلة التي سيبحثها، من وضع الفرضيات التي سيبحثها، وبنائها، ويفحصها؟

هنا سنتقل إلى المعين الذي يستمد منه الباحث كل هذه الموضوعات، ويستمد منه الباحث المادة العلمية التي سيبني عليها بحثه، ونقصد بهذا المعين الحديث عن المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع هي الكنز الذي يستقي منه الباحث مادته العلمية التي يبني عليها بحثه، ولا بد من العناية البالغة بهذا الأمر، شأن كل خطوات البحث العلمي؛ لأن هذه المصادر والمراجع العلمية - التي يرجع إليها - هي التي تُعطي بحثه قيمة علمية بين العلماء، أو تنزل بهذه القيمة؛ لأن بعض البحوث يُقدَّر تقديرًا عاليًا جدًا، بسبب اعتماد الباحث على مصادر أصيلة وقيمة.

وقد تنخفض بعض البحوث العلمية بسبب نقصان بعض المصادر والمراجع منه، أو اعتماد في هذه البحوث على مراجع هينة القيمة، أو على مصادر تم تجاوزها وتخطيها، بسبب مراجع ومصادر أحدث وأعلى قيمة. يعني: إذا كان الباحث الآن في مجال الطب يرجع إلى كتب كتبت قبل ثلاثين سنة مثلاً، فبحثه لا قيمة له، أو في علم الفضاء، أو في علوم الجيولوجيا، أو في علوم الحاسبات الآلية، يعني: كلما ظهر جيل من أجيال الأجهزة الحاسبة، يكون قد بُني على معلومات جديدة، تؤدي إلى السرعة، أو تؤدي إلى السعة، سعة الإمكانيات التي تتحملها هذه الأجهزة، أو السرعة في الإنجاز، أو الكثرة التي تقوم به من عمليات؛ حتى

تُوجد الآن بعض أجهزة "الكمبيوتر" القادرة على إنجاز -تريليونات- من العمليات الحسابية. فإذا اعتمد الباحث الآن على جيل من الأجيال الأولى، معنى ذلك: أنه لن يتوصل إلى شيء، سيحتاج إلى جهد، وإلى وقت ... إلخ. وهكذا.

فلا بد من الاعتماد على المصادر القيمة في الموضوع، والمراجع القيمة في الموضوع، والبحوث العلمية الجديدة، وهذا معيار من معايير تقويم البحوث العلمية. فكلما كانت المصادر والمراجع عالية القيمة، أدى هذا إلى ارتفاع قيمة البحث الذي يقوم به الباحث. ومن أجل هذا، يجب العناية بهذا الأمر عناية بالغة. إذا المصادر والمراجع، وخصوصاً في مجال الدراسات الإنسانية، والاجتماعية، والشرعية، والأدبية ... إلخ. تنقسم بصفة عامة إلى قسمين:

#### ١ - مصادر أساسية.

#### ٢ - مصادر ثانوية، وهي التي تُسمى عند بعض الباحثين بالمراجع.

تُعرف المصادر الأساسية بأنها: المصادر التي وردت فيها المعلومات، أو النتائج، أو الحقائق، أو المعارف لأول مرة، وطبيعة ورود هذه المعلومات إن كان لأول مرة تُكتب.

وتتصف هذه المصادر في العادة -لأننا سنرجع إلى الاستثناء- بالقدم. وتتمثل في الوثائق، والدراسات القديمة، والمؤلفات القديمة المكتوبة بيد أصحابها، أو بيد مؤلفين ثقات. ويمثل صاحب كل فكرة جديدة المصدر الأساسي لهذه الفكرة. ويندرج تحت هذه المصادر: السجلات التي توجد لدى الدوائر الحكومية، وما يُنشر في الدوريات العلمية، ونحو ذلك من المصادر.

وكذلك المخطوطات القديمة، إذا كانت المعلومات الواردة فيها تأتي لأول مرة في موضوعها، أي: بشرط أن لا تكون ملخصات، أو شروحاً لمصادر سبق أن

قُدِّمَتْ فيها المعلومات لأول مرة ؛ لأنه عندئذٍ ستكون هذه الشُّروح ، وهذه الملخصات مصادر ثانوية ، لا بدَّ من الرجوع إلى مصادرها الأساسية.

### ومن أمثلة هذه النماذج :

مثلاً : "التاريخ الإسلامي" له مصادره القديمة الأساسية ، مثل كتاب : (تاريخ الطبري) ، و(مُروج الذهب) للمسعودي ، و(تاريخ يعقوبي) ، و(تاريخ ابن الأثير) ، و(تاريخ ابن كثير) ، فهناك العديد من كتب التراجم والطبقات العامة أو المُتَخَصِّصة في طائفة مُعَيَّنة من العلماء كاللغويين ، أو النحويين ، أو الأدباء ، أو المفسرين ، أو الفقهاء ، أو المحدثين ، أو تلك المُخَصَّصة لِقُرُونٍ بعينها ، كما كُتِبَ في القرن السابع ، أو الثامن ، أو التاسع ، أو العاشر ، ونحو ذلك.

فالذي يُريد أن يَبْحَثَ في التاريخ الإسلامي عليه أن يَرْجِعَ إلى تلك المَصَادِرِ الأساسية ؛ لكي يَسْتَقِيَ منها مادَّةَ العِلْمِية ، التي يَبْنِي عليها بحثه العِلْمِي. والفقه الإسلامي أيضاً له مصادره الأصلية الأساسية حَسَبَ المذاهب الفقهية التي شاعَتْ في العالم الإسلامي ؛ فهناك مصادر للفقه الحنبلي ، وأخرى للفقه الشافعي ، وثالثة للفقه المالكي ، ورابعة للفقه الحنفي ، وهناك مصادر للفقه المُقَارَن ، وهكذا. فالذي يقوم بالَبْحَثِ في المجالات الفقهية ، عليه أن يرجع إلى تلك المَصَادِرِ الأساسية التي قِيلَتْ فيها أقوال أصحابها ، ودُوِّنَتْ عنهم لأول مرة في هذه المَصَادِرِ القديمة.

وينطبق هذا على كل العلوم : عِلْمُ الأصول له مصادره الأساسية ، عِلْمُ التفسير له مصادره الأساسية ، عِلْمُ الحديث له مصادره الأساسية ، عِلْمُ النُّحو ، عِلْمُ البلاغة ، كل العلوم الإسلامية ، وكلَّ عِلْمٍ من العلوم له مصادره الأساسية التي قِيلَتْ فيها المعلومات لأول مرة ، فكل مَصْدَرٍ أو مؤلَّف ، أو وثيقة ، أو مَخْطُوط ، قِيلَتْ فيه المعلومات لأول مرة فإنه يُنْظَرُ إليه على أنه مَصْدَرٌ أساسي.

ولا يلزم من هذا أن يكون كلّ قديم مصدرًا أساسيًا ؛ لأن بعض الكتب القديمة يعتمد بعضها على بعض ، ويُنقل بعضها عن بعض ؛ وعندئذٍ علينا أن نرجع إلى المصدر الذي قيلت فيه المعلومة لأول مرة.

ولكننا نقع في خطأ هنا وهو أننا إذا اكتفينا بكتاب يُنقل عن كتاب أقدم ، فإن ذلك يُؤدّي إلى خطأ في البحث العلمي.

**ولذلك نشير إلى عدد من الملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع :**

(١) إنّ المصدر يُمكن وصفه بأنه مصدر رئيس ، أو مصدر ثانوي -أي : مرجع بحسب الهدف والغرض من الاستعمال. فكتاب مثل : (تفسير ابن كثير) يُمكن اعتباره مصدرًا أصليًا إذا كان الأمر يتعلق ببيان آراء ابن كثير التي ذكرها في كتابه ، ولكن يُمكن اعتباره مصدرًا ثانويًا أو مرجعًا إذا كان الأمر يتعلق ببيان آراء الطبري ، أو عبد الرزاق ، أو البخاري ، أو مسلم ، أو الإمام أحمد ، أو نحوهم ؛ لأن آراء هؤلاء يجب التماسها من كتبهم الأصلية التي هي المصادر ، بالرجوع مثلاً إلى "الصحيحين" ، أو إلى (تفسير الطبري) ، أو إلى (مسند الإمام أحمد) ، أو إلى (تفسير عبد الرزاق) ، أو (ابن أبي حاتم).

أيضاً كتاب مثل : كتاب (الأغاني) للأصفهاني ، أو كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة ، أو (العقد الفريد) لابن عبد ربّه ، يمكن اعتبارها مصادر رئيسة إذا كان الأمر يتعلق بدراسة موضوع أدبي أو تاريخي ، أو كان الأمر يتعلق ببيان آراء أصحابها فيما ذكروه في كتبهم ، لكن لا يُمكن اعتبارها مصادر رئيسة إذا كان الأمر يتعلق بمسألة فقهية ، أو أصولية ، أو اعتقادية ، وهكذا. لأنّ مثل هذه المسائل تحتاج إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية المتخصصة.

وهنا مسألة نحب أن ننبه إليها :

أن بعض المستشرقين قد يتخذ من هذه المراجع الثانوية مَصَادِرَ يَبْنِي عليها آراءً وأحكاماً لا تتفق مع الواقع ، ولا مع الحقائق التاريخية الثابتة ؛ لأن أصحابها ليسوا من ذوي الاختصاص في المسائل التي تناقش عند هؤلاء المستشرقين ؛ ومن ثمّ فإنه يجب الرجوع إلى المصادر الأصلية أو الأساسية ، ولا يصحّ الاكتفاء بهذه المصادر الثانوية أو المراجع في التعرف على تلك المسائل التخصصية التي تخرج عن نطاق هذه الكتب.

(٢) لا يشترط في المصادر الأساسية أن تكون قديمة في الزمن ، وإن كان الغالب عليها هو الوصف بالقديم ، لكن قد تكون المصادر الأساسية حديثة إذا كانت تعبّر عن آراء خاصة بأصحابها ذكروها فيها لأول مرة ؛ فكتب مثل كتب العقاد ، أو الأستاذ مصطفى صادق الرافعي ، أو رفاعه الطهطاوي ، أو كتابات بعض المعاصرين ، تعدّ مَصَادِرَ رئيسة لأفكارهم. والمهمّ أن تكون هذه المعلومات خاصة بهم ، تُذكرُ فيها آراؤهم لأول مرة عندهم ، أمّا إذا نقل الرافعي أو العقاد أو غيره نصّاً لكتاب قديم ، فإنه في هذه الحالة يُعدّ مرجعاً أو مَصَدراً ثانوياً.

ولعله قد اتضح ممّا سبق أن المراجع : هي تلك الكتب ، أو الوثائق ، أو المؤلفات ، التي تعتمد في مادّتها العلمية على المصادر الأولى الأساسية ، وذلك عندما تقتبس منها ، أو تعرف بها ، أو تعلق عليها ، أو تأخذ منها نُصوصاً ، أو نحو ذلك.

فإذا قام أحد الدارسين بكتابة بحث عن الإمام أحمد ، أو الإمام الشافعي ، أو عن الغزالي ، أو عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، أو تلميذه ابن القيم ، أو الذهبي ، أو ابن خلدون ، أو الشاطبي ، أو نحو هؤلاء من العلماء القدامى ، فإن الباحث يُضطرّ إلى الرجوع إلى المصادر الرئيسة ليأخذ منها مادّته العلمية ، وهو يقتبس منها ما يتعلق بحياتهم وآرائهم ، ويناقش ما ينقله عنها ، أو يفسره ، أو يحلّله ، أو

يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ ، وَيُعَدُّ كِتَابَهُ فِي كُلِّ مَا جَاءَ فِيهِ مُقْتَبَسًا مِنْ كَلَامِ السَّابِقِينَ مَرَجِعًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اقْتَبَسَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَدَامَى ، وَعَلَى مَنْ يُرِيدُ التَّعَرُّفَ عَلَى الْآرَاءِ الْخَاصَةِ بِهِؤُلَاءِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى كُتُبِهِمْ وَمَصَادِرِهِمُ الْأَسَاسِيَّةَ.

فَإِذَا اكْتَفَى بِالذَّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ الْمَوْسَّسَةِ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا ، فَإِنَّهُ عِنْدَئِذٍ يَكُونُ قَدْ رَجَعَ إِلَى مَصَادِرِ ثَانَوِيَّةٍ ، أَوْ إِلَى الْمَرَاجِعِ ، لَا إِلَى الْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ ؛ وَهَذَا عَيْبٌ مِنْ غُيُوبِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ، الَّتِي يَقَعُ فِيهَا بَعْضُ الْبَاحِثِينَ ، وَخُصُوصًا فِي أَوَائِلِ عَهْدِهِمْ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ؛ لِأَنَّ مِنَ الشَّرُوطِ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالْمَرْجِعِ إِذَا وُجِدَ مَصْدَرٌ سَابِقٌ عَلَيْهِ . فَالرُّجُوعُ إِلَى الْمَرْجِعِ هُنَا يُعَدُّ تَقْصِيرًا وَقُصُورًا .

وَنَأْتِي بِبَعْضِ الْأَمْثَلَةِ لِلتَّوْضِيحِ : مَثَلًا : كِتَابُ (نَقْضِ الْمُنْطِقِ) ، أَوْ (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطَقِيِّينَ) ، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، فَهَذَا مَصْدَرٌ فِي التَّعَرُّفِ عَلَى آرَاءِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ؛ لَكِنْ إِذَا جَاءَ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ مِنَ الْمُعَاَصِرِينَ ، لِيَكْتُبَ بَحْثًا عَنْ مَوْقِفِ الْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْمُنْطِقِ ، فَإِنَّ هَذَا يُعَدُّ مَرَجِعًا ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ فِي كِتَابِهِ عَلَى مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ .

وَكِتَابُ (الْأَمِّ) مَثَلًا ، أَوْ (الرِّسَالَةُ) ، لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، كِلَاهُمَا يُعَدُّ مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَلَكِنْ إِذَا جَاءَ بَاحِثٌ يُحَدِّثُنِي عَنْ خَصَائِصِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، أَوْ أَصُولِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الْمَصَادِرِ ، لَكِنْ كِتَابُهُ يُعَدُّ مَرَجِعًا .

وَهَكَذَا ، فِي سَائِرِ التَّخَصُّصَاتِ .

### ملحوظة :

نَحِبُّ أَنْ نُنَبِّهَ هُنَا إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ مَرَجِعًا وَمَصْدَرًا فِي وَاقْتٍ وَاحِدٍ ، فَالذَّرَاسَاتُ الْحَدِيثَةُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ تُعَدُّ مَرَاجِعَ فِيمَا اسْتَحْضَرْتَهُ مِنْ كُتُبِ



السابقين ، وما اقتبسته عنها ، ولكنها تُعدّ مَصَادِرَ فيما يتعلّق بالآراء الشخصية التي توَصَّل إليها أصحابُها من دراسَتهم للكتب القديمة. وعلينا أن نلاحظ من استعمال الكتاب ، هل ترد المعلومات فيه لأوّل مرة أو لا؟ فكل كتاب أو وثيقة تُرد فيها المعلومات لأوّل مرّة فهي مَصْدَرٌ ، أمّا إذا سُبقت وجاءت في كتاب آخر بعد ذلك ، فالكتاب التالي أو الثاني يُعدّ مرجعاً في هذا الأمر.

فعلينا أن نلاحظ هذه المسألة حتى لا نخلط بين المصادر والمراجع.

وهذا الرأي الذي سبق لنا شرحه - فيما سبق - يُمثّل رأياً لعدد كبير من الباحثين الكبار في التفريق بين المصادر والمراجع.

### ولكن لدينا رأيان آخران حول هذه المسألة :

**الرأي الأوّل** - وهو الثاني بحسب المجموع: أن بعض الباحثين يرى أن المراجع تعني كلّ شيء رَجَعَ إليه الباحث أثناء بحثه ، فأفاد منه فائدة ثانوية وليست جوهرية. فإذا كان الباحث يبحث عن شخصية قديمة ، فإنّ المصادر هي كتب هذه الشخصية ، أمّا المراجع فتختلف عن ذلك في كونها تعتمد عليه.

فعلى سبيل المثال: إذا كنّا نبحث عن "النابعة الذبياني" ، فإن الدواوين ، والترجمة في كتب الطبقات - (طبقات الشعراء) مثلاً - تُعدّ مَصَادِرَ ، أمّا ما كتبه المؤرخون ، كالطبري - مع أنه قديم - فإنها تُعدّ مراجع ثانوية. هذا رأي.

**الرأي الثاني:** وهو أن بعض الباحثين لا يريد أن يوقع الباحث في حرج ، عندما يُفرّق له بين المصادر والمراجع ، وقد لا يكون على دراية كبيرة بهذا الأمر؛ ومن هنا فإنّهم يسوون بين المصادر والمراجع ، ولا يرون ضرورة لهذه التفرقة. ويُمكن عندئذٍ تسمية الكتب مَصَادِرَ أو مراجع ، دون النظر إلى الاعتبارات التي لاحظها أصحاب الرأيين السابقين ، من كونها قديمة أو حديثة ، ومن كونها مَصَادِرَ لأفكار أساسية ، أو أفكار ثانوية.

وأيًا ما كان الأمر، فينبغي أن نلاحظ أنّ المصادر هي التي تأتي بالمادة العلمية لأوّل مرة، وهي أكثر أهمية للبحث العلمي؛ لكن هذا لا يعني إغفال أو إهمال المراجع الحديثة؛ لأنّ مراجعتها ضرورية للباحث أيضًا، لعدّة منافع وعدة أهداف؛ حتى لا يُكرّر ما سبقت إليها هذه المصادر.

يعني: قد يظنّ أن هذه المسألة لم يناقشها أحد من قبله، فإذا قرأ المراجع الحديثة، قد يرى أن بعض الباحثين قد سبقه إلى دراستها، وحتى يتعرّف على مناهجها المُستحدثة في العرض، والتفسير، والتحليل، وتحقيق المناهج العلمية، التي لم تكن واضحة على هذا النحو الدقيق في كثير من المصادر القديمة.

ثم إن هذه المراجع ربما رجّع أصحابها إلى مخطوطات أو وثائق نادرة، ليست متوفّرة لكثير من الباحثين، لعلّ الباحث كان عضو بعثة على سبيل المثال في مكان واطّلع على مخطوطات في ذلك المكان الذي كان فيه، وليس بمُتيسّر لباحثنا الذي نتحدّث عنه أن يرجع إلى هذه المخطوطات؛ فعندئذٍ يستطيع أن يتعرّف على هذه المخطوطات من تلك الدراسات الحديثة. ثم هناك ميزة رابعة: أنّ هذه الدراسات الحديثة تُعطي الباحث عددًا كبيرًا من المراجع المُتخصّصة في تلك النقطة التي يسعى إلى دراستها.

وهكذا ينبغي التفرّيق بين القيمة العلمية لكلّ من المصادر والمراجع، ولكن لا بدّ من الجمع بينهما؛ بحيث يُوضّع كلّ منهما في إطاره وموضّعه من البحوث العلمية. وما دام الجمع بين الأمرين أمرًا ضروريًا، فإنه يَنْبَغِي أن نلاحظ أنه إذا اجتمع لدى الباحث مادّة علمية مقتبسة من مصادر ومراجع، فيجب عند ذكرها في الهوامش أن تُذكر المصادر أولًا، ثم تُذكر المراجع إذا كان فيها معلومات، أو تحليلات، أو تفسيرات، أو نصوص نادرة، أو جديدة، غير تلك المعلومات التي أُخذت من المصادر القديمة.

ثم علينا أن نكتب الفهارس لهذه المصادر والمراجع بحيث نرتبها ترتيباً تاريخياً، فنبداً بأقدمها، ثم بما يتلوه بحسب الترتيب التاريخي، يعني: نُقدّم المصدر، ثم المرجع، ثم نرتب في داخل الهوامش، أو في داخل الفهارس أيضاً ما هو أقدم فنبداً به. يعني: لو كان عندنا مثلاً: (تفسير الطبري)، و(تفسير ابن كثير)، و(تفسير فخر الدين الرازي)، وتفسير آخر من التفسير، كالتفسير التي كتبها ابن الجوزي، أو غيره، فنرتب هؤلاء بحسب التواريخ: فنبداً بالأقدم فالأقدم، ثم نُعقب عليه بما جاء بعد هذه الكتب والمصادر من حيث التاريخ.

### كيفية التعرف على المصادر والمراجع

إذا كان قد اتضح للباحث أنه لا بُدَّ له قبل أن يمضي في بحثه أن يكون على ثقة من توافر مصادر بحثه؛ ليكون على ثقة واطمئنان من أنه سيمضي في إنجاز بحثه دون مصاعب أو عقبات؛ إذ إنه لا يمكن له المضي في عمله دون مصادر علمية يستمد منها مادة البحث، فمن الواضح أن توفر المصادر يمثل ضرورة علمية لا يصح التفريط فيها، أو التهاون تجاهها.

### والباحثون نوعان:

١. نوع متمرس بالبحث، ذو صلة وثيقة به، بسبب ما قام به من دراسات وبحوث، وليس لدى مثل هذا الباحث مشكلة في التعرف على مصادر بحثه ومراجعته، بسبب خبرته الطويلة في مجال البحث العلمي، وهي خبرة تؤدي به إلى تحصيل ذخيرة علمية، تجعله في غير حاجة إلى الاستعانة بالآخرين، إلّا في حدود ضيقة، وخصوصاً في المصادر أو المراجع الحديثة؛ هذا النوع ليس عنده مشكلة في معرفة مصادر الأبحاث.

٢. ونوع في أوائل عهدهم بالبحث العلمي: وهؤلاء بحاجة إلى من يأخذ بأيديهم ليُدلُّهم على المصادر والمراجع الأساسية في حقل التخصص بصفة عامة، وفي مجال البحث الخاص بالباحث بصفة أساسية؛ وعندئذ نتساءل: ما الوسائل والطرق التي ينبغي أن نعرف منها هذه المصادر والمراجع؟

وللإجابة على مثل هذا التساؤل، نقول: إنه يُمكن لهؤلاء الباحثين المبتدئين أن يتعرفوا على المصادر والمراجع من الوسائل الآتية:

**أولاً:** الموسوعات العلمية، ودوائر المعارف الصادرة عن هيئات علمية رفيعة، تلتزم بمقاييس علمية دقيقة للنشر؛ لأن العادة قد جرت بأن هذه الموسوعات تستكتب كبار العلماء من ذوي الاختصاص، ولا يكفي هؤلاء العلماء الكبار بتقديم معلومات علمية دقيقة فقط، بل إنهم يُعنون أيضاً - وبنفس الأهمية - بتقديم المصادر والمراجع التي استعانوا بها عند القيام ببحوثهم. ومن أمثلة هذا النوع: "دائرة المعارف الإسلامية"، في لغاتها الأصلية، بالإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، أو في ترجمتها العربية، و"الموسوعة العربية الميسرة".

دوائر المعارف مثل: "دائرة المعارف البريطانية"، "دائرة المعارف الألمانية"، أو "الفرنسية"، أو غيرها... فهذه يُمكن للباحث أن يعرف منها المصادر التي يعتمد عليها العلماء في دراساتهم التي قدّموا بها هذه الموسوعات.

**ثانياً:** الدوريات العلمية المتخصصة التي تُعنى بنشرها والإشراف عليها الجامعات ومراكز البحث العلمي، مثلاً: جامعة كبيرة كجامعة الملك سعود، أو جامعة القاهرة، أو أمثالهما من الجامعات التي تنتشر على سعة الوطن العربي، هذه تُقدم دوريات علمية متخصصة، ربما تكون سنوية، وربما تكون نصف سنوية،

أو ربع سنوية أو نحو ذلك. هذه الدوريات التي تُصدرها تلك الجامعات أو المؤسسات العلمية العالية والرفيعة الشأن، وذات السمعة الطيبة، تتميز بارتفاع مستواها العلمي، وتوثيق البحوث، كما أنها تتميز بتحكيم البحوث العلمية التي تُنشر بها من قبل العلماء المختصين المشهود لهم بالسمعة العلمية الطيبة.

كما تتميز البحوث المنشورة بهذه الدوريات بإثبات المصادر والمراجع في نهاية كل بحث منها، مما يفيد الباحث في معرفة ما رجع إليه أصحاب هذه البحوث المنشورة، من مصادر علمية.

**ومن الحقائق المعروفة:** أن نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث علمي في دورية علمية متخصصة؛ لأن صاحب الكتاب ينشره على مسؤوليته دون تحكيم من أحد، لا يعرضه على أحد في غالب الأمر، أما البحث المنشور في إحدى الدوريات العلمية فإنه لا يُنشر إلا بعد تحكيمه من علماء مختصين، فإذا لم يكن مستواه جيداً فإنه لا يرى طريقه إلى النشر. بخلاف الكتاب، فإن صاحبه ينشره -كما قلنا- على مسؤوليته دون خضوعه للتحكيم العلمي.

**ثالثاً:** البحوث والرسائل الجامعية الصادرة عن جامعات معروفة بالالتزام بالمنهج العلمي الحديث، وبالسمعة العلمية العالية، ولا بُدَّ في مثل هذه البحوث والرسائل من إثبات المصادر والمراجع؛ فيكون ذلك عوناً للباحثين على معرفتها.

ومن حسن حظ الباحثين أن يجدوا في بعض الجامعات قوائم وفهارس للبحوث التي أجريت فيها، والدوريات التي صدرت عنها، وتقوم بعض المعاهد والمؤسسات والمراكز بنشر مثل هذه القوائم والفهارس، مثل: معهد المخطوطات العربية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الذي يقوم بإصدار دليل للرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية، منذ عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). وهو يطبع هذه المعلومات على أقراص مغمّطة، وهكذا.

وتُوجد أمثال هذه النُشرات العلمية في بعض البلاد الأجنبية ، كالموجود منها في أوروبا ، وأمريكا . ويا ليت أحداً يتولّى جمع العناوين المتعلقة بالبحوث التي تُجرى في البحوث على مدار العالم العربي كلّهُ ؛ حتى لا يؤدي الأمر إلى تكرر البحوث ، وإهدار أوقات ، وتبذير أموال ، في بُحوث سَبَقَ إجراؤها فعلاً . هذه مسألة تحتاج إلى أهل الهمم ، وأهل الحرص على البحث العلمي ؛ حتى يقوموا بمثل هذا الأمر .

**رابعاً :** مُدونات مصادر العلوم العربية الإسلامية ، التي تُعنى ببيان المصادر الأساسية في كلّ تخصص من التّخصّصات ، كما تُعنى ببيان أسماء المؤلّفين ، وما كتبه من الكتب والمؤلّفات . ومن أمثلة هذه المُدونات كتاب (مفتاح السعادة) لطاش كبرى زادة . هذا كتاب يعرفه البّاحثون في الدّراسات الإسلامية ، وكتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لحاجي خليفة ، و(هدية العارفين) للبغدادي ، و(معجم المؤلّفين) لعمر رضا كحالة ، و(الأعلام) لخير الدّين الزّركلي ، و(معجم المطبوعات العربية) لسركيس ، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان ، و(تاريخ الثّراث العربي) لفؤاد سزكين ... إلى آخر هذه الكتب التي تُعنى بذكر الكتب والمصادر العربية .

**خامساً :** الكتب العلمية التي يهتم أصحابها بذكر المصادر التي اعتمدوا عليها ، يعني : إذا كان هناك باحث علمي ، فإنه في كلّ ما يكتب - سواء أكان ذلك مقالة علمية ستُنشر في دورية مُحكّمة ، أو كتاباً يُصدره على مسؤوليته - يُعنى دائماً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها . وأمثال هذه الكتب بها ثروة كبيرة وذخيرة عظيمة يمكن الاستفادة منها . وكم من البحوث أجريت بالرجوع إلى أمثال هذه الكتب ! وكم من الكتب عُرفت عن هذه الكتب العلمية !

**سادساً:** بطاقات المكتبات وفهارسها، وهي تذكر بحسب المؤلفين أحياناً، وبحسب عناوين الكتب أحياناً أخرى، وبحسب موضوعات هذه الكتب في أحيان ثالثة. وعلى الباحث أن يختار ما يشاء من هذه القوائم بحسب حاجته، فإذا كان يبحث عن شخصية، فإن عليه أن يبحث في قوائم الأعلام عن مؤلفاتها. وإذا كان يبحث عن موضوع معين، فإنه يبحث في قوائم الموضوعات. وقد يكون محتاجاً في بعض الأحيان أن يبحث في أكثر من موضوع، أو أكثر من تخصص بحسب الشخصية التي يبحثها.

فإذا كان يبحث عن شخصية كشخصية الطبري -مثلاً- فإنه محتاج إلى فحص فهارس التاريخ، والتفسير، والحديث، والعقيدة. وإذا كان يبحث عن شخصية كشخصية الغزالي، فإن عليه أن يبحث عنه ضمن الفهارس في الفقه، والأصول، والتصوف، وعلم الكلام، والفلسفة، والتربية، والأخلاق، ونحوها... فينطبق هذا على الشخصيات الكبرى، مثل شخصية الإمام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وأمثالهما، كابن الجوزي، وابن كثير، والدّهبي، وفخر الدين الرازي، وإمام الحرمين الجويني، وأمثالهم من كبار العلماء.

**سابعاً:** سؤال أمناء المكتبات، الذين يُمكن تشبيههم في علمهم بالكتب في المكتبات التي تقع تحت إشرافهم، يُشبهون بالصيادلة في علمهم بالأدوية التي تتضمنها الصيدليات التي يعملون بها. والبعض يُشبههم بأنهم مثل مفتاح نور الكهرباء إذا أدرته حصلت على النور. وهكذا فإن لهؤلاء دوراً كبيراً جداً، وخصوصاً إذا كانوا من ذوي الخبرة الطويلة، ومن ذوي الأمانة العلمية، والرغبة في معاونّة الدارسين؛ لأنهم يكونون على علم بالكتب المهمة والنادرة، كما يكونون على علم بالمخطوطات الموجودة في مكتباتهم. وربما كان بعض هؤلاء من

المُشتغلين بالعلم والتَّحقيق، فتكون فائدتهم أكثر، ونصائحهم أوثق، ممَّا يُوفّر على الباحث جُهدًا كبيرًا في التَّعرف على الكتب والمصادر اللازمة للبحث.

**ثامنًا:** المُشرف العلمي على الباحث، ودوره مُهمٌّ جدًّا، بسبب تخصّصه وعلمه وقُربه من موضوع البحث، وقيادته للباحث في بحثه العلمي.

**تاسعًا:** الرُّجوع إلى مواقع الجامعات والمؤسسات العلمية على شبكة "الإنترنت"، وهذا أمر بدأت الجامعات تتّجه إليه في العصر الحديث، بعد تقدّم وسائل الاتصال. فبعض الجامعات تُعنى بأن تجعل لها مواقع تنزل فيها وتكتب فيها ما يصدر عنها من مؤلّفات ودوريات تكون مُتضمّنة لشروط البحث العلمي، ومُتحقّقا فيها تلك الشروط.

**عاشرًا:** الزملاء الكبار، ممّن لهم بُحوث سابقة وخبرة قديمة، وكذلك سؤال كلّ من له عناية بالبحث العلمي.

ومن حصيلة هذه المصادر كلّها - وقد وصلت إلى عشرة مصادر - يتوفّر للباحث زاد وفير من المصادر والمراجع، عليه أن يستفيد منها. كما أنّ عليه أن يقوم بتدوين كلّ المعارف التي يحصل عليها لهذه المصادر، وعدم التهاون في تسجيلها اعتمادًا على الذّاكرة. بعض الناس عنده ثقة زائدة على الذّاكرة، لكن الذّاكرة تخون، و"الذّاكرة خئون" كما قال لنا القدامى، وكما تدلنا على ذلك التجربة؛ فكم من مرجع تعدّد الوصول إليه بسبب التقاعُس عن تدوين بياناته، وتحديد مكان وجوده.

ولا بُدَّ إذا من الاهتمام بتدوين المعلومات وتسجيلها، لئلا يعود الباحث إلى البحث عنها مرّة أخرى، فيضيع وقته وجُهدُه، ولعله لا يصل إليها أبدًا. فلا بُدَّ من العناية بالتوثيق للمعلومات التي يحصل الباحث عليها.



## طرق تسجيل المصادر والمراجع ووسائل تدوين المعلومات

### عناصر الدرس

العنصر الأول : طرق تسجيل المصادر والمراجع في القوائم ١٤٥

العنصر الثاني : طرق ووسائل تدوين المعلومات ١٥٨



#### طرق تسجيل المصادر والمراجع في القوائم

بعد أن تعرّفنا على المصادر والمراجع ، وكيفيه الوصول إلى المصادر والمراجع ، ننتقل إلى نقطة مُكمّلة ، وهي : طرق تسجيل القائمة الأولية للمصادر. كما تحدّثنا من قبل عن وضع خطة أوليّة للبحث قبل إجرائه ، سيُكلّف الباحث بعمل قائمة أوليّة للمصادر التي سيعتمد عليها ؛ لكي يكون على تأكد من أن لديه من المصادر ما يكفي لإجراء بحثه. هذه مسألة مهمّة ولا ينبغي التهاون فيها ، ولا التفريط فيها ، وهنا سنتحدث عن طرق تسجيل هذه القوائم للمصادر التي سيعتمد الباحث عليها. وهنالك أمر مهم جدًّا نشير إليه : أن الباحث سيفقد هذه الطريقة نفسها عندما ينتهي من إجراء بحثه وكتابته بصورة نهائية ، سيُكلّف مرة أخرى بكتابة قائمة بمصادره ومراجعته ؛ فكأنه يكتبها مرّتين : كتابة أولية قبل إجراء البحث ، وكتابة نهائية بعد الانتهاء من البحث ؛ ولذلك علينا أن نتذكر هذا دائماً ؛ وعلينا أن نتنبّه إلى مثل هذا الأمر.

**ونشير إلى أنه بصفة أساسية :** على الباحث أن يكتب اسم كلّ مصدر في بطاقة مستقلة ؛ فبعض الباحثين يكتب في كُرّاسات أو في كشاكيل ، أو نحو ذلك ، ولكن هذه مسألة مُعقّدة ، وهي لها بعض الصعوبات ؛ لكننا هنا نفضّل ونختار : أن يكتب الباحث اسم كلّ مصدر في بطاقة مُستقلّة ، يُدوّن فيها اسم المؤلف في أعلى البطاقة. يقول مثلاً : ابن تيمية ، وتحت عنوان الكتاب ، أي : كتاب لابن تيمية : (نقض المنطق) كما كنا نتحدّث منذ قليل ، ثم تحت : اسم المكتبة التي بها الكتاب ، والأرقام والرموز الموضوعه أمام اسم الكتاب في المكتبة التي يرجع إليها. فلنترضّ أنه يقرأ هذا في مكتبة الجامعة ، أو في المكتبة العامة الموجودة في الحيّ الذي يسكن فيه ، أو المكتبة الوطنية الخاصّة بالدولة كلّها ، فيكتب كلّ هذه

البيانات ؛ حتى يسهل عليه الرجوع إليها لطلبها مرة أخرى في مرحلة من مراحل البحث. لا يتهاون في هذا ويعتمد على الذاكرة، ويقول: كلما أتى أبحث في الأدرج، أو في القوائم، أو نحو ذلك. وإنما عليه أن تكون المعلومات جاهزة أمامه على تلك البطاقة التي يدون عليها كل هذه المعلومات.

وإذا فرضنا أن الكتاب كان مملوكاً للباحث، فإنه يكتب أمامه ما يدل على ذلك: يكتب مثلاً: كتابي، أو خاص بي، أو هذا الكتاب عندي، أو نحو ذلك؛ حتى لا يبحث عنه في مكتبات أخرى وهو عنده. وبعضنا قد يرى في مثل هذه المسائل نوعاً من التزيد في المعلومات، لكن الذاكرة تخون، وقد يمتد البحث إلى عدد من السنوات، وربما نسي الباحث أن هذا الكتاب عنده... اشتراه أو لم يشتريه... اطلع عليه في مكتبة... فذكر هذه البيانات مهم حتى يكون على دراية، ولا يضطر في كل مرة إلى أن يبدأ البحث عن الكتب، وكأنه يدخل إلى الموضوع لأول مرة.

فإذا كتب قوائم بهذه المصادر، فإنه يقوم بترتيبها ترتيباً له منهج خاص. إما أن يرتب بحسب اسم المؤلف، أو يرتب بحسب عنوان الكتاب ليسهل عليه الوصول إلى بياناتها، ويسهل عليه استخدامها. وعلى الباحث أن يعلم أن كتابة بطاقات التعريف بالمصادر ضرورية ومهمة؛ لكثرة الكتب التي سيجد نفسه مضطراً إلى مراجعتها. وقد تصل بعض المراجع والمصادر في بعض الأبحاث إلى مئات الكتب، ليس عشرة، ولا خمسة عشر، ولا ثلاثين أو أربعين، ولكنها قد تصل إلى مئات الكتب؛ فإذا لم يكن الباحث مدوناً لبياناتها، ومواضع وجودها، وأرقامها، فسيتعذر عليه الوصول إليها، إلا بجهد جهيد، وربما لا يتمكن من الرجوع إليها. ثم إن كتابة بطاقة خاصة لكل كتاب تجعل من السهل ترتيبها ترتيباً على حسب (أ)، (ب، ت، ث)، كما يسهل عليه تقديمها، أو تأخيرها بسبب المصادر الجديدة التي يهتدي إليها في المكتبات، أو يحصل عليها بالشراء، أو بالتصوير، أو نحو ذلك.

وهناك مسألة شكلية ولكنها مهمة، أنه يستحسن أن تكتب بيانات هذه البطاقات بالحبر الجاف، ليس بالقلم الرصاص؛ حتى لا تُطمس، أو تُمحي من كثرة الاستعمال. كما يُستحسن أن يكتب فكرة مُجملة عن الكتاب الذي رجع إليه، والتخصص العام الذي يبحث فيه، وأهم الموضوعات والعناصر التي يتضمنها؛ لأنه قد يحتاج إلى مراجعته مُستقبلاً، وقد تبرز الحاجة إلى استيفاء بعض نقاط البحث التي لم يكن قد تنبه إلى أهميتها في قراءته الأولى، وعندئذ يمكن له أن ينظر في البطاقات لتحديد المصادر التي تُساعده على استيفائها، دون بحث جديد في قوائم المصادر، والموسوعات، والمكتبات.

وعلى سبيل المثال: لنفترض أنه يبحث عن شخصية مُعينة، أي شخصية، مثلاً من العلماء في عصر قديم، أو في عصر حديث، فوجد كتاباً يتضمن بحثاً عن هذه الشخصية، مع شخصيات أخرى في نفس الكتاب الذي يرجع إليه، يكتب عناوين الأسماء التي كتبت عنها هذه البحوث؛ حتى إذا احتاج أو اضطر إلى كتابة شيء عن إحدى هذه الشخصيات، فإنه يعرف هذه الكتب التي تتضمن الحديث عن هذه الشخصيات، التي ربما يجد له في أثناء البحث الاهتمام بها، ومقارنتها، وموازنتها بالشخصية التي يبحث عنها، وهكذا. هذا يدفعنا إلى أن نقوم بعملية تصنيف لبطاقات التعريف بهذه الكتب، وسيتبين لنا من دراسة هذا الموضوع، أن أنواع هذه الكتب كثيرة، وكيفية تسجيلها تحتاج منا إلى عناية.

### تقسيم المصادر في بطاقات التعريف وتسجيل المعلومات:

سنجد أن هذه المصادر بصفة عامة تنقسم إلى قسمين كبيرين: المصادر المطبوعة، والمصادر المخطوطة، والأشرطة المصورة، والأحاديث الإذاعية، والبرامج التلفزيونية، والأفلام السينمائية، والمقابلات الشخصية. وكل نوع من هذه الأنواع له طريقة في تدوين البيانات الخاصة به؛ كيف نكتبها في بحثنا؟

ليست المطبوعات كالمخطوطات، وليس المطبوعات والمخطوطات كالأفلام المصورة، أو المعلومات المأخوذة عن "الكمبيوتر". كل واحدة من هذه لها طريقة في التسجيل، سواء في القوائم الأولى، أو في القوائم النهائية، التي سنضطر إلى تدوينها في نهاية كل بحث علمي.

### أولاً: الكتب المطبوعة:

#### يتم تدوينها على النحو التالي:

- رقم الكتاب، واسم المكتبة التي يوجد الكتاب بها، ويوضع الرقم في الزاوية العليا من يمين البطاقة، وتحت اسم المكتبة. فإذا كان ملكاً خاصاً، فيكتب ما يدل على ذلك. ثم يكتب بعد ذلك: اسم المؤلف، ويبدأ بالاسم أولاً، اتباعاً لما كان سائداً في بعض الكتب العربية القديمة، مثل: (تاريخ بغداد)، أو (وفيات الأعيان)، أو (طبقات السبكي)، أو نحوها من الكتب، ثم يكتب اللقب أو الكنية إذا كان مشهوراً بهما.

عليه أن يلتزم طريقة واحدة في الكتابة؛ حتى لا يقع في خلط. وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، يذكر كل واحد من هذه الأسماء بحسب ترتيبها الموضوع على غلاف الكتاب؛ حتى ولو كانوا أكثر من ثلاثة مؤلفين، موصولاً بينها بحرف "الواو"، مثل: ألفه فلان وفلان وفلان. ثم بعد ذلك يأتي عنوان الكتاب كاملاً، إلا إذا كان العنوان طويلاً فيكتفى بذكر ما يدل عليه، مثل: (كتاب ابن خلدون)، اسمه يأخذ نحو سطرين، ومن هذا الاسم (العبر وديوان المبتدأ والخبر) ... إلخ. فيكتفى بكلمة (العبر). ومثل: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)، فيكتفى به (كشف الظنون). يوضع خط تحت المصادر المطبوعة، أو تكتب بالحبر الثقيل. أما المخطوطات فتوضع بين قوسين صغيرين.

وُكُتِبَ في كلِّ الحالات أرقام الطَّبعة، يعني إذا كانت الطبعة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، أو أكثر من ذلك ... بعض الكُتُب تزيد عن عشرين طَّبعة، وثلاثين طَّبعة. ثم يُكُتَب اسم المُحقِّق إذا كان الأمر يَتعلَّق بالتحقيق، ثم بيانات النُّشر، كاسم البلد، ودار النُّشر، وتاريخ النُّشر. وإذا كان الكِتَاب مكوَّنًا من أجزاء، يُكُتَب تاريخ كل جزء رَجَعَ إليه من الكِتَاب، يعني: الجزء الثاني - مثلاً - من (البرهان في أصول الفقه) للجويني، أو الجزء الثالث من (إحياء علوم الدين)، أو الجزء العاشر من كِتَاب (الفتاوى) لابن تيمية، وهكذا. وينبغي ملاحظة كلِّ هذه المعلومات لتدوينها.

وستحدِّث بشيء من التفصيل عن الطُّرق التي تُدوَّن بها بيانات الكُتُب المطبوعة والمخطوطة، وعلى الطالب أن لا يَمَلَّ من ذِكر التفصيلات في هذه الموضوعات، بل إنَّ عليه أن يَحْتَفِظ بنماذج لكلِّ نموذج نتحدِّث عنه؛ حتى يكون بين يديه؛ بحيث يتدرَّب على طُرق تدوين هذه المعلومات، وبحيث يُمكن له القياس عليها فيما يُكلِّف به من البُحوث فيما بَعْد ذلك. وقد أشرتُ منذ قليل إلى أنَّ الكُتُب المطبوعة غير الكُتُب المخطوطة. وهنا سنذكر ذلك بالتفصيل.

### المداخل الرئيسة للمعلومات البليوغرافية للمصادر:

**أولاً:** أول ما يُواجهنا -وعلينا أن نتحلَّى بالصَّبْر ونُحْن نَسْتَمِع لهذه المعلومات: الكلام عن "القرآن الكريم" على سبيل المثال: في بحوثنا العربية والإسلامية نحتاج إلى اقتباسات من "القرآن الكريم"، فإذا أردنا أن نُشير إلى ما أخذناه من "القرآن الكريم"، فإننا نكتفي بذكر عبارة "القرآن الكريم"، ثم اسم السورة التي أخذنا منها الاقتباس، وإذا كنا نَكُتُب شيئاً بَعْد ذلك فنسكُتِب اسم السورة، ورقم الآية ...

أما ما يتعلق بكتب أهل الكتاب: "التوراة" و"الأنجيل"، فعلينا أن نلاحظ أن لها ترجمات متعددة، ولذلك يكتب أمامها الترجمة المعنية منسوبة إلى صاحبها، الفصل، أو السفر، عدد الطبعة، وهكذا. هذا فيما يتعلق بالكتب الدينية وأعلامها "القرآن" الذي يوضع وحده في بند مستقل لا يدخل مع غيره؛ لأنه كلام الله العظيم، ونوره المبين، وهو جدير بكل تقديس وتعظيم وتوقير؛ فيكتب مستقلاً.

**ثانياً:** عند تدوين مصدر من إعداد مؤلف واحد، يكتب اسمه، ولقبه، وكنيته، إذا كان له الألقاب والكنى، ثم عنوان الكتاب، وتحت الأجزاء، ورقم الطبعة، وإلا يكتب: بدون - أعني: بدون تحديد لرقم الطبعة - ثم بلد الطباعة، يعني مثلاً: المملكة العربية السعودية، أو لبنان، أو مصر، أو سوريا ... إلخ. واسم المطبعة، ثم سنة الطبع - إن وجدت - وإلا يكتب: (د.ت)، يعني: دون تاريخ.

**ثالثاً:** إذا كان للمصدر الذي سنرجع إليه في البحث أكثر من مؤلف، فإن أسماءهم تذكر على الترتيب بحسب ما جاء في العنوان ... الذي كتب في العنوان أولاً يكتب أولاً، والذي كتب في العنوان "ثانياً" يكتب "ثانياً"، وهكذا. ثم تكتب بقية المعلومات، على النحو الذي أتبع في الحالة السابقة، يعني: رقم الطبعة، اسم المؤلفين - كما قلنا - التاريخ، والبلد، وتاريخ الطبعة ... إلخ. كل هذا يكتب مثلما جاء في الحالة السابقة التي ستعد أساساً لأمر كثيرة، سوف نحيل دائماً إلى ما قلناه في "ثانياً".

**رابعاً:** إذا كان لدينا كتاب لا يعرف اسم مؤلفه، فإن المعلومات عنه تبدأ بذكر عنوان الكتاب، مثل: (رسائل إخوان الصفا)، هذه لا يعرف أحد من الذي ألفها، فالخانة التي يكتب فيها اسم المؤلف غير موجودة، فنبدأ بالعنوان، وينطبق هذا على أي مخطوط لا يعرف اسم صاحبه، ثم تدون بقية المعلومات.



**خامساً:** إذا كان المصدر كتاباً مُحققاً لنصٍّ تراثيٍّ قديمٍ، فيكتب أولاً اسم المؤلف الأصلي، ثم عنوان الكتاب، ثم اسم المحقق، ثم بقية المعلومات.

**سادساً:** إذا تعاون على التحقيق اثنان أو أكثر، تُكتب الأسماء بحسب ذكرها على غلاف الكتاب.

**سابعاً:** أما المصادر التي إعدادها من قبل هيئة علمية، كالموسوعات مثلاً، أو الكتب التي تقوم بإصدارها مؤسسات علمية، ينبغي اتباع الآتي:

يُدوّن اسم الهيئة العلمية بدلاً من اسم المؤلف؛ لأنه ليس لدينا مؤلف. هنا لدينا مثلاً: عشر مقالات، أو خمسة عشر بحثاً... إلخ. ثم تُكتب بعد ذلك بقية الخطوات المعروفة التي سبقت الإشارة إليها أكثر من مرة: سنة الطبع، وتاريخ الطبع، واسم المطبعة، وبلد الطبع... إلخ.

### نموذج:

عندنا كتاب مؤلف بعنوان: (أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده). سيُكتب في أعلى البطاقة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر. ثم تُكتب بقية المعلومات.

**ثامناً:** إذا كان المصدر مكوناً من عددٍ من النصوص التي جمعها بعض المحققين، كأن يجمع بحوثاً ومقالات تنتمي إلى موضوع معين، وهي من عمل عددٍ من المؤلفين، مثل: (دراسات في الأدب العربي)، وينقل فيها مجموعة من الدراسات حول هذا الأمر، أو (آداب المتعلمين)، وينقل فيها عدداً من النصوص التي ذكرها من عُنوا بالتربية والتعليم من المؤرخين القدامى أو المؤلفين المحدثين؛ هنا ينبغي أن يذكر اسم المحقق، أو الذي قام بالجمع، يُذكر محل اسم المؤلف. ثم

يُذكر بعده كلمة جَمْع ، أو إعداد ، أو تحقيق ؛ حتى تُبين أن هذا ليس تأليفاً ، ولكنه جَمْع ، أو إعداد ، أو تحقيق ، وهكذا.

#### تاسعاً: بالنسبة للكتب المترجمة ، تُدَوّن بياناتها على النحو التالي :

يُذكر أولاً : اسم صاحب الكتاب الأصلي ، الذي أُلّف الكتاب في لغته الأصلية ، ثم يُضاف عليه عنوان الكتاب ، وأجزاؤه ، ورقم الطبعة . ثم يأتي بعد ذلك اسم المترجم ، واسم المراجع إن وجد - بعض الناس بعد أن يُترجم ، يعرض عمله على مُتخصّص أعلى منه ، فيراجع الترجمة ، ويكتب الاسم على الغلاف أيضاً ، يُعطي الكتاب قيمة علمية - ثم بقية البيانات المتعلقة برقم الطبعة ، وبلد الطبع ، وتاريخ الطبع ... إلخ.

**عاشرًا:** إذا كان الذين قاموا بالترجمة أكثر من واحد ، فإن أسماءهم تُذكر بحسب ترتيبها على الغلاف . ثم تُدَوّن بعد ذلك بقية البيانات .

**حادي عشر:** إذا كان عنوان الكتاب أو المصدر يتضمن اسم المؤلف ، فإن الموضع المُخصّص لاسم المؤلف يُهمَل ، ويُبدَأ بعنوان الكتاب ، ثم بقية المعلومات . على سبيل المثال : (مجموع فتاوى ابن تيمية) ، هنا الكتاب مكتوب عليه هكذا : (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) ليس لدينا اسم في أعلى مكتوب عليه : ابن تيمية ، وبعده العنوان ؛ غير أنه يحسُن عند تدوين الكتاب في قائمة المصادر بعد ذلك عند الكتابة ، أن يُدَوّن اسم المؤلف منفصلاً عن العنوان ، ثم يُذكر العنوان بعد ذلك ، فيقال : ابن تيمية - فوق - ثم (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية).

**ثاني عشر:** الكتب التي تصدر ضمن سلسلة ، مثل سلسلة : "عالم المعرفة" مثلاً ، في الكويت ، أو سلسلة : "اقرأ" في مصر ، أو سلسلة : "ماذا أعرف؟" ، التي تصدر

باللغة الفرنسية ، وتُترجم إلى اللغة العربية ، ومنها عدد كبير من المترجمات في لبنان ، يُشار فيها أولاً إلى اسم السلسلة ؛ حتى نَتَبَيَّن أنَّ هذا الكتاب ضمن مجموعة من الكتب المتعددة في نطاق هذه السلسلة ، ثم رقم الكتاب ضمن السلسلة : رقم واحد ، أو رقم مائتين ، أو ثلاثمائة ... إلخ. ثم تُذكر بقية المعلومات على النحو الذي سَبَقَت الإشارة في : "أولاً".

**ثالث عشر:** يُطبَّق على القصص والمسرحيات ما يُطبَّق على الكتب ، فيذكر اسم صاحب القصة ، ثم العنوان ، ثم معلومات النشر التي سَبَقَ أن أُشير إليها أكثر من مرة.

**رابع عشر:** يُطبَّق ذلك نفسه على المُختارات الشعريّة ، التي يقوم باختيارها وجمعها أحد المهتمين من الشعراء ونحوهم. فمثلاً : لدينا كتاب اسمه : (مُختارات البارودي) ، قام البارودي ، وهو شاعر من شعراء النهضة الشعريّة الحديثّة ، ومن شعراء الإحياء للشعر العربي في العصر الحديث ، قام بجمع عُيون من التراث الشعري العربي القديم ؛ لكي تكون مثلاً يُحتَذى الشعراء عند كتابتهم في العصر الحديث ؛ لأن فيها فصاحة وبلاغة ، ومقدرة على الوصف ، والإبانة عن المشاعر والعواطف ... إلخ. فيُطبَّق عليها ما يُطبَّق على الكتب المؤلّفة.

**خامس عشر:** المعاجم اللغوية ، تُطبَّق المعايير إذا كانت هذه المعاجم منسوبة لشخص بعينه ؛ فيكتب أولاً اسم المؤلف ، ثم عنوان الكتاب ، ثم عدد الأجزاء ، ثم رقم الطبعة ، ثم معلومات النشر ، كالبلد ، والطبعة ، والتاريخ ... إلخ. ثم إذا كانت منسوبة إلى مؤسسة علميّة ، فيطبَّق عليها ما يجري على ما سَبَقَ أن أشرناه من كتب المؤسسات العلميّة ، مثل الذي جاء قَبْل في "ثامناً" ، أو "سابعاً" فيما سَبَق.

سادس عشر: إذا كان الاقتباس من إحدى الموسوعات، فإنَّ تدوين البيانات يكون على النحو التالي:

عنوان الموسوعة، مثلاً: (دائرة المعارف الإسلامية)، يليه عدد الأجزاء، عدد الطبعة، وإذا لم يُذكر على غلاف الموسوعة في أولها أو في آخرها تحديد للعدد، فإنه يستعاض عن ذلك بذكر تاريخ الصدور. ثم يكتب بعد ذلك عنوان المقالة، أو البحث الذي رجع إليه في هذه الموسوعة بين قوسين، ثم اسم كاتب المقالة، أو البحث العلمي إذا كان مذكوراً، ثم اسم المترجم إذا كان الاقتباس عن موسوعة مترجمة، ثم بيانات النشر.

سابع عشر: تتعلّق بالدوريات، والدوريات هي ما يصدر بصفة دورية، أي: على فترات مُحدّدة، قد تكون أسبوعية، أو شهرية، أو فصلية - تصدر أربع مرات سنوياً على عدد فصول العام - أو نصف سنوية - أعني: مرتين في العام - أو حولية - أي: تصدر مرة كل عام - ومثل هذه الدوريات تحتوي على مقالات متعدّدة بأقلام مختلفة، وبياناتها تدوّن كالاتي: اسم الكاتب، عنوان المقالة، عنوان المجلة، اسم البلد الصادر فيه العدد، رقم العدد، تاريخ الإصدار، رقم الصفحة. فإذا كان الاقتباس من صحيفة يومية فيذكر اسم الكاتب ... بعض الصُحف اليومية تتضمّن مقالات ذات قيمة كبيرة إذا كتبها أناس لهم أقدار في البحث العلمي، فيذكر اسم الكاتب، ثم عنوان المقالة، يليه عنوان الصحيفة، كـ"الرياض" السعودية، و"الأهرام" المصرية، أو "الرأي" القطرية، أو "الوطن" الكويتية، أو "الدستور" الأردنية، أو نحو ذلك. ثم تاريخ النشر، ثم رقم العدد، ثم رقم الصفحة، ثم رقم العمود. وهذه كلّها من أجل توثيق المصدر الذي رجع إليه الباحث؛ حتى يمكن الرجوع إليه لمن أراد. ولنفترض أنّ المشرف - على سبيل

المثال - أراد أن يستوثق من معلومة، أو يتأكد من معلومة، أو من رقم جاء في البحث، فإنه يكون من السهل عليه أن يرجع ما دامت كل تلك البيانات موجودة. وكذلك يفعل الأساتذة الذين يُحكّمون في هذه المقالات قبل نشرها، أو هذه البحوث عند مناقشتها. عند مناقشة رسالة الماجستير، أو الدكتوراه، قد يتشكك واحد منهم في معلومة، أو يريد أن يتأكد، أو يريد أن يتوسع، أو نحو ذلك، فتكون البيانات واضحة جليّة، ويمكن الرجوع إليها بكل سهولة ويسر. كل هذا عن المؤلفات والمصادر المطبوعة.

### ثانياً: المصادر المخطوطة:

أما المصادر المخطوطة، أو المنسوخة على الآلة الكاتبة، فهي القسم الثاني بعد المصادر المطبوعة. وأهم هذه المصادر الثانية هي: "المخطوطات"، ويدون عنها المعلومات التالية. يكون البحث معنياً بهذا الأمر: اسم المؤلف، مع ذكر تاريخ الوفاة إذا كان معلوماً، يليه عنوان المخطوطة بين قوسين، ثم يليه عدد الأجزاء إذا كانت المخطوطة ذات أجزاء، ثم يليه موضوع المخطوطة: في الفقه، أو في الأصول، أو في التفسير، أو في الحديث، أو في التاريخ، أو في العقيدة أو نحو ذلك. ثم يُذكر نوع الخط، ثم تاريخ النسخ، ثم اسم البلد الذي توجد فيه هذه المخطوطة.

ولا بد أيضاً من الإشارة إلى مكان وجود هذه المخطوطة، ورقمها في المكان الذي توجد فيه، على سبيل المثال: مكتبة المدينة المنورة، أو مكتبة الأزهر، أو مكتبة فاتح بتركيا، أو مكتبة الإسكوريال في إسبانيا، أو المكتبة الوطنية بباريس، أو غيرها... ثم وصف هذه المخطوطة على الحالة التي هي عليها، وهل هي ما تزال

مخطوطة، أو أنه يرجع إلى صورة لهذه المخطوطة؟ ولا بد من الإشارة إلى كل هذه المسائل. هذا هو النوع الأول.

**النوع الثاني من المخطوطات:** "الرسائل الجامعية" التي يرجع الباحث إليها؛ وهذا مصدر مهم جداً - كما سبقت الإشارة؛ لأن الرسائل الجامعية هي بحوث علمية مُحكَّمة، أشرف عليها أساتذة، وناقشها أساتذة؛ فلا بد من الرجوع إليها أيضاً. وعند الرجوع إلى هذه المصادر، والرغبة في تدوين بياناتها، فإننا نكتب اسم صاحب البحث أو الرسالة، ثم عنوان الرسالة، ثم الدرجة العلمية التي يتقدم الباحث لنيلها بهذا البحث: دبلوم، ماجستير، دكتوراه... إلخ. ثم اسم القسم، والكلية، والجامعة، والبلد الذي نُوقش فيه هذا البحث، ثم السنة التي صدر فيها هذا البحث. كل هذه مهمة، كل واحد منها يُمثل شيئاً له قيمته عند تدوين هذه المعلومات.

**ثالثاً: بما ندخله:** على سبيل المجاز في "المخطوطات": "الأشرطة، والأفلام، والكُتب المصورة"، وهي وسيلة تلجأ المكتبات إليها عند نُذرة الكُتب الأصلية، كالنسخ الوحيدة، مثل: مكتبة ليس فيها إلا نسخة وحيدة تقوم بتصويرها، أو مخطوط تخشى عليه المكتبة من التلف، أو تخشى عليه من الفقد، فتقوم بتصويره، ونحو ذلك. وتدوّن المعلومات عنها كالاتي: تُدوّن بيانات النشر الأصلية على حسب المعتاد في تدوين الكُتب، ثم تُذكر معلومات التصوير، وتحتوي على ذكر كلمة: "تصوير"؛ لا بد أن يكتب: هذا مُصوّر عن كتاب كذا، الذي طبعته مكتبة كذا، ثم اسم البلد، ودار النشر، والتاريخ، ثم رقم المصورة - إن وجد.

**رابعاً:** "المصادر السمعية، والبصرية"، كالأحاديث الإذاعية والتلفزيونية، أيضاً هذه لا بد من توثيقها بذكر اسم المتحدث، لقبه، ثم اسمه، وعنوان الحديث، واسم الإذاعة التي أذاعت الحديث، واسم البلد الذي نُشِر فيه هذا الحديث، ثم

التاريخ. وإذا كان برنامجاً تلفزيونياً يُذكر اسم الشخص المُعدّ -مُعدّ البرنامج نفسه- ثم عنوان البرنامج، وعنوان الحلقة، واسم المحطة، ورقم القناة، واسم البلد، والتاريخ، وهكذا. كل وسائل التوثيق لا بدّ من العناية بتدوينها.

**خامساً:** الشرائح الممغنطة الحديثة، التي ظهرت بعد ظهور "الكمبيوتر" والثورة التي أحدثتها في تخزين المعلومات واستدعائها، وهي وسيلة حديثة ذات إمكانات هائلة؛ لأنها تتسع لمعلومات كثيرة جداً، ثم إنها تخضع لطرق مُنظمة؛ بحيث يسهل استدعاء ما بها من معلومات في زمن يسير جداً. وقد أصبحت شيئاً فشيئاً من الوسائل المهمّة، التي تعتمد عليها مكاتب الجامعات المتقدّمة، بسبب ما تُقدّمه من خدمات جليّة في مجال المعلومات، مع اختصار الجُهد والزمن وتوفير المكان؛ لأن من الممكن أن يسجّل على شريط واحد ما تمتلئ به رُفوف المكتبات. ومن أمثلة هذه الشرائط الممغنطة: تَسجيل المحاضرات التي نقوم بها الآن خاصة بهذه المقرّرات؛ فهذه تُسجّل على شرائط، وهي تُعتبر من الوسائل التي تدخل في نطاق يمكن أن يُسمّى بالمخطوطات؛ لأنها ليست في كتاب بين يدي القارئ، ولكنها مُسجّلة. هذا من النظم التي تلجأ إليها الجامعات التي تقوم بالتعليم عن بُعد؛ لأن ذلك يُعدّ وسيلة من وسائل تدوين العلم، وبث العلم، ونشر العلم. فهذه أيضاً لا بدّ من العناية بتدوين المعلومات عنها. نُقدّم المادة العلميّة، من تقديم فلان، ولا بدّ أن يكون معروفاً... إذا لم يكن معروفاً فهذه تُمثّل مشكلة... ثم عنوان الموضوع، متبوعاً بكلمة تنم عن وصف الأداء العلمي، يعني: عن طريق "الكمبيوتر"، أو "الديسك"، أو أية وسيلة من الوسائل، ثم اسم المُوزّع وتاريخ التوزيع، وهكذا تُكتب كل البيانات التي تُؤدي إلى الثّقة في المعلومات التي نأخذها من هذه الوسائل.

وقد ذكرنا في هذا النوع خمسة أنواع، وذكرنا في النوع الأول نحو سبعة عشر نوعاً، وهذه نماذج يمكن القياس عليها، والاعتماد عليها، إذا ما دخلنا إلى نطاق البحث العلمي.

**ويمكن لنا التوسع في هذه المعلومات عن طريق الرجوع إلى:**

- (كتابة البحث العلمي)، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، (ص: ٨٧ - ١٠٧)، وهو من أوفى هذه الكتب في هذه النقطة، ولهذا اقتصرنا عليه وحده؛ لأنه أوفى ما كتب عن هذا الموضوع. وبعض الكتب الأخرى لم تكتب إلا صفحة أو صفحتين، أو نموذج أو نموذجين، لكن هذا المرجع الذي أشرت إلى اسمه الآن تحدث بطريقة وافية في هذا الموضوع.

#### طرق ووسائل تدوين المعلومات

أحب أن أذكر إلى أننا قد تحدثنا من قبل عن عدد من الموضوعات المهمة، تأتي على التوالي موضوعاً بعد موضوع وتوصلنا إلى تهيئة الباحث لكي يدخل إلى مجال البحث العلمي. الآن كل شيء أصبح عند الباحث واضحاً: عنده موضوع، وعنده عنوان، وعنده مراجع، وعنده خطة أولية، وينبغي أن ينطلق لكي يجمع مادته العلمية التي سيتكوّن منها صلب البحث. وتتكون هذه المرحلة - وهي صلب البحث - من عدد من الخطوات التي ينبغي أن تتحقق بكل دقة، ولكن على طريقة التدرج في القيام بهذه الموضوعات، **ستحدث في هذه الخطوة عن أمرين:**

**الأمر الأول:** طرق ووسائل تدوين المعلومات.



**الأمر الثاني:** طرق وكيفية نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع التي سنرجع إليها.

**الأمر الأول:** فأما فيما يتعلق بوسائل تدوين المعلومات ، فإننا يمكن لنا أن نقول : إن هذه الطرق قديماً كانت منحصرة في كتابة المعلومات يدوياً ؛ كان الناس يكتبون بأيديهم بطريقتين ، يختلف الدارسون في تفضيل إحداها على الأخرى ، والوسيلتان هما : كتابة النصوص المقتبسة أو المنقولة على بطاقات منفصلة . وكتابة النصوص المقتبسة ضمن كراسة ، أو ملف ... بعض الباحثين يفضل الطريقة الأولى : طريقة الكتابة على بطاقات ، وسنشرحها . وبعض الباحثين يفضل كتابة المعلومات ضمن ملف .

**فأما الكتابة على البطاقات المستقلة :** التي يفضلها الجمهور الأكبر من الباحثين ، فإن هذه البطاقات تتميز بأنها سميكة إلى حد ما ، وهي تُباع بالمكتبات للكتابة عليها ، وهي ذات أحجام مختلفة ، يختار الباحث منها ما يناسبه ، وبعض الباحثين يقوم بتوفيرها لنفسه ولا يريد أن يذهب إلى المكتبة لشراء البطاقات ، ولكنه يأتي بأوراق "فلسكاب" مثلاً ، ثم يقوم بتقسيمها قسمين ، أو أربعة أقسام على حسب الحجم الذي يريده .

وربما يختار بعض الباحثين الطريقة الثانية : في أنه هو الذي يصنع البطاقات بنفسه على أوراق عادية ؛ ولكن في الحقيقة ، الطريقة الأولى وهي البطاقات السميكة التي تشتري جاهزة أفضل ، مع أنها غالية السعر ؛ لأنها تتحمل التداول ، وتتحمل الزمن ؛ ولذلك يُنصح بالاعتماد على هذا النوع الذي يشتري جاهزاً مسطوراً مهياً للكتابة عليه ، دون أن يقوم بهذه البطاقات التي يصنعها بنفسه ؛ لأن هذه المشتراة تكون أكثر تحملاً وأطول عمراً .

كما ذكرنا أن كثيراً من الباحثين يُفضّل الكتابة على تلك البطاقات، سواء كانت مشتراة أو مصنوعة، ويُقبلون على استخدامها أكثر مما يُقبلون على الكتابة في المَلفّات - وهي الطريقة الأخرى - لأن البطاقات المستقلّة تُعطي للباحث قدراً أكبر من حرية الحركة. يستحضر البطاقات أمامه، ويستطيع أن يُقارن بين نُصوصها، لكنه إذا كان يكتب في ملف، فإنه يتعذر عليه أن يقوم بمثل هذا الأمر؛ فالبطاقات أسهل. وربما يُفضّل بعض الباحثين - على العكس - الكتابة في مَلفّات، يقسمها الباحث إلى أبواب وفصول على حَسَب البَحْث. وكلتا الطريقتين مُستعملة في البَحْث العلمي، وللباحث أن يُختار منهما ما يَرتاح إليه، وإن كان جمهور الباحثين يُفضّل طريقة الكتابة على البطاقات أكثر من الكتابة ضمن مَلفّات.

وإذا اختار الباحث أن يكتب معلّوماته على بطاقات، ونصّوصه على بطاقات، فعليه أن يُراعي ما يأتي:

**أولاً:** يُفضّل الحجم الكبير من البطاقات، لا يأخذ ربع الورقة، أو ما هو في حجمها، أو مثل حجم الكف، وإنما يُفضّل أن يُختار حجماً كبيراً لتستوعب البطاقات ذات الحجم الكبير النصّ المقتبس مهما كانت مساحته، دون حاجة إلى بطاقة أخرى، ودون أن يلجأ إلى الكتابة على ظهر البطاقة، فيختار حجماً كبيراً.

**ثانياً:** الكتابة على البطاقة من الوجهين لا غبار عليها، لكن الأفضل - وهذه مسألة ينبغي أن توضع في الاعتبار - الكتابة على وجه واحد، ليتمكن الباحث من قراءة النصّ كلّ بنظرة شاملة دون حاجة إلى تَقْلِيْب البطاقات.

**ثالثاً:** أن يُخصّص لكل بطاقة فكرة واحدة، أو موضوع واحد؛ حتى لا يحدث تداخل في الأفكار، ثم لكي يكون من الممكن أن يضيف الباحث إلى هذه البطاقة ما

يتعلق بها من المصدر نفسه. قد يقرأ فيجد أنّ فكرة تتصل بالموضوع فيكتبها على نفس البطاقة، أو من مصدر آخر يتحدث عن نفس الموضوع، وقد تكون الإضافة تأكيداً للفكرة المكتوبة، أو إضافة، أو نقداً لها، ثم لكي تتسع البطاقة لذكر بيانات المصادر، والمراجع، والصفحات، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

**رابعاً:** أن يوضع عنوان لكل فكرة؛ بحيث يسهل وضع الفكرة في موضعها المناسب من البحث، مع نظائرها من البطاقات المتصلة بنفس الموضوع.

**خامساً:** يستعمل وسط البطاقة من أعلى لعنونة المعلومات التي تحتويها البطاقة، ويتم ذكر المصادر والمراجع في أسفل البطاقة. يعني: في الجزء العلوي قبل النص، يضع العنوان، أو يترك مكاناً للعنوان حتى يكتبه، ثم بعد أن ينتهي من النص، يذكر المصادر، والمراجع التي رجع إليها.

**سادساً:** يفضل أن يكون تدوين المعلومات في البطاقة بالخبر الجاف؛ حتى لا تعرض المعلومات للمحو أو الطمس بفعل الزمن، أو بكثرة التداول.

**سابعاً:** يمكن للباحث أن يكتب تعليقاته على المعلومات التي ينقلها في أسفل البطاقة بعد النص المنقول، أو في بطاقات خاصة بتدوين آرائه هو، وهذه سوف يحتاج إليها عند كتابة البحث.

**ثامناً:** إذا نقل الباحث معلومات مهمة للبحث، فإن من الأفضل أن يكتب على أعلى البطاقة ما يشعر بهذه الأهمية، يعني يكتب عليها "مهم" مثلاً، أو "لاحظ" هذا النص، أو "تنبيه"، أو أي إشارة. وكذلك يفعل إذا نقل نصوصاً صعبة، أو غامضة؛ حتى يستطيع أن يعاود النظر والتأمل في هذه البطاقات لحل غموضها، وإزالة صعوباتها.

**تاسعاً:** على الباحث أن يحرص على أن يحمل معه دائماً بطاقات صالحة للكتابة عليها ؛ فكلما ذهب إلى مكان ، عليه أن يحمل معه عدداً من البطاقات التي تصلح للكتابة عليها كلما عزم على القراءة في موضوع بحثه ؛ حتى يتيسر له استعمالها مباشرة. وتتأكد هذه الأهمية عند ذهابه إلى المكتبات ، أو إلى زيارة بعض أصدقائه أو زملائه ممن عندهم مكتبات ، أو من المعنيين بالبحث العلمي ؛ لأنه قد يجد عندهم بعض الكتب فينتهز الفرصة وهو موجود عندهم حتى ينقل منها ما يجب وما يشاء ، دون أن يضطر إلى استعارة الكتاب ؛ لأن بعض الناس لا توافق على إعارة الكتب ، ويرون أن الإعارة طريق إلى ضياع الكتب. فإذا كان صديقه من هذا النوع ، فإنه يمكن له هذا وهو عنده ، وهكذا.

**عاشرًا:** على الباحث أن لا ينسى تدوين بيانات المصادر التي رجع إليها على البطاقة نفسها ؛ لأنه لو لم يفعل ذلك ، فسيجد نفسه أمام نصوص ومعلومات لا يستطيع الانتفاع بها لعدم معرفته بمصادرها ، ولن يقبل منه في البحث أن يذكر نصاً بغير مرجع ، ومن ثم فعليه أن يعنى بهذا الأمر عناية بالغة ؛ حتى لا يضطر إلى إعادة البحث مرة أخرى.

**أحد عشر:** يفضل أن يقوم الباحث أولاً بأول بتوزيع البطاقات على مواضيعها من البحث - وهذه مسألة مهمة - وفيها اختلاف في وجهات نظر الدارسين ؛ لكننا نوصي بما هو مجرب ومعلوم وهو ذو فائدة مؤكدة للبحث العلمي : أن يقوم أولاً بأول بتوزيع البطاقات على مواضيعها من البحث ، ولا ينتظر كثيراً إلى أن تتضخم البطاقات عنده ؛ لأن هذا سوف يسبب له مشكلة.

أما التوزيع أولاً بأول ، فيمثل طريقة مفيدة ؛ لأن الباحث يستطيع أن يقدّر قيمة ما جمعه من معلومات ، إذا هو وزّعها توزيعاً تدريجياً. وهو يستطيع أن يحكم - بناءً

على ذلك - بأن ما جمعه حول فكرة من الأفكار يكفي لكي يبدأ الكتابة فيها، أو بأنه ما يزال بحاجة إلى القراءة. وإذا ظلت البطاقات مُكدّسة دون تصنيف ودون توزيع، فإنه لا يستطيع أن يتوصّل إلى هذا الحكم. وإذا فتصنيف البطاقات تدريجيًا أمر مهم جدًا، وهو يدلّ دلالة واضحة على وضوح عناصر الخطة في ذهن الباحث، ويسمح له بالاستمرار في القراءة إذا بدا له أنّ الموضوع ما زال بحاجة إلى نصوص، أو بالانتقال إلى مرحلة الكتابة؛ لأن ما جمعه من النصوص يكفي لبناء فكرة من الأفكار، أو عنصر من العناصر، أو فصل من الفصول، أو باب من الأبواب.

القارئ في مرحلة البحث يقرأ قراءة عامة، أمامه مرجع كامل وصل إليه، سيقراً فيه ويجد معلومات يمكن أن ترجع إلى الفصل الأول من الباب الأول، ومعلومات يمكن أن ترجع إلى الفصل الثالث من الباب الثاني، ومعلومات من الفصل الأول من الباب الثاني مثلاً، عليه أن لا يُكدّس هذا كلّ، ويجمعه بعضه إلى بعض؛ حتى يتكوّن لديه أكوام من البطاقات؛ لكن عليه أن يقوم بالتوزيع أولاً بأول، يعني من الممكن أن يقوم بهذا الأمر كلّ أسبوع، أو كلّ أسبوعين؛ يستحضر كلّ ما جمعه من البطاقات، ثم يوزّعها على موضوع البحث: الذي ينتسب إلى الباب الأول يجعله في الباب الأول، والذي ينتسب إلى الباب الأول يُقسّمه أقساماً، بحسب الفصل الأول، الفصل الثاني، الفصل الثالث، وهكذا. هذا يدلّنا على وضوح عناصر الخطة في ذهن الباحث، ويدلّنا على تمكّنه من موضوع البحث، وأنّ لديه عقلية منهجية، وأنه يستثمر وقته بطريقة جيّدة... لكي يتحقق ذلك، يمكن عمّل أدراج مُخصصة لهذا الشأن، يقوم أصحاب المكتبات بصناعتها للباحثين، ثم يقوم بتقسيمها، مثلاً الدّرج رقم (١) للباب الأول، ثم يُقسّم هذا الدّرج نفسه إلى أقسام بحسب فصول البحث، فيضع ما

يَتَعَلَّقُ بالفصل الأول في قِسم، وما يَتَعَلَّقُ في الفصل الثاني في قِسم، وما يَتَعَلَّقُ بالفصل الثالث في قِسم.

ثم يُجْعَلُ الدُّرَجُ الثاني للفصل الثاني، ويُقَسِّمُهُ كذلك أَقْساماً على حَسَبِ الفصول، والدُّرَجُ الثالث للباب الثالث ... إلخ. ويجعل دُرَجاً مُخَصَّصاً للمراجع والمصادر التي رَجَعَ إليها. وهكذا يقوم بتقسيم مادته العلمية أولاً بأول، فيُعِينُهُ ذلك أَنْ يتوصل بَنَظَرَةٍ سَرِيعَةٍ على الحُكْمِ على كَمِيَّةٍ ما جَمَعَهُ من المَعْلُومَاتِ مُوزَّعاً على الأبواب والفصول. هذا هو الذي نوصي به، وهذا هو الذي يُوصي به كبار البَاحِثِينَ.

ولكن بَعْضُ البَاحِثِينَ وخصوصاً الذين لا يَتَبَّهُونَ لهذه المَسْأَلَةِ يُؤَخِّرُونَ مرحلة التصنيف تأخيراً كبيراً؛ حتى يَتَكَوَّمَ لديه أَكْداَسٌ وأكوام من البطاقات، ثم يقوم بالتَّوْزِيعِ والتَّصْنِيفِ دفعة واحدة، وهي طريقة تُؤَدِّي إلى الارتباك، كما تُؤَدِّي إلى العَجْزِ عن تقدير الموقِفِ بصورة واقعية؛ ولعله يكون قد قرأ في قسم من أقسام البَحْثِ أكثر من حاجة البَحْثِ إليه، أو كرَّرَ مَعْلُومَاتٍ سَبَقَ له أن قرأها في أكثر من مَصْدَرٍ، وهي لا تُقَدِّمُ للبَحْثِ العِلْمِيِّ شَيْئاً جَدِيداً، على حين أنه قَصَّرَ في قِسم آخر. أما التَّوْزِيعُ التَّدْرِيجِيُّ للبطاقات، فإنه يُفِيدُ في هذه المسائل فائدة جديدة مُؤَكَّدَةٌ.

هذه هي الطريقة الأولى التي كان يَعتَمِدُ عليها البَاحِثُونَ، قَبْلَ وجود الآلات الحَدِيثَةِ للطباعة، طريقة النُّقْلِ باليد على بطاقات أو في مَلَفَاتٍ، لكن عندما تَقَدَّمَ العِلْمُ ووسائله وتقنياته، أمكن الوصول إلى وسائل أخرى لجمْعِ المادَّةِ العِلْمِيَّةِ، والمعرفة بما كَتَبَهُ السابِقُونَ حول المَوْضُوعِ الذي يَكْتُبُ فيه الكاتب، أو البَاحِثُ، ومن هنا أَضِيفَتْ وسيلتان أخريان.

**الوسيلة الثانية:** هي: التصوير عن طريق آلات التصوير، يعني: أذهب بالكتاب إلى آلة التصوير، وأحدّد الصفحات التي أريدها في البحث، ثم أقوم بنفسي، أو عن طريق عامل مُعَيَّن أو مُتَخَصِّص بتصوير الصفحات التي أحتاج إليها من الكتاب بعد قراءته وتحديد الصفحات التي أحتاج إليها. هذه الطريقة من الطرق الجديدة بعد اختراع آلات التصوير، و"ماكينات" التصوير.

**هذه الطريقة مفيدة فائدة كبرى، ولها عدد من المزايا؛ منها:**

١. تقليل الجهد؛ لأنه بدلاً من أن أكتب بيدي سوف أصوّر ما أحتاج إليه.
٢. ومنها اختصار الوقت لنفس المعنى، يعني: إذا كنت أريد أن أكتب نصّاً مكوناً من صفحة، فهذا سوف يَسْتَعْرِق مني على الأقل ربع ساعة، أو ثلث ساعة، لكن عندما أصوّرها، سَتَصَوَّر في ثوان.
٣. ثم من مزايا هذه الوسيلة الحديثة: جَمع المادة العلمية بسرعة وسُهولة. وإذا اعتمدت على التصوير فمن الممكن أن أجمع مادتي العلمية في وقت يسير جداً، بدلاً من أن أعتمد على الكتابة باليد كما كان الشأن في الحالات القديمة للباحثين. وأجيالنا والأجيال السابقة علينا كم عانت وتعبت في جَمع المادة العلمية، واستغرقت وقتاً طويلاً وذهاباً مُتكرراً إلى المكتبات... لكن بفضل الله يَهْتَدِي الإنسان بما يُيسر له أمور الحياة، ويتمكن الناس من الوصول إلى مثل هذه الوسائل المَعِينَة على البحث العلمي.
٤. ثم من مزايا هذه الطريقة أنها تَتَسِم بالدقة؛ لأن النص يُصوّر كما هو دون أخطاء. أنا عندما أكتب بنفسني أقع في بعض الأخطاء، ربما أترك نقطة، ربما أترك حرفاً، ربما يلتبس عليّ شكل كلمة... لكن التصوير يُظهِرها كما هي تماماً بغير أخطاء.

٥. من مزايا هذه الوسيلة : أن التصوير يمكن أن يشتمل على معلومات سابقة على النص المراد اقتباسه ، ومعلومات أخرى تأتي بعده ، وهذا يضع النص في سياقه ويؤدّي إلى حُسن فهمه ؛ لأنني إذا كنت سأُنقل بيدي سأقتصر على الضروري جداً من أجل الوقت ، ومن أجل الجُهد ، لكن عندما أصوّر سأصوّر صفحة بأكملها ، وعندئذٍ سأعرف السياق الذي جاء فيه النص ؛ وهذه الطريقة في الحقيقة هي طريقة مُهمّة ومُفيدة جداً - كما هو واضح - ولكن على الباحث إذا استعمل هذه الطريقة عليه أن يقوم بتصوير غلاف الكتاب الذي يُصوّر منه ؛ لأن عليه معلومات النشر الخاصة بالمؤلف ، ورقم الطبعة ، وتاريخها ، ومكان الطبع ، وهي معلومات مُهمّة لا بدّ من معرفتها وتدوينها.

**الوسيلة الحديثة الأخرى :** التي توصّل إليها العلم الحديث هي : استخدام الحاسب الآلي ؛ وهذه مسألة مُهمّة جداً. والحاسب الآلي ، يُمدّ الباحثين الآن بمزايا عظيمة جداً ، لا تتيسّر في آية وسيلة من وسائل العلم التي توصّل إليها الإنسان حتى الآن. وهو يساعدنا إلى سرعة الوصول إلى المعلومات ، ثم يساعدنا على الدقّة في تصوير هذه المعلومات. وإذا تحدثنا على سبيل المثال عن باحث يعمل في مجال الحديث النبوي ، أو في التفسير ، أو في غيرهما من التخصّصات التي دخلت معلوماتها ، وبرمجت معلوماتها على الحاسب الآلي ، فسوف نجد أن الباحث الآلي يُقدّم له معلومات عظيمة جداً في وقت يسير ، وبطريقة لا يستطيع الباحث أن يصل إليها بنفسه إلّا بعد وقتٍ طويل ، ومن الممكن جداً أن لا يصل إليها بهذه الدقّة.

مثلاً : لنفرض أنه أراد أن يُخرّج حديثاً من الأحاديث النبوية ، فإنه عن طريق استخدام الشرائح الممغنطة المُجهّزة والمُعَدّة للحديث النبوي ، هو يكتفي بأن



يكتب جزءاً من الحديث أو بعض ألفاظ الحديث، ثم يطالب "الكمبيوتر" باستدعاء المعلومات المتعلقة بهذا الأمر، فيأتي له الحديث كاملاً في كتب السنة التي أوردت هذا الحديث، بطرقها المختلفة، وأسانيدها المتنوعة، وبرجال إسناده، وبالحكم عليها، وبكل المعلومات المتعلقة بالرجال الواردين في الأسانيد. وإذا أراد الباحث أن يقوم بهذا الجهد، فإنه يمضي وقتاً طويلاً جداً، ولا يتمكن من الوصول إلى كل تلك الكتب المسجلة على الموسوعات الحديثة.

وإذا علمنا على سبيل المثال: أنه توجد الآن أقراص مُمَغْنَطَة، وشرائح مُمَغْنَطَة عليها مثلاً (٢,٠٠٠,٠٠٠) بيت من الشعر. كم يحتاج الإنسان من الوقت حتى يصل إلى (٢,٠٠٠,٠٠٠) بيت من الشعر؟ إذا كان نصّ يحققه على سبيل المثال، وأراد أن يُخَرِّج بيتاً من الشعر، كيف يتسنى له أن يرجع إلى كل تلك الأعداد الهائلة من أبيات الشعر؟ لكنه بلمسة يد على جهاز "الكمبيوتر"، بعد وضع الأسطوانة الخاصة بهذا الأمر، يستطيع أن يرجع إلى كل تلك الأبيات، وأن يقول: هذا البيت من شعر فلان، وموجود في الديوان أو في المجموعة الشعرية رقم كذا، أو في كتاب كذا ... إلخ.

فهذه وسيلة من الوسائل الهائلة التي يمكن اعتبارها تُقدِّم فائدة عظيمة جداً للباحثين. ولكن على الباحث أن يتعلم كيفية التعامل مع هذه الأجهزة حتى يُحسن استثمار الوقت والجهد. وبعض أجيالنا لم تتمكن حتى الآن من القيام بهذا الأمر، وهي تفقد في الحقيقة مصادر علمية هائلة.

أما الباحثون المحدثون، فإن عليهم أن يبدؤوا مبكراً في إدراك هذه الآلة السحرية التي توصلهم إلى المعلومات بطريقة مؤكدة ومُحَقَّقة للفائدة التي يسعى هؤلاء إلى اكتسابها في وقت يسير وبقدر عالٍ جداً من الدقة.

قبل أن نترك هذه الفكرة، أقول: ينبغي أن نؤكد أنه على الباحث أن لا يهمل ما يطرأ على ذهنه من أفكار موافقة لما نقله، أو مخالفة له، وأن يكتبها هي الأخرى على نفس البطاقات؛ لكي تتضمن هذه البطاقات المعلومات والأفكار التي أدت إلى انبثاق هذه الأفكار في ذهنه. وعليه أن لا يستهين بهذا الأمر؛ لأن هذا سوف يُمثّل نموذجاً من نماذج الأصالة التي يقوم هذا الباحث بها، وقد تُؤدي به إلى أفكار قيّمة تجعل بحثه من البحوث المتميزة.

وعليه - على كل حال - أن يستخدم كل الوسائل المعاونة، التي تساعد على تدوين أفكاره، سواء أكانت عن طريق الكتابة باليد، أم عن طريق التصوير، أم عن طريق التعامل مع تلك الأجهزة الحديثة التي توصل العلم إليها.

## طرق نقل المعلومات من المصادر والمراجع وتوجيهات ما قبل الكتابة

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع ١٧١
- العنصر الثاني : توجيهات ما قبل مرحلة الكتابة ١٨٩



#### طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع

جَهَّزْنَا البطاقات ... وعرفنا كَيْفِيَّةَ استعمال هذه البطاقات ... وَتَمَكَّنَّا مِنْ مَعْرِفَةِ الواجبات التي يجب علينا أَنْ نلتزمها ونَحْنُ نأخذ بهذه البطاقات ... عِنْدئذٍ سَنَنْتَقِلْ نَقْلَةً أُخْرَى تُقَرِّبُنَا جَدًّا مِنْ جَوِّ الْبَحْثِ الَّذِي نُرِيدُ الْقِيَامَ بِهِ ، وَتُوصِلُنَا إِلَى الْمَادَّةِ الْحَامِ التي يُبْنَى مِنْهَا الْبَحْثُ ، وَهِيَ أَشْبَهُ بِمَوَادِّ الْبِنَاءِ ، الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْمُهَنْدِسُ فِي تَنْفِيزِ التَّصْمِيمِ الَّذِي وَضَعَهُ لِلْبِنَاءِ .

فَوَضَعَ التَّصْمِيمَ أَوَّلًا طَرِيقَةً نَظَرِيَّةً ، ثُمَّ مَوَادِّ الْبِنَاءِ لِكَيْ يَصِبَّهَا فِي دَاخِلِ هَذَا التَّصْمِيمِ الَّذِي وَضَعَهُ . وَنَحْنُ عَيْنًا الْمَوْضُوعَ ، وَاخْتَرْنَا عُنْوَانَهُ ، وَأَحْضَرْنَا الْمَصَادِرَ ، وَعَرَفْنَا كَيْفِيَّةَ التَّعَامُلِ مَعَهَا ، وَتَدْوِينَ بَيَانَاتِهَا ، وَأَحْضَرْنَا الْبَطَاقَاتِ الَّتِي سَنَكْتُبُ عَلَيْهَا ، عِنْدئذٍ سَنَنْتَقِلُ إِلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى مُهِمَّةٌ جَدًّا ، وَهِيَ : طُرُقُ نَقْلِ الْمَعْلُومَاتِ مِنَ الْمَصَادِرِ .

كَيْفَ اسْتِفِيدَ مِنَ الْمَصَادِرِ ؟ كَيْفَ أَخَذَ مِنْهَا التَّصَوُّصَ ؟ كَيْفَ اخْتَارَ الْمَادَّةَ الْعِلْمِيَّةَ ؟ كَيْفَ أَدَوْنَ هَذِهِ الْمَادَّةَ الْعِلْمِيَّةَ ؟ هُنَا نَحْنُ أَمَامَ صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ :

#### الصورة الأولى : نقل النص كاملاً :

وهي ضرورة تتحتم في عدد من الحالات :

مثلاً : إِذَا كُنْتَ أَنْقَلَ نَصًّا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، أَوْ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ ، فَأَنْقَلَ الْآيَةَ بِتَمَامِهَا ، وَأَنْقَلَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ أَتَصَرَّفَ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُقَدَّسِ ؛ وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ نَقْلِهِ كَامِلًا . وَكَذَلِكَ أَفْعَلُ الشَّيْءَ نَفْسَهُ إِذَا كَانَتْ تَعْبِيرَاتُ الْمُؤَلِّفِ وَكَلِمَاتُهُ ذَاتَ أَهْمِيَّةٍ خَاصَّةٍ ، أَوْ لَهُ مُعْجَمٌ خَاصٌ ... لَهُ اسْتِعْمَالُ

خاص بالمصطلحات ... دقيق جداً في التعبير؛ بحيث كلما حاولت أن أعبر عن رأيي، وجدت أن تعبيرتي عن رأيي أقل من الدقة التي يتصف بها نصي وكلامي، فعندئذ أنقل النص كاملاً. ثم أفعل الشيء نفسه إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة وسلاسة ووضوح. وكذلك إذا كنت أخشى من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، وبخاصة إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة، مثل: أن أنقل مثلاً تصريحاً سياسياً مثلاً، أو أنقل إحصائية معينة، أو أنقل موضوعاً من موضوعات الخلاف التي يمكن أن يؤدي التعبير عنها إلى عدم إدراك الفروق بينها، عندئذ أنقل النص كما هو تماماً. وكذلك يتحتم اللجوء إلى هذه الطريقة، إذا كنت أورد نصاً لكي أنقضه، أو اعترض عليه، أو أخالف صاحبه، عندئذ لا أكتفي أن أعبر عن المعنى، بل لا بد من الإيراد للنص كاملاً حتى أتمكن من الرد، والتعليق، والتعقيب، والتعليق على هذا النص.

ويشترط للقيام بذلك ولهذا النوع من النقل: أنه لا بد أن يُنقل النص الأصلي بعباراته كما هي، وبياناته الإملائية، وحتى الأخطاء التي وقعت مع تصحيح الأخطاء، بمعنى أنه إذا كان النص يعرض لي معلومات قديمة، أنقلها كما هي، ثم أصحح بوصفي في العصر الحديث، وأضع التصحيح بين قوسين مربعين. ويتم هذا في المخطوطات بطريقة أعلى وأكمل.

نضيف إلى ما سبق أنه لا بد في هذه الحالات كلها من نقل النص كاملاً، وبناية بالغة؛ حتى ولو كان فيه خطأ من وجهة نظر الباحث، وعليه أن يقوم بتصحيحه ووضع بين قوسين مربعين [ ]، أو أن يدون كما هو، ثم يدون بين قوسين مربعين [ ] كلمة: [هكذا] حتى يعلم القارئ أن هذا رأي المؤلف، وأن الباحث لا يشاركه فيه. ويمكن أن نفعل ذلك بوضع تعليق في الهامش أيضاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى ضبط المعلومات؛ لأنه كما سيتبين فيما بعد أن الباحث يعد مسؤولاً عن كل رأي ينقله ما دام لم يعلق عليه، وهذه مسألة مهمة جداً.

بعض الباحثين - وهم يُناقشون في أثناء البحث - عندما يعترض عليهم أحد أعضاء لجنة المناقشة، يقولون: "هذا نص منقول"، والحق أنه ليس لهم ما يدعوا إلى التعلل بهذا السبب؛ لأنهم إذا نقلوا النص فهم مسئولون عنه، وإذا كان النص يتضمن أفكاراً أو معلومات لا يوافق الباحث المؤلف عليها، فإن عليه أن يدل على ذلك بالتعليق على هذا النص.

وإذا كان في النص خطأ من وجهة نظر الباحث فعليه أن يعلق، أو أن يصحح، أو أن يكتب كلمة "هكذا"، أو كلمة "كذا"؛ لأنه ربما كان صحيحاً، ولكن الباحث لم يتبين له وجه صحته. ويظهر هذا بصورة واضحة عند تحقيق المخطوطات؛ لأن المخطوطات قد تكون فيها بعض الكلمات مكتوبة بطريقة خاطئة، وربما يتضمن النص نفسه معنى خاطئاً، أو فكرة كانت سائدة في عصر صاحب الكتاب الأصلي، وعندئذ يكتب النص كما هو، ثم يعلق عليه، أو يكتب كلمة [هكذا].

المهم: أن الباحث لا يتصرف في النص ما دام في هذه الصورة التي تحدث عنها الآن، وهي: أنه ينقل النص كاملاً لسبب من الأسباب الداعية إلى ذلك. وعلى الباحث إذا اقتبس جزءاً من النص أن يتأكد عن طريق مراجعة النص أكثر من مرة، أن الجزء الذي اقتصر عليه واضح المعنى، وأن اقتباسه له لا يؤدي إلى تحريف في فهم قصد المؤلف، أو تشويهه، وأن يتأكد أن المؤلف لا يذكره على سبيل الحكاية عن أحد.

مثلاً: يأتي باحث ويأخذ نصاً من مؤلف لابن تيمية، وهذا الذي نقله عن ابن تيمية هو في الواقع وفي حقيقة الأمر رواية لأحد السابقين، وقد يكون النص قد بدأ قبل ذلك بصفحة أو صفحتين، أو أكثر من ذلك أحياناً، فيأتي الباحث ويظن أن هذا النص منسوب لابن تيمية نفسه، ولكنه في حقيقة الأمر منسوب إلى أحد

هؤلاء الذين يحكي عنهم ابن تيمية هذا القول، كالإمام أحمد، أو الأشعري، أو الطبري، أو أحد أعلام الفرق السابقة، أو أحد أعلام أهل السنة، أو نحو ذلك. وعندئذ ينبغي أن يتأكد من أن النص منسوب إلى المؤلف، وأن يتأكد أيضاً أنه لا يذكره على سبيل الحكاية لكي يتقضه بعد ذلك؛ لأنه ربما يحكي النص، ثم يعلق عليه، أو يعقب عليه. فالباحث غير المدرب أو المتعجل يأخذ قطعة من النص، ويذكرها في بحثه وهو يظن أنها تمثل رأي المؤلف، أو الرأي النهائي له، على حين أن المؤلف ينقل هذا النص لكي يناقشه ويعلق عليه، وربما يذكر العديد من الأدلة على نقض الرأي الذي جاء فيه، فإذا لم يكن الباحث على تنبه من هذه المسألة فإنه يمكن أن يضيف إلى المؤلف ما ليس من قوله، ومن الآراء ما ليس من آرائه.

وهذه المسألة تحتاج إلى العناية، وتحتاج إلى التبصر، وتحتاج إلى أن لا يتسرع الباحث في النقل، وإنما يجب عليه أن يقرأ قبل الفقرة التي سيأخذها، أو قبل النص الذي سيقبسه، يقرأ قبله، ويقرأ بعده حتى يتأكد من أنه ينقل نقلًا صحيحًا؛ حتى لا ينسب الآراء إلى غير أصحابها. وهذا أمر ينبغي العناية به وملاحظته جيدًا؛ حتى لا يؤدي هذا إلى وقوع أخطاء في الآراء التي ينقلها هذا الباحث.

وعلى الباحث إذا كان قد نقل النص كاملاً دون حذف منه، أو صياغة له بأسلوبه الخاص، أن يضع النص بين قوسين؛ لا بد أن يتأكد من أن يضع النص بين قوسين صغيرين في أول النص، وقوسين صغيرين في آخر النص؛ حتى يتبين الحد الذي يشغله النص في الكتابة. وإذا لم يفعل ذلك، فإنه قد يتهم بسرقة أقوال الآخرين، ونسبتها إلى نفسه.



ثم عند انتهاء النص يُشير إشارة مباشرة في الهامش إلى اسم المؤلف ، واسم الكتاب ، والجزء ، والصفحة : هذه مسألة مهمّة لكي تُوثّق الأقوال ، ونُعرف أوّلها وآخرها ، ونُعرف ما أخذناه منها ، وما تركناه منها. فلا بدّ أن تُوضّع بين أقواس ، هذه واحدة. ثم لا بدّ من الإشارة في الهامش إشارة مباشرة ، لا نقول : "انظر" ، أو "راجع" ، وإنما يذكر اسم المؤلف ، والكتاب ، والجزء ، والصفحة ، بطريقة مباشرة. وإذا أحسّ الباحث أن النص طويل ، وأنه لا حاجة له إلى نقل كلّ تفصيلاته ، ومعلوماته ، فإنه يُمكن له أن يحذف منه ما لا حاجة له فيه ، وعليه عندئذٍ أن يضع مكان الجزء المحذوف ثلاث نُقط (...) ، إذا وضع اثنتين يصير خطأً ، وإذا وضّع واحدة يكون خطأ ؛ لا بدّ أن يضع ثلاث نقط ، في موضع الجزء المحذوف ، ليشعر القارئ بأنه حذف من النص شيئاً.

وقد يتكرر هذا في النصوص الطويلة ، ولكن على الباحث في مثل هذه الحالة أن يلزم جانب الحذر بأن لا يحذف شيئاً مهمّاً ، بل يحذف فقط ما لا ضرورة له للفكرة التي يهتم بها ، كأن يكون هذا الذي يحذفه استطراداً من المؤلف ، أو دخولاً في تفصيلات فرعية لا يحتاج إليها في بحثه ، وإن كان المؤلف قد ذكرها.

ولا يصحّ له في كلّ الأحوال أن يحذف جزءاً جوهرياً من النص. ينبغي أن نلاحظ أن عليه أيضاً أن لا يحذف ما يؤدّي إلى غموض المعنى أو إلى سوء فهم النص. فإذا لاحظ ذلك بدقّة وعناية فإن من حقّه أن يحذف ما لا ضرورة له ، مع وضع النص حتى بعد حذف ما حذف منه بين قوسين أيضاً ، ووضع ثلاث نُقط في محل النصوص المحذوفة.

وينبغي كذلك عند الاقتباس أن يُراعى أن لا يكون الاقتباس طويلاً جداً بالغ الطول ؛ لأن ذلك يؤدّي - وخصوصاً عند تكرار الاقتباسات الطويلة - إلى غياب

شخصية الباحث ؛ حتى يبدو وكأنه غير موجود في البحث ، أو كأن دوره هو أن ينقل أقوال الآخرين دون أن يكون له أي ظهور في بحثه ؛ وهذا عيب ينبغي أن يتحرز الباحث منه ، وأن يتجنبه حتى تبدو شخصيته العلمية في البحث الذي سينسب إليه. ويرى بعض الباحثين أن الاقتباس الواحد لا ينبغي أن يزيد على بضعة أسطر ، أو نصف صفحة ، وربما سمح بعضهم بما هو أكثر قليلاً من ذلك ؛ ولكن النصيحة هي : أنه إذا طال النص أكثر من ذلك ، على الباحث أن يتصرف فيما يزيد ، بالاختصار وإعادة الصياغة حتى لا تغطي النصوص المقتبسة على البحث. هذه هي الحالة الأولى التي نتحدث عنها ، وهي الحالة أو الصورة التي يذكر فيها النص كاملاً ، ويُقتبس دون تعديل ولا تغيير. لا بد من الوضع بين أقواس ، الإشارة تكون إلى المرجع ، أو اسم المؤلف مباشرة من دون : "انظر". إذا حذفنا شيئاً من داخل النص ، فإننا نشير إلى ذلك عن طريق وضع ثلاث نقاط بدلاً من الجزء المحذوف من النص.

### الصورة الثانية : إعادة النص الذي يُراد اقتباسه :

وذلك يستلزم قراءة النص الأصلي ، وفهمه وهضمه ، ثم إعادة صياغته بما لا يُخلُ بقصد المؤلف ، وإلا كان ذلك خيانة للنص ؛ وفي هذا ما يتعارض مع الأمانة العلمية التي هي شرط من شروط البحث العلمي. وتختلف الدوافع الباعثة إلى القيام بهذه الخطوة - خطوة إعادة الصياغة ، وليست الاقتباس الكامل كما كان في الصورة الأولى - فربما كان الدافع إليها ما في النص المقتبس من طول.

وربما كان الدافع إليها ما فيه من صعوبة وغموض بحيث يتعذر على القارئ فهمه إلا بمشقة. بعض المؤلفين - وخصوصاً القدامى - قد يبدو في نصوصهم شيء من الغموض المقصود في بعض الأحيان ، فإذا أتينا بالنص كما هو فإن القارئ لن

يَفْهَمُهُ ، وَلَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى الْمَعْنَى الْكَامِنَةِ مِنْ وَرَائِهِ ، أَوْ الْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُ الْمُؤَلِّفُ إِبْرَازَهَا وَإِظْهَارَهَا أَمَامَ الْقَارِئِ ، وَرَبَّمَا كَانَ مِنَ الْأَسْبَابِ ضَعْفُ الصِّيَاغَةِ الْأَصْلِيَّةِ لِلنَّصِّ ، وَهَذَا يُلْجَأُ الْبَاحِثُ إِلَى إِعَادَةِ صِيَاغَةِ النَّصِّ لَتَفَادِي مَا فِيهِ مِنْ طُولٍ أَوْ غُمُوضٍ ، أَوْ قَصْدٍ لِلإِخْفَاءِ وَالإِلْغَازِ وَالِإِبْهَامِ ، فَإِذَا قَامَ الْبَاحِثُ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُشِيرَ فِي الْهَامِشِ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي اقْتَبَسَ مضمون النَّصِّ مِنْهُ. وَلَا يُوضَعُ النَّصُّ هُنَا الَّذِي أُعِيدَتْ صِيَاغَتُهُ بَيْنَ أَقْوَاسٍ - هُنَا فَرْقٌ بَيْنَ هَذِهِ الْحَالَةِ وَالْحَالَةِ السَّابِقَةِ - وَعِنْدَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْهَامِشِ يَذْكُرُ ذَلِكَ مَسْبُوقًا بِكَلِمَةٍ : "انظر" ، أَوْ "راجع" .

على سبيل المثال ، يقول : انظر (مقدمة ابن خلدون) ، أَوْ راجع : (إحياء علوم الدين) ، أَوْ (الموافقات) للشاطبي ، أَوْ (الكتاب) لسيبويه ، أَوْ غير ذلك من الكتب ، إِذَا أعَادَ الصِّيَاغَةَ يَقُولُ : "انظر" ، أَوْ يَقُولُ : "راجع" ، وَكَلِمَةُ "انظر" هُنَا أَوْ "راجع" مُهِمَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُعَلِّمُ الْقَارِئَ لِلْبَحْثِ بِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يُذَكَّرْ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْمَصْدَرِ الْأَصْلِيِّ ، وَإِنَّمَا حَدَثَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّعْدِيلِ ، أَوْ التَّخْوِيرِ فِي الصِّيَاغَةِ. وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْإِشَارَةُ الضَّرُورِيَّةُ سَبَبًا فِي أَنْ يَقُومَ الْمُشْرِفُ عَلَى الْبَحْثِ أَوْ الْمُحَكِّمُ فِي الْبَحْثِ لِإِجَازَةِ نَشْرِهِ أَوْ عَدَمِ نَشْرِهِ ، أَوْ الْقَارِئُ لَهُ بِالرَّجُوعِ إِلَى النَّصِّ الْأَصْلِيِّ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ لَمْ يُصِبهَ أَيُّ تَحْرِيفٍ. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ ؛ فَبَعْضُ الْبَاحِثِينَ ، وَخُصُوصًا فِي أَوَائِلِ عَهْدِهِمْ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ، قَدْ لَا يَلَاحِظُ الْفُرُوقَ بَيْنَ هَذِهِ الصُّوَرِ الَّتِي نَتَحَدَّثُ عَنْهَا الْآنَ ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ نَتَعَوَّدَ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَنْ نَلْتَزِمَ بِهِ بَدِيقَةً ؛ حَتَّى نَصِلَ إِلَى مَسْتَوِيَّاتٍ عَالِيَةٍ فِي صِيَاغَتِنَا لِأَسَالِيبِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ. وَعَلَى الْبَاحِثِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ أَنْ يَفْهَمَ النَّصَّ فَهْمًا كَامِلًا دَقِيقًا قَبْلَ الْقِيَامِ بِصِيَاغَتِهِ ؛ حَتَّى لَا يَنْسَبَ إِلَى قَائِلِهِ مَا لَمْ يَقُلْ. وَأَذْكُرُ بِأَنَّ النَّصَّ هُنَا لَا يُوضَعُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ ، وَلَكِنْ يُكْتَفَى فِيهِ بِكَلِمَةٍ : "انظر" أَوْ "راجع" . وَمَا يَسَاعِدُ الْبَاحِثَ عَلَى الْقِيَامِ بِمِهْمَةٍ

الصياغة بنجاح : أن يقوم بقراءة النَّص الذي يُريد إعادة صياغته ، ثم يقوم بطَيِّ الكتاب لكي يُعيد صياغة النَّص بأسلوبه الخاص . وعليه بعد ذلك بعد أن قام بالصَّياغة الخاصة لهذا النَّص ، عليه أن يُطابق بين المعنى الأصلي للنَّص ، وبين الصياغة التي قام بها ؛ فإذا كانت تامة انصرف إلى ما بعدها ، وإذا كانت ناقصة أعاد صياغتها مرة أخرى ، مُتذكِّراً في كل الأحوال أنه يتحدَّث عن رأي للآخرين ، وأن عليه أن ينقله بدقة وأمانة ؛ لأن هذا هو الذي يقتضيه البَحْث العلمي . هذه الصورة الثانية .

### الصورة الثالثة : التلخيص :

ويتحقق ذلك بأن يقوم الباحث بتلخيص موضوع كامل ، أو فكرة شغلت حيزاً كبيراً من الصفحات ، فيصوغها بأسلوبه الخاص دون التزام بأسلوب المؤلف . والمهم في هذه الحالة المحافظة على روح الفكرة وجوهر المعنى ، وما يتضمنه النَّص من أفكار أساسية . وعند الإشارة إلى هذه الصورة في الهامش ، يُشار إليها أيضاً بكلمة : "انظر" ، فهي تُشبه في هذا ، الصورة الثانية التي أعيدت فيها صياغة النَّص ، وهما معاً يختلفان عن الصورة الأولى التي نُقل فيها النَّص كاملاً دون أي حذف أو تغيير .

### الصورة الرابعة : الاختصار :

وربما اشتبهت هذه الصورة بالصورة السابقة ، ولكننا نُشير إلى أنه في هذه الصورة الرابعة يقوم الباحث بجهود أكبر من الجُهد الذي تمَّ في الصورة السابقة - وهي التلخيص ، فإذا كان التلخيص يؤدي مثلاً إلى تقليص جملة النَّص بمقدار الربع أو الثلث ؛ فبدل أن يكتبه في عشرة أسطر سيكتبه في سبعة أو في ستة أسطر ، فإن

الاختصار يصل بحجم النص الذي يُطبَّق عليه الاختصار إلى نحو الثلث أو الربع ، أي : بالاستغناء عن ثلثيه أو ثلاثة أرباعه . ومعنى ذلك : أن البحث سيكتب في هذه الحالة بعبارة شديدة التركيز ، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف وعباراته وكلماته ومُصطلحاته غالباً ، ويتم هنا الاستغناء عن التوضيحات والتفصيلات .

ولا يتسنى للباحث أن يقوم بهذا الأمر إلّا بجهد جهيد ، وتقطير لمعنى النص ، والاكتفاء بخلاصته ، مع الاحتفاظ بجوهر الفكرة دون غموض أو نقصان ، وتكون الإشارة في الهامش هنا أيضاً بكلمة : "انظر" أو "راجع" ، كما هو الشأن في الصورة الثانية : في إعادة الصياغة ، والثالثة : التلخيص ، وذلك بخلاف الإشارة في الصورة الأولى : التي تكون إشارة صريحة إلى المصدر ، دون كلمة : "راجع" أو "انظر" التي تدلُّ على تصرف الكاتب في النّقل بوجه من الوجوه .

### الصورة الخامسة : الشرح والتحليل والتعليق :

وهذه الصورة يلجأ الباحث إليها خصوصاً إذا كان يدرس نصوصاً ثرائية ، أو كان أمام نصوص تحتاج إلى شرح وتحليل لبيان المراد بها ، وإظهار أبعادها ومعانيها ، وربما كان فيها نصوصاً غامضة ، أو مصطلحات تحتاج إلى بيان ، أو كلمات لغوية تحتاج إلى مراجعة القاموس ، ونحو ذلك . فعلى الباحث أن يقوم بذلك في غير إسراف ولا استفاضة ، مع الاختصار على ما يحتاج إلى شرح فقط ؛ حتى لا يتحوّل الشرح إلى عبءٍ على البحث دون ضرورة مهمّة ؛ فيستعمل الشرح في موضعه وبمقدار الحاجة إليه .

وكما نقول ويقول الأصوليون من قبل : إن الضرورة تُقدّر بقدرها ، والزيادة على أكثر من المطلوب سيدخل الباحث في بعض الأخطاء ، ويُقلّل من قيمة الانضباط والتركيز الذي يجب أن يتوفّر في البحث العلمي . وهنا نُشير إلى مسألة مهمّة ، وهي :

أنه قد تبدو للباحث بعض الانطباعات أثناء قراءة النصوص ، وهذه الانطباعات قد تكون موافقة لما يُقوله ، وقد تكون مُخالفة له ، وعليه في كل الأحوال أن لا يستهين بهذه الانطباعات والخواطر والأفكار التي ترد على ذهنه أثناء القراءة للنصوص ؛ لأنها ستمثل جزءاً أساسياً من جهد الباحث ، وستكون من الأدلة على وضوح شخصيته العلمية ، وقد تقود خطاه في البحث نحو مجالات جديدة ، لم تكن قد خطرت على باله قبل أن يقرأ مثل هذه النصوص ؛ وعندئذ عليه أن لا يخلط أفكاره بتلك النصوص الأصلية التي يجب تمييزها بوضعها بين أقواس حتى لا تختلط بكلامه ... الباحث يضع لنفسه علامة أن هذا من كلامه ، يقول : "وأقول" ، أو "قلت" ، أو نحو ذلك ؛ حتى لا يدخل كلامه في كلام السابقين ، أو ضمن النصوص التي يقوم بنقلها ، أيًا كانت الصورة التي تبدو عليها.

في الأحوال السابقة كانت كل واحدة مفردة.

### الصورة السادسة: الجمع بين أكثر من صورة من هذه الصور السابقة:

كالجمع بين اقتباس النص كاملاً في الحالة الأولى ، والتلخيص ، أو الاختصار ، أو الشرح. وهنا سيستخدم الباحث صورة أو أكثر من الصور السابقة: فقد يذكر النص كاملاً ثم يشرحه ، ويذكر جزءاً من النص ، ثم يلخص الباقي ، أو أن يقوم باختصار هذا الجزء الباقي ، وهكذا. وعليه عندئذ أن يختار الإشارة الملائمة في الهامش ، ويغلب في أكثر الأحوال أن تكون الإشارة هنا بلفظ : "انظر" أو بلفظ : "راجع".

### الصورة السابعة: إجمال مضمون كتاب أو رسالة أو نص:

قد يجد الباحث نفسه مضطراً أحياناً إلى إجمال مضمون كتاب أو رسالة أو نص ، ويتحقق ذلك بذكر الخطوط والعناصر الرئيسة لهذا الذي يبتغي إجماله دون

الدُّخول في تفصيلات كثيرة لا يكون مُحتاجاً إليها. وقد يكون ذلك في المقدمة في بعض الأحيان، أو في التمهيد لبعض الفصول، أو في التمهيد لبعض الأفكار، مثل مجال عرض الدراسات السابقة على الباحث، لا يُعقل أن يُشير إلى الدراسات السابقة بذكر مضمونها كُلِّه، وإلا لما وَجَد مكاناً يتحدَّث فيه عن بحثه، ولكنه يقوم بالتلخيص العام الكبير المضغوط للدراسات السابقة؛ لكي يُبين للقارئ درايته بهذا المجال الذي هو مُقدم عليه من جهة، ثم ليُبين ما يتفرد به بحثه من جهة ثانية.

وعلى الباحث في كل هذه الأنواع والحالات السابقة أن يُشير إلى المصدر، وأن يُوثق أفكاره توثيقاً علمياً دقيقاً يتفق مع الصورة التي لجأ إليها في بحثه.

### ملاحظات على طرق نقل واقتباس المعلومات:

نُشير إلى عدد من الملاحظات المهمة بعد ذكر هذه الصورة السابقة، وهذه الملاحظات لا بُدَّ من مُراعاتها؛ لأنَّ عَدَم الانتباه إليها سيؤدِّي بالباحث إلى الوقوع في أخطاء منهجية غير مُستساغة في هذا المستوى من البحوث العلمية.

### الملاحظة الأولى:

لا يُقبل في البحث العلمي القويم المُستقيم الآخذ بقوانين البحث العلمي ومناهجه أن يُنقل كلام "مصدر" من "مرجع"، فلا يأخذ الكلام القديم من كتاب حديث. ولعلنا ما زلنا نتذكَّر التَّفريق بين المصدر والمرجع. فلا يصح أن يأخذ كلام مؤلِّف من المؤلِّفين القدامى من مرجع حديث، بل يجب أن يعود الباحث إلى المصدر الأصلي لمراجعة النص فيه، واقتباس النص منه مباشرة، وهذا هو الذي يتفق مع الأمانة العلمية. ثم إنه يتفق أيضاً مع الدقة المطلوبة في البحث العلمي؛ لأنَّ

صاحب المرجع المنقول منه ربما يكون قد أخطأ في النقل عن المصدر الأصلي؛ وهذا وارد لأنه بشر على كل حال، فيقع الباحث الذي ينقل عنه في الخطأ تبعاً لهذا الذي أخذ منه. وربما يكون الباحث المؤلف الذي يُنقل باحثنا عنه قد لحص النص الأصلي فأساء التلخيص.

وربما يكون قد ضمن أفكاره مع أفكار النص الأصلي، وخلطها بعضها ببعض دون أن يُشير إلى ذلك قصداً، أو بسبب أخطاء في الطباعة، فإذا ما جاء باحث فنقل عنه كلامه كما أثبتته في كتابه، فإنه سيكون متابعاً له فيما وقع فيه من خطأ، أو سوء فهم، أو خلط. وللخلاص من هذا كله وللتحرز منه، ينبغي الرجوع إلى النص في المصدر الأصلي. فإذا كان الباحث يكتب كتاباً عن ابن خلدون، أو عن الطبري، أو عن الإمام الشافعي، أو عن الإمام البخاري، وأورد بعض أقوال هؤلاء ضمن بحثه؛ فلا يصح أن يأخذها من هذا المرجع، وإنما يجب أن يرجع إلى الكتب الأصلية، ولا بأس حينئذٍ من الإشارة في الهامش إلى المرجع الذي دله على هذا المصدر؛ لأنه صاحب فضل عليه، وينبغي له أن يعترف بالفضل لأصحابه.

وهكذا يجب أن يستقر في ذهن الباحث أنه لا يصح له، ولا يقبل منه أن يأخذ النصوص إلّا من مصادرها الأصلية. بعض الباحثين يوهم القارئ أنه رجّع إلى النصوص الأصلية، ولكن القارئ الحصيف للنص يتبين له أن هذا الباحث لم يرجع إلى النصوص الأصلية، وخصوصاً إذا كان من المختصين في المجال؛ لأن الكلام قد يكون له أول، وقد يكون له آخر، وقد يكون مذكوراً على سبيل الحكاية؛ ومن هنا فلا بدّ من مراعاة هذه المسألة مراعاة تامة.

يستثنى من هذه القاعدة المهمة الأساسية بعض الصور والحالات التي يُمكن النقل فيها عن المراجع، مثلاً:



**الحالة الأولى:** في الحالات التي يرجع فيها صاحب المرجع إلى مصادِر نادرة ليست تحت أيدي الباحثين، هو بنفسه رجَع إلى مَصَادِر لا يتسنى لغيره الوصول إليها، كالمخطوطات الموجودة في بلاد أجنبية لا يُتاح لباحثنا أن يذهب إليها بنفسه، أو أن يُراسِلها لتُمدّه بهذه المخطوطات، أو المخطوطات التي تُلِفَت أو ضاعَت، وأصبح من المُتَعَذِّر الوصول إليها. هذه حالة من الحالات، من الحالات.

**الحالة الثانية:** إذا كان صاحب المرجع قد رجَع إلى بُحُوث مكتوبة بلُغة لا يُتقنها الباحث، مثل: أن يَعْرِف اللغة الروسية، أو يَعْرِف اللغة الصينية، أو اليابانية، أو أي لُغة من اللغات التي لا يُجيدُها الباحث. قد تكون باللغة الفرنسية وهو لا يَعْرِفها، أو باللغة الإنجليزية وهو لا يَعْرِفها، أو اللغة التركية، أو أي لُغة أخرى... إلخ. وصاحب المرجع رجَع إلى هذه الكُتُب في لُغاتها الأصلية، ثم أخذ منها نُصوصاً وترجمها؛ فعندئذٍ يستطيع باحثنا أن يَعْتَمِد عليه ويأخذها منها.

**الحالة الثالثة من الاستثناءات:** إذا كان صاحب المرجع قد وصل إلى الفِكرة التي يَحْثُها في محادثة شفوية غير مُدَوَّنة في كِتَاب، كأن يكون قد نَقَلها عن أستاذه مثلاً، أو أي أستاذ آخر، أو عن شَهادة في واقعة حَضَرها بنفسه، أو نُقِلت إليه، وهكذا.

ففي هذه الحالات وما يُشابهها، يُمكن للباحث أن يَنْقُل عن المرجع دون أن نُكَلِّفه بالقاعدة الأصلية، وهي: الرُّجُوع إلى المَصَادِر. فعليه عندئذٍ أن يُشير إلى صاحب المرجع، وأن يقول إنه نقله عنه؛ حتى يعطي الحق لأهله، وحتى يَعْتَرَف بالفضل لأصحابه. ولا يصحّ تجاهل المرجع هنا كما قد يَفْعَل بعض الباحثين؛ لأنه لولا هذا المرجع لما استطاع الباحث الرُّجُوع إلى هذه المَصَادِر وهذه الأفكار الأصلية.

هذه الملاحظة الأولى: ضرورة الرجوع إلى المصادر، ولا يصح النقل عن المراجع في مثل هذه الحالة، إلا في الحالات التي ذكرناها على سبيل الاستثناء.

### الملاحظة الثانية:

تتمثل في أن الباحث قد يجد أن الكتاب الذي يبحث فيه ويقرؤه، ويريد الاقتباس منه مطبوع طبعات متعددة، وهذا يحدث في أحيان كثيرة؛ فكتب مثل: (صحيح البخاري)، و(مسند الإمام أحمد)، و(تفسير الطبري) و(إحياء علوم الدين) للغزالي، و(البداية والنهاية) لابن كثير، و(مدارج السالكين) لابن قيم الجوزية، و(مقدمة ابن خلدون)، و(الاعتصام) للشاطبي، ونحو ذلك من الكتب... هذه الكتب وأمثالها توجد في طبعات كثيرة متعددة، قد يكون بعضها مُحققاً، وقد يكون بعضها غير مُحقق، وقد يتسابق الناس إلى نشر مثل هذه الكتب أكثر من مرة دون أن يكتفي بعضهم بما قدّمه السابقون عليه، وربما كانت هناك ضرورة من التعدد، وربما لا تكون؛ لكن على أية حال، الظاهرة موجودة؛ فكيف يتم للباحث التعامل معها؟!.

على الباحث في مثل هذه الحالات التي تعدد فيها طبعات الكتاب الواحد، أن يجتهد في الرجوع إلى طبعة واحدة فقط منها، وأن يلتزم ذلك قدر جهده وطاقته، فلا يأخذ نصاً من طبعة، ونصاً آخر من طبعة ثانية، ونصاً ثالثاً من طبعة ثالثة، ونصاً رابعاً من طبعة خامسة وهكذا؛ لأن الرجوع إلى الطبعات المتعددة يُوقع لا شك في الارتباك والحيرة، والعجز عن تحديد مواضع النصوص التي رجع الباحث إليها، ولا سيما إذا أراد أن يُصحح شيئاً من نصوصه، أو أن يستكملها. وقد يحتاج الباحث نفسه إلى التأكد من هذه النصوص، ومن ثمّ فالالتزام باستعمال طبعة واحدة أمر شديد الأهمية.

ولكن - كما نقول - كل قاعدة لها بعض الشواذ. القاعدة الأساسية: توحيد الطبعة، ولكن ربما اضطر الباحث إلى ذلك اضطراراً لأسباب متعددة كالسفر مثلاً: أن يكون في موضع وجد فيه كتاباً بطبعة معينة، ثم اضطر إلى السفر إلى مكان آخر، وأراد الرجوع إلى هذا الكتاب فوجده في طبعة أخرى ولم يجد الطبعة السابقة التي اعتمد عليها عند اقتباسه للنصوص في المرحلة الأولى. وقد يسافر إلى مكان آخر... إلخ. فهنا هو مضطر. ولكن إذا تيسر له بعد ذلك أن يجد المرجع الأول الذي رجع إليه في طبعته التي رجع إليه فيها، فإن عليه أن يقوم بتعديل الصفحات؛ حتى يعود إلى القاعدة الأصلية التي لا يصح العدول عنها إلا للضرورة. قد تتعدد مثلاً من غير سفر ولا شيء، قد تتعدد المكتبات التي يذهب الباحث إليها. يعني: ذهب إلى مكتبة فيها طبعة معينة للكتاب، ثم ذهب إلى مكتبة أخرى لكي يكمل قراءته، فوجد فيها طبعة ثانية، وهكذا. أو ربما اختلفت الكتب على حسب الرجوع إلى الأقراص الممغنطة التي تتضمن هذه الكتب، وأحياناً يكون فيها طبعات غير الطبعات التي بدأ الباحث في قراءتها في مرحلة من مراحل البحث.

وعلى كل حال، القاعدة الأساسية توحيد الطبعة، وعلى الباحث أن يلتزم بها قدر الإمكان وقدر الجهد، ولكن إذا اضطر إلى الرجوع إلى طبعات متعددة لأسباب واقعية، وليس لأسباب التضييل، وهذا يقع من بعض الباحثين أنه لم يرجع إلى النص في طبعته الأصلية، ولكنه أخذه عن طريق بعض المراجع التي قد تتعدد من باحث إلى آخر، وعليه عندئذ أن يشير عند كل اقتباس إلى الطبعة التي أخذ النص عنها، فيذكر أن هذه طبعة في لبنان، وهذه طبعة في السعودية، وهذه طبعة في مصر، وهذه طبعة في تونس، أو في المغرب... إلخ. حتى يسهل عليه الرجوع إليها عند الحاجة، وحتى يمكن لمن أراد التأكد من هذه النصوص أن يرجع إليها في طبعاتها الحقيقية.

## الملاحظة الثالثة :

وهي تتعلق بالإجابة على سؤال عن المدى أو الحجم الذي يمكن أن يصل إليه اقتباس النصوص في جملة البحث ... وللإجابة على هذا السؤال ، يُمكن القول بأن الآراء مُختلفة في هذه المسألة فيها اجتهادات ، وفيها آراء تتعلق بالحجم الذي يُمكن أن يصل إليه الاقتباس في جملة الرسالة ليس في نُقطة مُحددة ، بل أن بعضهم ربما كان له موقف من الاقتباس بصفة عامة ، وسيُتَبَيَّن هذا من عرض الآراء :

**الرأي الأول:** يقول به فريق من العلماء من القدامى ومن المُحدثين ، هؤلاء يرون أن الاقتباس من المصاير والمراجع ليس فيه أي فضيلة -هكذا- بل إنه مظهر من مظاهر الضعف في التأليف ، وبخاصة إذا كانت الاقتباسات طويلة أو مُكررة ؛ لأن هذا الوضع يؤدي إلى اختفاء شخصية الكاتب وطمسها بتأثير هذه القول والاقتباسات المطولة ؛ ولذلك لا يميلون إلى ذلك. وكان ممن يرون هذا الرأي من القدامى : عالم جليل كبير ، يُلقب بـ "إمام الحرمين" أبي المعالي عبد الملك الجويني ، وهذا شيخ من شيوخ الإمام الغزالي ، وجاء ذلك في معرض حديثه عن مسألة يجري الحديث عنها بين الفرق الكلامية : هل تصح إمامة المفضل مع وجود الفاضل ؟ على أي مستوى من مستويات الإمامة ؟ أو مع وجود الأفضل ؟ وهل تصح هذه الإمامة أو لا تصح ؟ وعندما وصل الجويني في كتابه الذي خصّصه لدراسة موضوع الإمامة المُتعلّقة بمنصب الرئيس الأعلى في الدولة الإسلامية ، بين أن المسألة فيها آراء مُتفاوتة ، ومُختلفة ، وكثيرة ، ولكل صاحب رأي أدلته ، وأنه لو ذهب يذكر كل هذه المقالات منسوبة إلى أصحابها مع استقصاء أدلتهم وحججهم ؛ فإن الأمر سيطول جداً ، وسيؤدي هذا إلى طول الكلام في البحث ، وسيقع هو نفسه عندئذٍ في عيّن لا يُريدُهما لنفسه.

**العيب الأول:** طول النّقل عن الآخرين ، والتّشيع لعلوم الأوّلين ، والإغارة على مُصنّفاتهم ... فمثلاً : سأفتح قوسين لأنني سأنقل كلاماً عن الجويني نفسه ، وأرجو أن يكون واضحاً ، يقول الجويني : "وَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مَنْ تَتَقاضاه قَرِيحَتَه تَأْلِيفاً - يعني على من يُريد أن يُؤلف - أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلفى في مجموع - يعني : أمراً جديداً ليس موجوداً في غيره من الكتب السابقة - وغرضاً لا يُصادف في تصنيف " انتهى النصّ .

وإذاً ، فهو هنا حريص على الأصالة والابتكار ، وإظهار آرائه واجتهاداته الشخصية ، والتزامه بتقديم الإضافات الجديدة التي ترفع من قيمة رأيه ، وكتابه ، وفكره ؛ ومن ثمّ ففي رأيه أنّ النّقل عن الآخرين يُطفئ لهب هذه الشعلة ، ويُعطّي عليها ، ولذلك لا يميل إليها ؛ حتى لا يقع في هذا العيب .

**العيب الثاني:** يقول فيه الجويني : "إنّ النقل عن الآخرين - بمعنى كلامه - يُوقع في الإسهاب والإطناب" . ولقد كان حريصاً على اجتناب ذلك في كتابه .

ومعنى هذا الرأي : أن أصحابه يتوقفون ويتحفّظون تجاه النقل والاقتباس ، فهم لا يُفضّلونه ولا يميلون إليه . هذا موقف .

**الرأي الثاني:** رأي من يرى : أن الاقتباس هو دليل على القراءة الواسعة ، والمعرفة التامة بالأفكار والبُحوث القديمة والحديثة ؛ وهذا يؤدي إلى الثّقة والطُمأنينة فيما يُورده الباحث من الآراء والأفكار ؛ لأنّ البحث - وخصوصاً في البُحوث الإنسانية - يعتمد دائماً على مراجعة المصاير القديمة ، وإذا رجعنا إلى المصاير القديمة فإنه لا يصحّ تجاهلها وإغفالها ؛ لأنه قد يكون فيها من الآراء الثّمينة ما يحفظ بجدّته وأصالته على امتداد العصور ؛ ومن ثمّ ، فإنه لا يصحّ إغفالها ولا تجاهلها . وأيضاً لأنه يمثل مستوىً فكرياً وعقلياً ، يمثل مرحلةً بعينها من التاريخ ؛ ومن هنا فلا يصحّ تجاهل القراءة أو الاقتباس من كتب السابقين

والأقدمين ؛ ومن هنا يميل أصحاب هذا الرأي إلى عكس ما يراه أصحاب الرأي الأول الذي يمثله الإمام الجويني في هذه النقطة من البحث بالذات.

ومن أجل ذلك نقول : إن هذا الأمر يَبَيِّنُ بَيْنَ ، لا نحن مع الرأي الأول الذي يُلْغِي الاقتباس ويعتمد على الأصالة وحدها ، ولا نحن مع الرأي الثاني الذي يرى ضرورة الاقتباس ؛ لأنه دليل على القراءة والإلمام بموضوع البحث ، ولكننا نقف في موقف وسط بينهما ؛ ذلك أن الرجوع إلى آراء السابقين في موضوع البحث أمر لا بُدَّ منه. نحن لا نبدأ العلم من الصفر ؛ لأنَّ المعرفة وبناء المعرفة - كما هو معروف - بناء يقوم على التراكم ويقوم على الإضافة من كل جيل من الأجيال السابقة ، ومن عالم من العلماء المتخصصين ؛ فلا بُدَّ من الرجوع إلى آراء السابقين في موضوع البحث ، ولا يصحَّ تجاهل هذه الآراء أو الإغضاء عنها ؛ لأن ذلك ليس موقفاً سليماً تماماً.

وإذا كان الباحث يورده ، فإنما ذلك لضرورة الإحاطة به قبل التوصل إلى آراء جديدة. لكن مع التسليم لهذا الأمر ، وضرورة المراجعة لآراء السابقين ، والاقتباس من أقوال السابقين ، فإنه لا ينبغي أن يكون الاقتباس بتوسع وإسهاب وإطراب ؛ حتى لا يطمغ النقل في البحث على جانب الابتكار فيه ، ولئلا يغطي القديم على الجديد.

ومعنى ذلك : أن يتمَّ النقل باعتدال ودون إسراف ، مع مراعاة أن لا يطمغ النقل على شخصية الباحث ، بل أن يكون حافزاً له على إضافة الجديد. الرأي الوسط هو خير الآراء في هذه المسألة ، وخير الأمور الوسط ، وخصوصاً في العلوم الإنسانية ، والاجتماعية ، التي ينبغي التعرف فيها على آراء السابقين ، والإفادة منها ؛ لأن بعض الآراء القديمة - على الرغم من قدمها - تظل ذات قيمة كبرى في البحث وفي التوصل إلى الحقائق ، وهي جديرة بأن يُضَافَ إليها وأن يُبنى عليها ،

لكن مع عدم تجاهلها من جهة ، ولعدم الغرق في مُحيطها الواسع أو مُحيطها العميق. ومن ثم ، فإنه يَنْبَغِي التَّوَسُّطُ في هذه المسألة حتى لا نُحْرِمَ البَحْثَ من المزايا القائمة على الاطلاع والمراجعة للأفكار ، مع الحرص من الباحث أن لا يَضِيعَ ضِمْنَ الأقوال هذه القديمة ؛ لأن ذلك يُقَلِّلُ من قيمة بحثه.

وعلى الباحث المبتدئ أن يتخذ من هذه التوجيهات السابقة مُرْشَداً ودليلاً يَدُلُّه على التعرف على مواطن أقدامه وهو في مجال البَحْثِ العلمي ، لكنه في كلِّ الأحوال هو الذي سوف يختار ما سيعتمد عليه في البَحْثِ. وعليه أن يقوم بالموازنة بين تلك الطُّرُق التي يقدِّمها له الباحثون ، وأن يلتزم بهذا الأمر ؛ لأن ذلك سيؤدِّي إلى أن يتقدَّم تقدِّماً محموداً في البَحْثِ العلمي.

### توجيهات ما قبل مرحلة الكتابة

نحن الآن في مرحلة وسطى ما بين الاستعداد ، وما بين الكتابة التي ستأتي بعد ذلك ، ويُمكن أن نُسَمِّي هذه المرحلة مرحلة ما قبل الكتابة. ومرحلة ما قبل الكتابة ، أي : مرحلة قراءة ، يكون فيها استعداد للكتابة من بعد.

### النصائح والتوصيات التي يَنْبَغِي للباحث مراعاتها قبل البدء في الكتابة :

هنا في هذه المرحلة الدقيقة الفاصلة التي هي برزخ بين القراءة والكتابة ، يُنصَحُ الباحثون بعددٍ من النصائح التي يلزم تحقيقها قبل الدخول إلى مرحلة الكتابة ومنها :

(١) عدم التَّعَجُّل في الانتهاء من جَمْعِ مادة البَحْثِ ، واقتباس النصوص المتعلقة بهذا البَحْثِ ؛ لأن المادة العلمية هي المكوّن الأساسي للبحْث. فإذا كانت قليلة ،

أو هزيلة، أو غير مُستوفاة، فإن ذلك سيؤدّي إلى بحث هزيل ليس له قيمة بين البُحوث العلمية. وبعض الباحثين قد يعتذرون لهذا التّعجّل والإسراع في الانتهاء من مرحلة القراءة، قد يعتذرون بمرور الوقت وضيقه، وانتهاء المنحة على سبيل المثال، أو ضرورة السفر، أو ارتباط هذا الأمر بأمور سيُكلّف بها الباحث فيما بعد، وهذا أمر يدعو فعلياً إلى القلق من جهة الباحث، وهو أمر طبيعي ومشروع؛ ولكن ذلك ينبغي أن لا يكون دافعاً إلى التسرع الضار بالبحث، بل ينبغي أن يكون دافعاً إلى حُسن استغلال الوقت واستثماره، وعدم تضييع شيء منه فيما لا يُفيد. ومن هنا، فعليه بالتّأني والصّبر، مع بذل كل جهد مُستطاع في هذه المرحلة من مراحل البحث. يتأتّى في القراءة، لا ينبغي أن يتسرع في الانتهاء منها، لينتقل منها إلى مرحلة الكتابة. في مرحلة القراءة، يقرأ بتأنٍّ، ويقرأ بصبر، ويبدل الجُهد، ويستعين الله على أن يبارك له في وقته حتى يصل إلى كل ما يزوده بحصيلة ثمرة ترتقي ببحثه وتؤدّي إلى ارتفاع قيمته العلمية.

ربما يقال: إن هذا كلام يقوله الأساتذة بعد أن انتهوا من بحوثهم، ولكنهم وهم في مرحلة البحث كانوا مُتّعجلين، وهذا أمر طبيعي ومشروع تماماً، ولا حرج في الإحساس به، لكن توجيه هذا القلق العلمي ينبغي أن يكون نحو الوجهة الصحيحة في مزيد من القراءة، للارتفاع بدرجة البحث واستكمال عناصره الجوهرية.

(٢) أن يطيل الباحث النظر فيما ينقله ويقتبسه؛ حتى يُحسّن الفهم له، ويُتقن العرض له، ويُمكن له بعد ذلك الاستنباط منه عند الكتابة. ثم عليه أن يُحدّد المعالم الرئيسة والتوجهات التي أمكن له أن يتوصّل إليها من هذه القراءات الكثيرة المتعدّدة، فيحدّد التيارات والآراء، ليتمكن أن يُقارن بينها، ويُوازن مواطن الصواب والخطأ، والقوة والضعف فيها، وسيكون هذا كله مُعيناً له على



أن تتولّد في ذهنه أفكار، ومقترحات، وتعليقات، وانتقادات، وترجيحات، وأدلة، وستكون هذه كلها مما يُضيفه إلى البَحْث وإلى العِلْم؛ وهذا من الأمور الجيدة جدًّا في البَحْث العلمي.

ومن الخطأ الشديد أن يظن الباحث أن دوره مُقتصر على قراءة النصوص واقتباسها، ثم عَرْضها؛ لأن هذا ليس دور الباحث الحقيقي الذي يَعْتَزُّ بِبَحْثِهِ وجُهِدِهِ، ويُقدِّمه للناس مُعْتَزًّا بِعَمَلِهِ، وفَخْرًا بِمَا أَنْجَزَهُ. لو كانت المسألة مُجرّد تَجْميع كان من الممكن للكمبيوتر أن يقوم بذلك الآن: أَعْلَمُ له على بعض النصوص يَنْقُلُها، ثم أشير عليه بِتَرْتيبها؛ فَيُخْرِجُ لنا بَحْثًا علميًا. ليس البَحْث كذلك، لكن لا بُدَّ من الإضافات التي تَدُلُّ على شخصية الباحث ونزَعته في إبراز الآراء والأفكار، وبيان الأفهام التي جاءت في ذهنه وهو يقرؤها، والقُدرة على الموازنة، والقُدرة على المقارنة، والقُدرة على التَّرجيح، والقُدرة على تقديم الأدلة، وعلى نُصرة أفكار بعينها، أو بيان أخطاء أفكار بعينها، لا بُدَّ أن يكون الباحث موجودًا في كل موقع من مواقع البَحْث، ليس مُجرد ناقل، ولكنه باحث عَالِم. ومنذ أن قلنا في أوّل البَحْث أن معناه: الفَحْص، والسُّؤال، والتَّفتيش، والتَّنقيب؛ حتى نُخْرِجَ باحثًا جَدِيرًا بهذا اللقب الكريم الذي يدل على أهمية صاحبه، وجدارته بأن يكون ضِمْنَ الباحثين. ولن يَتَسَنَّى له أن يصل إلى هذه المَرْتَبَةِ إلّا بطول الفكر، والمُعَايشة، والتَّأَمُّل لمَوْضُوعِهِ، وللاقتباسات، والنُّقُول العلمية التي يتوصَّل إليها، ويقوم بِنَقْلِها.

وهذا على كل حال أحد شُرُوط إنجاز البُحُوث ذات القيمة العلمية. التأمل الشديد والطَّويل للنصوص يُوَدِّي إلى بروز هيكل البَحْث العام في ذهن هذا الباحث، ويستطيع أن يتصوّر أجزاءه وعنصره ومواضيعه، وأن يتخيّل الانتقال الطَّبِيعِي

التدرجي بين تلك العناصر عندما يبدأ في مرحلة الكتابة ؛ وهذا كله ثمرة للمُعاشة التي تحدثنا عنها.

(٣) يُساعده على القيام بهذا الأمر، ما ينبغي أن يقوم به من تصنيف وتوزيع للبطاقات التي قام بجمعها من قبل، ليتمكن له أن يُجيب على سؤال مُهمّ كبير، هل يستمر في القراءة وأنه لا بُدَّ من أن يستكمل بعض الموضوعات، أو أنّ ما كتبه كافٍ لكي يبدأ الكتابة؟ هذا سؤال مُهمّ جدًّا، وسؤال حيوي وجوهري ومفصلي ؛ لأنه سترتب عليه، إمّا أن يستمر في القراءة، وإمّا أن ينتقل إلى مرحلة الكتابة، وهي المرحلة التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد.

السؤال الكبير الذي نتحدث عنه الآن، له شعب : هل يستمر في القراءة، أو ما كتبه كافٍ؟ هل ينطبق ذلك على البحث في مجموعته، أي : في أبوابه وفصوله وعناصره كلها، أو أن ذلك ينطبق على بعض الأبواب دون بعض، وعلى بعض الفصول دون بعض، وعلى بعض الأفكار دون بعض ؛ فقد يكون ما جمعه صالحاً للبداية بكتابة فكرة، أو لكتابة فصل، أو لكتابة باب، ولكنه لا يكون كافياً للبداية في كتابة البحث كله. وعلى كل حال، إذا كان ما جمعه صالحاً لينتقل إلى مرحلة الكتابة، فإن عليه أن يتهيأ لذلك بوسائل التهيؤ التي ستحدث عنها، وإذا كان ما جمعه غير كافٍ، فعليه أن يُحدد المواضع التي ما تزال بحاجة إلى القراءة حتى يستوفيها. مثال : جزء من الفصل الثاني في الباب الأول، أو جزء من الفصل الثالث في الباب الثاني، أو نحو ذلك. يُحدد المناطق التي ما تزال بحاجة إلى تزويد، وإلى إمداد، وإلى زيادة ؛ حتى يذهب إلى الكتب والمصادر والمراجع التي تملأ هذه الثغرات وهذه الفجوات ؛ لكي يكون على طمأنينة بأن ما جمعه كافٍ لكي ينتقل إلى مرحلة الكتابة.

(٤) إذا تَبَيَّنَ للباحث أنَّ ما جَمَعَهُ صالح للبدء في الكتابة، فليَعْلَم أنه فرغ من مرحلة مُهمَّة من مَراحِلِ البَحْث، لكنه يَنْتَقِلُ إلى مَرحَلَة أكثر أهمية منها، وهي مَرحَلَة الكتابة التي عليه أن يَحْتَشِدَ لها بكلِّ إمكاناته العِلْمِيَّةِ والدَّهْنِيَّةِ؛ لأنها هي المَرحَلَة التي ستبدو فيها خِصائِصُه ومَلَكاتُه، ومُقوماته الشخصية والعِلْمِيَّة، في التَّفكير والتَّعبير وحُسْنِ التَّصنيف وجُودة التَّقْسيم والترتيب.

وهذه مَرحَلَة يتفاوت فيها البَاحِثون تفاوتًا كبيرًا، وتفاوتهم فيها أكبر من تفاوتهم في مَرحَلَة جَمْعِ المادَّة واقتباسها؛ ففي مَرحَلَة جَمْعِ المادَّة يَقتَسِبون أيضًا، فبعضهم نَشِيط، وبعضهم كَسُول، وبعضهم يَقتَصِر على أقلِّ القليل، وبعضهم يَستَزيد فيَكْتُبُ كثيرًا. صحيح، هناك اختلاف بين البَاحِثين في مَرحَلَة القراءة والجمع، جَمْعِ المادَّة العِلْمِيَّة، ولكن التفاوت فيها أقل من التفاوت في مَرحَلَة الكتابة: مَرحَلَة الكتابة أكثر دَلالة على الشخصية، وأكثر دَلالة على ما يَتَمَتَّع به البَاحِث من مَلَكات ترفع درجته أو تُقلِّل من هذه الدرَّجَة التي هو عليها.

وقد يَتَسَنَّى لبَاحِثَيْن أن يَجْمَعَا مادَّة مُتقاربة من حيث الكَمِّ، ولكنهما يتفاوتان من حيث الكيف تفاوتًا بيِّنًا ... من حيث جُودة التَّعبير، ودِقَّة التَّرتيب، والمقدرة على الاستنباط، والاستدلال، والبرهنة، والدِّفاع عن الآراء، وانتقاد الآراء المُخالِفة، وهكذا. ومن المعروف أنَّ المَوادَّ الأوَّليَّة التي يَتكوَّن منها صِنْف ما من أصناف الطعام تكاد تكون واحدة بين يدي كل طبَّاح، ولكن الطعام بعد طهيهِ يَخْتَلِف باختلاف طهيهِ.

الصَّنعة والدَّوق والفن، والجمال في التَّنفيذ والتَّصميم، هذا يَخْتَلِف من إنسان إلى آخر. ومن مادَّتَي القطن والصوف مثلاً، يُمكن إنتاج المَلايس بجميع أنواعها: رَقيقَة أو خَشنة، غَالِيَة أو رَخِيصَة، مُختلفة الألوان؛ ولكن هذا الأمر يَخْتَلِف بحسب مَهارة الصَّناع، ودِقَّة تَصميماتِهِم، ودَّوقِهِم في اختيار الألوان، ونماذج

التصنيع ، وإتقان الصنعة ، واستيفاء متطلبات السِّلَع في كلِّ مرحلة من مراحلِه. والمهندسون يختلفون كذلك في تصميمهم للمباني ، كما يختلفون في طرق التنفيذ ، ومستوى الجودة التي تتحقَّق فيها ، وهكذا. والباحثون بنفس الطريقة قد يجمعون مادةً مُتقاربة في بُحوثهم ، ولكنهم يختلفون فيما بعد ذلك. فالمادة العلمية التي جمعوها أشبه بمواد البناء ، وسيكون على الباحث أن يُخرجها إخراجاً علمياً ، يكون له بعد ذلك أن يُحكَّم عليه أو يُحكَّم له ، على حَسَب توفّر عنصر البَحْث العلمي فيما يَكُتبه. هذه هي الملاحظة الرابعة.

**(٥) ليعلم الباحث :** أنَّ عليه عند تصنيف اقتباساته وتأمّلها أن يقوم بمسألة مُهمّة جداً أيضاً. هذه المسألة ، أو هذا التصرف ، هو : أن يتخلّى طواعية عن التّصوص والاقتباسات التي لا تدخل في صميم البَحْث ، أو تُؤدّي به إلى الاستطراد وعدم التركيز. وهي مسألة مُهمّة ، لماذا؟ لأنَّ الباحث في مرحلة القراءة قد يَكُتّب ما هو ضروري ، ولكنه في بعض الأحيان يَكُتّب ما ليس بضروري أيضاً ؛ لأنّ المعالِم الدّقيقة للبَحْث ربما لا تكون واضحة في ذهنه تماماً.

فهو يَكُتّب أحياناً على سبيل الاحتياط ، يقول : ربما أحتاج إلى هذا النّص فيما بعد ، فبدلاً من أن أرجع إلى الكتب مرّة ثانية وأبحث عنها ، وأذهب إلى المكتبات ، أو أفتح "الإنترنت" ، أو أرسل ، أو أستشير ، ونحو ذلك ، فهو يَكُتّب على سبيل الاحتياط ، لعله يحتاج إليه ، وربما التقى بمصدر نادر فنقل منه شيئاً لعله يستفيد منه في المُستقبل ، وهكذا. ولكن عند مرحلة الانتقال من الكتابة والقيام بمرحلة التّصنيف للبطاقات - التي كنا نتحدث عنها منذ قليل - هو مُكلّف بأن يقوم بعملية اختيار دقيقة وحاسمة ، أو ما يُمكن أن نسميه بعملية تصفية.

لا بدّ أن يقوم بعملية تصفية يستبقي فيها ما هو مُهم للبَحْث ، ويستبعد فيها ما ليس مُهمّاً للبَحْث ، أيّاً كان حجم هذا الذي سيستغني عنه ؛ فلو احتاج الأمر إلى

التنازل عن نصف ما كتب ؛ لأنه خارج الموضوع ، فلا بد أن يتنازل عنه ؛ لأنه لن يكتب في البحث إلا ما هو متصل بصميم الموضوع ، أما الزوائد والحواشي والإضافات الخارجية فليست مطلوبة في البحث ، وتؤدي إلى انخفاض مستواه وعدم تماسكه وترابطه.

وهذه العملية تتوقف قبل كل شيء على مقدرة الطالب وعلى تقويم بضاعته ومادته ، ليأخذ بعضها ، ويدع البعض الآخر. وعليه أن يحتكم في الاختيار والاستبقاء ، والاستبعاد ، عليه أن يحتكم إلى مسائل مهمة : طرافة المادة العلمية وعدم ذيوعتها ؛ لأن هناك نصوصاً نادرة - كما قلنا - فهذه ترفع من قيمة البحث ، دقة المرجع الذي وجدت فيه وأهميته ، ويأتي قبل كل شيء أهمية ما يستبقيه للبحث ، وأن يكون ذا فائدة مؤكدة فيه. هذه المسألة : عملية استبعاد شيء كتبه الباحث ، وعن نفسه في كتابته ، وسهر الليل في تحصيله ، هذه مسألة ليست مسألة سهلة على الباحثين ؛ لأن الباحث يعزُّ عليه كثيراً - وهذا ملحوظ في الرسائل العلمية - يعزُّ عليه أن يتخلى عن هذه النصوص التي جمعها ، لما بذله فيها من جهد ، وما قضى في نقلها واقتباسها من وقت ، وما دفع فيها من مال ، اشترى كتباً ، راسل ، صور ، فعل كذا ... كل هذا يعزُّ عليه جداً ، أن يتنازل عن هذا الذي كتبه وجمعه ، ولذلك يضمن بها ويحرص عليها ، ولا يقبل التخلي عنها إلا في أحوال خاصة. ولكن عليه على الرغم من ذلك ، وعلى الرغم من اعتزازه بهذا الذي كتب ، وعلى الرغم مما أنفقه فيه ، وما قضاه فيه من وقت ، لا بد أن يحسم الموقف حرصاً على البحث نفسه ؛ لأن إضافة مواد أو نصوص غير ضرورية للبحث ، سيؤثر في دقة البحث وانضباطه ، واكتماله ، وجماله ، كما أنه سيؤدي إلى ترهل البحث وعدم تماسكه ، وافتقاده للتسلسل الطبيعي المنطقي دون

أية فائدة تُذكر. فعلى الرَّغم من صعوبة الموقف - كما قلنا - لا بُدَّ من الحذف، وعلى الباحث أن يُعوِّد نفسه على ذلك.

هنا نحن كممثل الطبيب الذي يُجري عملية جراحية لاستئصال أو بتر جزء من الأجزاء؛ لأنه سيؤدي إلى إضرار بالجسم، إبقاء الزوائد هذه سيؤدي إلى إضرار بالبحث. وهكذا فعلى الباحث نفسه أن يقوم بهذه المسألة نتيجة للفهم الصحيح للموضوع، والتَّصوُّر الجيد للبحث بصفة عامة، فعليه أن يقوم هو بنفسه بالاستبعاد، بدل أن يجري قلم المُشرف بالقلم الأحمر، أو باللون الأخضر، أو بأي لون على هذه الزوائد لحذفها بعد أن يكون قد أضاف إليها جهداً جديداً في الكتابة، وفي التوثيق، وفي الترتيب، وفي التصنيف، وفي الطباعة ونحو ذلك. فمن الأول يأخذ الأمر بجِدٍّ ويحذف من البحث ما ليس فيه.

(٦) أن الباحث ليس مُطالباً بأن يتخلَّى فقط عن بعض النصوص، أو البطاقات غير الضرورية، بل إنه على ضوئ المادة العلمية التي جمعتها، قد يكون مُطالباً بالتخلي عن بعض العناصر أو الأفكار التي أثبتت قراءته المتعددة واستشاراته لأساتذته أنها غير ضرورية للبحث، أو أنها لا تُضيف إلى البحث جديداً، أو أن غيره قد سبقه إلى مُعالجتها؛ ومن ثمَّ ينبغي التخلُّص منها أيضاً هي الأخرى دون تردد، بشرط أن يؤدي هذا إلى مزيد من انضباط البحث وتماسكه، وتخلُّصه من الزوائد والحواشي والاستطرادات غير النافعة. وكأنه هنا يقوم بمسألة مُراجعة وتَهيؤ، هو مُسافر في رحلة فلا يأخذ إلَّا ما هو ضروري فعلاً.

(٧) إذا كان الباحث فيما سبق قد طُوِّب بالتخلي عن بعض النصوص، أو التخلي عن بعض الأفكار والعناصر، فإن مراجعته لمادته العلمية، والالتزام بالدقة في تصنيفها قد يوجَّهان نَظَرَ هذا الباحث إلى أنَّ هناك بعض العناصر أو

الأفكار التي لم يتم استيفائها بعد، وأنها ما تزال بحاجة إلى المزيد من البحث والقراءة، والتفتيش عما يستكملها حتى لا تبدو ضامرة هزيلة ناقصة؛ وعندئذ فإن عليه أن يلاحظ ذلك، أن يضعه في حسابه. وقد يمكن له أن يستدرك هذا النقص في أثناء مرحلة الكتابة، وقد يتوقف قبل الكتابة ليملاً هذه الفراغات بقراءة جديدة. فأمامه طريقتان:

**الطريق الأول:** إما أن يتوقف توقفاً نهائياً قبل مرحلة الكتابة؛ لكي يعود إلى القراءة مرة أخرى، لاستيفاء هذه المسائل الناقصة، وربما إذا كان الأمر قليلاً أو يسيراً أو بسيطاً يمكن استدراكه بسرعة، فإن بعض الباحثين قد يؤجل ذلك إلى أن يأتي موضع هذه النقاط من البحث، فيستكملها في أثناء الكتابة دون أن يتوقف توقفاً نهائياً لإعادة القراءة مرة أخرى. وله أن يختار أيّاً من الأمرين على حسب ظروفه، وظروف البحث. والمهم: أنه سيكون مطالباً باستيفاء النصوص والمراجع، واستكمال قراءته عند الوصول إلى تلك النقاط، التي ما تزال بحاجة إلى هذا الاستيفاء والاستكمال. هذه مسائل مهمة في تلك المرحلة الوسطى، التي سميناهـا: البرزخ ما بين القراءة والانتقال إلى مرحلة الكتابة، وهي مرحلة شديدة الأهمية في البحث العلمي.

وإذا أجاد الباحث الانتفاع بالمرحلة التي هي في مرحلة ما قبل الكتابة، فإنه سينطلق في مرحلة الكتابة بسهولة ويسر، ولن يكون أمامه عقبات توقف اندفاعه لاستكمال بحثه العلمي.

ولكن الكتابة أيضاً لها مستلزماتها، ومقتضياتها، ونحن الآن نتهياً لدخولها، واستكمال أركانها، والمضي فيها قدماً حتى ينتقل البحث نقلة هائلة إلى تلك المرحلة الجديدة شديدة الأهمية - مرحلة الكتابة.

واستحضار المادة العلمية مُقوّم ورُكن أساسي من أركان البَحْث العلمي، وهذا تَمَّ كُله أو جُلّه أو أغلبه في المراحل السابقة؛ ولكن لا بُدَّ من استكمال بقية أركان البَحْث العلمي. وهو -أي: البَحْث العلمي- يتكون من أسلوب، ومنهج، ومادة علمية، ومراجع ومصادر، وشخصية للباحث ... إلخ.

أما المادة العلمية والمصادر؛ فقد اتضحت فيما سبق من المحاضرات. وأمّا الشخصية التي يجب أن تتحقّق في الباحث؛ فقد تحققت أيضاً، وتحدّثنا عنها في الكلام عن الباحث العلمي وعلاقته بالمشرف، ونحو ذلك من المسائل التي جاءت في المحاضرات الأولى. ولكن علينا أن نتحدث هنا عن هذين الأمرين: الأسلوب، والمنهج الذي سيُستخدَم عند الكتابة. فعندنا أسلوب، ومنهج، ومادة علمية، ومراجع، وشخصية، خمس حاجات، تحدّثنا عن ثلاثة منها: المادة العلمية، المصادر والمراجع، شخصية الباحث سبقت. هنا سنتحدث عن الأسلوب:

**الأسلوب:** هو القالب التعبيري الذي يُستخدَم في البَحْث، وهو الذي يتضمّن عناصر البَحْث الأخرى، ويكشف عن فهم الباحث لها، وإدراكه لمضمونها، وتعبيره عنها في وضوح وسلامة وسلاسة ودقة؛ فالمادة العلمية سيعبر عنها، وسيكتبها في أسلوب مُعيّن، ولكل باحث -بطبيعة الحال- أسلوبه الذي يتمييز به، وهو حصيلة خبرته، وتجاربه، وقراءاته، وتكوينه النفسي والعقلي؛ ولذلك يختلف من باحث إلى آخر.

فبعض الباحثين يميل إلى التركيز الشديد الذي قد يؤدي أحياناً إلى الغموض والإغلاق، وبعضهم قد يميل إلى الإطناب والإسهاب، بما يؤدي إلى تفكك البحث وعدم ترابطه، كما يؤدي إلى الملل عند قراءته، وإلى العجز عن مواصلة القراءة؛ ولا سيما إذا لجأ صاحبه إلى السجع المتكلف، أو الصنعة البديعية، أو



إلى الحديث عن النفس دونما حاجة، أو إلى المبالغة في إظهار محاسن البحث، أو في تقدير النتائج التي توصل إليها.

هذا كله لا ينبغي أن يكون فيه الأسلوب الذي يتحدث به الكاتب للبحث. فلا يصح له على سبيل المثال أن يستخدم ضمير المعظم في الحديث عن نفسه: "قلنا"، "تحدثنا"، "توصلنا"، إلى غير ذلك من الأساليب التي قد يقع فيها بعض الباحثين. قديماً قال القدماء: "إن الأسلوب هو الرجُل"، أي: إنه يكشف عن خصائص صاحبه وملامحه العقلية والنفسية.

ومن الواضح أن هذه الخصائص تتجلى بالفعل في الأسلوب، إلى أن بعض الناس قد يعرف أن هذا الكلام لشخص معين دون أن يكون اسمه موضوعاً عليه. فالذين قرءوا مثلاً للعقاد، أو الذين قرءوا لطفه حسين، أو الذين قرءوا شِعْر شوقي، والذين رجعوا إلى شِعْر المتنبي، أو الذين قرءوا في (إحياء علوم الدين) للغزالي، يستطيعون أن يعرفوا صاحب هذا الأسلوب؛ نتيجة لأن فيه لوازم معينة، وطريقة محددة في الكتابة، وفي التعبير، واستخدام صور الجمال التي يتجمل بها الأسلوب، وهكذا. ونحن في البحث العلمي، لا نتحدث عن الأسلوب الأدبي، ولكن نتحدث عن الأسلوب العلمي.

**والأسلوب العلمي:** أسلوب هادئ ليس فيه مبالغات، وليس فيه مهاترات، وليس فيه تكلف ولا تصنع، ولكن ينبغي أن يتميز بالوضوح، والدقة، والرصانة، والموضوعية، والاسترسال في غير تكلف ولا تصنع. هذه كلها خصائص مهمة جداً: خاصية الوضوح، خاصية الدقة، وخاصية الرصانة وعدم المبالغة، وخاصية الموضوعية، وهي من صفات الباحث العلمي، خاصية الاسترسال في غير تكلف ولا تصنع.

لا يليق في البحث العلمي أن نُحوّله إلى ما يُشبه الأساليب الأدبية الخاصة بالروايات، والقِصص، والمُبالغات الشعْرية، وغيرها من الأمور التي قد تُصح في أسلوب آخر، ولكنها ليست مطلوبة في البحث العلمي. وليس يعني ذلك - وهذه مسألة مهمّة - أن يكون الأسلوب العلمي جافاً صارماً، بل إنّ من المفيد أن يتحلّى بجمال العبارة، والسلاسة في الحديث عن موضوعه، على أن يأتي ذلك دون إسراف ولا مُبالغة. والقارئ للبحث يستطيع أن يُميّز عند قراءته لعديد من الأساليب - أي: للباحثين - أن يُميّز بين ما هو طَبِيعي مُتَقَبَّل، وبين ما هو مَصْنوع مُتَكَلَّف تبدو فيه آثار الصنّعة والإسراف.

وقد لا يستطيع الباحث أن يصل إلى ما يبتغيه من دقة الأسلوب ووضوحه منذ اللحظة الأولى في كتابته للبحث؛ لأن ذلك يتطلّب قدراً كبيراً من المراس، والتّجربة، كما قد يتطلّب ملاحظة طرق التّعبير لدى مَنْ سبقوه من الباحثين، وخاصة من كبار الأساتذة ليتعلّم منهم طرائق التّعبير وصورها الجيدة. وقد يحتاج الباحث في العلوم الإنسانية؛ ولا سيما في العلوم الأدبية، إلى أن يقرأ كتباً من تلك التي تُعنى بالصياغة الأدبية، ليتعلّم منها ويرقي ذوقه في الكتابة عن طريق المحاكاة؛ وهذا من الأمور الطبيعية، وهو أمر لا غرابة فيه، ويأتي اكتسابه عن طريق المحاولة الجادة والتّجارب المتكرّرة.

وعلى الباحث في كل الأحوال أن يتحلّى بالصّبر، والقُدرة على إعادة التّجارب والمحاولات، ليكتسب هذه المهارات، التي يجب أن تتحقّق في البحث العلمي، وقد يضطرّ الباحث إلى كتابة الفكرة أكثر من مرة؛ حتى تُصبح الفكرة واضحة ناضجة مُعبّرة عما يُريد بدقّة وأمانة. وهذا التّكرار، وإعادة المحاولة، هي من الأمور المعتادة في البحث العلمي، وخصوصاً في مراحل الأولى؛ فلا ينبغي أن يُحسّ الباحث بالإحباط، أو باليأس، وهو يُمسك بالقلم ويحاول أن يصوغ

الأفكار؛ فلا تَتيسَّر له من أول مرة، وربما يَكُتَب الفِكرة، ثُمَّ يُمزق الورقة التي كَتَبها عليه، ثم يُعيد الكتابة، فيجد أن المرة الثانية أفضل من المرة الأولى، ثم يُعيد الكتابة، وهكذا، إلى أن يَصِل إلى مُستوى يَرْضى هو فيه عن هذا المستوى؛ حتى يكون جَدِيراً بأن يقدِّمه بعد ذلك إلى المُشرف، أو إلى مَنْ يقرأ له من مُساعديه.

وهذه أيضاً ملاحظة جيِّدة - يجب أن تكون في أذهاننا: يُلاحظ أن الأسلوب العلمي يَخْتَلِف من مجال إلى مجال، فالكتابة في العلوم الطبيعية، أو الكونية، أو الرياضية، غير الكتابة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالذي يَكُتَب في الكيمياء، والطبيعة، والفلك، والجيولوجيا، وفي الهندسة بفروعها المُختلفة، غير الذي يَكُتَب في علم النَّفس، أو الاجتماع، أو التربة، أو علم الأخلاق، أو التاريخ، أو نحو ذلك. والكتابة في مجال الدراسات الأدبية، أو الإبداعية، كالقصة والرواية، والمسرحية، والشَّعر، غير الكتابة - بالتأكيد - في العلوم الإسلامية ذات التَّقَالِيد المُنضبطة، والقواعد المُحدَّدة المُحرَّرة؛ بل إن الكتابة في بعض هذه العلوم قد تختلف عن الكتابة في بعضها الآخر. فكل علم له خصائصه التَّعبيرية والأسلوبية، والنَّمط الذي يُحتذى. فالكتابة مثلاً في التفسير غير الكتابة في أصول الفقه، والكتابة في الحديث غير الكتابة في السيرة مثلاً؛ فكل علم صياغاته وأساليبه والقواعد التي وَضَعها علماؤه.

والباحث يَكْتَسِب هذا بالقراءة وبالمُحاكاة، وبالتدرب على مثل هذا الأمر. ولكل مجال - كما هو واضح - معاييرُه الخاصة التي يَضَعها أهل التخصص فيما يقومون به من بُحوث ودراسات، على الباحثين الجُدُّ أن يَتعرَّفوا عليها، وأن يَسْتَلهموها، وأن يتعلَّموا منها.

هذا كله فيما يتعلق بالأسلوب الذي يَجِب أن يَلتزمه الباحث عند بداية الكتابة في البَحْث العلمي.

**أما عن المنهج:** وهو جوهر وصميم البحث، وهو الذي سيبدو عليه البحث بعد كتابته، وهو الذي سيوضح العناصر الأساسية والأفكار المهمة التي يتضمنها هذا البحث، ويبيّن تمتعه بالخصائص التي ترفع من قيمته أو تقلل من قيمته. ومن الواضح أننا ننتقل من مرحلة إلى مرحلة ذات أهمية، كل مرحلة تأتي مكملة لما قبلها ويبنى عليها ما بعدها. والمنهج يتمثل في طريقة استخدام الباحث للمعلومات في تكوين فكرة أو صياغة لحكم من الأحكام بهدف إقناع القارئ أو التأثير فيه. فكل منهج مكون من خطوات علمية محددة، لكن المسألة في التطبيق، كيف أطبق هذا المنهج؟

أي منهج - منهج البحث في التاريخ، منهج البحث في الفقه، منهج البحث في الأصول - له خطوات محددة، أتفق عليها بين العلماء الباحثين في كل مجال، لكن نحن هنا نتحدث عن كيفية تطبيق الباحث لهذا المنهج فيما جمعه من مادة علمية، وفيما يريد من التوصل إلى الحقائق العلمية. هذا لا يتم للباحث إلا إذا سعى جاهداً إلى تنظيم العرض للأفكار، والتزام المنطق، وتقديم الأدلة في تدرج وتكامل، مع البدء بأبسطها أصولاً إلى أعلاها. فالباحث مكلف بترتيب الأفكار، وبالترتيب المنطقي معين في الانتقال من جزئية إلى جزئية، من فكرة إلى فكرة، من فصل إلى فصل، ومن باب إلى باب، ومن موضوع إلى موضوع.

وهو مكلف في كل جزئية من هذه الجزئيات أن ينتقل في تدرج، وفي تكامل، وفي تسلسل طبيعي، ليس فيه فجوات، وليس فيه قفزات، وليس فيه فراغات، وليس فيه تقديم لما حقه التأخير، وليس فيه تأخير لما حقه التقديم. ثم لا بد أن يرتبط المنهج بالعنوان ارتباطاً وثيقاً جداً؛ لأن العنوان الذي أشرنا من قبل إلى ضرورة إحصائه والتدقيق فيه، يجب أن يكون مثل الرؤية التي يحملها الجنود، أو مثل المعالم الثابتة التي يصبو إليها من يقوم بالتصويب إلى غرض معين.

وعلى الباحث أن يسأل نفسه دائماً : هل هذه الفكرة التي أقولها وأكتبها، مُرتبطة بالعنوان أو ليست مُرتبطة بالعنوان؟ العنوان يكون كالمحور هناك في وسط الدائرة، ولا بُدَّ أن تنتهي كل الخطوط إليه. فإذا كان في الخط تعرج، أو ميل، أو انحراف، أو ثتوء، أو بُعد، فعليه أن يتوقف ويقول : هذه الفكرة ليست من جوهر البحث ولا من صميمه.

لاحظ العنوان جيداً جداً، ويكون التدرج طبعياً في داخل كل فكرة، ثم في علاقة الأفكار بعضها ببعض. وعلى الباحث أن يلاحظ أن المنهج يجب أن يشتمل على عدد من العمليات العقلية التي تتكامل ؛ ليس مجرد وضع المعلومات كيفما اتفق ؛ لأن هذا ليس منهجاً علمياً، إنما لا بُدَّ من وضعها حسب نظام، وحسب فكرة، وحسب تصميم. لا بُدَّ أن يشتمل على عدد من العمليات العقلية، يجمع فيه بين العرض للأفكار التي نقلها عن الآخرين، ثم المناقشة لها، ثم التقويم لهذه الأفكار، وأن يفعل ذلك بطريقة متدرجة ومنطقية ؛ فلا يقدم مثلاً النقد أو التقويم على العرض، ولا يكتفي بمجرد العرض دون تقويم ؛ لأن ذلك سيدلُّ كل من يقرأ هذا البحث - وأولهم المشرف - على ضعف شخصية هذا الباحث، وعدم تمكنه من بحثه.

ثم عليه أن يقوم بتمحيص الأفكار تمحيصاً جيداً، وهذا يأتي ثمرة للنظر والتأمل الطويل كما أشرنا من قبل. وليتذكر هذا الباحث دائماً أنه يكتب بحثاً علمياً، يريد به أن يكشف مجهولاً، أو يضيف جديداً، أو يصحح خطأً. وعليه في كل الأحوال أن يسعى إلى تحقيق هذه الغايات، مُتسلِّحاً بكل الأدوات والعدد العلمية التي تُعينه على تحقيقها، ومن أهمها : دقة الأسلوب، وسلامة المنهج، وترتيب الأفكار، والانتقال المتدرج فيما بينها. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يمضي إلى كتابة بحثه بخطى ثابتة مُوفقة.

هنا عليه أن يختار المنهج الملائم لموضوع البحث، وأن يجيد التطبيق، هل يتيسر هذا من أول مرة؟ لا نستطيع أن نقول إن ذلك يتحقق من أول مرة، إلا في أقل القليل من الباحثين؛ ولكن على الباحث أن يكتسب المهارة والدربة، وأن يتحلى بالصبر وكثرة المحاولات، وكثرة الاطلاع، وعرض الأفكار على أستاذه لترتيبها، قبل أن يمضي في كتابتها والحديث عنها. وهذا كله يتطلب وقتاً ويتطلب جهداً. وهذا كله يأتي بالمران والمراس والصبر والتأني.

**التطبيق والتنفيذ:** بعد ذلك ننتقل إلى تطبيق وتنفيذ ما جمعناه من مادة، وما وضعناه من منهج، وما اخترناه من أسلوب. سننتقل هنا ونقترب من مرحلة الكتابة للبحث، ولعلنا لا نفزع إذا قلنا: إن البحث أو بعض أجزاء البحث يمكن أن يكتب أكثر من مرة، وأنه يكتب أولاً عن طريق مسودة تكون مشروعاً أولياً للبحث، ولكن من الممكن إعادة هذه المسودة بطريقة أكمل وأوفق. ومن الأوليات التي لا بد أن نعرف: أن مسودة البحث هي التجربة الأولى لكتابة البحث، وغالباً ما يعتريها ضعف التعبير، ونقل المعلومات، وعدم الدقة في طريقة العرض، ولكنها - على أية حال - خطوة ضرورية لإبراز البحث من حيّز التفكير إلى حيّز الوجود.

هنا سننتقل من التصميم العقلي والذهني إلى حيّز الوجود، وبعد ذلك تأتي مراحل التعديل والتطوير. ومن هنا كان على الباحث أن يوطن نفسه على إعادة هذه التجربة مرة أو مرتين وربما أكثر، على حسب مهارات الباحث، وعلى حسب دقة الموضوع، وعلى حسب اشتراطات المشرف. قد يكتب البحث مرة، أو اثنتين، وثلاثاً، وربما يزيد؛ حتى يصل الباحث في عرضه وفي أسلوبه وفي منهجه إلى الشكل السليم الذي يحقق الانطباع المطلوب الذي يهدف إليه الباحث.

ونشير هنا في هذا الصدد إلى ما كتبه أحد الأساتذة الكبار لطلابه في تأكيده عليهم في هذه المسألة، عندما قال لهم: "إنه يلزم البدء بكتابة المسودة الأولى للفصل من

البحث ، ثم العمل على تنقيحه بعناية شديدة ، ثم إعادة كتابته للمرة الثانية ، ومعاودة تنقيحه وتهذيبه للمرة الثانية ، ثم إعادة كتابته للمرة الثالثة .  
وبعد الانتهاء توضع الأوراق جانباً ويكتب الفصل من جديد . أي : إن بعض الأساتذة يوصي طلابه بكتابة البحث أربع مرات ، وهذا يتطلب جهداً وصبراً ، وهما من صفات الباحث العلمي على كل حال ، لكن بعض الباحثين ربما يكون حظّه أيسر من هذا بأن يكتب مرة أو مرتين ، يكتسب فيهما المهارات التي تؤهله لإجادة التعبير عن نفسه ، في هذه المرة أو في هاتين المرتين دون أن يكون محتاجاً إلى إعادة ذلك للمرة الثالثة ، أو للمرة الرابعة ، كما يتطلب ذلك بعض الباحثين . وعلى كل حال ، فنحن ما زلنا في تلك الخطوة ، وما يزال الحديث عنها مستمراً وموصولاً .





## قواعد الكتابة

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : شروط وقواعد يجب مراعاتها عند الكتابة ٢٠٩
- العنصر الثاني : ضوابط كتابة الهوامش أو الحواشي ٢٢٠
- العنصر الثالث : كيفية كتابة مسودة البحث، وشروط الكتابة الجيدة ٢٣٥



#### شروط وقواعد يجب مراعاتها عند الكتابة

ينبغي أن نُضيف إلى ما سبق : أن البحث يتكوّن عادة من عدد من الأبواب ، وتتكون الأبواب من عدد من الفصول ، ويتكون الفصل من عدد من العناصر المترابطة ، ويتكوّن كل عنصر من عدد من الأفكار المتداخلة المتكاملة ، ثم تُصاغ الفكرة في عدد من الفقرات ، كما تُصاغ كل فقرة من عدد الجمل ، وتتكون كل جملة من عدد من الكلمات.

هذا التنظيم الهرمي الذي بدأناه من أعلى إلى أدنى ، يحتاج كل جانب فيه إلى شيء من البيان والإيضاح ، ويجب - بصفة عامة في كل هذه العناصر - ملاحظة جوانب الوضوح والدقة ، والترابط المنطقي ، والتسلسل في الانتقال من عنصر إلى آخر ، ومن فكرة إلى أخرى ، منذ أول جملة في البحث إلى آخر جملة فيه ؛ بحيث يخلو من الفجوات ، والثغرات ، ويبرأ من الانتقال المفاجئ والاستطرادات التي تجعل البحث مفتقراً إلى التماسك والانسجام.

وهذه شروط عامة يجب ملاحظتها على مستوى الأساليب والأفكار والمنهج على حدّ سواء ، أما عند التفصيل ؛ فإن هناك أموراً خاصة يجب ملاحظتها عند الكتابة ، وسنقدّم ذلك على النحو التالي :

**الشروط والقواعد الخاصة التي يجب مراعاتها عند الكتابة :**

**أولاً : اللغة والأسلوب :**

اللغة والأسلوب اللذان يُكتب بهما البحث يُشترط فيهما عدد من الشروط :

**الشرط الأول:** يجب أن تكون الكتابة وفق قواعد اللغة والإملاء، فلا بد أن يُراعى الباحث في بحثه قواعد اللغة العربية، وقواعد الإملاء التي اتفق عليها العلماء. وإذا لم يكن الباحث متمكناً بنفسه من تدقيق اللغة والتزامها، فعليه أن يستعين بمن يُعاونه على الكتابة بلغة صحيحة، هذا شرط مهم ولا بد من مراعاته.

**الشرط الثاني:** ليس الاهتمام باللغة منصباً على الجمل فقط، بل ينبغي أن يتجه إلى الكلمات أيضاً، فالمفروض أن يتم اختيار الكلمات الدقيقة المعبّرة تماماً عن المعنى المطلوب، مع تجنب الكلمات الغامضة، أو المبهمة، أو ذات المعاني المشتركة؛ لأن ذلك ربما أدى إلى الاضطراب، وعدم وضوح المعنى. وإذا اضطر إلى استخدام بعضها، أو الاقتباس من مصدر قديم، أو نص شعري مثلاً؛ فعليه أن يشرح معاني هذه الكلمات في هوامش بحثه.

**الشرط الثالث:** يُراعى كتابة الكلمات بطريقة صحيحة؛ لأن الخطأ في كتابتها سيؤدي إلى الخطأ في المعنى. فمثلاً كلمة "يكافئ" غير كلمة "يكافأ" الهمزة الأولى على الياء، والهمزة في الثانية على الألف؛ فإذا وضعت إحداهما في موضع الأخرى جاء المعنى على عكس المقصود. وكذلك إذا كتبت كلمة "سئل" بدلاً من كلمة "سأل" أو العكس، فإن هذا يؤدي إلى عكس المعنى المقصود، وهذا يؤدي إلى الارتباك، وعدم وضوح المعنى.

**الشرط الرابع:** يُراعى ضبط الكلمات التي تحتاج إلى تشكيل حتى لا يفهم منها معنى غير المعنى المقصود. ولا داعي للإسراف في هذا الشأن بضبط كلمات البحث كلّها أو أكثره، بل ينبغي الاقتصار على ما تدعو إليه الحاجة. ويستثنى من ذلك أن التشكيل في نص قرآني، أو حديث نبوي، أو نص شعري، أو نحو ذلك مما تكون الحاجة فيه ماسة إلى ضبط النص كلّها أو أكثره.

**الشرط الخامس:** يُفضّل استخدام الجُمْل القصيرة على الجُمْل الطويلة، كما يُفضّل استخدام الأسلوب البسيط من حيث تركيب الجُمْل، على الجُمْل المُعقّدة المليئة بالجُمْل الاعتراضية والاستدراكات التي تؤدّي غالباً إلى غموض المعنى.

**الشرط السادس:** يُراعَى الترابط المنطقي بين الجُمْل، مع الابتعاد عن الحشو والاستطراد والتكرار المُملّ دون ضرورة ماسّة. هذا يتعلّق بالشروط الواجب اعتبارها فيما يتعلّق بالأسلوب واللغة التي يتمّ بها كتابة البحث.

**ثانياً: تكوين الفقرات التي يتكوّن منها البحث:**

١. يُقسّم النصّ ضرورة إلى عدد يزيد أو ينقص من الفقرات، والفقرة هي: مجموعة من الجُمْل التي تتّجه جميعها لإبراز معنى واحد أو فكرة واحدة، أو حقيقة واحدة، ولا بُدّ أن يُراعَى فيها الترابط والتسلسل بين الجُمْل المكوّنة لهذه الفقرة، كما رُوِيَ في الحديث عن الجُمْل التي تتكون منها الفقرات؛ بحيث تكون الفقرة مرتبطة بما قبلها وبما بعدها. هذا هو الأمر الأول.

٢. تتضمّن الفقرة فكرة رئيسة يتمّ تناوله فيها بحيث لا تكون طويلة جداً، ولا قصيرة جداً، وخير الأمور الوسط.

٣. تبدأ الفقرة عند الكتابة بسطر جديد، لا يصح أن تتداخل الفقرات بعضها مع بعض، بل لا بُدّ أن تبدأ بسطر جديد لنشير بهذه الطريقة في الكتابة إلى أننا بدأنا فكرة جديدة، ثم عندما نبدأ الفقرة بهذا السطر الجديد نُزجّح أول السطر عن مستوى الكتابة الذي نكتب به إلى اليسار كي يترك فراغ عند بداية ذلك السطر، وتختتم كل فقرة بنقطة تشير إلى انتهاء المعنى.

## ثالثاً: استخدام الضمائر في البحث:

يُنْبَغِي عند الكتابة تَجَنُّب استخدام ضمير المتكلم مُفْرَداً أو جَمْعاً، متصلاً أو منفصلاً، في جُملة اسمية، أو جُملة فعلية، كأن يقول الباحث مثلاً: "وأنا أرى"، أو "نحن نرى"، أو "نحن نختار كذا"، أو "أما الرأي الرَّاجِح عندنا"، أو "نحن لا نوافق الباحث الفلاني على كذا"، هذا كله يجب تفاديهِ عند الكتابة في البحث، إلّا عند الضرورة الماسة.

وهذا الذي لاحظناه في المنع من استخدام الضمائر، سواء أكانت مُفْرَدة أو جَمْعاً - ضمير المتكلم بالذات، مُتصلاً أو مُنفصلاً، في جُملة اسمية أو جُملة فعلية - هذا أمر المقصود به: أن يتعلّم الباحث خُلُق التَّواضُع، الذي هو خُلُق إسلاميٍّ وعِلْمِيٍّ في الوقت نفسه. ولا بُدَّ أن يَسْتَعِيض الباحث عن الأساليب التي يأتي فيها ضمير المتكلم إلى أساليب أكثر تواضعاً مثل: "ويمكن القول بأن كذا صواب"، أو "لعلّ الصَّواب في هذه المسألة كذا"، أو "وربما كان الصَّواب هو كذا"، أو "يُميل الباحث، أو المؤلف إلى اختيار الرأي الفلاني"، أو "ويَتَّضح مما سَبَق ذِكره كذا، وكذا"، أو "يتجلّى من الأدلة السابقة أن أصح الآراء في المسألة هو كذا"، أو "أن ما ذُكر من الآراء يَتعارض مع البراهين التي سيقَّت مما يجعل الرأي الفلاني هو أكثر الآراء قَبولاً"، إلى غير ذلك من الأساليب الدّالة على التَّواضُع المَحمود، البعيدة عن الفَخْر والإعجاب بالنفس، والتقليل من شأن الآخرين.

## رابعاً: الكتابة وعلامات الترقيم:

يفضّل أن الكتابة تكون على سَطْر، يُتْرَك بعده سَطْر خالٍ، لإدخال أي إضافة أو تصحيح خطأ، أو نحو ذلك. ثم يَنْبَغِي أن يُتْرَك مكان في أسفل الصَّفحة لكتابة

هوامِش البحث ؛ وهذا أمر سنخصّص له فقرة مُستقلّة بعد قليل. ويُنْبَغِي كذلك ملاحظة عَلامَات التَّرْقِيم، وإِجادة استخدامها ؛ لأنها تُؤدِّي إلى وضوح المعنى، وإِعانة القارئ على تحديد معاني الفَصْل، والوَصل، والوَقف، كما تُساعدُه على تَغْيِير نَبَرَات الصوت عند القراءة. وهي من المسائل التي لم تكن مَوْضِع اهتمام فيما مَضَى، ولكنها أصبحت ضَرورية الآن، لِمَا يَتَرَتَّب عليها من فوائد مُحَقِّقة، سواء أكان الإنسان يَكُتُب بحثًا علميًّا، أو يَكُتُب مقالًا، أو يَكُتُب خُطبة، أو يَكُتُب تَغْيِيرًا عن شيء، أو حتى يَكُتُب وثيقة من الوثائق، أو عقْدًا من العقود، أو نحو ذلك. أصبحت الآن ضرورية جدًّا، مع أنها لم تكن ملحوظة عند أسلافنا القدامى ؛ لكن يَنْبَغِي أن نلاحظ هذا في الكتابة الحديثة، وخصوصًا في كتابة الأبحاث العلمية.

وسأقدِّم بعض عَلامَات التَّرْقِيم التي هي في المُقدِّمة، التي يجب مراعاتُها، والتَّزَامُها، والتَّدْرِب على استعمالها، والتَّدْرِب على وضعها في الأماكن المناسبة ؛ حتى تُصير ملكة وعادة لا يُفكِّر الإنسان كثيرًا عند استخدامها، بل يَستَخدمُها بطريقة تُشبه أن تكون طريقة آلية :

### العلامة الأولى : "النقطة" (.) :

تُوضَع في نهاية الجُملة التامة المعنى. وإذا وضِعت النقطة، فيَنْبَغِي أن تكون دالة على أن هذه الجُملة يَحْسُن الوقوف عليها -يعني : تَوَقَّف عندها لأن المعنى تَمَّ- أما إذا لم يَكُن المعنى قد تَمَّ بَعْد، فلا تُوضَع النقطة ؛ لأنني أنا إذا نَظَرْتُ إلى سَطْر فوجدت نقطة فيه، فسأفهم قبل أن أقرأ أنَّ هذه النقطة هي نهاية مَعْنَى، وسيُنْتَقِل الباحث بَعْدَه إلى معنى آخر، فإذا لم يُنْتَقِل فإنه لا يَكُون قد أحسن استعمال النقطة في مَوْضِعها.

### العلامة الثانية: "علامة الاستفهام" (؟):

وتُوضَع بعد الجُملة الاستفهامية، يعني: مَنْ في الدار؟ علامة استفهام ... أَيُّكُمْ الذي أحضر هذا الكتاب؟ علامة استفهام ... ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]؟ إذا فهمنا "أيُّ" هنا على أنها هنا استفهامية، فإذا تُوضَع بعدها علامة استفهام. وتكون علامة الاستفهام عند الكتابة بالعربية مُوجَّهة نحو الكتابة العربية (؟)، وإذا كتبنا باللغة الإنجليزية تكون مُوجَّهة نحو الكتابة باللغة الإنجليزية، يعني: مُوجَّهة ناحية أول السَّطر الذي تتم فيه الكتابة. يعني: لا يُوضَع ظهرها للكلام، ولكن يُوضَع وجهها وهو الفَتحة لها إلى الكلام.

### العلامة الثالثة: "علامة التعجب" (!):

وتُوضَع في نهاية الجُملة، وهي تدلُّ على حدوث انفعال في النفس، أو عند ذُكر رأي مُستغرب، أو عند وجود رأي لا يُوافق عليه البَاحِث، وهي مثل الواحد وتحتة نُقطة، أو الألف وتحتة نقطه: (!).

### العلامة الرابعة: "الفاصلة" (،):

وهي: أشبه بعلامة العطف، أشبه بواو العطف، وتُوضَع بين الجُملة القصيرة التي لا يَكْتَمِل بها المعنى ولا يَحْسُن الوقوف عليها. أي إنها تأتي مُتتابعة للحديث عن معنى عام لم يَكْتَمِل بعد، فإذا اكتمل المعنى تُوضَع "النقطة" - كما سبق القول.

- كما تُوضَع بين أنواع الشيء الواحد، كما نقول: يتكوّن الحيوان من عدد من الأنواع والفصائل مثل (:) - نقطتان رأسيّتان، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل - الأسود، والفيلة، والحيل، والحمير، والبغال، وهكذا.



- كما يمكن أن تُوضَعَ بين الشرط والجُزاء في الجُمْلَة الشرطية، مثل: إذا انتَظَم الطالب في دراسته، نَجَحَ بِتَفَوُّقٍ، ومثل الحديث المعروف: ((إن الحاكم إذا حكم فاجتهد فأصاب، فله أجران. وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد)) وهكذا.
  - كما تُوضَع بين الأعداد إذا تعدّدت؛ إذا كنا نكتبها سواء بالترقيم بالأرقام أو بالحروف: (١٣، ١٥، ١٧ ... إلخ).
  - كما تُوضَع بين أسماء المدن كما أقول: الرياض، القاهرة، دمشق، ... إلخ.
  - وبعد اسم المنادى مثل: "يا فلان، أقبل"، (تُوضَع بين "فلان" و"أقبل").
  - ومثل القسم: "والله، ما كُتِمَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئاً مما أمره الله بتبليغه"، وهكذا. يعني في الأمور التي لم يَكْتُمِلْ بها المعنى، وتُوجد فيها أجزاء، أو تُوجد أسماء يَعْطِفُ بعضها على بعض، تُوضَع الفاصلة في موضعها حتى يُفهم المعنى فهماً صحيحاً. ووضع الفاصلة في هذا الموضع الملائم يحتاج من الباحث والقارئ إلى فهم دقيق للمعنى، ثم إلى التدرب على وضع "الفاصلة"، مع "النقطة"، مع "علامة الاستفهام"، مع "علامة التعجب" ... إلخ. حتى تُوضَع في موضعها الدقيق دون خلط بينها وبين غيرها من علامات الترقيم.
- العلامة الخامسة: "الفاصلة المنقوطة" (؛):**

وهي وَسَط بين "النقطة" التي تُوضَع في آخر الجُمْلَة عند انتهاء المعنى، وبين "الفاصلة" غير المنقوطة التي هي أشبه بعلامة العطف. ومن أهم استخداماتها: أن تأتي بين جُمْلَتَيْنِ إحداهما سبب للأخرى، يعني: جملة رقم (١)، وجملة رقم (٢)، الجُمْلَة الأولى سبب في الأخرى، أو عِلَّة فيها، تُوضَع بينهما كأنها تدلُّ على لام التعليل مثلاً نقول: كانت نَتِيجَة الدِّراسَة جَيِّدَة؛ لأن الطلاب ذاكروا

جيداً، ونال الباحث درجة امتياز؛ لأنه قدّم بحثاً متميزاً ... وهكذا. فإذا لاحظنا أن الجملتين مترابطتان، ولكن الجملة الأولى سبب للثانية فإننا نضع علامة "الفاصلة المنقوطة" في موضعها الصحيح.

#### العلامة السادسة: "النقطتان الرأسيتان" (:):

وَتُوضَعَانِ بَعْدَ الْقَوْلِ، كَقَوْلِنَا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ نَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، ﴿يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وهكذا.

كما تُوضَعَانِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ مُكوّنٍ مِنْ أَقْسَامٍ. كَقَوْلِنَا: "يَتكوّنُ الْكِتَابُ مِنْ عِدَّةٍ فَصُولٍ:"، أو "يَتكوّنُ الْبَحْثُ مِنْ عِدَّةٍ فَصُولٍ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، وَعُنْوَانُهُ: كَذَا، مِنْ صَفْحَةٍ: كَذَا، إِلَى صَفْحَةٍ: كَذَا، وَالْفَصْلُ الثَّانِي، وَعُنْوَانُهُ: كَذَا، مِنْ صَفْحَةٍ: كَذَا، إِلَى صَفْحَةٍ كَذَا"، وهكذا تُسْتَعْمَلُ "النقطتان الرأسيتان" فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

كما تُوضَعَانِ عِنْدَ شَرْحِ شَيْءٍ، أَوْ تَفْسِيرِهِ بَدَلًا مِنْ كَلِمَةِ "أَي"، أَوْ "أَعْنِي" وَمَا يُمَآثِلُهَا، كَأَن نَقُولَ: لَيْث: أَسَدٌ - أَي: إِنَّ اللَّيْثَ هُوَ الْأَسَدُ - كَلِمَةٌ أَرَجَأُ - أَي: أَخَرٌ - اسْتَجَارَ بِفُلَانٍ: طَلَبَ جَوَارَهُ وَحِمَايَتَهُ، وَهَكَذَا.

#### العلامة السابعة: "الشرطة على السطر" (-):

وَتُوضَعُ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ عِنْدَ الْحِوَارِ، بَدَلًا مِنْ ذِكْرِ اسْمِ السَّائِلِ وَالْمُجِيبِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، يَعْنِي: هُنَاكَ حِوَارٌ بَيْنَ شَخْصِيَّتَيْنِ، أَوْ شَخْصِيَّاتٍ، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ أَقُولَ: مُحَمَّدٌ، وَعَلِيٌّ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَفُلَانٌ، وَفُلَانٌ، أَبْدَأُ مِثْلًا بِمُحَمَّدٍ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ بِالشَّخْصِ الْآخَرِ الَّذِي أَحَاوَرَهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَكْتُبُ "الشرطة"

واحدة على أول السطر لتدل بالترتيب على تلك الشخصيات المشتركة في هذا الحوار.

كما تُوضَع بين الأعداد المكتوبة بالحروف والكلمات، الأعداد المركبة من أعداد إذا كتبناها بالحروف والكلمات مثل: خمس وثلاثون - سبع وأربعون - خمس وسبعون ... إلخ.

### العلامة الثامنة: "الشرطتان على السطر" (- -):

وتُوضَع بين الجمل الاعتراضية مثل: "قال محمد - وقد بدا منفعلًا: إنني لن أذهب اليوم للقاء فلان"؛ لأن أصل الجملة: "قال محمد: إنني لن أذهب اليوم للقاء فلان"، ولكنني وضعت هذه الجملة الاعتراضية لأبين حالة محمد عندما قال هذا القول. ولا يصح أن يدخل هذا في صلب الكلام، وإنما تُكتب بين هاتين الشرطتين جملة - وقد بدا منفعلًا - أو نحوها ...

عندما يقول الله ﷻ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ١٧٨]، أصل التركيب لو كان في غير القرآن: "وضرب لنا مثلاً: من يحيي العظام وهي رميم؟"، لكن الله ﷻ ذكر هذا في القرآن الكريم؛ لكي يُبين قبل أن يأتي بالرد على هذا المتطاول على مقام الألوهية، المتجرئ على الله ﷻ وقدرته وصنعه، يُبين أنه نسي خلقه أصلاً، فلو تذكر خلقه الذي خلقه الله به بعد أن لم يكن موجوداً، وهو الذي خلقه ولم يخلقه إلا هو ﷻ لو تذكر في هذا، ما سأل هذا السؤال أصلاً. فكان الله يرد عليه قبل أن يأتي بقوله، فتوضَع الجملة - ونسي خلقه - بين شرطتين حتى نتبين أن هذه في مقام الرد عليه، وليست من كلامه هو، ولا حكاية لكلامه، ولكنها كلام الله رب العالمين في الرد على هذا المشرك المتطاول على الله ﷻ.

### العلامة التاسعة: "القوسان" - إما صغيران ( ) ، وإما كبيران { } :

ويُستعملان استعمال الشرطتين ، أي : بين الجمل الاعتراضية ، أو يُستعملان لكي تُوضَعَ بينهما النصوص المُقتبسة سواء أكان ذلك من القرآن الكريم ، أو الحديث النبوي . وفي الكتابة الحديثة يُوضع "القرآن الكريم" بين قوسين يُسميان "القوسين الهلاليين" { } ، في شكل هلال ، لتمييز القرآن الكريم عند وضعه بين هذين القوسين الهلاليين عن غيره من النصوص الأخرى التي نُقتبسها من كلام فلان أو فلان .

وربما يُوضَعَ الحديث النبوي أيضاً بين هذين القوسين الهلاليين ؛ لكي تكون النصوص المُقتبسة الأخرى بين أقواس عادية - الحَظ المنحني ناحية اليمين ، وناحية اليسار ، ويكون النص بينهما .

وكذلك يُوضَعَ القوسان لكي يكون بينهما الأرقام في بداية الجملة ، مثل : ما أنا أعدد (١) ، و (٢) ، و (٣) ، و (٤) ، و (٥) ، عند بداية كل حديث ، فأكتب الأرقام داخل هذين القوسين ؛ وهذا أيضاً من علامات الترقيم التي توصل إليها العلماء ، ويحاولون التزامها قدر الإمكان .

### العلامة العاشرة: "علامتا التنصيص" (" ") :

يُوضَعَ بينهما ما هو منقول من كلام الغير حتى يتميّز من كلام الباحث نفسه . يمكن أن ينقل الكلام المُقتبس من كلام الآخرين إما بين قوسين - بعض الناس يفعل هذا ، وبعض الناس يضعه بين "علامتي تنصيص" ، يعني : قوسين صغيرين في بداية الكلام ، وقوسين صغيرين عند نهاية الكلام ؛ لكي يكون الكلام الموجود بين هاتين علامتيّن هو كلام مُقتبس من كلام الآخرين .

#### العلامة الحادية عشرة: "علامة الحذف" (...):

بمعنى أنه إذا حذف شيء من النص المُقتبس يُوضَع بدلاً منه ثلاث نقط (....) على السَّطر بدلاً من الكلام المحذوف ؛ حتى يتبين القارئ أن ههنا حذفاً، وأن الكلام ليس مُتصلاً. وقد سَبَقَ لنا أن تحدثنا عن هذا الأمر بشيء من التفصيل.

#### العلامة الثانية عشرة: "علامة التبعية" (=):

و"التابعة" هنا ليست داخلية في الأحوال المدنية، أو الشخصية، ولا في التوثيق والتسجيل ... إلخ، ولا في الوكالة، ولكنها عبارة عن شرطتين إحداها فوق الأخرى مثل علامة "يساوي" التي تُستخدم في الحساب، وتُستعمل في مواضع محدّدة منها:

- إذا كتب الباحث هامشاً في أسفل الصفحة ثم لم يَكتَمِل هذا الهامش، فإن الباحث يُكَمِّله في الصفحة التالية، وعليه عندئذٍ أن يضع علامة "التابعة" في نهاية الصفحة الأولى التي وقع فيها الهامش، ثم في بداية الصفحة التالية التي يُستكمل فيها الهامش. وهاتان العلامتان "علامة التبعية" التي هي عبارة عن شرطتين إحداها فوق الأخرى (=) يُشْعِرَانِ القارئ بِجَرْدِ النظر بأن النص ما يزال مستمراً، وهكذا يَتَهَيَّأ لإكمال النص في الصفحة التالية، ولا يتوقف عند الصفحة الأولى؛ لأن المعنى لن يكون قد اكتمل بعد. ولكن إذا وضعت "علامة التبعية"، فإن هذا سَيَدِلُّ على أن النص ما يزال مستمراً، وأن المعنى ما يزال مستمراً، فَيَنْتَقِلُ مُبَاشَرَةً إلى الصفحة التي تليها.

هذه إحدى عشرة علامة من علامات التّرقيم، وهي من أهمّها، وتوجد علامات أخرى يمكن عند التدقيق والرجوع إلى الكتب والنظر فيها أن نصل إلى أربع أو

## مناهج البحث

خمس علامات أخرى. وقد اخترت هذه العلامات الإحدى عشرة، وهي أهم العلامات فيها: النقطة، والفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطتين الرئيسيتين، والشرطة على السطر... إلخ، وهذه هي أهم علامات الترقيم. ويمكن الاستزادة لمن يشاء.

## ضوابط كتابة الهوامش أو الحواشي

مسألة أخرى تتعلق بكيفية الكتابة، وطريقة الكتابة، وهي عن الأساليب، والفقرات، وتكوين الفقرات، وعن علامات الترقيم.

## كيف نكتب هوامش البحث؟ وأين نكتب هوامش البحث؟

هذه مسألة تنظيمية وإجرائية مهمة ينبغي العناية بها وملاحظتها. ولكي نوضح ذلك نقول: إنه ينبغي أن يكون لدى الباحث المقدرة على التفريق بين ما يكتب في صلب البحث، وما يكتب في هامشه.

فهناك معلومات مهمة أساسية، وهذه مكانها أن تكتب في متن البحث، وصلب البحث، أو في الجزء العلوي من الورقة التي يكتب الإنسان عليها. وهناك معلومات أخرى أقل أهمية، وهذه ينبغي أن توضع في هوامش البحث، وحواشيه، والمقياس في هذه التفرقة: هو أن أية فكرة أو فقرة متصلة بالبحث اتصالاً مباشراً، توضع في صلب البحث، أو في متنه، أو في الجزء العلوي منه.

أما ما كان يتصل بالبحث اتصالاً جانبياً هامشياً، ليس على الدرجة السابقة من الأهمية، فإنه يوضع في هوامش البحث وحواشيه. وينبغي عدم الخلط بين الأمرين؛ لأن ذلك يدلُّ من جهة على عدم إدراك الباحث بين ما هو أساسي، وما هو غير أساسي؛ وهذا ليس شيئاً جيداً في حق الباحث. لا بدَّ أن يُفرَّق بين ما

هو جوهري ، وبين ما هو أقلّ جوهريّة ، أو ما هو هامشي . فإذا خلط بينهما فإنّ هذا يدل على عدم درايتة بما هو جوهري في البحث ، وبين ما ليس كذلك ؛ ثم يؤدي هذا الأمر إذا وقع دون تمييز دقيق بين الأمرين ، يؤدي من جهة ثانية إلى إرباك القارئ عند قراءته للبحث . والأمر الأول إذا كان يتعلق بالباحث فهو مهمّ ، والأمر الثاني إذا كان يتعلق بالقارئ فهو مهمّ أيضاً ؛ ولذلك ينبغي أن نراعي هذه المسألة بدقة وأن نلاحظها تماماً ؛ حتى نبرأ من هذين العيبين .

والذي يوضع في الهوامش أشياء متعددة .

### أهم ما يوضع في الهوامش التالي :

**أولاً :** أسماء المصادر والمراجع التي رجع الباحث إليها في جمع مادته العلمية ، فتذكر أسماء المصادر ، وتذكر بياناتها - كما قلنا : اسم بلد الطبع ، ومكان الطبع ، والمكتبة ، وتاريخ الطبع ، والجزء ... إلخ . فتذكر في الهوامش سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة ، وسواء أكانت من كُتُب ، أو من وسائل حديثة ، كالأقراص الممغنطة ، أو المواقع الموجودة على "الإنترنت" .

لا بُدَّ أن أكتبها حتى يستطيع القارئ الذي يُريد أن يتوسّع في معاني هذه الكلمات ، أو الذي يُريد أن يتأكّد من وجود هذه النصوص فيها ، أو المعلومات فيها ، لا بُدَّ أن أكتبها له حتى يستطيع أن يرجع إليها بنفسه ليستزيد ، أو ليتأكّد . والباحث مكلف بكتابتها ، لا يمكن أن يأخذ كلام الآخرين ثم يضعه بين قوسين ، ولا يبيّن المصدر الذي أخذ منه . فلا بُدَّ أن يفعل ذلك توثيقاً لآرائه وأفكاره . ولكنه لا يكتبها في صلب البحث ، بل يكتبها في الهامش ؛ لأنه إذا كتب هذه البيانات في صلب البحث سوف يقطع تسلسل الأفكار ، ويشغل القارئ ببعض المعلومات التي يمكن أن توضع في أدنى ، أو في أسفل ، أو حتى في آخر الفصل - كما سنتحدث عنه بعد قليل - فيُشار برقم في أعلى الصفحة ، ويقابله في

أسفل الصفحة عند مَنْ يَخْتَارُ أن تكتب الهوامش في نفس الصفحة، المعلومات المتعلقة بتلك المصادر وبتلك المراجع التي رَجَعَ إليها، هذا نوع من الموضوعات التي توضع في هوامش الصفحات.

**ثانيًا:** ذكر بعض الإيضاحات أو الشُّروح لما جاء في المتن، أو النص، كأن يكون في النص كلام عن عَلم من الأعلام، أو شخصية من الشخصيات، فيكتب في الأسفل تعريفًا بهذه الشخصية، أنه: فلان ... أن مؤلفاته كذا ... وأنه ولد في ... أن شيوخي فلان وفلان، أنه التقى بفلان، أن من أهم آرائه ... إلخ. فنكتب هذا في أدنى الصفحات، ثم نكتب المراجع التي أخذنا منها هذه المعلومات. ربما تمّ ذلك أيضًا مع شرح معنّي لغوي.

وهذه طريقة سوف نتحدّث عنها مع طرق أخرى مُتاحة وممكنة، وللباحث أن يَخْتَارَ منها ما يشاء. ربما يأتي معنى اصطلاحي، والمعنى الاصطلاحي يحتاج إلى إيضاح، وإلى بيان، كأن يأتي مثلًا، في عِلْم أصول الفقه: "مسالك العِلّة"، ما معنى مسالك العِلّة؟ أو عندما يأتي أي مُصطلح من المصطلحات: "السَّبَر"، "التقسيم"، "تنقيح المناط"، مثلًا، هذا في عِلْم أصول الفقه. عندما يأتي تخريج الأحاديث، فيقال عنه: "حديث مُنقطع"، يُعرّف الحديث المُنقطع في أدنى الصفحات، أو "حديث مُضطرب"، أو "حديث فيه إدراج"، يكتب هذا الكلام في أسفل الصفحات، ولا يكتبه في متن الصفحة نفسها؛ لأن هذا يقطع السياق، ويمنع التسلسل، ويؤدّي إلى الإثقال على المتن بما حقّه أن يوضع في أدنى الصفحات، أو في هوامش الصفحات.

وربما يأتي برأي من الآراء لشخصية يتحدّث عنها، فيكتب في الهامش "أنّ هذا الرأي سبق لغيره أن قال به، مثل فلان، انظر: كتابه كذا"، أو "تأثر بهذا الرأي



فلان، انظر كتابه كذا". وهكذا يُعطي معلومات إضافية، ليست من صُلب البحث، ولكن هي مُهمّة، وإنّما تُوضع في الهوامش التي تُعدّ إكمالاً واستكمالاً لتلك المعلومات الأساسية التي جاءت في البحث. ومثل هذه الأفكار وهذه الأمور، ينبغي وضعها في الهامش حتى لا تُؤدّي إلى قَطْع السُّلْسِل، أو إزالة الارتباط بين الأفكار.

**ثالثاً:** إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث، سواء أكان المكان فيما سبق، أو فيما سيأتي. كأن يتحدث عن فكرة ويقول: "تمّت دراسة هذه الفكرة بالتفصيل في الصفحات كذا في الفصل الأول" ... يقول: "سبقّت دراسة هذه الفكرة في الفصل الأول"، "انظر: صفحة كذا"، أو "ستأتي مناقشة هذه الفكرة في الفصل القادم. انظر: صفحة كذا" ... وهكذا. وبطبيعة الحال، لا يَتِمَكّن الباحث من تحديد صفحات هذه الإحالة بدقّة، إلا عند كتابة البحث بصورة نهائية، لكن يكتب أرقاماً مؤقتة؛ لأنه لا يدري ربما يزيد فكرة فيما سبق، وربما يحذف مما سيأتي، ربما تُحذف الفكرة نفسها أصلاً. المشرف يقول له: لا نحتاج إلى هذه الفكرة، فيُلغى هذه الإحالة أصلاً في الهوامش، وهكذا؛ ولكن عليه أن يتذكّر أنّ الفكرة إذا نُوقِشت في مكان، عليه أن يُشير إلى المكان الذي تمّت فيه مُناقشة هذه الفكرة.

**رابعاً:** الإشارة إلى مَصَادِر أخرى، ومَراجِع أخرى غنيّة بمعلومات يرى الباحث أنها مهمّة للموضوع بصفة عامة، وإن لم تكن لها نفس هذه الأهمية بالنسبة لبحثه الخاص. إذا كانت مهمة لبحثه خصوصاً توضع في المتن، في أعلى، لكن إذا كانت مهمّة بصفة عامّة، فإنّه يُمكن الإشارة إليها في الهوامش: "يُمكن التّوسّع في هذه الفكرة في الكتب كذا وكذا وكذا، صفحة كذا و صفحة كذا"، فيُعطي

للقارئ مزيداً من المراجع. وهذه تُعطي فرصة لمن يشاء التوسع في دراسة هذا الموضوع، أن يرجع إلى هذه الكتب التي تفضّل بها الباحث عليه، وقدمها له هدية مجانية، يستطيع أن يتابع فيها البحث إذا شاء. كما أنها تدلُّ أيضاً على سعة معارف الباحث نفسه، وقدرته على التركيز وحُسن الاختيار.

**خامساً:** شكر الباحث لهؤلاء الذين عاونوه في إجراء بحثه، في نقطة معينة من البحث، سواء أكانوا أشخاصاً، أم مؤسسات علمية، فلنفترض أنه قام "بعملية إحصاء" مثلاً، أو قام "بعملية في المعمل"، ووجد أناساً يساعدونه على إنجاز هذه المهمة، يكتب في الأسفل، أشكر الذين ساعدوني في إنجاز هذا الأمر، ربما مثلاً قدّم له أحد زملائه أو الأساتذة مخطوطاً، يقول: تفضّل الأستاذ الفلاني عليّ بإعطائي المخطوط ... الذي لولا أنّ الأستاذ أعطاه له ما كان بالإمكان أن يرجع إليه.

وهكذا تكون الهوامش على هذا النحو من الموضوعات التي ينبغي أن يلاحظها القارئ، وأن يكتب فيها كلّ ما يُفيد البحث بصفة عامة، ولكنه لا يدخل في صميم البحث وصلبه وجوهره. وهذه مسألة كما نقول: تحتاج إلى التفرقة بين ما هو جوهري، وبين ما ليس كذلك.

### وهنا يجب على الباحث مراعاة عدة أمور:

- ١- على الباحث أن يُراعي أنّ الغرض الرئيس للهوامش هو: التوضيح، وليس إضافة معلومات جديدة أو استطرادات لا يحتاجها البحث. ثم يُراعي الاقتصاد قدر الإمكان في وضع الهوامش؛ حتى لا يشتت ذهن القارئ عن متابعة البحث. بعض الناس يكتب هوامش طويلة، وقد تزيد إلى صفحة وصفحتين، ويكون المتن معلقاً في الهواء سطرًا أو سطرين في المتن، والباقي مجموعة من الهوامش؛ هذا لا يدلُّ على كثرة في العلم،

ولكن يدلُّ على سوء في التنظيم ، وعلى محاولة للاستعراض في العلم ، والعلم يحتاج إلى التركيز ، ويحتاج إلى التدقيق ، ويحتاج إلى الاقتصاد ، ويحتاج إلى الاختصار قدر الإمكان ؛ فلا يكتب الباحث لا في المتن ولا في الهوامش أي معلومة يمكن الاستغناء عنها. ولا ينبغي أن يكون الأمر مجرد استعراض للمعلومات ، فإنَّ ذلك يجعل القارئ ينظر نظرة ريبة إلى هذا الباحث. ولعلَّ الأمر يؤدي عند القارئ إلى عكس المقصود الذي قصد إليه الباحث.

٢- ثم إذا كان البحث يتضمن بعض القوائم ، والإحصاءات والجداول والنصوص الكبرى التي يرغب الباحث في إثباتها كاملة ، فإنَّ أمام الباحث الوسيلة إلى إثبات هذه الأمور كلّها ، ولكن في ملاحق خاصة في آخر البحث ، لا يُثقل على البحث بها ، ولا يُثقل على الهوامش بها ، ولكنه يكتبها في نهاية بحثه ، ثم يذكر في الهامش أنه سيستكمل هذا الموضوع في ملاحق توضع في آخر الرسالة.

إذا وصلنا إلى هذه النقطة فيما يتعلّق بالهوامش من حيث تحديد الموضوعات التي تذكر في الهوامش ، والكيفية التي تُكتب بها الهوامش ، فإننا نقول : إنَّ أماننا ثلاث طرق لكتابة الهوامش في البحث ، كلّ واحدة منها لها مزايا ولها عيوب ، والباحث حرّ في اختيار الطريقة التي يستريح إليها من بين هذه الطرق ، لكن عليه إذا ما اختار إحدى الطرق أن يلتزمها ، لا يتنقل بين الطرق.

### الطريقة الأولى : تدوين الهوامش أسفل كلّ صفحة :

وهي أشهر الطرق ، فكلّ صفحة لها متنها ولها هامشها ، وهي طريقة رئيسة ولكن في داخلها عدد من الطرق الفرعية :

**طريقة (أ):** مثلاً: أن تُكتب أرقام الهوامش الخاصة بكل صفحة على حدة، بمعنى أن يبدأ ترقيم الهوامش برقم (١) في كل صفحة، ثم تُضيف إليه الأرقام على حسب الحاجة ... إذا كان الصفحة فيها هامشان فيُكتب رقم (١)، (٢) في أعلى الصفحة، ويُكتب الهامشان في أسفل الصفحة ... إذا كان ثلاثة تُكتب (١)، (٢)، (٣)، ونُكتب الهوامش (١)، (٢)، (٣)، في أسفل نفس الصفحة. فإذا انتهت هذه الصفحة، وانتقلنا إلى صفحة أخرى، فإننا نبدأ الصفحة التالية، أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، برقم (١). وهكذا مع كل صفحة جديدة. فإذا اخترنا هذه الطريقة فإنه يجب أن نُخصّص جزءاً في أسفل الصفحة يكفي لكتابة هوامشها، على أن يُفصل بينه وبين المتن، أو ما هو في أعلى بخط أفقي، ثم يُكتب في الهامش المعلومات الخاصة بكل رقم موضوع في المتن، فالرقم (١) في المتن يُقابله الرقم (١) في الهامش، رقم (٢) في المتن يُقابله رقم (٢) في الهامش، وهكذا. ويُستحسن أن يتّسع الجزء المُخصّص للهوامش في الصفحة لكتابة كل الهوامش الخاصة به.

أحياناً بعض البحوث تحتاج إلى هوامش كثيرة جداً، قد تزيد على عشرة أو على خمسة عشر هامشاً في الصفحة الواحدة، فعندئذٍ لا بُدَّ أن نراعي تخصيص مساحة تكفي لكل هذه الهوامش. لا يصح أن نُكتب أرقام في صفحة وهوامشها في صفحة ثانية، أو ثالثة ... إلخ؛ بل يجب أن يتّسع الجزء المُخصّص للهوامش والصفحة لكتابة كل الهوامش الخاصة بها. وقد كان ذلك يُمثّل مشكلة في أدوات الطباعة القديمة، لكن الآن أصبح الأمر ميسوراً في أجهزة "الكمبيوتر" التي فيها ضَبط المسافات، والمساحات؛ وبذلك يكون عندنا هذا التنظيم للمتن وللهوامش على حدٍّ سواء.

وإذا تبقّى في بعض الحالات جزء من هامش مثلاً، فيمكن كتابته في الصفحة التالية، مع كتابة رمز أو "علامة التبعية" (=) التي هي مثل "علامة يساوي" تُكتب مرتين: مرة في نهاية الصفحة الأولى، ومرة في بداية الصفحة التي تليها؛ وهكذا كما تحدثنا عند بيان علامات الترقيم، نستخدم هنا "علامة التبعية".

في داخل هذه الطريقة نفسها التي نتحدث عنها، يُمكن أن نُعطي رقماً مُتسلسلاً لكل هوامش الفصل مرة واحدة؛ حيث أبدأ صفحة أولى بهامش رقم (١)، ثم يتلوّه (٢)، (٣)، (٤) ... (١٥) ... (٢٠) ... (٣٠) ... (٣٥) ... (٤٠) ... إلخ؛ كلّ الفصل من أوّله إلى آخر بترقيم مُتسلسل لكل فصل على حدة.

**ويُمكن أيضاً استعمال طريقة أخرى:** كتابة رقم متسلسل في متن الرسالة للرسالة من أوّلها إلى آخرها، كأنها فصل واحد؛ حيث تبدأ برقم (١)، وتنتهي برقم (١٠٠٠)، وأكتب كلّ هذا مرة واحدة، ثم يستمر إلى نهاية الرسالة كلّها.

وفي هذه الحالات الثلاث تُكتب الهوامش في أسفل الصفحات.

**الطريقة الأولى:** وهي كتابة الهوامش في أسفل الصفحات بالتوازي هي الطريقة الأسر، والطريقة الأكثر تداولاً، والأكثر استعمالاً؛ لأنّ الهامش يكون قريباً من المتن فيراجع بسرعة. ويستطيع القارئ أن ينظر إلى أعلى الصفحة وإلى أسفلها، فيجد المعلومات متكاملة، ويجد توثيقاً للمعلومات، أو شرحاً للأمور الغامضة، أو المصطلحات، أو الشكر - كما قلنا - وهذا على خلاف طرق أخرى سيأتي الحديث عنها. ومنها:

### الطريقة الثانية: كتابة الهوامش في نهاية كلّ فصل:

لا تكون في أسفل الصفحات، ولكن يكتب الباحث المتن فقط، ويُعطيه الأرقام المُتسلسلة من أوّل صفحة في الفصل إلى آخر صفحة، ولكنّ الهوامش لا تُكتب

في أسفل الصفحة ، وإنما تُكتب بعد انتهاء الفصل كلّهُ ، فأقرأ ثلاثين صفحة ، أو أربعين صفحة كلّها من المتن ، ثم أنظر فأجد الهوامش المتعلقة بهذا الفصل الذي سبق. هذه الطريقة رقم (٢) ؛ وعلى هذه الطريقة لا تُترك آية مساحة في أسفل الصفحات لعدم الحاجة إليها ؛ لأن الهوامش ستُكتب في آخر كل فصل. وهذه ميزة ، ولكن فيها عُيوب :

**ومن العيوب :** أن الإنسان يظل ينظر في المتن ، ثم يبحث عن الهامش المتعلق به بعد ثلاثين أو أربعين صفحة ؛ وهذا نوع من الإثقال ، وربما يؤدي إلى عدم الرجوع إلى الهوامش ، فيذهب على القارئ فرصة التوثيق ، وفرصة التأكد ، وفرصة الجمع بين المعلومات الأصلية الأساسية ، وبين المعلومات التكميلية التي يُريد الباحث أن يلحقها بالبحث.

**الطريقة الثالثة : كتابة الهوامش متصلة في الرسالة كلّها : من أول رقم إلى آخر رقم :**

ولكن يُخصّص الجزء الأخير من الرسالة لكتابة الهوامش كلّها دفعة واحدة ؛ فكان الرسالة كلّها متن في الأول ، ثم تكون هوامش في الجزء الأخير. وهنا وفي هذه الطريقة أيضاً ، ليس الباحث مُحتاجاً إلى أن يترك هوامش في أسفل الصفحات.

ومثلما قلنا في الطريقة السابقة ، لكلّ طريقة من هذه الطُرق محاسن ومزايا ، ولها عُيوب أيضاً.

**في الطريقة الأولى :** التي يُكتب فيها المتن في أعلى والهوامش في أسفل الصفحة نفسها ، هي أكثرها سهولة ؛ حيث يجتمع المتن والهامش في صفحة واحدة ، كما أنّ من الممكن دون صعوبة كبرى وخصوصاً بالنسبة لأدوات الطباعة الحديثة ،

إضافة هامش جديد في الصفحة نفسها. فلو أنني أراجع ، وبدا لي أن أكتب هامشاً طرأ لديّ علم به ، أو اقترح عليّ أن أكتبه ؛ فعندئذٍ ليس هناك صعوبة في أنني أضيف هذا الهامش في الصفحة نفسها ، ولا أضطر إلى تعديل (١٠٠٠) هامش مثلاً ؛ لأن عندي ثلاثة هوامش ، تُصبح أربعة ، فأضيف رقم (٤) ، أو أضيف رقم بين (١) و (٢) مع ملاحظة تعديل تسلسل الأرقام ، يُمكن أن أضيفه في المتن وفي الهامش دون صعوبة ، وخصوصاً بعد استعمال أدوات الطباعة الحديثة ، على حين أن الطريقتين الأخرين التي تُكتب فيها الهوامش كاملة في نهاية الفصل ، أو تُكتب الهوامش كاملة في نهاية الرسالة ؛ سوف تكون الصعوبة فيهما أكثر عند إضافة أيّ هامش ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تغيير الترقيم المسلسل من أول هذا الهامش المضاف إلى نهاية الفصل على حسب الطريقة الثانية ، أو إلى نهاية البحث على حسب الطريقة الثالثة.

كما أن من الصعوبات على القارئ أيضاً أن ينتقل من المتن في موضعه إلى الهامش الذي يأتي بين عشرين أو ثلاثين صفحة ، أو إلى آخر الرسالة بعد (٢٠٠) ، أو (٥٠٠) صفحة ؛ لأنّ بعض الرسائل حجمها يكون كبيراً ، فيقرأ في صفحة (١٥) ، ثم يرجع إلى الهوامش في صفحة (٥٠٠) ، ويظلّ واضعاً متن الرسالة واقفاً هكذا يذهب مرة هنا ، ويذهب مرة هناك. وقد يتكرر هذا في الصفحة الواحدة أكثر من مرة ، وهذا يؤدي إلى عدد من الصعوبات ، وهي صعوبات حقيقية تدعو إلى الضجر والضيق والملل ؛ ولهذا فيُفضّل استخدام الأمر الأول ، أو الطريقة الأولى. وعلى كلّ حال نحن لا نفرض على الباحث رأياً في المسألة ، ولكن من حقّه أن يختار ، لكن إذا اختار طريقة مُعيّنة فإنه يلتزم بهذه الطريقة ، ولا يصحّ له أن يدعها إلى غيرها ، فيكتب فصلاً بطريقة ، ويكتب فصلاً آخر بطريقة أخرى ؛ لأن هذا من الخلط الذي لا ينبغي الوقوع فيه.

وعلى الباحث أن يعلم أن كتابته للهوامش بما فيها من أسماء المصادر والمراجع ، لن تُغنيه عن كتابة المصادر والمراجع في آخر البحث مرة ثانية. وللمصادر والمراجع عند كتابتها بالهامش أهمية كبيرة جداً ؛ لأن المصادر والمراجع - كما أصبح مفهوماً - هي : الروافد والمعين الذي يستمد منه الباحث مادة بحثه. هي الثروة ، أو المادة الخام ، وهي تكون قسماً كبيراً من البحث ؛ لا سيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية. نحن لا نستطيع أن نستغني عن المصادر والمراجع أبداً ، وقد يصل حظها من البحث إلى نسبة عالية جداً ؛ ولذا **تُجب العناية البالغة بها :**

**أولاً :** لأنها هي اللبّات الأساسية التي لا بُدَّ من العناية بتجميعها لدورها في تكوين البحث العلمي. فإن كنت سأكتب عن الإمام الشافعي ، أو الإمام أحمد بن حنبل ، أو أكتب عن الطبري ، أو أكتب عن ابن تيمية ، أو أكتب عن ابن كثير ، أو أكتب عن ابن خلدون ، أو أكتب عن أي شخصية ، لا أستطيع أن أكتب هذا بدون مصادر ، لا بُدَّ أن أرجع إلى المصادر والمراجع لأكوّن المادة العلمية والأخبار والمعلومات التي تتعلّق بهذه الشخصيات التي سأدرسها. فهي مهمة لأنها تُمثّل اللبّات الأساسية في بناء البحث ، ثم لأنها هي الشّرة التي تُضيء عقل الباحث وتوجّهه إلى بعض التعليقات النقدية ، أو الأفكار المبتكرة التي ما كان لها أن تخطر على ذهن الباحث لولا قراءته للمصادر والمراجع وفحصه لها ، وتفكيره فيها وفي المعلومات المُقتبسة منها. وما دام الأمر كذلك ؛ فمن الضروري العناية بها ، والإشارة إليها في البحث وهوامشه كلّما اقتبس الباحث نصّاً من نُصوصها ، أو فكرة من أفكارها.

وتكون الإحالة في الهوامش إلى المصادر والمراجع بطريقتين مشهورتين ، على حين توجد طرق أخرى أقلّ شهرة وأقلّ استعمالاً ، سنشير إليها فيما بعد أن نبين هاتين الطريقتين :



**الطريقة الأولى: التوثيق الكامل بالهامش:** وذلك بذكر كل المعلومات المتاحة عن المصدر أو المرجع، بذكر: اسم المؤلف والكتاب كاملاً، وبيانات الطباعة كاملة، رقم الطبعة، مكان الطبعة، البلد الذي تمت فيه الطبعة، رقم الجزء، سنة الطبع، إلى آخر هذه البيانات. يعني مثلاً: سأخذ نصاً من كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي، أقول: الشافعي محمد بن إدريس، كتاب (الرسالة)، تحقيق الأستاذ أحمد شاكر، طبع مطبعة كذا، سنة كذا، في بلد كذا، رقم الجزء كذا، رقم الصفحة كذا. أكتب هذا عند ورود هذا المصدر لأول مرة عندي. أكتب جميع البيانات، ثم نكتفي بعد ذلك إذا ذكر الكتاب مرة ثانية بعد صفحتين، أو عشر صفحات، أو نحو ذلك، أكتفي بذكر اسم المؤلف أو لقبه، ثم اسم الكتاب. وإذا كان الكتاب طويلاً، فإنه يمكن الإشارة إلى اسم مختصر له يتبعه الباحث فيما بعد. وهنا نسأل: هل يكتب اسم المؤلف أولاً، أو اسم الكتاب؟

الجواب: أن لدينا طريقتين:

- البدء باسم المؤلف.

- البدء باسم الكتاب.

ولا حرج في الطريقتين، وكلاهما يؤدي نفس الغرض ونفس المعنى؛ لكن يفضل فيما يتعلق بالأعلام القدامى، أن يبدأ بالاسم، ثم يكتب اللقب؛ لأن الكتب القديمة قد اتبعت ذلك، مثلاً: كتاب (تاريخ بغداد) مرتب على حسب الحروف (أ، ب، ت، ث)، ولكنه بدأ بأحمد ومحمد أولاً تشريفاً وتعظيماً لاسم الرسول ﷺ ثم يلتزم بعد ذلك بالأسماء بأحمد وإبراهيم، وكذا يوضع إبراهيم قبل أحمد... إلخ.

وفي كتاب مثل كتاب (وفيات الأعيان)، وكتاب (الوافي بالوفيات) ونحوها، يتم هذا الأمر ويُتبع ذلك عادةً إلّا إذا كان العَلَمُ مشهوراً بَلَقْبِهِ، كالجويني مثلاً لا يعرفه كثير من الناس باسمه الأول، الغزالي ربما لا يعرفون اسمه الأول، السيوطي، السرخسي، الزمخشري، السبكي، أمثال هؤلاء، فنبدأ باللقب، ثم نكتب الاسم بعد ذلك. ويمكن استخدام هذه الطريقة مع أسماء الأعلام المُحدثين إلّا إذا كانت شهرتهم بالاسم أكثر؛ بحيث يستطيع القارئ أن يعلم أنّ هذا الكتاب هو لفلان بن فلان. هذه هي الطريقة الأولى.

**الطريقة الثانية: التوثيق المختصر المباشر:** وفيها يُكتب في الهوامش في أسفل الصفحة: اسم المؤلف، أو اسم الشهرة، ورقم الجزء والصفحة، مثل: الطبري مرة يكتب: تفسير الطبري، مرة واحدة، ثم بعد ذلك: الطبري (١٥/١)، ابن خلدون (٣٢٤/٢)، القارئ يعلم أنه يتحدث عن (مقدمة ابن خلدون)، "ابن الأثير" يعني: (تاريخ ابن الأثير) (٢١٠/٣)، وهكذا. الخطيب البغدادي (٧٥/٥) يعني: (تاريخ بغداد)، وهكذا. هذه طريقة مُختصرة لا تُذكر فيها كلّ المعلومات، ولكن يُكتفى بما يدل على الكتاب، دون ذكر لكلّ التفاصيل. ثم تكتمل هذه الطريقة بأن يكتب في قائمة المصادر في نهاية البحث - ليس هنا في أثناء الكتابة، لكن في نهاية البحث - يكتب جميع المعلومات على الطريقة التي سبق الحديث عنها. وللباحث أن يختار الطريقة التي يشاء، ولكن - كما نقول دائماً - يلتزم هذه الطريقة التي يختارها على مدار البحث كلّها، فلا يمزج أو يُزاوج بين الطريقتين؛ لأن ذلك دليل على الارتباك وعدم الوضوح.

هاتان هما الطريقتان: أن تُذكر البيانات كلّها، أو يذكر ما يدل عليها باختصار وبتركيز، وكلّ باحث يختار ما يشاء. البعض يُفضل أن تُكتب كلّ البيانات كاملة، وبعضهم يُفضل أن تُذكر إشارات إلى تلك البيانات، وفي حدود معقولة ومُركزة.

هاتان هما الطريقتان المشهورتان في التوثيق بالهوامش عند ذكر المصادر.

وهناك طرق أخرى أقل شهرة وأكثر صعوبة - ونحن نقول هذه الطرق من باب العلم بها، وربما يختارها بعض الباحثين لا بأس، لكننا نقول إنها طريقة صعبة، وطريقة تحتاج إلى مجهود كبير - من بين هذه الطرق الأخرى، غير الطريقتين المشهورتين السابقتين: طريقة التوثيق بالأرقام فقط، في الهوامش، وهي طريقة لا تخلو من صعوبة؛ لأنها تتطلب حصر قائمة جميع المصادر والمراجع التي رجع الباحث إليها في البحث كله، ثم ترتيب هذه المصادر والمراجع، ثم إعطاء كل مصدر ومرجع رقماً خاصاً يكون هو المستعمل للدلالة على هذا المرجع أو المصدر على طول البحث، وعندئذٍ يُعطي كل كتاب رقماً، لكن بعد أن يُحصى جميع المصادر والمراجع. ومعنى ذلك: أنه لا يستطيع أن يكتب الهوامش في أول البحث إلا إذا جمع جميع المصادر والمراجع ثم رتبها، وأعطى كل واحد منها رقماً، ثم يكتفي في الهوامش بذكر الرقم.

يقول: (٧٥/٢) مثلاً، فالذي يريد أن يعرف (٢) أي كتاب، يرجع إلى القائمة في آخر البحث لكي يرى رقم (٢) ينطبق على أي كتاب، فيعرف منه أنه هو كتاب ...، وهكذا. ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تخلو من صعوبة كما بينّا.

ولا بُدَّ من الحصر لجميع المصادر والمراجع، وهذا لا يتم إلا بعد الانتهاء من البحث؛ فكيف يمكن أن يُشير إلى مصادر وإلى مراجع في أول البحث عند الكتابة، وربما يبدو له كتاب جديد صدر وهو يكتب بحثه، فيحتاج إلى الرجوع إليه؛ فهذا يحتاج أن يُوضع في ترتيبه في آخر البحث، ليأخذ رقماً مَوْضِع أو محل كتاب آخر، وهذا يؤدي إلى تغيير كل الأرقام التي تأتي عقب هذا الكتاب، وهذا

يؤدي إلى تغيير كل الهوامش الموجودة في البحث ؛ إذا هذه طريقة صعبة جداً ، ولا يكاد يلجأ إليها الناس إلّا في أقلّ القليل ، نسبة لا تكاد تصل -تقديراً- إلى نصف في المائة. والذي يفعل هذا الأمر ، يكون موضع تعجب في بعض الأحيان ، وموضع سؤال في بعضها الآخر.

بهذه الطرق التي تحدثنا عنها ، نكون قد تحدثنا عن كتابة الهوامش على مدار البحث ، وعن الطرق التي يمكن استعمالها في هذا الأمر.

### ولدينا بعض المراجع التي نذكرها للاستزادة أيضاً ، ومنها :

- (كتابة البحث العلمي) ، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (ص: ١٣٥ - ١٨٣) ، وقد استغرق صفحات كثيرة جداً ، ولكنها في معظمها صفحات تطبيقية ؛ حيث إنه قدّم نماذج لأسماء كتب ، ولكيفية الكتابة.
- (كيف تكتب بحثاً أو رسالة) ، للدكتور أحمد شلبي ، (ص: ٩١ - ١٠١).
- (البحث العلمي) ، للدكتورة رجاء دويدري ، (ص: ٤٥١ - ٤٥٣).
- (أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق) ، للدكتور مهدي فضل الله ، (ص: ١٠٧ - ١١٠).

وكل واحد من هؤلاء وضّح تلك الطرق وهذه الوسائل ، وقدّم بعض النماذج لتطبيق هذه الطرق وهذه الوسائل ؛ فالرجوع إليها يُعطي نماذج تطبيقية يمكن للباحث أن ينسج على منوالها ، وأن يكتب على غرارها ، ويكون لديه هذه النماذج التطبيقية.

كلّ هذا مما نعتبره من الأمور المُعانة على كتابة البحث التي انتقلنا إليها ، وأوضحنا كيف تتم كتابة البحث من حيث اللغة ، ومن حيث الأسلوب ،

واستخدام علامات الترقيم، وطريقة كتابة الهوامش. وهذا من العدد، ومن الوسائل التي تُعين الباحث على أن يكتب كتابة جيّدة.

#### كيفية كتابة مُسوّدة البحث، وشروط الكتابة الجيّدة

نُشير هنا إلى أنّ الكتابة الجيّدة التي تُقبل من المشرف، ربما لا تتأتّى لكثير من الباحثين من أوّل مرّة، ومن ثمّ فسنُتحدث أيضاً عن كيفية إجادة هذه الكتابة؛ بحيث يتقدّم بها وهو على ثقة من قبول عمله. كيف يكتب مُسوّدة البحث؟ كيف يتقدّم بها إلى أستاذه ومُشرفه؟

هذا هو الذي نودّ الآن أن نهتمّ به، وهي مسألة دقيقة ومهمّة، وتحتاج منا إلى مزيد من العناية. وفيها نقول: يُمكن أن نضع العنوان "مُسوّدة البحث وشروط الكتابة الجيّدة".

نقول: قد لا يتأتّى لكثير من الباحثين أن يُجيدوا كتابة البحث على نحو مُكتمل من أوّل مرّة، وربما لا يتسنّى ذلك إلّا للقليل منهم؛ ولهذا لم يكن مُستغرباً أن يكتب البحث أكثر من مرّة حتى يأتي على النحو المطلوب المُستوفي، الذي يرضى عنه الأستاذ المُشرف، ويرضى عنه أعضاء المناقشة. والوضع الغالب المُعتاد، الكثير الشائع، هو: أن يقوم الباحث بكتابة البحث في صورته الأولى، أو في المُسوّدة التي تكون بمثابة تجربة عملية يقوم فيها بتطبيق ما تعلّمه من القواعد والمعارف النَّظرية التي تحدثنا عنها فيما سبق، والتي تُبيّن شروط الكتابة الجيّدة لموضوعه، من حيث الأسلوب واللغة، وما تتطلّبه من صياغة علمية لبحثه، بعد أن يكون قد قام في مرحلة سابقة بتصنيف المادة العلمية وفرزها، ثم توزيعها على الأبواب والفصول.

ومن الممكن - من باب التسهيل والتيسير - أن يبدأ الباحث كتابته لبحثه بكتابة أولية لأحد فصول البحث، أو بكتابة جزء من فصل لكن يكون هذه الجزء له صفة استقلالية، أو صفة التكامل، ثم يقوم بتركه بعض الوقت، مُنشِغاً عنه بجمع مادة علمية لفصل آخر، أو بالقراءة العامة في موضوع التخصص، ثم بعد ذلك يعود هو نفسه لقراءة ما كتبه، بروح نقدية لكي يكون هو حَكماً على بحثه وعلى جهده.

وقد يتمكن بعض الباحثين من إدراك بعض القصور في التعبير - يعني يقول: هنا غلطة نحوية، هنا غلطة لغوية، هنا غلطة تعبيرية في الأسلوب، هنا خطأ في هامش، هنا فكرة تحتاج إلى وفاء، هنا خطأ ينبغي أن يعدل عنه، هنا فجوة ينبغي أن يتجاوزها وأن يملأها بعلم بحيث لا يكون هناك فجوة في عرض الأفكار؛ لأنها لو تركت هكذا سوف يكون البحث غير مترابط من الناحية المنطقية.

وربما يكتشف الباحث نفسه في الحقيقة إذا كان باحثاً ناضجاً، أن هناك أفكاراً ينبغي إضافتها إلى هذا الذي كتبه، أو أن هناك أفكاراً ليست ذات صلة جوهرية بالبحث، ومن ثمَّ يمكن الاستغناء عنها. وهو في هذا كله ينقد نفسه نقداً ذاتياً - هو نفسه الذي ينقد نفسه - بعد أن يكون كتبه وتركه فترة، يعني يتركه شهراً مثلاً، أو ثلاثة أسابيع، ثم يعود إليه ويقرأه بروح جديدة، وبعين جديدة، فعند ذلك ربما يكتشف هو نفسه أن البحث فيه بعض الأخطاء، أو بعض القصور، أو بعض الزيادات، أو بعض الاستطرادات، أو نقص في المراجع، أو نحو ذلك.

كل عمل يقوم به في المرحلة النقدية هذه، سيجعله في غنى عن كثير من النقد الذي لولا قيامه هو به لقام به المشرف فيما بعد. بمعنى أنه كلما يُنظَّم عمله ويُتقنه ويُحسنه سوف يتخفف من كثير من التوجيهات التي يتوجّه بها المشرف إليه. إذا

قدّم عمله ناضجاً كاملاً مُكتملاً اطلع عليه بعين الناقد؛ فإنه سيحذف كلّ الشوائب ويُقدّم البحث جيّداً مُتقناً إلى مُشرفه، وعندئذٍ سيقبّل الجُهد الذي يقوم به المُشرف، أو التعديلات التي يطلبها منه المُشرف.

وعلى الباحث أن يتحلّى هنا - وفي البحث كلّهُ بصفة عامة - بروح الصبر، والمُثابرة، وقوة العزيمة، والاستعلاء على اليأس والقنوط الذي قد يُصيب بعض الباحثين لإحساسهم بالعجز عن البدء في الكتابة - هذه مرحلة كلنا مررنا بها - أو لأنّ ما كتبوه لا يُعبرُ تماماً عما يُريدون تسجيله في بُحوثهم؛ يحسّ أن الذي كتبه أقلّ ممّا يُريد، وربما يكتب ثم يُمزق ما يكتب، ثم يكتب، ثم يُمزق ما يكتب؛ وهذا أمر طبيعي لأن الكتابة العلمية مهارة، وأنا لا أستطيع أن أقود السيارة من أوّل مرة، ولا أستطيع أن أكتب على "الكمبيوتر" من أوّل مرة، ولا أستطيع أن أكتب حتى حُرُوف الهجاء من أوّل مرة. والكتابة في البحث العلمي هي على هذا النحو أيضاً؛ ومن ثمّ تحتاج إلى رُوح الصبر، والمُثابرة، والعزيمة، والرغبة في الكمال، وسيحصلها - إن شاء الله تعالى.

والكتابة - إذاً - مهارة تُكتسب بالتجربة والممارسة، والمحاولة الجادّة، والعزيمة الصادقة، واستنفار المَلَكات النفسية والعقلية، والاقتراء بالباحثين الكبار ممّن سلكوا هذا الطريق من قبله، ثم بلغوا فيه مراتب عُليا. وليُعلم الباحث أنّ هؤلاء الكبار مرّوا بنفس الحالة التي يمرّ بها الآن، ولكنهم لم يستسلموا لها، بل تغلبوا عليها.

وكم جرّبوا وأخطئوا! وكم كتبوا ثم لم يَرْضَوْا عمّا كتبوا! ولكنهم ألزموا أنفسهم الصبر والمُجاهدة، وكرّروا المحاولات حتى استقاموا على الطّريقة وأجادوها، وأصبحوا رُوّاداً يلجأ الناس إليهم؛ ليقتبسوا من علمهم، ولينسجوا

على منوالهم. ومن ثمَّ فلا ينبغي للباحث إذا ألمَّت به بعض المشاعر السَّلبية أن يستجيب لها، بل عليه أن يُزيحها عن طريقه.

وليتمسك بكلِّ ما يُعينه على النَّجاح، وليأخذ بالأسباب، وليطلب العون من الله عزَّ وجلَّ فإنه نعم المولى ونعم النصير؛ وسيجد من عون الله عزَّ وجلَّ ما يُعاونه على اجتياز تلك المرحلة الحسَّاسة والدقيقة، والتي قد تكون مُفترق طرق بالنسبة لبعض الباحثين؛ لأن بعض الباحثين ممن ليس لديهم العزيمة، ربما ييأس ويقول: هذا طريق صعب، وأنا لا أستطيعه، فلأذهب إلى شيء آخر أسهل. لكن عليه أن يجتاز هذا الموقف، وليتقدم بثبات وعزيمة لأنه سينال مثلما نال الآخرون بسبب الصَّبر، والتَّوكل على الله، والاستعانة به في مثل هذه الأمور العلمية الجادة.

ويمكن للباحث في بداية المحاولات، أن يكتب فصلاً مثلاً، أو جزءاً من فصل، ثم هو بنفسه يُراجعهُ؛ هذه طريقة من طرق التَّمرُّس على الكتابة، والتَّعود على هذه الكتابة.

**وهناك طريقة ثانية:** يُمكن له في بداية المحاولات أن يقتنع وأن يقنع بتسجيل الأفكار وتدوينها، تاركاً مسألة التَّجويد والتَّحسين إلى وقت آخر. ويكفيه في هذه المرحلة الأولى للكتابة أن يُخرج الأفكار من ذهنه إلى حيِّز الوجود على الورق. وليجتهد في صياغة العناصر وبيان المضمون، وسيكون بإمكانه فيما بعد أن يُحقِّق لها مُستوى أفضل من البيان والكمال. هذه أيضاً وسيلة من الوسائل.

والباحث الجيد يَعرف أنسب الأوقات للكتابة؛ فالبعض قد يكتب بعد صلاة الفجر، ينام نوماً هادئاً ومُستريحاً، ويقوم من النوم فيصلِّي الفجر قبل العمل. والبعض الآخر يبدأ في ذلك الوقت تكون نفسه مُشرقة وعقله وذهنه صافياً، ويكون جوّه والمُحيط به ساكِناً، وليس هناك ما يشغله من حركة في البيت، أو



أولاد يتصايحون ، أو جيران تصدر عنهم حركات ... إلخ. يختار الوقت المناسب ، ونحن بما أننا باحثون في نطاق العمل الإسلامي ، فإننا نقول : إنه كلما اقترب الإنسان من الله ﷻ وكلما اتقى الله ﷻ فإن الله ﷻ سيُمدّه بِمدد وفَيْض من عنده ؛ لأن الله ﷻ يقول : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٩] ، يُعطيكم الفرقان ، والفرقان يُفرِّق به بين الحق والباطل ، ويُعطيكم نُورًا كما قال في آية أخرى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٨] ، وقال جل جلاله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فهذه كلها من الوسائل على تحصيل العلم ، وكان الإمام الشافعي < يقول :

شَكُوتُ إِلَى وَكَيْعٍ سَوْءٍ حِفْظِي ❖ فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي  
وَأَخْبَرَنِي بِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ ❖ وَنُورُ اللَّهِ لَا يَهْدِي لِمَعَاصِي

فهذه مسائل نستعين الله ﷻ عليها ، ونجد في فضله ومدده خَيْرَ عَوْنٍ لَنَا عَلَى أَنْ نَجْتَازَ تِلْكَ الْمَرَاهِلَ الدَّقِيقَةَ مِنْ مَرَاهِلِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ؛ حَتَّى لَا نَقْعَ فِي الْيَأْسِ أَوْ الْقُنُوطِ إِذَا تَأَبَّى الْعِلْمَ عَلَيْنَا ، أَوْ تَمَرَّدَ عَلَى أَذْهَانِنَا ، وَسَيَكْتَبُ اللَّهُ لَنَا التَّوْفِيقَ - بِإِذْنِ اللَّهِ.

فهذه أيضاً طرق ووسائل من الوسائل التي يُمكن بها أَنْ نَكْتُبَ الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّ. نَكْتُبُ فَصْلًا ، ثُمَّ نُرَاجِعُهُ وَنَنْقُدُهُ ، أَوْ نَكْتُبُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَفْكَارِ نُسَجِّلُهَا وَنُدَوِّنُهَا ، ثُمَّ نَتْرِكُ التَّجْوِيدَ إِلَى مَرَحَلَةٍ ثَانِيَةٍ. وَإِذَا عُدْنَا إِلَى هَذِهِ الْأَفْكَارِ نَفْسَهَا فَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُحَسِّنَ صِيَاقَهَا وَكِتَابَتَهَا. وَكَلِمَا اكْتَمَلَتِ عِدَّةُ الْبَاحِثِ وَزَادَتْ خَبِيرَتُهُ ؛ اسْتَطَاعَ أَنْ يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ عُلْيَا مِنَ الْإِتْقَانِ ، وَلَعَلَّهُ يُحَسِّنُ هُوَ نَفْسَهُ أَنْ خَبِيرَتُهُ تَزْدَادُ كُلَّمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابَةِ الْبَحْثِ ، وَأَنَّ خَبِيرَتَهُ فِي الْبَابِ الثَّانِي مَثَلًا أَكْثَرَ

وأوسع وأعمق من خبرته في الباب الأول ، وأن الكتابة قد صارت أكثر سلاسة ويُسرًا ، وأن قدرته على صياغة الأفكار وإدراك العلاقات بينها قد صارت أكثر قُوّة ووضوحًا ، وأن الروح النقّدية لديه تدفعه إلى مزيد من التجويد والإتقان.

وعليه أن يقوم بالتطبيق العملي لسائر الأفكار النظرية التي تحدثنا عنها من كلّ الوسائل ، من ناحية الأسلوب ، من ناحية المنهج ، من ناحية مُراجعة المراجع ، من ناحية كَيْفِيَةِ الاقتباس. فإذا قام بالاقتباس فليُطبّق القواعد التي تعلّمها على الاقتباس ، إمّا أن يكون اقتباسًا كاملاً ، وإمّا أن يكون اقتباسًا فيه حذف ، وإمّا أن يكون عرضًا للفكرة ، وإمّا أن يكون تلخيصًا للفكرة ، وإمّا أن يكون اختصارًا للفكرة إلى آخر هذا الكلام الذي تحدثنا عنه.

وإذا أحال إلى الهوامش ، فليُطبّق عليها كذلك ما تعلّمه. وهكذا يستمر في بذل الجُهد إلى أن يُتمّ كتابة البحث. وعليه في النهاية أن يتأكّد أنه طبّق عددًا آخر من الشروط ؛ التي يجب أن نتعلّمها في أناة ، ونطبّقها في دقّة ؛ لأن هذا سيؤدّي بالفعل إلى اختصار وقت كبير ، وإلى مزيد من الثقة في الأعمال التي نقوم بها ، وإلى مزيد من الثقة ونحن نتوجه بأعمالنا إلى المُشرف ، أو إلى لجنة المناقشة ، إذا كنّا قد طبّقنا هذه المسائل بصفة عامة.

المسائل القادمة كثيرة ، ونُعرفها بأناة وبدقّة وبصبر ، ونُسَمِّع إليها بهُدوء ويَقْظَة ؛ لأنها أمور مهمّة. وهي تشمل الكتابة في جميع جوانبها ، من أوّل المنهج ، إلى اللغة ، إلى التعبير ، إلى القواعد ، إلى الترابط ... إلخ. فنقول :

**أولًا:** عرض الموضوعات بصورة دَقِيقَة وواضحة ، وبأسلوب سهل ، يتلاءم والمادة العلمية. وعلى الباحث أن يتحرّى في ذلك كلّ تسلسل الأفكار وترباطها ، مع التأكد من السلامة اللغوية والصحة النحوية. وإذا لم يكن قادرًا -للأسف

الشديد كما هو حادث الآن في كثير من القطاعات والكليات والجامعات، أصبح الحديث باللغة العربية والكتابة باللغة العربية من الأمور الصعبة، مع أنها لغة القرآن الكريم، واللغة التي درج عليها أسلافنا القدامى، وهي اللغة الشريفة التي اختارها الله ﷻ لكي تكون لغة كتابه الكريم، ولغة نبيه الكريم ﷺ فنحن مكلفون شرعاً بإجادتها وإتقانها - على تطبيق مستوى لائق أو معقول؛ فإن عليه أن يستعين بمن يُصحح له حتى تكون كتابته جيدة ودقيقة، من المتخصصين. وقد يكون من غير العرب مثلاً واحد من إندونيسيا، واحد من ماليزيا، واحد من النيجر... إلخ، فأمثال هؤلاء يحتاجون إلى مَنْ يُعينهم إلى تدقيق وتصويب الأسلوب اللغوي على نطاق البحث كله.

**ثانياً:** على الباحث أن يقوم بتنقيح عناوين البحث، بما فيه من أبواب، وفصول، وأفكار رئيسة أو فرعية، مع تحري الترابط والاتصال بين هذه الأفكار، وبين الأبواب والفصول.

**ثالثاً:** الحرص على إيجاد توازن منطقي وتوازن شكلي بين الموضوعات وبين الأبواب بعضها مع بعض؛ بحيث لا يكون مقبولاً من الباحث أن يكتب بعض الفصول طويلة جداً، وأن يكتب بعض الفصول قصيرة جداً، مثلاً: فصل مائة صفحة، والفصل الذي بعده عشر صفحات، أو باب مائتا صفحة، والباب الذي بعده خمسمائة صفحة... فهذا لا يكون مقبولاً من الناحية الشكلية، وسيكون بمثابة من يمشي على رجل واحدة، لن يكون متزناً في مشيته، أو الذي يحاول أن يطير بجناح واحد لا يمكن له أن يطير. والمشرّف سيقول له: اعمل توازناً بين هذه الأبواب والفصول. لا يُعقل أن يكون واحد مائة، والآخر خمسمائة، أو فصل مائة، والثاني عشرة، أو سبعة أو ثمانية. وهذا يحدث أحياناً، وتُردّ الرسائل لأصحابها من أجل هذا الأمر.

لكن لا بدّ من التوازن. وربما نسأل: إذا كانت المادة العلمية لا تَسمح إلّا بهذا، مثلاً أحد الباحثين أعد بحثاً عن العقيدة؛ فنجدّه في باب الإيمان بوجود الله تعالى قد أسهب في هذا الموضوع، ثم تحدث عن النبوات، أسهب أيضاً في هذا الموضوع، ثم نأتي إلى الإيمان بالغيب، فنجدّه قد تحدّث أقلّ القليل، أو كتب سطوراً قليلة حول هذا الموضوع، فماذا يفعل؟!

عندئذٍ كان لا بدّ من التنازل عن بعض الأشياء، فلا أستطيع أن أجعل باباً مكوّناً من مائتي صفحة، وباباً من ثلاثين صفحة، أو من فصلين كل فصل عشر صفحات؛ فهذا يشوّه منظر البحث، ولا بدّ من التصرف في هذا الأمر من حيث المنهج، لا بدّ أن أضع منهجاً دقيقاً يُساعدني على أن أتفادى مثل هذه التّشوهات، التي تُؤدي إلى نتوء بعض الأجزاء على حساب البعض الآخر، أو ضخامة بعض الأبواب على حساب البعض الآخر... إلخ. فإذا كان الباحث مضطراً، فلا بدّ من التعديل في المنهج الذي يتبعه حتى يُمكن له أن يُقيم توازناً شكلياً فيما يُقدّمه.

**رابعاً:** ينبغي عرض الأمثلة والشواهد التي يرجع إليها في البحث بصورة مُقنعة، ودون إسراف أو إيجاز مُخلّ؛ حيث يكون هناك توازن في العرض، مثلاً: مسألة يأتي لها عشرة شواهد وأمثلة، ومسألة أخرى يأتي لها شاهد واحد! لا بدّ من التّوازن؛ فإمّا أن يُقلّل الكثير، وإمّا أن يُكثّر القليل. ونلجأ إلى التوسط في الأمور؛ لأن هذا يؤدي إلى التوازن في البحث، ولا بدّ من أن يتأكد من سلامة موقفه من الآراء المعارضة، بأن يستخدم أسلوباً مُعتدلاً في عرضها وفي نقدّها دون تعالٍ ودون تكبرٍ، ودون هُجوم، ودون استعمال ألفاظ خَشنة؛ لأن هذا لا يليق بالباحثين في مجال البحث العلمي. وأحياناً يجد الإنسان بعض الباحثين يستعمل ألفاظاً صعبة جداً، ولو راجعوا أنفسهم لاستخدموا ألفاظاً أقل؛ لأن هذا من

الأدب الإسلامي في التعبير، والله تعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٢٣٤]، ويقول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ فلا بدَّ من الاعتدال في مثل هذه المسائل، واستخدام أسلوب مهذب رقيق، فيشير ولا يُصرِّح في بعض الأحيان، إلا إذا كانت المسألة مُرتبطة بعقائد ومسائل مهمة وفيها مُفترق طرق، فلا بدَّ من أن يُصرِّح، ولكن بأسلوب مهذب.

ولنا في القرآن الكريم خير قدوة وخير أسوة: الله تعالى يقول في القرآن الكريم على لسان الرسول ﷺ في حديثه إلى المشركين: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، والرسول ﷺ يعلم أنه على الهدى، ويعلم أنهم هم الذين في ضلال مُبين وعلى ضلال مُبين، لكن انظروا إلى القرآن الكريم في أدبه في التعبير: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾؛ هذا هو الغاية في الأدب في الأسلوب؛ والباحث عليه أن يتحرى هذا لأننا نبحث في نطاق البحث الإسلامي، وفي نطاق الحضارة الإسلامية، والعقيدة الإسلامية، والشريعة الإسلامية، والتاريخ الإسلامي إلى آخر هذه الموضوعات التي تُتخصَّص فيها حتى المجتمع يصبح المجتمع الإسلامي، علم النفس الذي يُنطلق من مُنطلقات إسلامية، علوم التربية التي تُهتدي بهدي الإسلام... إلخ. فلا بدَّ أن يكون لفظنا حسناً في التعبير عن آراء الآخرين. هذه موازين يزن بها الباحث بحثه الذي يُقدِّمه للآخرين، عليه أن يكون واضحاً جداً، وواعٍ لكي يكتب ويُقدِّمه للآخرين.

**خامساً:** ضرورة العناية بتوثيق النصوص المُقتبسة بالطرق العلمية المُعتمدة، كما أنَّ عليه أن يستخدم العلامات الإملائية بطريقة صحيحة، مثلاً: النقطة أين تُوضع؟ والفاصلة أين تُوضع؟ والفاصلة المنقوطة أين تُوضع؟ وعلامة التعجب،

وعلامة الاستفهام ، والشرطة الواحدة والشرطتان اللتان على السطر ، والنقطتان الرأسيتان ... إلخ. يُعوّد نفسه على ذلك ويستدرك على نفسه ، ويُراجع نفسه ، ويُدقق ويتعوّد حتى تكون طبيعة فيه وهو يكتب ، فلا يكون في كلّ مرة محتاجاً إلى مُراجعة الكتاب ... هنا ماذا أضع؟ هنا ماذا أضع؟ أضع هنا نقطة أو فاصلة؟ ... إلخ. فعليه أن يفهم المعنى ويضع العلامة المناسبة ؛ لأن هذا يُساعد على وضوح المعنى ، ويُساعد على حُسن قراءة القارئ مثل هذه الموضوعات.

**سادساً:** تجنّب التّكرار في العبارات والأفكار ؛ بحيث لا يلجأ إلى التّكرار إلّا عند الضرورة ، كأن يكون يُحلّل نصّاً من جوانب متعدّدة ، يعني يُحلّله لغويّاً ، يُحلّله نحويّاً ، يُحلّله بلاغيّاً ، يستخرج ما فيه من وجوه البيان ، ووجوه البيان قد تكون متعدّدة ، فيذكر النص لكي يكون أمام القارئ وهو يُحلّل ... إلخ. فلا يصح التّكرار إلّا عند الضرورة ، والتّكرار عند كل مناسبة ومن غير ضرورة يكون عيباً كبيراً ، ويجعل المُشرف يشطب بالقلم الأحمر أو الأخضر أو أي قلم على هذا الكلام المُكرّر ، ويقول : لا داعي لكلّ هذا الأمر.

**سابعاً:** التّأكد من تطبيقه للمنهج الذي وضعه للبحث ، ومن ترابط كلّ أفكار البحث بالعنوان الذي وضعه له ؛ بحيث يستبعد كلّ ما فيه خُروج أو شُرود عنه ؛ وهنا معيار مُهمّ جدّاً : أن ينظر في كلّ ما يكتب إلى عنوان البحث. عنوان البحث يكون أشبه بالعلّم الذي يحمله الجنود ، أو بالمحور الذي تدور حوله الدائرة في وسط الدائرة ، لا بدّ أن يخرج الخطّ مُستقيماً من أطراف الدائرة إلى وسطها دون التواءات. فعليه في بحثه أن ينظر هكذا دائماً ، هذه الفكرة مُتصلة بالموضوع ، ومُتصلة بالعنوان أو لا ؟ فإذا كانت مُتصلة يضعها في سياقها ، إذا لم تكن مُتصلة ، فإنها تُحذف ، ولا كرامة لأمثال هذه الكلمات التي تُضاف للبحث دون أن يكون لها صلة بالعنوان ، أو صلة بالموضوع العام الذي فيه البحث.

**ثامناً:** الحرص على بروز الشخصية العلمية للباحث، فلا يكفي أن يكون الباحث مجرد جامع، أو ناقل، وهذا كلام قُلتَه من أول مُحاضرة؛ لأن البحث لا بدَّ فيه من إضافة الجديد، ولا تتأتى إضافة الجديد إلّا إذا كان الباحث له شخصية علمية متميزة وحاضرة. ويجب أن تكون ظاهرة في العرض والمقارنة، والعرض والاستنباط، والاقتراحات والتوصيات، وهذه كلها متعلّقة بالبحث. وليس معنى ذلك - كما قُلت أكثر من مرّة - أن يَغترّ الباحث بما توصّل إليه، بل يجب أن يتمّ ذلك كلّ في تواضع ودون غرور؛ لأن التواضع صفة من صفات الباحثين العلميّين، خصوصاً إذا كانوا في حقل الثقافة الإسلامية.

**تاسعاً:** الحرص على استعمال العلامة الإملائية، وعلامات الترقيم استعمالاً صحيحاً.

**عاشراً:** إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية، وكذلك عند نقل الأحاديث النبوية وتخريجها. هذه مسائل شديدة الأهمية، وما يزال لها بقية سوف نستوفيها في الدرس القادم - إن شاء الله.





استكمال شروط البحث الجيد  
وكتابة قائمة المَصادِر والمَراجع والفهارس  
وإجراءات الطّباعة، والمناقشة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تكملة شروط البحث الجيد ٢٤٩
- العنصر الثاني : كيفية كتابة قائمة المصادر والمراجع ٢٥٨
- العنصر الثالث : كتابة الفهارس وتوجيهات الطباعة و ورق ٢٦٤  
المناقشة



### تكملة شروط البحث الجيد

كنا نتحدث في آخر ما تحدثت عنه ، عن إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية ، وكذلك بنقل الأحاديث النبوية وتخريجها. وأريد أن أتوقف قليلاً عند هذا الشرط ؛ لأنه شرط مهم ، وعلينا أن نلتزمه التزاماً دقيقاً وحرفياً.

**العناية بنقل القرآن:** لا يصح أن ينقل القرآن خطأ ، ولا أن نتقبل أن يقع فيه خطأ في الكتابة ، ولا في الترقيم ، ولا في أسماء السور ، ولا في أي شيء يتعلق بالكتابة لآيات القرآن الكريم ، التي درج العرف على كتابتها بالخط العثماني ، وفي بعض الأحيان تنزل من "الكمبيوتر" ، وفيها شيء من التطوير ، لكن المهم هو الدقة في نقل الآيات القرآنية.

**وفيما يتعلق بنقل الأحاديث النبوية:** لا بد من العناية بتخريج الأحاديث النبوية ؛ بمعنى : أن يذكر كل شيء يتعلق بهذا الحديث النبوي. يعني : إذا كان رواه البخاري نكتب : رواه البخاري ، كتاب كذا ، باب كذا ، رقم كذا إذا تيسر. الآن عن طريق الأقراص الممغنطة يُعرف الرقم أيضاً.

إذا كان قد رواه مسلم نُبين موضعه في كتاب مسلم. هذا هو التخريج ، لا يصح أن أقول رواه الشيخان فقط ، هذا ليس تخريجاً ، هذا يعني : أمر لا يليق في البحوث العلمية ، وإنما تُحدد المواضع التي يمكن لنا أن نرجع فيها إلى هذه الأحاديث في الكتب التي جاءت فيها. وإذا قلنا على سبيل المثال : رواه الشيخان ، لا بد أن أحدد أن اللفظ مُتفق أو ليس مُتفقاً ، فإذا كان اللفظ لأحدهما أحده : أقول : رواه الشيخان واللفظ للبخاري ، أو رواه الشيخان واللفظ لمسلم ، أو رواه الخمسة إلا فلاناً ، أو رواه الإمام أحمد في "مُسنده" جزء كذا ، صفحة كذا ، أو

رواه الطبراني في "الأوسط" جزء كذا، صفحة كذا... إلخ. ولا ينبغي التهاون في هذا الأمر، وخصوصاً في حقل الثقافة الإسلامية، وفي حقل العلوم الشرعية؛ لأن الشريعة هي موضع اعتبار كبير لأن المصدر الثاني في الإسلام: الأحاديث النبوية.

بعض الناس لا يهتم في أقسام العقيدة، ربما يقول: أنا لست متخصصاً في علم الحديث، لا؛ أنت ينبغي أن تتخصص أو تسأل المتخصصين، أو تستعين بمن يُعينك على تخريج هذه الأحاديث؛ لأنه لا يصح استخراج العقيدة من الأحاديث الضعيفة، ولا من الأحاديث الموضوعة المنحولة كذباً على الرسول ﷺ؛ فلا بُدَّ أن أعلم.

وبعض الناس يأتي بأمور شائعة على السنة الناس وهي ليست من الأحاديث، ويظن أنها أحاديث. فإذا لا بُدَّ من الدراية بهذا الأمر، وحتى لو احتاج أن يأخذ دورة في هذا الأمر، أو يستعين بأهل الاختصاص، لكن أن يترك الأحاديث مُجرّدة هكذا دون تخريج، فهذه مسألة لا تليق ولا تجوز في مجال البحوث الإسلامية.

لا بُدَّ من عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف الشريف، وعزو الأحاديث النبوية، أو تخريجها، يعني: التخريج مرحلة أعلى من العزو، بمعنى أنه يحكم على الأحاديث نفسها في غير البخاري ومسلم، فيقول: هذا حديث حسن صحيح، أو يأتي بتخريج الترمذي له، أو بتخريج أبي داود، أو النسائي، أو نحو ذلك من العلماء الأعلام، أو "تخريج أحاديث إحياء علوم الدين"، أو الحاكم في (المستدرک)، أو الطبراني في كذا، أو كتب الأحاديث وهي كثيرة ما أكثرها! وزادها الله بركة! وزاد علماءنا فضلاً، وتقبل الله منهم أعمالهم، لكن لا بُدَّ من الإفادة من هذه الجهود، وعدم ذكر الأحاديث مُجرّدة من غير تخريج، أو

عزّو لها على الأقل ؛ لأن هذا يُعطي البحث متانة وقوة ، ويُؤسس الأدلة على براهين قوية. ومعنى ذلك : أنه لا بُدَّ من العناية البالغة بهذا الموضوع.

وإنّه ممّا يُؤسّف له في بعض الأحيان ، عندما تُناقش بعض الرسائل ، أنه لا يكون الباحثون قد أعطوا هذا الجانب عناية ، يقول : أنا باحث في اللغة العربية ، فما لي وللحديث ؟ لا ؛ أنت مُكلّف بهذا الأمر. يقول : أنا باحث في التاريخ الإسلامي ، ولماذا أوثّق كذا وكذا؟ نعم. أنت مُكلّف في مثل هذا الأمر. يعني : في "السّقيفة" عندما يتردّد القول بين المتحدّثين فيها ، ربما يأتي حديث : ((الأئمة من قريش)) ، فلا بُدَّ من تخريجه ، ولا يمكن أن يُذكر هكذا بدون تخريجه كأننا نتحدث عن كلام أي شخص ، بل إننا في كلام أي شخص لا بُدَّ أن نُوثّقه بذكر المرجع والمصدر ، فمن باب أولى أن يُوثّق حديث النبي ﷺ. وهذه مسألة لا بُدَّ من العناية بها.

**حادي عشر:** التأكّد من مطابقة التّرقيم الذي في الأصل أو في المتن ، مع ترقيم الهوامش في الصفحة نفسها ، يعني : عندي في الصفحة خمسة هوامش ، خمسة في المتن ، فلا بُدَّ أن يكون عندي خمسة هوامش ، أو الخامس سيكتمل في الصفحة التي تليها ، لا يكون عندي فوق خمسة ، وعندي تحت أربعة ؛ لا بُدَّ من إقامة هذا التّوازن ، يعني : نتأكّد من تنفيذ الهوامش التي وضعنا لها أرقاماً ، فربّما نكون قد وضعنا رقماً لا هامش له ، فإذا اكتشفنا مثل الأمر فلا بُدَّ من إدراجه وإكماله في الصفحة نفسها كما يرى البعض ، أو في آخر الفصل كما يرى البعض ، أو في آخر البحث على حسب ما يرى البعض ، على حسب الطُّرق الثلاث التي تحدّثنا عنها من قبل.

**ثاني عشر:** أن يُعنى الباحث عناية فائقة بالمُقَدِّمة ؛ لأن المُقدِّمة هي أوّل ما يلتقي به القارئ ، هي : عنوان البحث لأن فيها توضيحاً لأهمية البحث ، وأسباب اختياره ، والنتائج المرجوة من وراء القيام به.

نحن لا نكتب في المقدمة النتائج النهائية، وإنما النتائج النهائية تُذكر في الخاتمة؛ إنما يقول: أنا أسعى إلى تنفيذ كذا، أو إلى الوصول إلى كذا، أو إلى بيان كذا؛ فهذا هو الذي يُعطى في المُقدمة. فلا بُدَّ من العناية بالمُقدمة جداً. والمقدمة - كما ينبغي العلم - هي آخر ما يُكتب من البحث. بعد أن يكون البحث قد استقر، وعلى طريقة خاصة، ووصل إلى ثبات، بعد القراءة حتى من المُشرف، لا بُدَّ أن نعود لكي نكتب المُقدمة كتابة تتلاءم مع البحث الذي كتبته، وتكون مُعبّرة عنه تماماً؛ بحيث لا أكتب فيها شيئاً لا يأتي في البحث، ولا أذكر فيها موضوعات لا ترد في البحث. وإذا جاءت أقل من البحث فإن ذلك يؤخذ أيضاً على الباحث.

فلا بُدَّ من العناية بالمقدمة عناية بالغة؛ لأنها أول ما يلتقي به القارئ، وهو يُعطي تقديراً أولياً للباحث عند قراءته للمقدمة. فإذا لم تكتب بعناية فإن القارئ يُعرض عن البحث، وربما لا يُحسن تقديره تقديراً حقيقياً فيما بعد. هذه مسألة خطيرة، وشديدة الأهمية في الحقيقة.

ثم عليه كذلك أن يهتم بخاتمة البحث، التي تتركز فيها أهم النتائج، وفيها يظهر بجلاء ما أضافه الباحث من نتائج وإضافات علمية جديدة للبحث العلمي. ومن الطبيعي، مثلما اهتمنا بالمقدمة، أن نهتم بخاتمة البحث أيضاً؛ لأنها - كما قلت منذ لحظة - هي التي تتركز فيها أهم النتائج، وفيها يظهر بجلاء ما أضافه الباحث من نتائج، وما قدّمه من جديد للبحث العلمي. وربما يكتفي بعض القراء من غير المشرفين، وغير الأساتذة المحكّمين في البحث فيما بعد ذلك، بأن يقرأ مقدمة الرسالة وآخر الرسالة؛ ولذلك لا بُدَّ من العناية بهما جداً؛ لأنهما هما الصورة الحقيقية التي يظهر عليها البحث، وما بين ذلك هو تطبيق للمقدمة وتمهيد للخاتمة.

الخاتمة هي الجزء النهائي من نصوص الرسالة، وهو آخر ما تقع عليه عين القارئ من صميم البحث، وهو الذي يحدث الانطباع الأخير لدى القارئ. ومن ثمّ تحتاج إلى عناية شديدة في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة، واختيار الجمل والعبارات المعبرة، وإيضاح النتائج التي توصّل إليها، كما أنه قد يكون بعض التوصيات التي توصي باستمرار البحث في هذا المجال، أو اقتراح بعض الموضوعات التي قد يستفيد منها الباحث نفسه أو غيره من الباحثين.

والقارئ الذي يقرأ البحث صبراً طويلاً إلى أن يصل إلى هذه النقطة لكي يحصل في النهاية إلى شيء له قيمته، فليجتهد الباحث في إشباع رغبة القارئ وإعطائه انطباعاً حسناً عن البحث، من حيث الأهمية، ومن حيث الأفكار، ومن حيث الصياغة، ومن حيث النتائج، ومن حيث التوصيات.

ولعلّ هذه الشروط التي تحدث عنها هي أهمّ الشروط التي ينبغي توافرها في البحث العلمي، لتحقيق مستوى جيّد من الكتابة. فعلى الباحث أن يزن بحثه بهذه الموازين، كل موضوع على حدة، الأسلوب جيّد أو ليس بجيّد؟ الصياغة حسنة أو ليست حسنة؟ المنهج مطّرد أو غير مطّرد؟ البحث فيه استطراد، أو ليس فيه استطراد؟ الموقف من الآخرين جيّد أو فيه جدّة؟ شخصية الباحث ظاهرة أو ليست ظاهرة؟ النتائج التي ذكرت، ذكرت بعناية أو ليست بعناية؟ هذه كلّها موازين، إذا علّمها أولاً، وضعها نصب عينيه وهو يكتب، وكان حريصاً على تطبيقها وعلى تأكيدها؛ فإن ذلك سوف يؤدّي به إلى أن يتقدّم عملاً جيداً. فإذا راعى هذا كلّ، طبّق هذه المعايير والقواعد كلّها، فإنه يستطيع أن يتقدّم بعمله إلى مشرفه بقلب ثابت؛ لأنه يعلم الجهد الذي بذله، ويعلم المعايير التي لاحظها، والضوابط التي نفذها، وكتب كل ما أمكنه له أن يدركه من شروط البحث العلمي؛ فعندئذٍ يتقدّم - كما نقول - بقلب جريء إلى المشرف لينظر في

عمله نظر الأستاذ المتمرس الحريص على هذا الطالب، الحريص على أن يكون عمله مُشرفاً له، وللمُشرف أيضاً ربما يرى - وهذا طبعي - ما لا يراه الباحث نفسه، وربما يستطيع أن يدرك بعض الفجوات، أو بعض الأخطاء، أو بعض النقص الموجود في المصادر، أو في المراجع، أو المعالجة العلمية، ولكن نحن نقول: إذا كان الباحث على صلة وثيقة ومستمرة بأستاذه في أثناء كتابة البحث، ويعرض عليه الأمور أولاً بأول، ويعرفه بالمشكلات التي يواجهها، ويأخذ منه بعض الحلول أو المعاونات لحلّ هذه المشكلات، ثم كان الطالب على دراية جيّدة بطريقة أستاذه في الكتابة ومعرفة الأمور التي يركّز عليها، والطرق التي يهتم بها، والتيارات والخطوط التي يسعى إلى تثبيتها وتأكيداها؛ لأن الأستاذ يتكوّن لديه مدرسة علمية.

فكلما اقترب الطالب منه، أصبح على دراية بشخصية أستاذه، وبمعرفة ما يركّز عليه. فإذا كان الأمر كذلك وكان مُتصلاً به اتصالاً وثيقاً، ويعرض عليه أولاً بأول كلّ ما يتوصّل إليه من نتائج وأعمال، وما يقرؤه من كتب، وما تُصادفه من مشكلات، وما يعرض له من عقبات، ثم يتلقّى توجيهات أستاذه ويُطبّقها، فإننا من المُتوقّع أن نجد توجيهات أستاذه أو ملاحظات أستاذه قليلة؛ لأنه رأى البحث وهو يُولد خطوة خطوة. أمّا إذا حدث العكس، فإن له أن يتوقع ملاحظات كثيرة جداً.

بعض الباحثين يُسجّل الموضوع، ثم يذهب فلا يراه المُشرف إلا بعد سنتين، أو بعد سنة، أو بعد ستة أشهر، أو يأتي له بالبحث كاملاً. بعض النظم في الجامعات تسمح بأن يغيب عن الأستاذ كلّ هذه الفترة الطويلة، فهذا يرعى في خلاء، ليس له من يقوده ولا من يوجهه. لكن عندما يكون قريباً من المُشرف يتعلّم، ويتعود، ويستكشف، ويحضر المناقشات العلمية، ويرى كيف يُعامل الطالب في أثناء



مناقشته بأن يحضر رسائل ماجستير، ورسائل الدكتوراه، والحلقات العلمية، والمجالس العلمية، والدورات ... إلخ. هذا يزوده بخبرات ومهارات لا يمكن اكتسابها إلا بهذه الطريقة.

فإذا كان الأمر كذلك كان قريباً من المشرف، ستكون ملاحظات المشرف قليلة جداً، ويقول له: اذهب على بركة الله واطبع، أو أجر تعديلاً يسيراً في المكان الفلاني، أو احذف الصفحة الفلانية، أو المرجع الفلاني أو نحو ذلك. على سبيل المثال.

لكن العكس خطير، إذا ابتعد عن الأستاذ، وابتعد عن القسم، وابتعد عن مناقشة الرسائل العلمية للآخرين، فله أن يتوقع أن تكون التعديلات كبيرة، وقد تقلب البحث رأساً على عقب، وقد يقترح عليه الأستاذ المشرف إضافة فصل كامل، أو باب كامل، أو حذف فصل كامل أتعب نفسه في قراءته وجمع المادة العلمية له، وصياغته، وطباعته، وتصحيحه ... ولكن يبدو في النهاية أنه ليس ذا أهمية كبيرة؛ لأنه تصرف على غير التزام بالخطأ، وكان بعيداً عن المشرف؛ فالمشرف سوف يطالبه بالتعديل، وبالتغيير وبالزيادة وبالتقصان ... إلخ. هذا أمر يجب أن يكون ملحوظاً في ذهن الباحثين، أن يقتربوا من المشرفين، وأن يلحوا عليهم في الطلب، وأن يسألوهم، وأن يتعرفوا على ما يدور بخواطيرهم، وأن يحضروا مناقشة الرسائل العلمية، والمجالس العلمية التي تعقدها الأقسام، وبعضها قد يكون أسبوعياً - يعني: بعض الأقسام تُجري مجلساً علمياً في كل أسبوع.

فالإنسان يكتسب المهارات بهذا الشكل، وهي لا تأتي عفواً، ولا صدفة، ولكن بالمجاهدة والثابرة، وبالصبر. وعلى أية حال، العلاقة بالمشرف مهمة جداً، وعندما يُقدم له عمله مكتوباً في النهاية، سوف تكون تعليقات المشرف على

حَسَبَ عَلاَقَةِ الطَّالِبِ أَوِ الْبَاحِثِ بِهِ ؛ فَإِذَا كَانَتْ عَلاَقَةٌ قَرِيبَةً سَتَكُونُ الْمُلَاحَظَاتُ قَلِيلَةً ، وَإِذَا كَانَتْ الْعَلاَقَةُ بَعِيدَةً فَإِنَّ الْمُلَاحَظَاتُ سَتَكُونُ كَثِيرَةً جَدًّا .

وهكذا فالباحث على كلِّ حال مُكَلَّفٌ بأن يَسْتَمَعَ إلى نصائح أستاذه وتوجيهاته ، وأن يَعْمَلَ على تَطْبِيقِهَا ، وَيُمْكِنُ لَهُ أَنْ يُنَاقِشَهُ فِيهَا ، وَأَنْ يُقْنِعَهُ بِرَأْيِهِ إِذَا كَانَ لَهُ رَأْيٌ يُرِيدُ الدِّفَاعَ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُلْزِمَ الْمُشْرِفَ بِقَبُولِ رَأْيٍ لَيْسَ لَدَيْهِ مِنَ الْحُجَجِ مَا يُؤَكِّدُهُ ، وَلَا مِنَ الْأَدْلَةِ وَالْبَرَاهِينِ مَا يُؤَيِّدُهُ . فعلى كلِّ حال ، من حَقِّهِ أَنْ يُنَاقِشَ ، وَمَنْ وَاجِبُ الْأَسَاتِذَةِ وَالْمُشْرِفِينَ أَنْ يَسْتَمْعُوا ، وَلَكِنْ فِي حُدُودِ الْمَوَاضِعَاتِ وَالْمَوَاضِعَاتِ الْعِلْمِيَّةِ .

قرأ الأستاذ المشرف البحث ، وكتب ملاحظاته وتوجيهاته ، وقدمها للباحث ، فعلى الباحث أن يتأمل هذه الملاحظات ، وأن يُنفِذَ هذه التَّوَصِيَّاتِ ، وَأَنْ يُعَدِّلَ عَلَى حَسَبِ مَا طَلَبَ الْمُشْرِفُ مِنْهُ . فهو مُكَلَّفٌ بهذا ، وعليه أَنْ يُنفِذَهُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَهُ ، ثُمَّ يَعُودُ بِالْبَحْثِ مَرَّةً ثَانِيَةً إِلَى الْمُشْرِفِ لِكَيْ يَتَأَكَّدَ الْمُشْرِفُ مِنْ تَطْبِيقِ التَّوَجِيهَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي قَدَّمَهَا لَهُ . يعني : لَا يَصَحُّ أَنْ يَخْدَعُ الْمُشْرِفُ ، يَقُولُ : أَنَا فَعَلْتُ ، وَأَنَا طَبَّقْتُ ، وَأَنَا نَفَّذْتُ ، وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّ لَا يَقُومُ عَلَى الْخَدِيعَةِ . وَلَا يَصَحُّ مِنَ الْمُشْرِفِينَ أَنْ يَتْرَكُوا الْأَمْرَ لِلطَّالِبِ ؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ يُرِيدُ أَنْ يُنْهِيَ الْعَمَلَ ، فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يُرِيدُ أَنْ يُنْهِيَهُ عَلَى أَيِّ نَحْوٍ كَانَ . ربما كان وقته ضيقاً ، ربما كان مُرتَبِطاً بِمَوَاعِيدَ إِذَا انْتَهَتْ سُلُغَى بَحْثِهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْمُشْرِفِ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِنْ تَطْبِيقِ التَّوَجِيهَاتِ الَّتِي قَدَّمَهَا لِلطَّالِبِ . وليس من الغريب أن يُقالَ هنا : إِنَّ بَعْضَ الطُّلَّابِ يَكْتُبُونَ بُحُوثَهُمْ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَرَبَّمَا أَكْثَرَ . وَقَلِيلٌ مِنَ الطُّلَّابِ مَنْ يَكْتُبُونَ بِحُثْمٍ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ .

لكن على أية حال لا بُدَّ من متابعة المشرف إلى أن يقول : البحث صالح للمناقشة ، عندئذٍ سوف يقوم الأستاذ المشرف بإعطاء ما يسمَّى إِذْنِ الطَّبْعِ عَلَى

البحث. يعني: يكتب على صفحة العنوان: "البحث صالح للطباعة"، ويُعطي إذنًا بطباعة هذا البحث، فيذهب الطالب لكي يُنفذ المرحلة الأخيرة من المراحل التي سيليّزم بها حتى ينتهي العمل.

ولكن بقيت جُزئية بسيطة لا بُدَّ أن يُراعيها في هذا الموضوع الذي نتحدث عنه.

هنالك بعض الأمور أنبّه إليها، وهي تُجيب عن بعض الأسئلة.

هل هناك حجم مُحدّد للبحث؟ هل يُشترط أن يكون البحث كذا من الصفحات أو أكثر أو أقل؟

للإجابة على هذا السؤال أقول: ليس هناك حجم مُحدّد للبحث، ولكنه يزيد وينقص على حسب موضوعه، وعلى حسب المادة العلمية التي تمّ جمعها، ونوع التّخصص الذي يتمّ البحث فيه. البحوث العلمية التي تتمّ في المجالات العلمية، يعني: في كلية العلوم، الطب، والهندسة، ونحوها... في الكيمياء، والطبيعة والجيولوجيا، والفلك... إلخ. تكون البحوث ذات حجم صغير في العادة، يعني: ليست ذات أحجام كبيرة. أمّا البحث في المجالات الأدبية فيكون في العادة أكبر من ذلك، وأكبر من الأحجام الموجودة في العلمية (العلوم).

وإذا كان الباحث يُحقّق مخطوطاً على سبيل المثال؛ فقد يكون المخطوط كبيراً جداً، وقد يصل البحث إلى آلاف من الصفحات. المفروض: أنّ الباحث والأستاذ المُشرف يتنبهان من البداية إلى أن الحجم ينبغي أن يكون معقولاً أيضاً؛ حتى يُمكن قراءته؛ حتى يُمكن أولاً جمع مادّته والقيام بشروطه، ثم يُمكن قراءته فيما بعد ذلك، ويمكن للباحثين الكبار الذين سيُحكمون في البحث أن يقرءوه بسهولة. يعني: لا يُعقل أن يكتب واحد رسالة دكتوراه ثلاثة آلاف صفحة، هذا يحدث في بعض الأحيان، وهذا أمر شديد المشاقّ على الناس جميعاً: على الطالب، وعلى الأستاذ، وعلى لجنة المناقشة.

ومثل هذا العمل الكبير يُمكن أن يُقسَّم أقساماً وأن يتولَّى القيام به عدد من الباحثين. فليس هناك حجم مُحدد على كل حال، والأساس والمدار في الأمر كُلُّه على التزام التَّركيز في العرض، والبُعد عن الإطناب والإسهاب، وهذا معيار هام من معايير الجودة، التي ينبغي ملاحظتها في تقويم البحوث العلمية. ولعل بحثاً مُركّزاً ذا حجم متوسط، يعني: (مائتا صفحة، أو ثلاثمائة صفحة) على سبيل المثال في البحوث الأدبية، يكون أكثر قيمة وجودة من بحث طويل مليء بالاقتراسات، والاستطرادات، التي تؤدي إلى تَرْهُل البحث وعدم تماسكه؛ فليست العبرة بالكم، ولكن بالكيف، والجودة والدقة، والتَّركيز، ومقدار الإضافات العلمية التي يتوصَّل الباحث إليها في بحثه؛ وهذا ما ينبغي أن يحرص عليه الباحثون.

#### كيفية كتابة قائمة المصادر والمراجع

الآن انتهينا من صُلب البحث، كُتبت المقدمة، وكتب البحث كُلُّه، ووصلنا إلى الخاتمة، وأعطى الأستاذ المُشرف إذناً للطبع، وطَبَعَ الباحث، عندئذٍ يَبْقَى لنا بعض الموضوعات النهائية، في خواتيم البحث.

ومن هذه الموضوعات الباقية التي سنتناولها بالتَّدرِج وعلى التَّوالي: كيفية كتابة قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

أقول: يُعدّ هذا الجزء النهائي من البحث عُنوانَ شَرَف الرسالة العلمية، ودليل صدق المصادر والأصول التي نشأت عنه؛ وهذا أمر أساسي في توثيقها، وفي اعتمادها من الناحية العلمية.

فليس هناك بحث علمي بدون مصادر ومراجع؛ لأن البحث العلمي ليس رواية، ولا مسرحية خيالية، يُؤلّفها أديب أو قصَّاص أو روائي مُعتمداً على خياله؛ بل

إننا هنا أمام عمل علمي مبني بصفة أساسية على المعرفة بالمعارف العلمية السابقة، ثم إنه يُضيف جديداً إلى تلك المعارف العلمية السابقة؛ ومن ثمّ فلا بُدّ من الرجوع إلى المصادر السابقة للتعرف على ما فيها من العلم، فإذا ما رجع إليها فلا بُدّ من إثباتها في بحثه لتكون برهاناً ودليلاً على أمانته العلمية، ولكي تُبين مدى الجهد الذي بذله في معرفة آراء السابقين. وهو مُكلف من أجل ذلك بأن ينسب الآراء إلى أصحابها، مُعترفاً لهم بالفضل فيما سبقوا إليه من علم ومعرفة. وإذا لم يفعل الباحث ذلك، فإنه سيُتهم بالسُرقة وافتقار الأمانة العلمية، وتُكران الفضل والجميل؛ وهذا ما لا يليق بالباحثين الأصلاء، كما أنه لا يليق بما تتطلبه الأخلاق الإسلامية الرفيعة.

### ما الذي نكتبه في قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث؟

نحن الآن في الجزء الأخير من البحث، قائمة للمصادر والمراجع لا بدّ أن تُلحق في كلّ بحث علمي؛ حتى ولو كنّا قد كتبنا البيانات كاملة في أثناء الحديث عن الهوامش التي سبق لنا الحديث عنها. ما الذي يُكتب ضمن المصادر والمراجع، القائمة الكبيرة، والفهرس الكبير الذي يُوضع في النهاية؟

أقول: يُدرج ويُكتب ويُسجل ضمن قائمة المصادر والمراجع، كلّ كتاب، أو بحث، أو مقال علمي، أو موقع على "الإنترنت"، أو أقراص مغنطة، أو أي شيء استفاد منه الباحث فعلاً في بحثه، بأن أخذ منه نصّاً، أو اقتباساً، أو فكرة، أو نحو ذلك من وجوه الاستفادة؛ وهذا أمر يتفق عليه كلّ الباحثين.

وهكذا يكتب الباحث في كلّ مصادره: كلّ كتاب، أو مصدر رجع إليه فعلاً واستفاد منه في البحث. هذا النوع من الكتب استفاد منها فعلاً، يختلف عن نوع آخر من المصادر، ربما يكون الباحث قد استفاد منه إفادة عامة في تكوين فكرة

عامة عن الموضوع، أو في تأسيس ثقافته حول التخصص، ولكنه لم يضمّنه بحثه فعلاً، ولم يذكره ضمن البحث؛ الباحثون العلميون مختلفون نحو هذا النوع من المصادر الثانية: الذي كوّن الفكرة العامة ولكن لم يدخل في صميم البحث، فبعضهم لا يرى بأساً في إدراجه ضمن المصادر والمراجع، تكون مثل الكتب العامة ضمن المصادر والمراجع. وبعضهم لا يوافق على ذلك اكتفاءً بما رجع إليه فعلاً.

وإذا كان لي أن أقول رأيي في الموضوع، فأنا أقول: أنا مع الرأي الأول، يعني: لا يكتب في البحث إلّا ما رجع إليه الطالب واستفاد منه فعلاً في البحث. وعلى كل حال، سواء اتفق الفريقان على هذا الأمر أو اختلفا فيه، فإن الفريقين متفقان على أنه لا يصح أن يكتب في البحث كتب أو مراجع لم يرجع إليها فعلاً؛ لأن هذا نوع من الادّعاء الكاذب. يعني: يكتب اسم كتاب ولم يرجع إليه، يريد أن يُعلّي من قيمة البحث، أو يريد أن يُكثّر من عدد المصادر والمراجع. يقول: أنا رجعت إلى خمسمائة مصدر، فإذا فحصناها وغربلناها، وجدنا أنه رجع إلى عدد أقلّ من ذلك.

الذي لم يرجع إليه فعلاً ولم يذكر في البحث، يُحذف ويتخلّص منه، فإذا كتبه وهو لم يرجع إليه فإن هذا يعدّ من الادّعاء الكاذب والتّغريب بالقارئ، وهو لا يخلو من شيء من التّزوير. هذا ممنوع شرعاً ودينياً ودنياً، وعِلماً وحياة، هذا نوع من التّزوير لا يصح أن يكون في أخلاق المسلمين، أو في علوم المسلمين. ونحن نعلم أن الرسول ﷺ يقول: ((المُتَشَبِّعُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ كَلَامُ ثَوْبِي زُورٌ)). هذا نوع من التّزوير، ويكون الذي يفعل ذلك مثل هؤلاء الذين يُحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا؛ لأنه يُوهّم القارئ أنه رجع إلى هذه الكتب وهو لم يرجع إليها فعلاً، ويقول: من الذي سيّذكر هذا الكتاب، أنني قرأته أو لم أقرأه، استفدت منه أو

لم أَسْتَفِدْ منه؟ وأنا أَكْتُبُ بَحْثًا طَوِيلًا خَمْسَمِائَةَ صَفْحَةٍ، فَلَعَلَّهُ فِي هَامِشٍ لَمْ يَقْرَأَهُ الْأُسْتَاذُ... إلخ.. هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ، وَنَوْعٌ مِنَ التَّغْرِيرِ. وَهَؤُلَاءِ إِذَا رُزِقُوا بِأَسَاتِذَةٍ وَاعِينَ يَقْظِينَ سَوْفَ يَنْكَشِفُونَ أَمَامَهُمْ، سَيَنْكَشِفُ أَمْرُهُمْ أَمَامَ الْقَارِئِ الْمُتَخَصِّصِ، وَعِنْدَئِذٍ لَنْ يُفْلِتُوا بِالْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْخِدَاعِ وَالْإِدْعَاءِ وَافْتِقَادِ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ. فَإِذَا، اتَّفَقْنَا عَلَى أَنْ نَكْتُبَ فِي الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ كُلَّ كِتَابٍ رَجَعَ الْبَاحِثُ إِلَيْهِ. وَإِذَا كَيْفَ نَنْظُمُ هَذِهِ الْكُتُبَ وَالْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ الَّتِي رَجَعَ الْبَاحِثُ إِلَيْهَا؟

عِنْدَنَا عِدَدٌ مِنَ الطُّرُقِ فِي تَنْظِيمِ هَذِهِ الْكُتُبِ، قَدْ تَكُونُ كِتَبًا بِالمِثَالِ، إِذَا لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا نِظَامٌ فِي تَرْتِيبِهَا، فِي كِتَابَتِهَا، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يُخَفِّقُ فِيهَا بَعْضُ الْبَاحِثِينَ لِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ، مَعَ أَنَّهُمْ نَشِئُوا فِي حَقْلِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَدَرَجُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ الْمَرَاجِعَ بِطَرِيقَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَعْيٍ، وَعَلَى عَدَمِ إِدْرَاكِ؛ وَهَذَا مِنَ الْأَخْطَاءِ الَّتِي تُؤْخِذُ عَلَى الْبَاحِثِ، وَتُقَلِّلُ مِنْ دَرَجَةِ الْجُودَةِ لِلْبَحْثِ، وَمِنْ التَّقْدِيرِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصَلَ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَرْتِيبِ حَسَبِ نِظَامٍ مُعَيَّنٍ. هَذِهِ الْأَنْظُمَةُ فِي كِتَابَةِ الْكُتُبِ الَّتِي قُلْتُ قَدْ تَرْجِعُ إِلَى مِثَالٍ فِي بَعْضِ الْبُحُوثِ، لَدِينَا أَكْثَرُ مِنْ طَرِيقَةٍ لِلتَّرْتِيبِ:

**الطريقة الأولى:** الترتيب الهجائي الألف بائي لأسماء المؤلفين، نَبْدًا بِالْمُؤَلِّفِ مَبْدُوءًا بِاسْمِ الشُّهُرَةِ أَوْ اللَّقَبِ، ثُمَّ الْاسْمِ، ثُمَّ بَعْدَهُ تُذَكَّرُ أَسْمَاءُ الْكُتُبِ؛ فَنَبْدًا بِالْمُؤَلِّفِ، ثُمَّ أَسْمَاءُ الْكُتُبِ. هَذِهِ طَرِيقَةٌ. وَإِذَا كَانَ لِلْمُؤَلِّفِ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ كِتَابٍ، كَالْمُؤَلِّفِينَ الْكِبَارِ مِنْ أَمْثَالِ الْغَزَالِيِّ - الْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ - صَاحِبِ (إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ)، وَفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنِ الْقَيْمِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ مَوْلَفَاتِهِمْ تُرْتَبُ هِيَ الْآخَرَى تَرْتِيبًا أَلْفًا بَائِيًا بَعْدَ كِتَابَةِ اسْمِهِمْ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُكْتُبَ كَيْفَمَا اتَّفَقَ، تُكْتُبُ الْمِيمَ قَبْلَ الْأَلْفِ، وَتُكْتُبُ الْعَيْنَ قَبْلَ التَّاءِ، هَذَا كَلَامٌ لَا يَنْفَعُ وَلَا يُجْدِي، لَا بَدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ. وَبَعْضُ الْبَاحِثِينَ لَا

يُراعي عند الترتيب كلمة (أبو) أو كلمة (ابن)، ولا "ألف ولام" التعريف، يعني: يُسقطها كأنها غير موجودة، لا بأس، لكن يقول هذا في الهامش تحت، يقول: نحن لا نُراعي كلمة (أبو)، كلمة (ابن)، "ألف ولام" التعريف، بل يحتسب في الترتيب الحرف الأول الذي يلي هذه الأمور، فابن القيم مثلاً، يُمكن أن يأتي في (ابن)، ويُمكن أن يأتي في حرف القاف من (القيم). يعني: بعض الناس يتجاهل، أو يستبعد (ابن)، ويستبعد ألف ولام التعريف، فيكتب "ابن القيم" في حرف القاف، فيذكر في حرف القاف، و"ابن خلدون" في حرف الخاء، و"أبو هلال العسكري" في حرف الهاء، وهكذا. ومن حق الباحث أن يختار، ولكن إذا اختار قاعدة ينفذها، فلا يكتب مرة كلمة (ابن) يُراعيها، ومرة لا يُراعيها، لا بد أن يأخذ القاعدة وأن ينفذها تماماً. وعليه أن يلتزم نمطاً واحداً وطريقة واحدة في الكتابة. وهكذا، إذا لاحظ كلمة (ابن) يلاحظها في كل من اسمه (ابن): ابن كثير، ابن القيم، ابن تيمية، ابن فلان، هكذا لا بد أن تُراعى في هذه الأمور كلها. وإذا استبعدها يستبعد من الجميع. هذه طريقة، طريقة أننا نبدأ بالمؤلف، ثم نأتي تحت اسم المؤلف بأسماء الكتب، ببياناتها كاملة.

**الطريقة الثانية:** هي مقلوب هذه الطريقة الأولى، الترتيب بحسب عناوين المؤلفات، فنبدأ بعنوان الكتاب، ثم نذكر اسم المؤلف، ثم بقية المعلومات، دون أن نُراعي في الكتابة التخصصات، أو سنوات النشر. فالكُتب المبدوءة بحرف الألف تأتي أولاً، مثلاً: (إحياء علوم الدين)، (إجماع العوام عن علم الكلام)، (الإبانة في أصول الديانة) لهؤلاء المؤلفين، فنكتب بحسب ترتيب الحرف الأول من عنوان الكتاب. ويمكن أن تُراعي الألف واللام، ويمكن أن لا تُراعي الألف واللام، كما نشاء. ولكن نأخذ نمطاً وننفذه. ثم تأتي بعد ذلك الكتب المبدوءة بحرف الباء، مثل: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، ثم (البدء والتاريخ)



للمقدسي، (بدائع الزهور) لابن إياس، وهكذا، وهكذا. ننتقل إلى الكتب المبدوءة بحرف التاء، التاء ... إلخ. وهكذا نرتب حسب عنوان الكتاب، ثم يُذكر اسم المؤلف. هذه هي الطريقة الثانية.

وهاتان الطريقتان هما أشهر طريقتين في كتابة قوائم المصادر والمراجع. لكن هناك طرق أخرى فيها بعض الصعوبات والتعقيدات، ومحتاجة إلى الفرز والتصنيف، لكن لا بأس من أن نُشير إليها. هي أقل شهرة، وأقل استعمالاً إلا في بعض المجالات، لذلك نقول ونستعمل هذه الطريقة ونعرفها، لمن شاء أن يتخذها، وهو مسئول عن تنفيذها لها بدقة، وبأمانة وموضوعية.

**الطريقة الثالثة:** هي ترتيب المؤلفات حسب الموضوعات، يعني: عندي موضوعات في تخصصات، فعندئذٍ أراعي هذه التخصصات، فترتب مصادر التفسير وحدها، ثم مصادر الحديث وحدها، ثم العقيدة وحدها، ثم الفقه وحده، ثم الأصول، كل على حدة، مع ترتيبها ترتيباً داخلياً. وفي الفقه: نرتب الكتب والمؤلفات حسب المصادر، فمصادر الفقه الحنفي وحدها، ومصادر الفقه المالكي وحدها، ومصادر الفقه الشافعي وحدها، والحنبلي وحدها، وهكذا. ونطبق هذا على كل الموضوعات. بالنسبة للتاريخ نقسم حسب الأماكن، والبلدان، فالتاريخ المشرقي غير التاريخ المغربي، أو العصر المملوكي غير العصر العباسي، غير العصر الأموي، غير عصر الراشدين ... إلخ. وهكذا في كل التخصصات. وهذه الطريقة فيها بعض الصعوبة؛ لأن الكتاب الواحد قد يكون فيه أكثر من موضوع أو أكثر من تخصص، فيحتاج الباحث في تحديد المكان الذي يضعه فيه. لكن على كل حال، بعض الناس ينفذ هذا، والباحثون في الحقوق يستعملون هذه الطريقة كثيراً، أو في التربة يستعملون هذه الطريقة كثيراً ... إلخ.

**الطريقة الرابعة:** يُمكن ترتيب القوائم بحسب طبيعتها، فتوضع المصادر الأساسية معاً، وتوضع المراجع أو المصادر الثانوية معاً، وتوضع الدوريات والمقالات العلمية معاً، وتوضع المخطوطات وحدها. ولا يخلو الأمر هنا من صعوبة أيضاً؛ لأن الكتاب الواحد قد يكون مصدراً ومرجعاً في وقت واحد، مثل: تفسير ابن كثير فهو مصدر فيما يتعلّق بآراء ابن كثير، ولكنه مرجع فيما يذكره من آراء الطبري، أو الإمام البخاري، أو نحوهما... وقد يضطر الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة لوضع الكتاب في أكثر من موضع بسبب ذلك.

**الطريقة الخامسة:** وهي طريقة عجيبة، ولكنها موجودة: طريقة الترتيب الزمني حسب تواريخ النشر، وهي طريقة صعبة؛ لأن بعض الكتب قد لا يذكر فيها تاريخ النشر.

ومن ثم يُمكن القول بأن الطريقة الأولى والثانية -أي: الترتيب بحسب اسم المؤلف، أو بحسب اسم الكتاب- هي أكثر الطرق تداولاً واستخداماً. ويكتب في كل الأحوال بيانات كاملة عن كل مصدر من هذه المصادر والمراجع، أو المواقع، أو البحوث العلمية... إلخ. تكتب كل البيانات على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

#### كتابة الفهارس وتوجيهات الطباعة وطرق المناقشة

نحن كتبنا المصادر والمراجع، يتبقى لنا الفهارس، ويتبقى لنا الطباعة... إلخ. لا بُدَّ من وضع فهرس للبحث في نهايته، وهناك عناصر أساسية لا بُدَّ من تضمينها في الفهرس، ومن أهمّها: الفهرس العام الذي يُوضع فيه قائمة بالعناوين الواردة في البحث، سواء كانت عناوين رئيسة أو فرعية، ويُوضع أمام كل عنوان الصفحة التي جاء فيها، ابتداءً من المقدمة، فالتمهيد، فالأبواب،

فالفُصول ، ثم يمضي الباحث على نفس الطريقة حتى يصل إلى خاتمة البحث ، وقائمة المصادر. وإذا كان في البحث ملاحق فإنه يُشار إليها أيضاً. ومن الباحثين مَنْ يُضيف إلى ذلك : فهارس فنية يُخصص فيها كل فهرس لموضوع مُعَيَّن ؛ فهناك فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث النبوية ، وفهرس للأعلام ، وفهرس للمصطلحات ، وفهرس للأشعار إن وجدت ، وفهرس للأماكن ، والبلدان ، والأقوام ، والطوائف ، كالفقهاء ، والأصوليين ، والمتكلمين ، والصوفية ، وأمثالهم ، وهكذا.

وهذه الفهارس شديدة الأهمية في حقيقة الأمر ؛ لأنها تُساعد القارئ على الوصول إلى ما يُريد بسهولة : فإن كان يبحث عن الأعلام وجدها بسهولة ، أو عن الأحاديث النبوية وجدها بسهولة ، وهكذا. ولكن الالتزام بها في الكتب العربية ليس كثيراً ، على عكس الكتب العلمية الأجنبية ، التي تلتزم بذلك التزاماً يكاد يكون تاماً.

يُتبقى لنا طباعة البحث بعد الإذن بطباعته من الأستاذ المشرف ، **هناك توجيهات عامة لا بُدَّ من مُراعاتها عند الطباعة :**

**أولاً :** الالتزام بالطرق التنظيمية التي اتفق عليها العُرف العلمي العام في طباعة الرسائل العلمية ، وقد تنفرد بعض الجامعات ببعض الشروط من حيث طبع الرسالة وإخراجها من حيث حجم الأوراق ، ومن حيث كيفية كتابة العناوين ، فلا بُدَّ للباحث أن يتعرّف على كل ذلك قبل الطباعة ؛ حتى تأتي الطباعة موافقة لما جرى عليه العُرف في جامعته التي ينتسب إليها. وهو مُطالب في جميع الأحوال بأن تكون الكتابة واضحة ، ودقيقة ، ومُرَقَّمة ، بحسب نظام واضح للترقيم ، ولأماكن وضع العناوين الرئيسة والفرعية.

**ثانيًا:** ضرورة مراجعة الطباعة لتصحيح ما قد يكون بها من أخطاء مطبعية، ولا ينبغي التساهل في هذا الأمر؛ لأن امتلاء الطباعة بالأخطاء يحدث أثرًا سيئًا في نفوس الأساتذة المناقشين، وربما دعاهم ذلك أن ينقصوا التقدير العلمي الذي يُعطونه للرسالة؛ لأن ذلك يدلُّ على إهمال الباحث وعدم متابعتِه لبحثه حتى اللحظة الأخيرة؛ ومن ثمَّ فلا بُدَّ من المراجعة الدَّقيقة للطباعة تمامًا بتمام. وإذا اكتشف الطالب أن هنالك بعض الأخطاء التي وقعت في البحث، فإنه يُمكن أن يكتب مُلحقًا ويُقدِّمه للأساتذة في وقت مُناسب حتى يُطلعوا عليه، وحتى لا يستهينوا بعمله نتيجة لإهماله الذي وقع فيه.

**ثالثًا:** على الباحث أن يعرف من كليته أو القسم الذي يدرس به، الكيفية التي يُقدِّم بها البحث للمناقشين، وهل يلزم أن تكون مُجلدة أو غير مُجلدة؟ نحن هنا ندخل في تفصيلات دقيقة، ولكن الباحث الذي يكتب سوف يكون مُحتاجًا إليها. ثم لا بُدَّ أن يعرف عدد النسخ التي ستكون مطلوبة منه، وهذا يختلف من جامعة إلى أخرى. لا بُدَّ أن يسأل في قسمه، أو في كليته عن هذا الأمر.

**رابعًا:** يلتزم الباحث عند الطباعة بالترتيب المتعارف عليه في ترتيب مُحتوى الرسالة، من أول صفحة العنوان إلى آخر صفحة الرسالة. وعليه أن يُخصَّص صفحة لشكر الأساتذة والباحثين والذين عاونوه في هذا الأمر. والفهرس أين يضعه؟ يضعه في مقدمة البحث، أو في آخره؟ لا بُدَّ أن يسأل عن كل هذه المسائل، وهل يُطالب بوضع مُلخص للبحث أو لا؟ وإذا كان مُطالبًا بوضع مُلخص للبحث، فأين يضعه؟ هل يضعه بعد كلمة الشكر، وقبل المقدمة؟ أو يضعه بعد المُقدمة وقبل البحث؟ أو يضعه في نهاية البحث؟ ... إلخ. هل سيُكلف بكتابة مُلخص بلغة أجنبية مع البحث أم لا؟ لا بُدَّ أن يعرف كل هذه المسائل

حتى يُطبّقها تطبيقاً جيداً ويُقدّمها تقدّماً مناسباً. ثم أين تُوضع الملاحق؟ قد يحتاج إلى وضع بعض الملاحق فيها فهارس، فيها خرائط، فيها نصوص ... فأين يضعها؟ هذه كلها أمور لا بُدَّ من مُراعاتها.

يَتَبَقَى لنا المسألة النهائية والأخيرة لإجراءات التّحكيم والمناقشة. يتمّ تحكيم البحث العلمي بطرق مُتعدّدة، أحياناً تُرسل البحوث إلى لجان مُتخصّصة ولا يحضر الطالب أصلاً، ويتمّ هذا إذا كان هناك مُحكّمون من خارج البلد، يعني: أرسلت إلى إنجلترا، أرسلت إلى فرنسا، إلى أمريكا، أو إلى مصر، أو إلى سوريا ... إلخ. ولا يحضر الطالب، ولكن تأتي إليه ملاحظات هؤلاء الأساتذة، وعليه أن يُطبّقها تحت إشراف المُشرف. هذه طريقة.

وقد تتمّ المناقشة في حلقات علمية ضيّقة يحضرها الأساتذة المناقشون، وأعضاء القسم والطالب فقط، ولا يحضر جمهور؛ فهذه طريقة أخرى.

والطالب عليه أن يعلم كلّ هذه المسائل. هنالك طريقة ثالثة، طريقة شعبية، يعني: يتمّ فيها حضور الطالب واللجنة المناقشة، ويحضر جمهور، قد يكون من المُتخصّصين، وقد يكون من غير المُتخصّصين. وعلى الطالب في كل الأحوال أن يلاحظ ما يقوله له الأساتذة من أسئلة، وأن يردّ على ما يُثيرونه من اعتراضات تدلّ على فهمه لموضوعه، وتمكّنه منه؛ لأن الأساتذة يقيسون البحث ودرجته العلمية بناءً على البحث المُقدّم، زائد تصرّف الطالب عند المناقشة، سواء كانت مناقشة في داخل حلقة ضيّقة، أو مناقشة في داخل جمهور مُنفتح حاضر وكثير.

لا بُدَّ أن يُعرف الطالب أنّ طريقته في المناقشة ستكون موضع تقدير الأساتذة، فعليه أن يكون فاهماً جيداً، مُستحضراً لموضوعه، ولا بُدَّ أن يُجيب على كلّ الأسئلة التي تُوجّه إليه. فلنفترض أن لجنة المناقشة ألزمت الطالب بكتابة بعض

التعديلات، أو الإضافات، أو الحذف، فإنه سيكون مُكلفاً بذلك وبتنفيذ ذلك؛ لأن الدرجة العلمية لن تُعتمد إلّا بعد القيام بهذه التعديلات التي طُلبت، فإذا قام بتنفيذها وتعديلها، فإنه يُمكن أن يتقدّم بها إلى الأستاذ المشرف لتتخذ بعد ذلك الإجراءات الإدارية التي يتمّ فيها إعطاء الدرجة العلمية من قسمه، ومن كليّته، ومن جامعتة؛ وبهذا يكون البحث قد وصل إلى غايته ونهايته، وحصل الطالب على ثمرة عمله؛ لكي يستعدّ للقيام ببحث جديد.

ولعل ما سبق كلّه من الدرس والتفصيل، والتوضيح، والتطبيق، والأمثلة، يكون خير عون للطالب على القيام ببحث جيّد؛ لكي يمضي في طريق واضح ومأمون تبعاً لخطة مُحكمة أفاض في بيان معالمها، وتحديد عناصرها، وترتيب خطواتها؛ لكي تكون نبراساً يهتدي به الباحثون.

وبهذا نكون قد انتهينا من القسم الأوّل الخاص بالمؤلفات، لننتقل إلى المخطوطات.

## تحقيق التراث: أهميته وشروطه

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : أسباب أهمية تحقيق التراث ٢٧١
- العنصر الثاني : تحقيق التراث وتعريفه وشروطه ٢٧٤





## أسباب أهمية تحقيق التراث

إن تراثنا العربي الإسلامي تراث حافل، وقد كتبت فيه مُصنَّفات لا تكاد تُحصى لكثرتها، وجاء أكثر هذا التراث باللغة العربية التي هي اللغة الأولى للمسلمين. فقد اختار الله هذه اللغة لغة لكتابه الكريم، وهي كذلك لغة نبيه الكريم ﷺ، ولغة الجُمهرة الغالبة للصحابة {.

**١ - اللغة العربية:** وقد بدأت الكتابات الأولى في العلوم الإسلامية بها، ثم حبَّها الله تعالى إلى المسلمين من غير العرب، فكتبوا بها مؤلفاتهم وكتبهم، وتنازلوا طواعية عن لغتهم الأصلية، ليتكلّموا بهذه اللغة العربية الشريفة - لغة القرآن والسنة وقد برعوا فيها، وألّفوا في علومها المختلفة بما فيها علوم النحو واللغة.

ثم أضف إلى هذا: أن اللغة العربية لم تقتصر على هؤلاء المسلمين، بل إنها أصبحت لغة أهل الكتاب الذين كانوا يعيشون في الدولة الإسلامية، وكانوا بحاجة إلى تعلّمها؛ لأنها أصبحت لغة الإدارة، ولغة العلم، ولغة الحياة؛ ومن ثمّ اتخذوها لساناً لهم، وكتبوا بها كتبهم ومعارفهم. وهكذا كتب بهذه اللغة عرب، وعجم، ومسلمون وغير مسلمين، واتسعت اللغة من بعد ذلك لتشمل كلّ ما أبدعته هذه العقول المختلفة على امتداد القرون. ومثل هذا آلافاً مؤلفة من العلماء الذين كتبوا من الكتب ما لا يكاد يُحصيه إلّا الله تعالى. ويكفي أن نرجع إلى كتاب مثل كتاب: (الفهرست) لابن النديم، لنرى أن صفحاته الكثيرة التي تُعد بالمئات تمتلئ بأسماء هؤلاء العلماء وعناوين مؤلفاتهم الكثيرة.

**٢ - حركة الترجمة:** ثم كان من عوامل كثرة الكتب والمؤلفات إنجاز حركة الترجمة الكبرى التي بدأت بواكيرها منذ عهد الدولة الأموية، ثم اتسعت في عهد

الدولة العباسية، ولا سيما في عهد خلفائها الكبار، من أمثال المنصور، والرّشيد، والمأمون. وهي حركة من أكبر حركات التّرجمة في التاريخ الإنساني كلّهُ، وقد نُقل فيها تُراث الحضارات واللغات السابقة على الإسلام إلى اللغة العربية، كالحضارة اليونانية، والفارسية، والهندية، والمعارف التي جاءت من اللغات اللاتينية، والعبرية، والسريانية، والقبطية. وأصبحت اللغة العربية نتيجة لذلك هي المستودع الذي اجتمعت فيه علوم الأمم والثقافات جميعاً، وهي المرجع الذي يُرجع إليه للتعرف على ما أبدعته عقول هؤلاء من أصحاب هذه الحضارات واللغات. وأدّى ذلك إلى اتّساع اللغة العربية عن طريق النّحت والاشتقاق والتّعريب والتّرجمة، كما أدى ذلك إلى زيادة الكُتب والمؤلّفات التي كُتبت بهذه اللغة العربية.

**٣- اللغة العربية ستظل حية:** ثم يُضاف إلى هذا كلّهُ: أن اللغة العربية ما تزال وستظل - بإذن الله تعالى - لغة حيّة لم تَمُت، ولم تنقرض كما ماتت وانقرضت لغات أخرى، ولم تتحوّل إلى لغة محدودة محصورة في نطاق محدود، كاللغة اللاتينية والسريانية ونحوهما، بل إنها لغة شعوب كثيرة، تكتبها، وتتكلم، وتتعلم بها. وما يزال الناس فيها قادرين على أن يقرأوا ويفهموا ما كُتب بهذه اللغة منذ مئات السنين، وأن يتخذوا من النصوص التي كُتبت بها نماذج تُحتذى، وغذاء يُشبع العقول، ويُثري الخيال؛ بحيث يمتد الاتصال بينها وبين اللغة المعاصرة التي يستخدمونها.

وكان الفضل الأعظم في هذا كلّهُ للقرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى بهذه اللغة، فكان لها عماداً وسناداً، وقوة وعتاداً، وحافظاً وحامياً. وكان من ثمرة هذا كلّهُ، أن الثّراث المكتوب بهذه اللغة العربية أصبح ثرائاً ضخماً جداً. وقد كُتب على مدى قرون كثيرة كتابة يدوية قبل اختراع الطباعة، وعندما دخلت الطباعة إلى

العالم الإسلامي منذ نحو قرنين من الزمان، بدأ الناس يتجهون إلى نشر هذا التراث وطباعته. وتم ذلك في أرجاء عديدة من العالم الإسلامي وغيره، ولكن ذلك لم يؤدِّ إلَّا إلى نشر القليل جدًّا من هذا التراث الكبير الضخم، الذي ما يزال أكثره مخطوطًا، أي: مكتوبًا باليد. ويُقدَّر بعض الخبراء عدد المخطوطات العربية الإسلامية، التي كتبت باللغة العربية في العالم، بنحو ثلاثة ملايين مخطوط، مُوزَّعة على عديد من البلاد العربية، والإسلامية، كمصر، والشام، والعراق، والسعودية، واليمن، وتركيا، وغيرها من مكتبات العالم المختلفة، كالمكتبات، والمتاحف الموجودة في إسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وروسيا، والهند، وباكستان وغيرها... وما تزال هذه المخطوطات الكثيرة تحتاج إلى نشر وتحقيق؛ لأن ذلك يحقق فوائد كثيرة؛ منها: الحفاظ على تلك الثروة العقلية الكبيرة التي أبدعتها عقول العرب المسلمين على امتداد القرون، ثم استكمال تلك الصورة العقلية والثقافية التي تدلُّ عليها هذه الكنوز الغالية، والتي بغير معرفة ما فيها لا نستطيع أن نكون صورة دقيقة تمامًا لكل ما أبدعه المسلمون في مجالات العلم المختلفة. ويُضاف إلى ذلك إبراز جوانب الأصالة العلمية العقلية العربية الإسلامية، وبيان تأثيرها في مجرى الثقافة العالمية.

ومن فضل الله ﷻ، أنَّ كثيرًا من جوانب هذا التراث كان ثراءً مُشرِّفًا، وبناءً ومؤثرًا تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا، شهد به المنصفون من أبناء الثقافات والحضارات الأخرى؛ ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى العناية بهذا التراث، وضرورة تهيئة وسائل نشره وتحقيقه، لتحقيق تلك الغايات النبيلة المرجوة من وراء هذا النشر.

وقد اتجهت بعض الجامعات - إدراكًا منها لأهمية هذا التراث، وإسهامًا منها في نشره - إلى تشجيع اختيار بعض المخطوطات للحصول بها على درجات علمية كالماجستير، والدبلومات ونحوها... ويستدعي هذا أن يتزود الطلاب بقدر

مناسب من المعلومات حول التحقيق وخطواته، ومراحله؛ ليكون ذلك هادياً لهم إذا ما رغبوا في القيام بهذه المهمة العلمية الرفيعة.

ولهذه الأسباب كلها ينبغي العناية بهذا التراث الإسلامي الضخم الذي لا بد أن تُعنى الجامعات والمؤسسات، بل والدول العربية الإسلامية أن تُعنى به عناية كبيرة؛ لأن ذلك يمثل جزءاً لا يصح تركه، بل يجب العناية به اهتماماً بترائنا، وتاريخنا، وحضارتنا، وأصالتنا، وحفاظاً على هويتنا.

#### تحقيق التراث وتعريفه وشروطه

**ففي اللغة:** "التَّحْقِيقُ": مصدر حَقَّقَ، يُقال: حَقَّقَ الأمرُ يُحَقِّقُه تحقِّقاً، أثبتَه وصدَّقَه، وكان على يقين منه. ويقال: حَقَّقَ الثوبَ، أي: أحكم نسجه. وصَبَغَ الثوبَ صبغاً تحقِّقاً، أي: مُشَبَّعاً. وكلام مُحَقَّق، أي: مُحَكَّم الصَّنْعة رَصِين. وأحقَّ الأمرُ إحقاقاً إذا أحكمه وصحَّحه.

ويُستخلص من هذه المعاني اللغوية، التي يُمكن الرجوع إليها في القواميس القديمة والحديثة: أنَّ التَّحْقِيقَ عَمَلٌ يَتَضَمَّنُ الإثباتَ، والإحكامَ، والإشباعَ، والدقَّةَ، والرَّصانةَ، كما يَتَضَمَّنُ البحثَ عن الحقيقة وإظهارها على حقيقتها؛ وهذه كلها معانٍ ينبغي أن نستحضرها إذا كنا نَتَكَلَّمُ عن التَّحْقِيقِ بمعناه الاصطلاحي الذي تعارف عليه العلماء في هذا الفن.

والعلماء يرون أن التَّحْقِيقَ هو - هذا هو التعريف الذي يذكره جمهرة من هؤلاء المحققين: بذل عناية خاصة بالمخطوطات؛ حتى يُمكن التَّثَبُّتُ من استيفائها بشرائط مُعيَّنة. ولذلك يُشترط للقيام بالتَّحْقِيقِ بهذا المعنى الفني الاصطلاحي، أن يُنْقَلَ الكتاب الذي كُتِبَ باليد فيما مضى، يُقدَّم إلى الطباعة، بشرط أن تجتمع

فيه وله تلك الشروط التي وضعها العلماء وأهل الاختصاص بالتحقيق ؛ فإذا كان كذلك ، أصبح يُطلق عليه أنه كتاب مُحَقَّق أو رسالة مُحَقَّقة.

وهذا يُنقل التعريف إلى "الكتاب المُحَقَّق" ، فالكتاب المُحَقَّق هو الذي اجتمعت فيه شروط ، من أهمّها :

- أن يصحَّ عنوانه ، وأن يُعرف اسم مُؤلِّفه ، وأن تتأكّد من نسبة الكتاب إليه ، وأن يكون متنّه ونصّه على نحو ما تركه المُؤلِّف ، أو في الأقل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مُؤلِّفه ؛ ولدينا إذاً هذه الزوايا والجوانب التي لا بدّ من استيفائها.

**أولاً: تحقّق عنوان الكتاب.**

**ثانياً: تحقّق اسم المُؤلِّف.**

**ثالثاً: تحقّق نسبة الكتاب إلى مُؤلِّفه.**

**رابعاً: تحقّق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مُقارباً للنص الذي كتبه عليه مُؤلِّفه الذي حكاه عنه تلاميذه ، أو من نقله عنهم.**

وإذا لم تتحقّق هذه الشروط ، فإن انتقال الكتاب من الكتابة اليدوية التي كان عليها ، إلى الطباعة التي لم تكتمل فيها هذه الشروط ، لا يجعله كتاباً مُحَقَّقاً ، بل يُقال عنه : إنه كتاب منشور ، أو مطبوع فقط.

وينطبق هذا الأمر - للأسف الشديد - على كثير من الكتب التي تولّى طباعتها وإخراجها من صورتها المخطوطة إلى صورتها المطبوعة أناس لا إدراية لهم بفن التحقيق ، ولا مقدرة لهم على الوفاء بشروطه. وأمثال هذه الكتب تَمْتَلئ بكثير من التّصحيف والتّحريف ، والاضطراب والتّشويش ، ونقص المعلومات ،

والقراءة الخاطئة للنص القديم، وهي لا تعلو على الأصل المخطوط إلّا في أنها طُبعت طباعة حديثة قد تكون فاخرة أحياناً، ولكن ذلك لا يُدرجها ضمن الكتب المُحقّقة؛ بل إنه في بعض الأحيان، قد تكون النسخ المخطوطة -التي كُتبت باليد قديماً- أكثر دقّة وصواباً من هذه الكتب المطبوعة، التي يُشرف على طباعتها من لا علم لهم بفن التحقيق، بما يحتاج إليه من جهد ودراسة، وتثبت، ومراجعة للكتب، وصبر على تدقيق النصوص، وشرح غوامضها، وإحسان تقديمها للعلماء والمختصين، الذين يزنون التحقيق بالموازن الدقيقة، التي تعارف عليها العلماء والمحققون.

هذا هو التعريف الذي ينبغي أن نفهم منه، أننا ننقل الكتاب من الصورة اليدوية، والموجود عليها في خزائن الكتب القديمة، نكتبه بلغة حديثة ونقدّمه في طباعة حديثة، بعد أن نحقق فيه كل الشروط التي تحدّث عنها العلماء؛ حيث اسم الكتاب، واسم المؤلف، وتوثيق النسبة، والقيام بكل الأعمال التي يشترطها علماء التحقيق، والتي سيأتي عنها الحديث.

بهذا يصح أن يُقال عن الكتاب، إنه كتاب مُحقق، وإلّا إذا لم تجتمع فيه هذه الشروط، فإن الكتاب حتى وإن طُبِع على أفخم ورق، وعلى أحسن الصور، وزُيّن وحلّي بأحسن أنواع الزينات والحلي، لا يُمكن أن نصفه بأنه كتاب مُحقق، وإنما نصفه بأنه كتاب منشور، أو مطبوع على ورق أبيض جديد، غير الورق القديم الذي كان يكتب عليه القدماء. فلدينا مراحل لا بدّ أن نقوم بها للقيام بهذا العمل.

وأول شيء سنقوم به في مجال التحقيق: أن نختار مخطوطاً أو مخطوطة -البعض يجعلها بلفظ المذكّر، والبعض يجعلها بلفظ المؤنث، ولا مشاحة في ذلك- من

الكتب القديمة المكتوبة بخط اليد ؛ لكي نقوم بتحقيقه. ولا بد أن يكون فيه عدد من المواصفات أو الشروط.

### شروط المخطوط :

**الشرط الأول :** أن لا يكون قد سبق تحقيق الكتاب في عمل علمي مُستكمل لشروط التحقيق.

ويمكن معرفة ذلك بطرق متعددة. ذهبت إلى مكتبة المدينة المنورة ، مكتبة دار الكتب في القاهرة ، مكتبة الظاهرية في دمشق ، أو مكتبة من مكتبات العراق ، أو مكتبة من مكتبات اليمن ، أو مكتبة من مكتبات المغرب ، أو مكتبة من المكتبات الموجودة في العالم في تركيا أو في غيرها من البلاد ، وبحثت في الدفاتر الموجودة والخاصة بقوائم الكتب المخطوطة ، ووقعت عيني على كتاب ، وقلت أريد أن أحقق هذا الكتاب ، أولًا : لا بد أن أتأكد أن هذا الكتاب لم يسبقني أحد إلى تحقيقه تحقيقًا علميًا ، سيأتي السؤال كيف لنا أن نعرف ذلك ؟

### يمكن معرفة ذلك بطرق متعددة ؛ منها :

- سؤال أهل الاختصاص من المعنيين بالتحقيق ، أسأل الناس المختصين في التفسير ، أو المختصين في علم العقيدة ، أو علم الكلام ، أو المختصين في علم التاريخ : هذا الكتاب الذي صفته كذا وكذا ، وأتي لهم بمعلومات عنه أقدمها لهم ، هذا الكتاب سبق تحقيقه أو لا ؟

فالموجودون في المجال يمكن أن يجيبوا ، ونجد عندهم في كثير من الأحيان إجابات صحيحة ، وإجابات دقيقة عن هذا الموضوع ، وإلا فأماننا وسائل أخرى منها :

(١) متابعة المجلّات العلمية المعنية بتتبّع النشاط العلمي في مجال التّحقيق - هناك كُتب ومجلّات مُخصّصة لمثل هذا الأمر. معهد المخطوطات العربية يُصدر نُشرة دورية يتحدّث فيها عن الكتب التي تمّ تحقيقها فيما بين فترات الطباعة، بعض الجامعات، مثلاً مكتبة جامعة الملك سعود تشترط على من يأخذ مخطوطاً منها أن يكتب تعهداً أنه يقوم بتحقيق هذا المخطوط في وقت مُعيّن، وعند إتمام هذا التّحقيق يُقدّم نسخة مُحقّقة إلى المكتبة لتستفيد منها؛ لأنها هي التي أهدته النّسخة المخطوطة من هذا الكتاب، ومؤسسة الملك فيصل فيها قسم خاص بتتبّع هذه الكتب المخطوطة، ويُصدر نُشرات علمية دورية تتحدّث عن هذا الموضوع وهكذا وهكذا. فالمؤسسات العلمية العاملة في مجال التّحقيق يُمكن عن طريقها معرفة هذا الموضوع.

(٢) كذلك يُمكن معرفة هذا الموضوع، بمراجعة قوائم الرسائل العلميّة في الكليات والجامعات التي تجعل التّحقيق ضمن اهتماماتها؛ لأنّ القوائم على تقديم بحث علمي يُضطر في كثير من الأحيان إلى مُراجعة بعض المخطوطات، ويكتب بياناتها، يقول: رجعت إلى هذه المعلومة في المخطوط الفلاني برقم كذا، في المكان الفلاني، فيكون هذا من الوسائل التي يستطيع الناس عن طريقها أن يعرفوا أماكن هذه المخطوطات، وأن يبحثوا عنها ويعرفوا إن كانت قد حُققت أو لا.

ونقول هذا الكلام لأنه إذا كان الكتاب مُحققاً فلا ينبغي التّفكير في إعادة تحقيقه؛ لأنّ هذا يكون مثل حرث الأرض المحروثة، لا يُقدّم للعلم شيئاً جديداً. والمفروض أنّ التّحقيق يُقدّم لنا نصّاً مُهملاً مطوّياً في خزائن الكتب، لا يعرف عنه الناس شيئاً، فأنا آتي بهذا النصّ المُهمّل المُجهول أقدمه للناس فأقدم علماً جديداً. لكن إذا كان الكتاب مُحققاً فلا ينبغي إعادة تحقيقه مرة أخرى؛ لأنّ هذا نوع من تكرار الجُهد في غير فائدة، ولا يُحقق نتائج جديدة للعلم.



ويمكن أن يُستثنى من ذلك عدة حالات ؛ منها :

**الحالة الأولى:** أن لا يكون التحقيق الأول مُستوفياً للشروط التي تعارف عليها العلماء ، كأن يكون النص قد نُشر مُجرّداً من التعليقات العلمية التي تُسهم في فهم الكتاب وتوثيق نُصوصه ، وعزّو آياته وأحاديثه ، والتعريف بأعلامه ومُصطلحاته ، وإزالة ما يُمكن أن يكون به من غُموض ... إلخ. هذه الأمور الكاشفة التي لا بدّ منها في التحقيق في العصر الحديث.

**الحالة الثانية:** أن يكون الكتاب قد نُشر ناقصاً ، ثم اكتُشفت بعض المخطوطات الكاملة التي يُوجد فيها هذا الجزء الناقص الذي لم يُنشر بالكتاب في تحقيقه الأول ، أو أن يكون النشر الأول قد اعتمد على مخطوطة ، أو مخطوطات مليئة بالأخطاء ، ولم يتمكن المحقق من تدارك هذه الأخطاء. وفي مثل هذه الحالات يُمكن السّماح بإعادة تحقيق الكتاب.

وكذلك من بين الحالات التي يُسمح فيها بإعادة التحقيق : حالات التحقيق الحر.

**ما معنى التحقيق الحر؟**

هو التحقيق الذي لا يتقدّم صاحبه للحصول به على درجة علمية ، نحن نتحدّث عن التحقيق في مجال الجامعة ، في مجال الكليات ، لكن التحقيق الحر في السوق ، يعني : يقوم به أناس لا يتقدّمون بهذه الأعمال لكي يحصلوا بها على درجات علمية كالماجستير مثلاً ، أو الدبلومات ، وليس هناك قانون يمنع من إعادة تحقيق الكتب التي سبق تحقيقها في أي بلد من بلاد العالم ؛ ولذلك يُوجد في المكتبات كتب ذات تحقيقات مُتعدّدة. تدخل المكتبة فتجد الكتاب الواحد مُحققاً أكثر من تحقيق ؛ لأن هذا التحقيق تحقيق حر.

كل إنسان يعتبر أن هذا الموضوع يُمكن أن يُدرّ عليه دخلاً ، أو يأتي له بسُعة ، أو شهرة ، أو نحو ذلك ؛ يقوم بإعادة تحقيقه على الرغم من علمه بأن الكتاب قد

حُقِّقَ من قبل. ففي هذه الحالات كل واحد من المحققين يُحاول أن يَتَمَيَّزَ عن الآخرين بشيء يَخْتَلِفُ به عَنْهُمْ ؛ بحيث إذا وُضعت الكُتُب كلها أمام إنسان واحد، فإنه يَسْتَطِيع أن يَقول: إنَّ هذا التَّحْقِيق الثاني مُتَمَيَّز عن الأول. وذلك يَسْمَح بإعادة التَّحْقِيق، ونحو ذلك. ولكن هذا لا يَكُون مَسْمُوحاً به في التَّحْقِيق المُقَيَّد، وهو التَّحْقِيق الذي يَتَقَدَّم به صَاحِبُه لِلْحُصُول به على دَرَجَة عِلْمِيَّة. كما يَنْبَغِي أن يَكُون واضحاً، على سبيل المثال: كِتَاب مثل كِتَاب (رياض الصالحين) للإمام النووي، له تَحْقِيقَات عديدة جداً، والذي يُتَابَع سَيَجِد. وبعض شُروح هذا الكِتَاب مثلاً عليها أيضاً تَحْقِيقَات مُتَعَدِّدة جداً، كما يَنْطَبِق ذلك على بعض التَّفاسير، مثل: (تفسير الطبري)، و(تفسير ابن كثير)، أو نحو ذلك. الكُتُب، مثل: كِتَاب (مدارج السالكين) لابن قيم الجوزية.

وهكذا سَنَجِد بعض الكُتُب التي تُحَقِّقُ أَكْثَر من مرة. ولكن ذلك لا يُسْمَح به في التَّحْقِيق الذي يَتَقَدَّم صَاحِبُه لِلْحُصُول به على دَرَجَة عِلْمِيَّة، وإن كان مَسْمُوحاً به في النَّشْرِ الحُر. يعني: الذي يَقُوم الإنسان فيه لِنَفْسِه، ولسوق الكُتُب، وللقارئ، وللباحثين عن الكُتُب، يَتَقَدَّم بِعَمَلِه إلى السوق، وإلى القراء، ويقول له الناس: إنَّ هذا الكِتَاب مُحَقَّق، فيقول: لا شأن لكم، أنا سأضيف إلى تَحْقِيقِي مَعلُومَات أخرى ليست مَوْجُودَة في الكُتُب التي سَبَق تَحْقِيقُهَا. وهكذا يَحْدِث مثل الأمر في النَّشْرِ الحُر للكُتُب، ولكنه ليس بِمَسْمُوح به في مَجَال التَّحْقِيق الخاضع للإشراف الجامعي؛ لأنَّ من الشُّروط -وسيَجِد الناس هذا على الطَّبيعَة- أن لا يَكُون الكِتَاب مُحَقَّقاً، فإذا كان الكِتَاب قد سَبَق تَحْقِيقُه، فلا يُؤْذَن بإعادة التَّحْقِيق، إلا بعد كِتَابَة تَقْرِير عِلْمِي يُبَيِّن ما في التَّحْقِيق السَّابِق من أخطاء، أو نَقْص، تُبرر إعادة التَّحْقِيق مَرَّة ثانية. ولا بدَّ أن يَقْتَنِع بذلك الأستاذ المُشرف، والقِسم العِلْمِي الذي يَتَقَدَّم البَاحِث والمُحَقِّق في بَحْثِه إليه؛ حتى يُسْمَح بِعَمَل مثل هذا التَّحْقِيق مَرَّة ثانية.

**الشرط الثاني: أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية تجعله جديرًا بالتحقيق:**

فليس كل كتاب مخطوط صالحًا لتحقيقه، أو للحصول به على درجة علمية؛ لأنه ربما يفتقد هذه الصلاحية. متى يفتقد الصلاحية؟ يعني: ليس كل كتاب مخطوط قديم تُسرّع ونقول هذا يصلح لكي نحصل به على الماجستير، أو نحصل به على دبلوم، لا، بعض الكتب القديمة لا قيمة لها من الناحية العلمية، ويظهر ذلك في الحالات الآتية:

(١) أن يكون المخطوط تكررًا، أو اقتباسًا من بعض المؤلفات السابقة دون إضافة علمية تسمح بإعادة النشر مرة ثانية.

(٢) أن يكون شرحًا لكتاب سابق دون أن يكون فيه جديد أصيل يتعلق بالشرح نفسه؛ بحيث لا يكون مجرد تكرار أو تردد للمتن القديم الذي يقوم الشارح بتحقيقه. ونشير هنا إلى أن بعض الشروح قد تزيد في قيمتها العلمية على الكتاب الأصلي نفسه. وعلى سبيل المثال كتاب (مدارج السالكين)، الذي أشرت إليه منذ قليل لابن قيم الجوزية، شرح لكتاب (منازل السائرين)، ولكن شتان ما بين المتن وما بين الشرح؛ لأن الشرح فيه إفاضة كبيرة جدًا ربما تصل إلى خمسين مثلًا للكتاب الأصلي.

وقد اتخذ ابن القيم وسيلة لكي يُعبّر عن آرائه، وليس فقط مجرد الدفاع عن بعض الآراء، أو شرح بعض الآراء التي قالها الهروي في كتابه الأصلي؛ ومن هنا فليس كل شرح مقبولًا، وليس كل شرح مرفوضًا، ولكن لا بد أن يوجد في الشيء الذي نريد أن نحققه إضافة علمية تسمح لنا بأن نبذل جهدًا، ووقتًا، ونبذل مالًا، ونشغل أنفسنا بهذا الأمر. لا بد من وجود الإضافة العلمية في مثل هذه الأمور.

وفي بعض الحالات يكون الكتاب مُلخصاً لكتاب سابق دون قيمة علمية تُذكر، فلا بدّ من القيمة العلمية، ولا بدّ من الإضافة، لا يكفي أن يكون شرحاً لكتاب سابق، أو يكون مُجرد تلخيص لكتاب سابق، بل لا بدّ أن يكون له في ذاته قيمة علمية تجعله جديراً بالموافقة عليه، كيف تتبين هذا الأمر؟ وكيف يتبين القسم العلمي والأستاذ هذا الأمر؟

يُكلّف الأستاذ هذا الذي يتقدّم بهذا المخطوط بكتابة تقرير علميّ يتقدم به إلى الأستاذ المُشرف، والقسم العلمي، مُتضمناً تعريفاً بالمخطوط وصاحبه، والموضوعات التي يتناولها، والقيمة العلمية له، وهذا أمر لا بدّ من القيام به قبل الإذن بتسجيل الموضوع.

#### الشرط الثالث: أن يكون المخطوط الذي يُراد تحقيقه في بحث جامعي ذا حجم مناسب:

فلا يكون صغيراً جداً؛ بحيث لا يتمكّن صاحبه من إضافة أي شيء من العلم، ولا يكون كبيراً جداً بحيث يعجز الباحث عن القيام به في الوقت المُحدّد له. فهو يكلّف بأن يُنجز هذا المخطوط مثلاً في سنتين، لا يأتي لمخطوط (١٠٠٠) ورقة، ويقول: أنا قادر على إنجازه؛ لأن هذا من التّكليف العسير الذي لا يستطيع الإنسان أن يقوم به. فالحجم لا بد أن يكون حجماً مناسباً. فما هذا الحجم المناسب؟

نقول: ليس هناك حجم مُحدّد بطريقة قاطعة، ولكن الأمر يعود إلى العُرف، وقد تعارف الناس على أن حجم المخطوط لا بدّ أن يكون في حُدود معقولة سأوضّحها بعد قليل.

#### الحجم:

تعارف العلماء المُهتمّون بأمر التّحقيق على أن الحجم يكون ما بين نحو (٧٥ - ١٠٠) ورقة، الورقة ستكون من صفحتين وجه وظهر، أو (أ، ب)؛ فلما يكون

عندي المخطوط (٧٥) ورقة فإذا سيكون عندي (١٥٠) صفحة، وعندما يكون (١٠٠) صفحة يكون مائتي صفحة، يكون (١٥٠ - ٢٠٠) صفحة هذا حجم مناسب، لماذا؟

لأنه - كما سيُتضح فيما بعد - سيُكلف بأن يكتب تعليقات علمية على هذه المائتي صفحة، لا بد أن يكون عندنا تعليقات علمية إضافية يقوم بها الباحث نفسه على هذا النص الذي اختاره ويقع في (١٥٠ أو ٢٠٠) صفحة، ثم سيُكلف بكتابة مقدمة علمية أيضاً، وهكذا يمكن أن يصل حجم العمل الذي يتقدم به الباحث لتحقيق مخطوط مائتي صفحة إلى خمسمائة صفحة؛ وهذا حجم ليس بالهين إذا أردنا أن نتحدث عن رسالة، رسالة ماجستير على سبيل المثال. كما سيحتاج إلى فهرس فنية. فعندئذ لا بد من اختيار حجم مناسب، لا يأتي بعشرين ورقة ولا يأتي بألف ورقة، هذا لا ينفع أيضاً لأنه من التَّكليف الصَّعب الذي لا يستطيع الإنسان القيام به في الوقت المحدد لدرجة الماجستير.

أما بالنسبة للدكتوراه، فإن بعض الجامعات لا تسمح أن يُقدَّم فيها تحقيق لدرجة الدكتوراه، يعني درجة الدكتوراه لا بد أن تكون موضوعاً، بحثاً علمياً، لا يكون فيها تحقيق، وبعضها تسمح بذلك. ففي الجامعات التي تسمح بذلك لا بد أن يكون الحجم أكبر من الحجم المسموح به في درجة الماجستير، ويمكن أن يزيد بنحو مائة ورقة، يعني من الممكن يصير (١٧٥ - ٢٠٠) ورقة أو إلى (٢٢٠) أو نحو ذلك، يعني: من نحو ثلاثمائة وخمسين صفحة إلى ما هو أكثر، على حسب أن الورقة اثنتان، عدا ما سيضاف إليها من مقدمة علمية، وتعليقات على النص، وفهرس فنية؛ فهذا هو الحجم الذي ينبغي مراعاته ونحن نتحدث عن مثل هذا الأمر. وهذه الأحكام المذكورة هي أحجام تقريبية؛ فقد تكون أكثر قليلاً، وقد تكون أصغر قليلاً، على حسب ما يتم التعارف عليه في كل موقع

علمي. والأمر يعود إلى تحقيق غُصْر الملاءمة، ومُراعاة العُرف المعهود في الجامعة التي يتحدث عنها الباحث، أو التي يتقدّم إليها الباحث.

#### الشرط الرابع: أن يكون هناك أكثر من نسخة من هذا المخطوط:

والنسخ لا بدّ أن تكون نُسخًا أصلية - وسيتبيّن فيما بعد ما معنى "نسخ أصلية"؛ حتى يُمكن إجراء المقابلات العلمية بين هذه النسخ، ولكي يُمكن التّوصل إلى النّص الأصلي الذي كتبه مؤلف المخطوط، أو إلى نصّ قريب منه بقدر الإمكان - كما سبق القول.

ويتبيّن من هذا الشرط، أن التّحقيق على نسخة واحدة فقط، يُعدّ أمرًا غير مرغوب فيه، بل إنّ بعض الجامعات لا تسمّح بالتسجيل للموضوع إلّا إذا كان موجودًا من المخطوط أكثر من نسخة، فإذا كان هناك نسخة واحدة تقول: لا، لا يصلح هذا الأمر لكي يُبحث في الجامعة، وتُنال به درجة علمية، وذلك لأنّ النسخة الواحدة - يعني: ليس الأمر تعسّفًا، ولكن مقصود به مُراعاة الوصول إلى حقائق - والتّحقيق هو الوصول إلى الحقائق، فالاعتماد على نسخة واحدة لا يوصلنا إلى هذه الحقائق. لماذا؟

لأنّ النسخة الواحدة قد يكون بها نقص لبعض النصوص أو الأوراق، وقد يكون فيها تقديم وتأخير، وقد يكون فيها طمس لبعض العبارات أو الكلمات بفعل القدم الزمّني، أو بسبب تآكل الأوراق، أو بسوء ظروف حفظ هذه المخطوطات، وعدم الرعاية الكافية لها، أو الإهمال، وربما يُوجد بالأوراق خرم، أو قطع أو أكل أرضة، وهي: الحشرة التي تأكل الأوراق، أو عثة كالعثة التي تُوجد في الملابس تأكل الأوراق أيضًا أو نحو ذلك من الأسباب.

فإذا لم يكن لدينا إلا نسخة واحدة، فإنه سيتعذّر تحقيق النّص وإحكامه على النحو الذي كتبه عليه صاحبه؛ ولذلك لا تسمّح بعض الجامعات بالتسجيل

للموضوع في هذه الحالة. فإذا وجد الباحث نسخة واحدة فعليه أن يكسب الوقت، ويكسب الظروف، ويبحث عن شيء آخر فيه أكثر من نسخة.

ويُستثنى من ذلك بعض الحالات ؛ منها: أن تكون النسخة الموجودة من المخطوط تامة جيدة تمامًا، خالية من العيوب التي سبقت الإشارة إليها، كالطمس والحرم، والقطع، والمحو، والتقديم، والتأخير، ونحو ذلك. ومن بين الحالات التي تُستثنى أيضًا: أن تُعالج موضوعًا شديد الأهمية ؛ بحيث تُؤدّي في الجملة - ويغض النظر عن هذا العيب، وكونها نسخة واحدة فقط - إلى فائدة علمية تكون مُسوِّغا أو مُبرِّرا للنشر.

**ومن الحالات أيضًا:** أن يتم النشر على يد باحث علمي ينشره لحساب نفسه، دون أن يتقدّم بهذا العمل إلى الحصول لدرجة جامعية. ومثل هذا الباحث يقوم بهذا العمل على مسؤوليته الخاصة، وهو حرّ ليس مُقيّدًا بلوائح أو نُظم جامعية، فإن أجاد في عمله فإنه يُحقّق للعلم فائدة، وإذا أخفق فإن مسؤوليته تعود إليه هو، "فعلى نفسها جنت براقش" كما يقول المثل العربي.

**ومن الحالات أيضًا:** الحالة الباقية من الحالات التي يكون فيها استثناء: أن يتولّى تحقيق هذا الموضوع عالم كبير عارف بالتخصص وقيمتها، وعارف بالمؤلف وأهميّته، ولديه من الموهبة والكفاءة، والخبرة، والدراية، ما يستطيع أن يقوم به هذا النص ؛ حتى ولو وقع فيه خطأ أو نقص أو عيب ؛ عندئذٍ يُمكن استثناء هذه الحالة من التحقيق على نسخة واحدة.

ففي هذه الحالات الأربع يُمكن استثناء الموضوع من أن لا يُقبل، ويُمكن القبول إذا كانت لدينا مثل هذه الحالات التي تحدثنا عنها.

**الشرط الخامس: أن تتوفر في هذا المخطوط المعلومات الضرورية:**

التي تُؤدّي إلى معرفة اسم المخطوط، واسم صاحبه، بأن لا يكون به نقص في أوّله يحول دون ذلك. وعلى سبيل المثال: المخطوط الذي فُقدت منه صفحة العنوان، أو الجزء الأول من هذا المخطوط، يُعدّ مخطوطاً معيّباً، ولذلك لا يُمكن الاعتماد عليه وحده في النشر، ولكن يُمكن الاعتماد عليه إذا أمكن التّوصل إلى معرفة صاحبه، ومعرفة اسم الكتاب، عن طريق بعض النصوص الموجودة في الكتاب نفسه، أو إذا وُجدت نسخة أخرى أكمل وأتمّ؛ فيكون عندنا نُسختان تُكمل إحداهما الأخرى، فعندئذٍ يُمكن الاعتماد عليه بصفة ثانوية. لكن إذا كان مخطوطاً مجهول المؤلف، أو مجهول العنوان، أو فُقد منه الجزء الأول منه، فإننا لا نستطيع أن نُجازف بتحقيقه إلّا إذا وُجد ما يجبر هذا النقص.

**الشرط السادس: أن يكون المخطوط كاملاً على وجه العموم:**

بحيث لا يكون فيه نقص يتعدّر تداركه، أو أن يكون كثير الأخطاء؛ بحيث يكون من الصعب ضبط النصّ وقراءته قراءة صحيحة؛ ولا غرابة في وقوع بعض الأخطاء من النساخ في المخطوطات القديمة:

**أولاً:** لأنهم بشر، والبشر يُمكن أن يقع منهم الخطأ في كل وقت.

**ثانياً:** أنه لم يكن يلزم في كل الأحوال أن يكون الذين يقومون بكتابة المخطوطات من العلماء، يعني: لا يلزم أن يكون كلّ مؤلف هو الذي يكتب كُتبه بيديه. بعض المؤلفين كان يُملّي، وكان التلاميذ يكتبون، وليس هو الذي يتولّى الكتابة، ومن الممكن أن يقع التلاميذ في الأخطاء.

ثم بعد ذلك يقوم نساخ مهنتهم ووظيفتهم بنقل الكتب القديمة على ورق أحدث وينسخون نسخاً من الكتب الأصلية في نسخ جديدة، ولا يلزم أن يكون هؤلاء



النُّسَاح من العُلَماء ، ومن ثَمَّ يَقَع مِنْهُمُ الخُطَأُ ، وربما كان بعضهم يَنْسُخ من أجل أن يَسْتَرْزِق من وراء هذا الموضوع ، فكان أمثال هؤلاء يَعْجِزُونَ عن القراءة الصَّحِيحة للنَّص الذي كانوا يَنْقُلُونَهُ ، فيأتي المخطوط مشحوناً بكثير من الأخطاء التي تُفْقِدُ المخطوط قيمته وتَجْعَلُهُ غير جَدِيرٍ بالنَّشْرِ والتَّحْقِيقِ .

هذه مسائل لا بدَّ من مُراعاتها ، ولعلَّ هذه الشروط تُقدِّم لنا فكرة عن هذا المخطوط ، وأرجو أن يكون واضحاً أننا نتحدث هنا عن المخطوط الذي يَتَقَدَّمُ به صاحبه لنيل درجة علمية .

النُّشْرُ الحُرُّ ليس هناك ضوابط له ، إنما كل واحد يَجْتَهِدُ وَيَنْشُرُ ، وهو وَحْظُهُ ؛ قد يأتي عَمَلُهُ جَيِّداً وقد لا يأتي ، وَيَتَقَبَّلُهُ الناسُ بقبول حَسَنٍ ، وقد لا يَتَقَبَّلُونَهُ . لكننا في كل الشروط التي نذكرها نتحدث عن المخطوط الذي نَتَقَدَّمُ به للحصول على درجة علمية . فلا بدَّ أن يكون في مثل هذه المخطوطات مثل هذه الشروط ، وربما أمكن التَّحَرُّرُ من بعض هذه الشُّرُوط ، إذا كان النُّشْرُ حُرّاً - كما قُلْتُ .

وبعض هؤلاء المُحَقِّقِينَ الذين يَعْمَلُونَ لحِساب أنفسهم قد يَتَحَرَّرُونَ من بعض هذه الشروط . وليس معنى ذلك أنَّ أَعْمَالَ كُلِّ من يَنْشُرُونَ لحِساب أنفسهم تكون خالية من القيمة العلمية ؛ لأنَّ كثيراً من هؤلاء الذين يَتَقَدَّمُونَ بهذه الأعمال العلمية يَكُونُونَ من العُلَماء الكِبَارِ ، فالعُلَماء الكِبَارِ يحافظون على سُمْعَتِهِمُ العلمية ، وعندهم أمانة الحِفاظ على العِلْمِ أيضاً ؛ ولذلك قد يَنْشُرُ أحدهم كِتَاباً على نُسخة واحدة ، ثم يأتي هذا الكتاب المُحَقَّقُ على أعلى ما يكون ، من حيث توافر الشروط التي يَجِبُ أن تتوافر في أي كتاب مُحَقَّقٍ . فنحن لا نَقُولُ هذا للإِزْراءِ بَمَنْ يَقُومُونَ بِمِثْلِ هذا الأمر ؛ لأنَّ منهم من كان في مُقدمة وفي طليعة الذين عُنُوا بالتَّحْقِيقِ في العالم العربي والإسلامي ، ولم يكن هؤلاء يَتَقَدَّمُونَ لكي يَنالوا دَرَجَاتٍ علمية ، ولكنهم يَخْدُمُونَ العِلْمَ ، وَيُقَدِّمُونَ للناس

نُصوصاً ثَمينة قد لا تتوفر فيها كل الشروط الأكاديمية التي قلناها الآن، ولكن أعمالهم ترفعها إلى أعلى مقام في مجال التحقيق العلمي.

وأذكر على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر: الأستاذ محمود شاكر، وأخاه الشيخ أحمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ السيد أحمد صقر، والأستاذ أحمد تيمور باشا، والأستاذ إحسان عباس، والدكتور محمد رشاد سالم، وأمثال هؤلاء من المحققين الكبار، الذين ربما نُشر أحدهم كتاباً على نُسخة واحدة، لا يتوفر فيها الشرط الذي كنا نتحدث عنه منذ قليل، ولكن هذا رجل عالم كبير جدير بالقراءة الدقيقة للنص، وجدير بتدراك العيوب الموجودة في النص، وهو يُشير إلى ذلك قطعاً، ويُقدّم للنص مقدمات علمية عظيمة ترفع من قيمة الكتاب.

ومن ثم فنحن نقول هذا بالنسبة لمن يبدءون أعمالهم في التحقيق، لمن يتقدمون بها للماجستير أو نحو ذلك، لا بد أن تتوفر هذه الشروط حماية لهم، وحماية للعلم، من أن يقع فيه مثل هذا القصور، الذي لا يستطيع أن يتداركه إلا مثل هؤلاء العلماء الكبار الذين أشرتُ إلى بعض أسمائهم.

والأمثلة كثيرة جداً، ونحن نقول هذا على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر؛ لأن هؤلاء وأمثالهم قد وضعوا نماذج وأمثلة تُحتذى يتعلّم منها الباحثون لفنّ التحقيق كثيراً من القيم العلمية؛ لأنّ تحقيقاتهم جاءت مُستوفية للشروط النظرية والتطبيقية على حدٍ سواء، بل إن هؤلاء أسهموا في وضع القواعد التي نتحدث عنها الآن في عملية التحقيق. هم الذين كتبوا فيها، هم الذين طبّقوها، وهم أشاروا إليها، وهم الذين نبّهونا إليها؛ ومن ثمّ فنحن لا نُزري بأمثال هذه الأعمال العلمية، ولكننا نقول بالنسبة لمن يبدءون الطريق: عليهم أن يأخذوا جذرهم، وأن يلتزموا بمثل هذه القواعد التي أشرت إليها فيما يتعلق بالنص الذي تُريد تحقيقه ونقله من الحالة التي هو عليها، من كونه مكتوباً باليد، إلى كونه مطبوعاً، ومُحقّقاً تحقيقاً علمياً يليق بالجامعات، وبالأقسام العلمية.

## ثقافة المحقق العامة والخاصة

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : شروط المحقق ٢٩١
- العنصر الثاني : الشروط المتعلقة بالكتاب المراد تحقيقه ٢٩٧



### شروط المحقق

**"ثقافة المحقق، وما ينبغي أن يتحقق فيه هو نفسه من الشروط".**

لا بدّ للمُحَقِّق الذي يقوم بهذا الأمر أن يكون مُتَّصِفًا بشروط ، ومُتَوَافِرًا فيه شروط مُهمّة جدًّا ، فإذا كان المخطوط يُشترط الإذن بتحقيقه هذه الشروط التي سبق ذكرها ، فإن المُقدم على التَّحْقِيق ، أو العامِل في حَقْل التَّحْقِيق ، لا بدّ أن يتحقّق فيه عدد من الشروط كذلك. ويُمكن القول بصفة عامة : إنّ الشروط التي يلزم توفُّرها في القائم بأمر التَّحْقِيق ، أو الذي سنُصِفُه بأنه محقق ، هي الشروط التي يلزم تحقُّقها في كل باحث علمي.

فلا بدّ أن يتَّصف بالصَّبْر على مَشاقِّ البَحْث ، ولا بدّ أن يتَّصف بالأمانة العلمية ، ولا بدّ أن يتزوّد بقدر من الخيال ، ولا بدّ أن يبذل جُهدًا من أجل إضافة الجديد إلى العلم ؛ لأن هذا يُشترط في التَّحْقِيق ، ويُشترط في الجُهد الذي سيقوم به. ثم يُشترط إضافة إلى تلك الشروط التي سبق الحديث عنها في الكلام عن الباحث العلمي عددٌ آخر من الشروط ، وهذه الشروط تنقسم إلى قسمين كبيرين :

**القسم الأول :** يتعلّق بفنّ التَّحْقِيق نفسه.

**القسم الثاني :** يتعلّق بالكتاب الذي سيقوم هذا المُحَقِّق بتحقيقه.

يعني عندنا مجموعتان من الشروط : مجموعة تتعلّق بفنّ التَّحْقِيق ، والمجموعة الثانية تتعلّق : بالكتاب الذي سيقوم بتحقيقه ، وبالمؤلف الذي كتب هذا الكتاب. ومن القسم الأول أشير إلى بعض الشروط :

### الشرط الأول: التزود بقدر صالح من الثقافة النحوية واللغوية والأدبية:

حتى يتمكن من القراءة الصحيحة للنص الذي سيقوم بتحقيقه، وإيضاح ما قد يكون به من غموض، أو تفنن في الأساليب؛ ولذلك لا يقبل في مجال التحقيق من ليس لديه القدرة على القراءة الصحيحة نحويًا ولغويًا؛ لأنه إذا كان عاجزًا عن إقامة لغة نفسه، فإنه سيكون بالضرورة عاجزًا عن التعامل مع النصوص القديمة شعرًا ونثرًا.

وإذا كان التحقيق في مجال الشعر، فإنه ينبغي أن يكون لديه دراية أيضًا بعلم العروض والقوافي، ليتمكن من القراءة الصحيحة للشعر، واكتشاف ما قد يكون التماسخ للمخطوطات قد وقعوا فيه من أخطاء في الكتابة، التي تُخلّ بوزن الشعر، أو بقوافيه. ثم إنَّ عليه بالإضافة إلى ذلك، أن يكون على دراية بالمعاجم اللغوية، وطرقها في ترتيب المادة اللغوية على حسب المدارس المعجمية؛ لأنه سيرجع إليها دون ريب؛ لكي يكشف عن معنى كلمة غامضة في شعر أو في نثر؛ ولن يكون ذلك سهلًا إلّا بالرجوع إلى المعاجم والقواميس.

وهكذا ينبغي أن يكون الباحث المحقق ذا صلة وثيقة بالعلوم العربية نحويًا، وصرفًا، وعروضًا، ولغة، ومعاجم؛ لأنها أدوات ضرورية لكل عامل في حقل التحقيق. سواء كان يتقدم بها إلى درجة علمية أو لغير درجة علمية، وإلّا إذا غاب عنه هذا الشرط فتتوقع أن يكون العمل الذي تقدّم به مليئًا بالأخطاء؛ لأن صاحبه لا يقيم لسانه باللغة العربية، ومن ثم لا يستطيع قراءة النصوص القديمة.

### الشرط الثاني: أن يكون على دراية مناسبة بمجال التخصص الذي يقع التحقيق فيه:

فإن كان سيحقق كتابه في علم التفسير، كان عليه أن يعرف الكتب الأساسية في هذا المجال، وإن كان سيحقق في علم الحديث، كان عليه أن يعرف الكتب

الأساسية في هذا المجال. وينطبق ذلك على علوم النحو، واللغة، والأدب، والعقيدة، والأخلاق، والتاريخ، والتصوف، والفرق، والملل والنحل، ودراسات الأديان، وتاريخ العلوم، وسائر العلوم. وإنما كان هذا الشرط ضروريًا لعدة أسباب؛ منها:

١- أن يعرف صلة كتابه الذي يحققه بالكتب المؤلفة في مجال التخصص، يا ترى تأثر بها؟ يا ترى أثر فيها؟ يا ترى كرر ما جاء فيها؟ يا ترى أضاف إليها؟ لا بد أن يكون على دراية بعلوم المجال الذي يبحث فيه؛ حتى يتمكن من أن يعرف قيمة الكتاب، ثم يعرف أصالة هذا الكتاب، أو ما أضافه إلى العلم. وهذه مسألة مهمة.

٢- ومنها: أن كتابه الذي يحققه ربما يكون قد أخذ من الكتب السابقة عليه نصوصاً أو أفكاراً، قد يذكر أحياناً وقد لا يذكر، قد يصرح وقد لا يصرح. المحقق الجيد يتتبع هذه الأفكار ويذكر المصادر التي استعان بها واستفاد بها، ويذكر ذلك دون إخفاء؛ لأن هذا من الأمانة العلمية.

٣- ومن جهة أخرى هذا الكتاب أثر في الكتب التي أتت من بعده، يعني: أحياناً يتأثر بما قبله، وأحياناً يؤثر في الكتب التي بعده. فإذا لم أكن على دراية بالكتب الموجودة في المجال من بعده، فأنا لا أستطيع أن أستكشف، ولا أن أعرف الناس بالآثار التي ظهرت لهذا الكتاب في الكتب التي جاءت من بعده.

نفترض مثلاً: أن إنساناً يحقق (تفسير الطبري)، دون أن يعرف الكتب التي جاءت بعد ذلك، لن يتمكن من أن يعرف الكتب التي استفادت من كتاب (تفسير الطبري). لكن إذا كان على دراية بالمجال، فإنه يقول هنا: "ارجع إلى ابن كثير؛ لأنه أخذ منه هذه الفكرة"، "ارجع إلى السيوطي في (الدُر المنثور)، أخذ

هذه الفكرة"، "ارجع إلى ابن الجوزي في كتابه كذا، أخذ منه هذه الفكرة"، "ارجع إلى كُتب التفسير الكثيرة التي ظهرت"، "(المحرر الوجيز) أخذ هذه عن الطبري"، وهكذا. فلا بدّ أن نعرف الكتب السابقة، والكتب اللاحقة -أي: الكتب المتخصصة في المجال- حتى يتبين قيمة الكتاب، وتأثير الكتاب، ونظهر القيمة العلمية على شكل واضح ومُحدّد ومؤكّد، لا يتمكن بالقيام بهذا الأمر إلّا إذا كان على دراية بالكتب الموجودة، دراية معقولة بهذا الموضوع.

**الشرط الثالث: أن يكون لهذا الذي يسعى إلى التصدي لعلم التحقيق والقيام بواجب في نطاق التحقيق، أن يكون له دراية بفنّ التحقيق نفسه:**

وهو فنّ له قواعد تُعارف عليها العلماء ووَضَعُوا فيها الكتب والمؤلفات، وطَبَّقُوا هذه القواعد تطبيقًا عمليًا فيما قاموا به من أعمال علمية مُحَقَّقة؛ ومن الضروري الرجوع إلى مثل هذه المؤلفات لمعرفة الأعمال والمراحل والخطوات التي يلزم اتّباعها ليكون التحقيق موضع اعتبار وتقدير؛ لأنه ليس لعبًا في الهواء الطلق، وإنما أنت دخلت إلى مجال له أساسيات، كأي فنّ من الفنون، وأي علم من العلوم له أساسيات. التفسير فيه شروط، والعناية بعلم الحديث، لا بدّ أن يقوم به إنسان له دراية بهذا العلم، رواية ودراية، وهكذا في كل علم.

وإنه لمن الغريب أن يدخل إلى مجال التحقيق أناس ليس لهم أية فكرة عن التحقيق، وهؤلاء يظنون أن التحقيق هو مجرد نقل النصوص من حالة الكتابة باليد إلى الكتابة عن طريق الطباعة، دون أي جهود علمية. وإذا جاء النشر على هذا النحو، فإنه يكون عديم القيمة، ولا يحظى بأي تقدير، بل يُسيء إلى سمعة الذي قام به.

إدّا لا بدّ أن يعرف ماذا يعني التحقيق، وما الشرط اللازمة، ويتدرّب عليها قبل أن يقوم بالعمل الفعلي في مجال التحقيق.



**الشرط الرابع: تحصيل قدرٍ كافٍ من الثقافة العلمية العامة التي تتعلق بالعلوم العربية والإسلامية:**

إنسان يعمل في تحقيق نطاق علم الفقه، لا بدَّ أن يكون على دراية بمجموعة من العلوم؛ لأن العلوم العربية والإسلامية جميعها نبتت من دوحة واحدة، وهي: دوحة القرآن والسنة.

فإذا كان في النحو سيحتاج إلى أن يقتبس من القرآن والسنة، وربما يأتي قراءة في النحو، فلا بدَّ أن يُخرجها من كتب القراءات.

افرض أنه في مجال الفقه، سيحتاج إلى علم أصول الفقه، ويحتاج إلى المعرفة بالأحاديث؛ لأنه سيستدل وسيستنبط؛ إذاً لا بدَّ أن يعرف الحديث، ويعرف كيف يُخرج الحديث، وكيف يستشهد بالحديث، وكيف يُقدِّم حديثاً على حديث؛ لأنه قد يجد في بعض الأحيان ما ظاهره التعارض بين الأحاديث النبوية، فلا بدَّ أن يعرف كيفية حلّ هذا التعارض؛ لأنه سيأخذه دليلاً، هل سيأخذ بهذا أو بذاك؟ سيأخذ بهذا؛ لأنه مثلاً ناسخ للأوّل، أو أتى بعده من حيث التاريخ، أو أنه عام والآخر خاص، يجمع بينهما إن استطاع، أو يرجّح، أو يُقدِّم، أو نحو ذلك.

فالعامل في حقل العلوم العربية والإسلامية لا بدَّ أن يكون عنده هذا القدر من الدراية بالعلوم الإسلامية بصفة عامة؛ حتى يتمكّن من تقديم تحقيق علمي جيّد. فهذا يستدعي أن يكون عنده إلمام ومعرفة بكيفية الدخول إلى هذه العلوم، والإفادة منها في تنوير هذا النص الذي سيقدّمه، وإضاءته، وخدمته، وحسن القيام بإفهامه للناس. فهذه مسألة ضرورية ومسألة مهمة جدّاً.

ومن جهة أخرى ، فإن الكتب القديمة التي يجرى تحقيقها قد تكون ذات طابع موسوعي ؛ لأن الكتب القديمة ما كانت تلتزم تماماً بالكتابة في فنّ معين ، ولكن يكون فيها نوع من الاستطراد. العلماء كان في علمهم بركة ، وكان عندهم وقت واسع ، وكان عندهم فرصة لكي يُفيدوا من علوم كثيرة ، فإذا جاءت فرصة فإنك تجد العالم الواحد وهو يكتب في مسألة ينطلق منها إلى مسألة أخرى ويتطرق إلى مسألة ثانية ومسألة ثالثة ، فلم تكن الكتب محدّدة كما هي الآن على النحو الذي نراه الآن ، يكتب في النحو فقط ، أو يكتب في الحديث لا يتطرق لعلوم أخرى. لا. الكتب القديمة لم تكن كذلك ؛ لأنها كانت في كثير من الأحيان ذات طابع موسوعي.

لم يكن قد ظهر هذا التخصص الذي ظهر فيما بعد ، وكثيراً ما يحدث أن يكون الكتاب في التفسير ، ولكنه يتعرض لموضوعات في الحديث ، والعقيدة ، والتاريخ ، ومُجادلة أهل الأديان الأخرى. فإذا لم يكن المحقق على معرفة مناسبة بهذه التخصصات فإنه لا يستطيع النهوض بواجبات التحقيق على الوجه الأمثل والأكمل. وربما كان الكتاب في التاريخ ولكنه يعرض لموضوعات متعدّدة.

وعلى سبيل المثال : انظر إلى كتاب : "مقدمة ابن خلدون" هذه مُقدّمة لكتاب في التاريخ ، ولكننا نجد في الكتاب باباً كبيراً جداً مُخصّصاً للحديث عن العلوم العربية والإسلامية ، يُؤرّخ لها ابن خلدون. يعني يأخذ فقرة عن علم الفقه ، والكتب الكبرى في العلم ، والمناهج ، والمذاهب ... إلخ. ينتقل إلى علم أصول الفقه ، ينتقل إلى الحديث ، ينتقل إلى التفسير ، ينتقل إلى علوم اللغة والنحو ، ينتقل إلى علم الكلام ، ينتقل إلى الكلام عن الفلسفة ، بل ينتقل إلى الحديث عن علوم من الطبيعيات ، والرياضيات ، والكيمياء ... إلخ.

فإذا لم يكن المحقق لهذا الكتاب على دراية مناسبة بهذه العلوم، فإنه لا يستطيع أن يلاحق ابن خلدون فيما تحدث به عن هذه العلوم، وأن يتعرف على مصادره التي رجع إليها، والأفكار التي اقتبسها، والأفكار التي أضافها.

وانظر إلى كتاب من الكتب الكبرى، مثل: "فتاوى ابن تيمية"، تجد فيها كلاماً في كل المجالات، ولذلك لجأ بعض الناس إلى الفهرسة، يقول: ما كتبه في الفقه، وما كتبه في الأصول... هذه الموضوعات، فلا بد من الداررية بعلوم كثيرة في هذا المجال.

ينبغي أن نلاحظ هذه الشروط حتى يكون المحقق فعلاً قادراً على التهوؤ بهذا العبء العلمي، وإلا فإن تحقيقه سيكون هزلياً لا قيمة له، وينظر إليه العلماء الكبار نظرة استخفاف، ونظرة زراية، وربما يكلفون بعض تلاميذهم بأن يقوموا بتحقيق مثل هذه الكتب مرة أخرى حتى ينهضوا بحملها ويضيفوا إليها ما يجعلها جديرة بأن توضع في المقام والمكان الذي يجدر بمثل هذه الكتب.

وهذه على كل حال هي أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المحقق بصفة عامة.

### الشروط المتعلقة بالكتاب المراد تحقيقه

المجموعة الثانية من الشروط المتعلقة بالكتاب، وبالمؤلف صاحب هذا الكتاب.

**من هذه الشروط:**

**الشرط الأول:** أن يكون على معرفة بمؤلف الكتاب وثقافته، وظروف حياته، وتكوينه العلمي والثقافي:

بمعنى: أن يكون قادراً على الرجوع إلى هذه المعلومات في الكتب وجمعها، أن يكون مؤرخاً له في الكتب: كتب السير، كتب التراجم، كتب الطبقات، كتب

التاريخ العامة. لا بد أن يكون عندنا حَصيلة من المعلومات تكفي للتعرف على صاحب هذا الكتاب. لكن إذا كان المؤلف أو الكاتب مجهولاً، كيف أستطيع أن أضع هذا الكتاب في نطاقه التاريخي، ومجاله، وموضعه التاريخي، ولا بد أن أعرف التطور الذي وقع فيه مؤلف هذا الكتاب حتى أستطيع أن أضع كتابه في موضعه من كتبه، ثم أضع الكتاب في موضعه من كتب التخصص، ثم أضع الكتاب في القرن الذي يُوضع فيه؛ حتى نرى كيف تتحقق فيه ظروف هذا القرن الثقافية. يعني: الذي في القرن السادس، غير الذي في القرن السابع، غير الذي في القرن العاشر الهجري، إلى آخره... لأن الكاتب يتأثر بعصره ويؤثر فيه إن كان رجلاً كبيراً يؤثر في هذا العصر.

على سبيل المثال: كتاب مثل كتاب (المنقذ من الضلال) لأبي حامد الغزالي، الملقب بـ "حجة الإسلام"، وهو لقب قد يُوافق عليه ناس وقد لا يُوافق، لكن هذا هو اللقب الموجود في الكتب. هذا الكتاب يُلقي ضوءاً على حياة صاحبه ويُؤدّي إلى فهم تطوره الفكري.

وكتاب مثل: (تهافت الفلاسفة) لأبي حامد الغزالي أيضاً يُقدّم جانباً آخر من مواقفه تجاه الفلسفة.

وكتاب مثل: (منهاج السنة) لشيخ الإسلام ابن تيمية - وهذا لقبه أيضاً - لا بد أن نعرف الظروف التي أدّت بآب تيمية إلى كتابة مثل هذا الكتاب؛ لأن هناك ظروفاً تتعلّق بدوافع دفعته لأن يكتب هذا الكتاب ردّاً على أفكار موجودة في المجتمع في ذلك الوقت؛ فمن أجل ذلك، يكتب هذا الكتاب حتى يردّ عليهم.

فهذا يُلقي ضوءاً على الكتاب، وهو شبيه - مع الفارق - بما نعرفه عن أسباب النزول فيما يتعلّق بالقرآن الكريم، أو أسباب الورود فيما يتعلّق بالحديث الشريف. - وأنا أقول مع الفارق حتى لا يفهم كلامي خطأ.

أقول: إنَّ معرفتنا بظُروف تأليف الكتاب تُعين على فهم الكتاب، وتُعين على بيان الظروف التي دفعت إلى تأليفه، وتُعين على وضعه في المكان المناسب لهذا الكتاب.

**الشرط الثاني: أن يكون المحقق على دراية بالمؤلفات الأخرى التي كتبها مؤلف الكتاب الذي سيُحقِّقه:**

يعني: بعض الناس يأخذ كتاباً لأحد المؤلفين الكبار، ولا يكون لديه أيّ دراية بمؤلفاته الأخرى. هذا كلام عجيب يحدث، ونرى، ونُشاهد، لكن لا بدّ أن أخصّص في فلان الفلاني، إذاً، أعرف ما يتعلّق بكتبه وأيها كان مُقدِّماً، وأيها كان مُؤخّراً، وأيها كان أكثر أهمية، وأيها كان أكثر تأثيراً في المجتمع، وأيها تأثّر به الناس من بعده، إلى آخر هذا الكلام؛ لأنّ كلّ هذا يعني سيؤدي إلى بيان القيمة العلمية للكتاب، ولأنّ المؤلف من جهة أخرى قد يتناول بعض الموضوعات في أكثر من كتاب.

قد يتناول موضوعاً في كتاب، فإذا جاء في كتاب آخر يقول: أنا ناقشت هذا الموضوع في الكتاب الفلاني، أو فصّلت القول في هذه المسألة في الكتاب الفلاني، أو سأفصل القول في هذه المسألة في كتاب آخر سأكتبه. فإذا كتبه فإنّ المحقق يستطيع أن يُقارن النصوص بعضها ببعض، هل نقل نقلاً كاملاً؟ هل قدّم فكرة أخرى؟ هل أضاف إضافة؟ ولماذا أضيفت هذه الإضافة؟ هذا الكلام كلّ لا بدّ منه حتى يأتي التّحقيق جيداً.

وربما استطاع أن يضيف إلى النص الذي يُحقِّقه شيئاً من كتاب آخر إذا توافّق أن النص الذي يُحقِّقه قد وقع به نقص على سبيل المثال. يعني: نفرض أنه يُحقّق

كتاباً، وجاء في منطقة وحصل نقص، موضوع هذا النص نفسه موجود في كتب أخرى للمؤلف، يستطيع أن يتعرف منها على روح النص، وعلى موضوعه، وعلى الأفكار الموجودة فيه، وأن يأخذ من هذا الكتاب الذي يعرفه لكي يكمل هذا الكتاب الذي يعرفه بطريقة خاصة سنشير إليها فيما بعد. لكن لا بد من الإلمام بالكتب الأخرى للمؤلف.

### الشرط الثالث: العلم بما إذا كان للكتاب شروح أو مختصرات:

لو كان عندنا شروح أو مختصرات، فلا بد أن يبحث عنها، ويرجع إلى الكتب التي تُعنى بمثل هذا الأمر، ووجود هذه الشروح والمختصرات يدل على القيمة العلمية للكتاب، يعني: لولا أنه كتاب مُهم، ما كان الناس قد اختصروه، أو ما كانوا قد شرحوه، لا بد أن يكون لهذا أهمية، ولأنه أيضاً يستطيع أن أستعين بالشرح في إكمال نقص إن كان موجوداً في النسخة الأصلية للكتاب الذي أحققه. فهذا يُبين القيمة العلمية للكتاب، ولا بد من الدراية بهذا الموضوع حتى تبين القيمة له.

ثم إن وجود شروح متعددة لكتاب واحد يفتح مجالاً لإجراء دراسات علمية مقارنة بين هذه الشروح - هذه فائدة أخرى - ويبين خصائص ومزايا أو عيوب كل شرح منها.

وعلى سبيل المثال: كان لكتاب (منازل السائرين) للهروي الأنصاري، الذي توفي سنة (٤٨١ هـ)، وهو يُوصف بأنه شيخ الإسلام أيضاً، وقد كان من كبار شيوخ السنة في هراه وما حولها، هراة في أفغانستان الآن. هذا الكتاب له شروح كثيرة تزيد على (٢٦) شرحاً، فإذا ما أراد أحد المحققين تحقيق هذه الشروح،

فإنّ عليه أن يرجع إلى كتاب الهروي نفسه ، ثم يُستحسن إجراء دراسة مُقارنة عن بعض هؤلاء الشُّراح لمعرفة مناهجهم في شرح هذا النَّص ، كيف قرءوا هذا النَّص ؟ كيف فهموه ؟ كيف تصرّفوا فيه ؟

وعلى سبيل المثال ، من هذه الشُّروح المشهورة لهذا الكتاب : (مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين) ، لابن قيم الجوزية ، تلميذ شيخ الإسلام بن تيمية.

و(شرح منازل السائرين) للقاشاني ، وهذا من المشرق ، قاشان في إيران. وآخر لعفيف الدين التلمساني ، وهذا موجود في المغرب ، في تلمسان من بلاد المغرب.

فيستطيع الباحث هنا أن يقوم بعقد مُقارنات بين الشُّرح المشرقي ، وبين الشُّرح الذي قام به ابن قيم الجوزية وهو دمشقي شامي ، وبين الشُّرح المغربي الذي قام به التلمساني ؛ ولكل من هؤلاء وجهة في شرحه تختلف عن وجهات الآخرين ؛ فيكون هذا باباً للقيام ببحوث علمية دقيقة وجميلة ، وتؤدي إلى معارف جيّدة لا يتوصّل إليها الناس إلّا عن طريق إجراء مثل هذه المقارنات.

**الشرط الرابع : استكشاف المصادر والكتب التي استعان بها صاحب الكتاب الذي يُراد تحقيقه :**

لبيان قيمة ونسبة ومقدار تأثيره بهذه المصادر وانتفاعه بها ، وليتبيّن الباحث المحقّق هل أشار إلى هذه الكتب أو لم يُشير؟ بعض الناس يأخذ من الكتب السابقة دون أن يُشير ، وكأنه يرى أنه حق له ، والمفروض أن الآراء تُنسب إلى أصحابها ؛ وهذا من الأمانة العلمية ، ولكن القدامى أحياناً كانوا يتساهلون أحياناً ، والبعض

منهم وليس الجميع ، فيما يأخذونه من كتب الآخرين ، لكن المفروض أننا نحن حتى إذا لم يتحدّد صاحب الكتاب الذي نُحقق له الكتاب عن تأثره بكتب سابقة عليه ، فلا بدّ أن نُشير نحن إلى هذا ؛ لأن هذا من الإضافات العلمية التي سنتحدّث عنها فيما بعد.

وعلى سبيل المثال : يدلّنا النّظر في كتاب (إحياء علوم الدين) لأبي حامد الغزالي ، على أنه قد تأثر تأثراً كبيراً ببعض السابقين عليه ، وأشار في بعض الأحيان ولم يُشر في بعضها. مثلاً تأثر بالحارث بن أسد المحاسبي صاحب كتاب : (الرعاية لحقوق الله) ، وخصوصاً في الجزء الثالث من "الإحياء" ، في الطبعة المُكوّنة من أربعة أجزاء ، القسم الخاص بالحديث عن آفات النفس ، الحديث عن الحسد ، عن العُجب ، عن الرّياء ، عن الكِبَر. يعني حينما نُقارن بين الكتابين سنجد أنه تأثر بالحارث المحاسبي تأثراً كبيراً جداً.

كما تأثر تأثراً واضحاً في كتابه هذا ، بكتاب آخر سابق وهو كتاب : (قوت القلوب) لأبي طالب المكي ، وخصوصاً في القسم الرابع من (إحياء علوم الدين) ، الخاص بالمنجيات الذي فيه الحديث عن التّوبة ، وعن الزهد ، وعن الصبر ، وعن الشكر ، وعن الرضا ، وعن الخوف ، والرجاء ، والمحبة ، إلى آخر هذه المقامات ... أو التي سماها الغزالي : المنجيات. تأثر تأثراً كبيراً في هذا القسم بكتاب (قوت القلوب في مُعاملة المحبوب) ، ويقصد المحبوب هنا : الله ﷻ. فالذي يُحقق الكتاب عليه أن يقوم بهذه المقارنات ، ويبيّن إلى أي مدّى وقع هذا التأثير من الغزالي بالكتب السابقة عليه ، وهذا أمر لا يستطيع أن يقوم به إلّا كبار المُحقّقين. ولكننا نُشير إليه حتى يكون في ذهن من يستمع إلى هذا القول ، أو مَنْ يُريد أن يدخل إلى مجال التّحقيق ، أن يعرف أن هذا واجب علمي يجب أن يُعنى به المُحقّقون ، وأن يُقدّموا فيه ما يدلّ على عنايتهم بهذا الشأن.



الشرط الخامس: استشارة الكتب التي كتبها مؤلفون معاصرون لصاحب الكتاب المحقق في نفس مجال التخصص:

يعني: إذا كان في الفقه ينظر إلى المعاصرين، يُلقى نظرة على كتبهم، لماذا؟ لأن مؤلفي العصر الواحد أو البلد الواحد، قد يتناولون قضايا مشتركة بسبب خضوعهم لظروف واحدة. وربما خالف بعضهم بعضاً بسبب انتماء إلى مذهب فكري، أو اعتقادي، أو سياسي، وربما ردّ بعضهم على بعض، كما كان يقع من أصحاب المذاهب الفقهية على سبيل المثال، أو من أصحاب مذاهب الفرق على سبيل المثال. يعني: المعتزلة يردّون على الأشاعرة، والأشاعرة يردّون على المعتزلة، وهؤلاء يردّون على الخوارج، ويردّون على المرجئة... إلخ.

فإذا كان المحقق على دراية مناسبة بتلك التيارات الفكرية والمذهبية، فإنه يستطيع أن يُعطي الكتاب المحقق مكانته اللائقة به.

وأعود إلى مثال أشرت إليه من قبل ولكن أوضحه توضيحاً أكثر:

عندما كتب الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه: (منهاج السنة النبوية)، وردّ فيه على بعض الفرق الكلامية السياسية الموجودة في عصره، قام بعض هؤلاء بالردّ على ابن تيمية في كتاب سماه: (منهاج الكرامة) وهذا للحلي، رد على كتاب ابن تيمية. إذاً هنا مسألة فكرية بين أخذ وردّ، وبين هُجوم ودِفاع، وبين بيان لمذاهب الفرق والعلماء والآراء... إلخ. فإذا أريد تحقيق أحدهما، فينبغي معرفة ما جاء في الآخر، لما في ذلك من إعانة على الفهم وتدقيق للأفكار.

وهكذا نستطيع أن نقول: إن هذه الشروط مُضافة إلى الشروط السابقة، ينبغي أن تكون موضع الاعتبار. ولعله تبين أنّ لدينا شروطاً تتعلّق بالكتاب الذي نُحقّقه، أو المخطوط الذي نريد أن نُحقّقه، ولدينا كذلك شروطاً أيضاً تتعلّق بالمحقق

الذي يجب أن يكون على دراية وأن يكون فيه صفات الباحث العلمي ، وأن تتوفر فيه هذه الشروط التي ذكرناها فيما يتعلق بعلم التحقيق نفسه ، أو بالكتاب الذي سيقوم بتحقيقه وصاحب هذا الكتاب.

فإذا اجتمعت هذه الشروط ، وهي ليست بالشروط اليسيرة ولا بالهينة ، فإن صاحبه يستطيع أن يدخل إلى مجال التحقيق وهو على ثقة من أنه سيُقدّم عملاً علمياً جيداً.

### مراحل التحقيق

#### عناصر الدرس

- العنصر الأول :** مرحلة ما قبل التحقيق: اختيار النص وتحقيق ٣٠٧  
العنوان واسم المؤلف
- العنصر الثاني :** المفاضلة بين النسخ ٣٢٢
- العنصر الثالث :** المرحلة الثانية: تحقيق النص ومقابلته على النسخ ٣٣٦  
الأخرى



#### مرحلة ما قبل التحقيق: اختيار النص وتحقيق العنوان واسم المؤلف

وهنا يأتي سؤال: كيف يتم التحقيق، وما المراحل التي يجب أن نقوم بها ونحن نقوم بعمل التحقيق؟

فإذا وجدنا باحثاً مُحققاً صالحاً أن يدخل إلى مجال التحقيق، ووجدنا مخطوطاً مناسباً يصلح أن ينتقل من حالته التي هو عليها إلى الحالة الجديدة - حالة التحقيق العلمي - ولكن هذا لا يتم دفعة واحدة، ولكنه يتم على مراحل.

**مراحل التحقيق بصفة عامة:**

**المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل التحقيق.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تحقيق النص نفسه، نص الكتاب القديم الموجود في خزائن المخطوطات.

**المرحلة الثالثة:** مرحلة ما بعد تحقيق النص ومقابلته، ويمكن أن نسميها: مرحلة التحقيقات العلمية على النص.

**المرحلة الرابعة:** مرحلة ما أطلق عليه بعض المحققين الكبار كالأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - مرحلة: المُكمّلات الحديثة. فلم يكن القُدّامى يُعَنون بها قديماً، ولكننا الآن في العصر الحديث نُعنى بها ولا بدّ من القيام بها.

كلّ مرحلة من هذه المراحل تشتمل على عدد من الخطوات الداخلية التي يُشترط القيام بها قبل الانتقال إلى المراحل التالية لها؛ حتى يسير التحقيق سيراً حسناً مُنضبطاً، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التحقيق:

تتكوّن هذه المرحلة من عدد من الخطوات المتتابعة:

**الخطوة الأولى:** اختيار نص صالح للتحقيق وجدير به ؛ بحيث تتحقّق فيه الشروط التي سبق الحديث عنها.

**الخطوة الثانية:** تحقيق عنوان الكتاب ، وليس هذا بالأمر الهين ؛ فبعض المخطوطات قد يكون خالياً من العنوان. سنبيّن كيف نحصل على العنوان ، وكيف نتوصّل إليه. لكن إذا لم أستطع التوصل إلى عنوان الكتاب ، فهذه مشكلة لا بدّ من حلّها قبل المضي في التحقيق. فقد يكون المخطوط خالياً من العنوان لأسباب كثيرة ؛ منها: فقد الورقة الأولى منه. ومنها: انطماس جزئي للعنوان بفعل الزمن أو بسبب تآكل الأوراق.

وإما لأنه قد يوضع على نسخة المخطوط عنوان واضح جليّ كامل ، ولكنه غير مطابق للواقع ، ليس عنوان الكتاب الأصلي ، ربما بدواعي التزييف وإمّا بسبب تصرف بعض النساخ أو الموظفين أو القراء.

عندنا إذاً ثلاث حالات: لا يوجد عنوان أصلاً ، أو عندنا عنوان جزئيّ ، أو عندنا عنوان كامل ، ولكن لا بدّ أن يكون عندنا قدر من الشكّ ، والشكّ هنا مقدّم على اليقين ؛ لا بدّ أن أشكّ أوّلًا ، ثم أصل إلى اليقين فيما بعد ذلك ، ثم أقوم بعدد من الإجراءات التي توصلني إلى الظنّ الراجح على الأقلّ ، إن لم يكن اليقين أنّ هذا الكتاب عنوانه كذا ، وأن صاحب هذا الكتاب فلان الفلاني ... إلخ.

فإذاً ، سنأخذ هذه الحالات واحدة واحدة ، وكل حالة من هذه الحالات تُعامل معاملة خاصة ؛ بحيث أستطيع أن أحلّ المشكلة التي تتعلّق بكل حالة على حدة.

## الحالة الأولى: لا يوجد عنوان على المخطوط:

يمكن التّوصّل إلى العنوان عن طريق طائفة من المحاولات التحقيقية، أي: التي يقوم بها المحقّق، مثل الذي وُجدت أمامه جريمة لا يعرف الفاعل، فلا بدّ أن يقوم بعمل مجموعة من الإجراءات حتى يتوصّل إلى أن يكون هناك فاعل معيّن هو الذي قام بهذه الجريمة؛ هذا قياس مع الفارق، ولكن يبيّن لنا أنه لا بد من القيام بمجهود من أجل الوصول والعثور على عنوان لهذا المخطوط.

مثلاً: ربما يُتاح للمحقّق الظفر بطائفة من نصوص هذا المخطوط المجهول ضمن كتاب آخر للمؤلف نفسه، وهذا يبيّن قيمة المراجعة للكتب الأخرى. فيجده في كتاب أتى بنصوص، هذه النصوص نفسها موجودة في هذا النص الذي يحقّقه والذي غاب عنوانه، مع ذكر اسم الكتاب في الكتاب الآخر؛ فيكون ذلك من وسائل المعرفة بعنوان المخطوط.

مثلاً: إذا كان الكتاب الذي أقوم بتحقيقه لمؤلف كابن تيمية، وتوافق أنّ النص الذي أقوم بتحقيقه ليس عليه عنوان، ولكن قرأت في داخل الكتاب، فوجدت مجموعة من النصوص، وفي مرحلة قراءتي في كتب ابن تيمية وجدت هذه النصوص موجودة في كتاب آخر ومكتوب اسم الكتاب في الكتاب الآخر.

إذاً سأخذ هذا الاسم الذي ذكره المؤلف نفسه في كتاب آخر لكي أضعه عنواناً لهذا المخطوط الذي بين يديّ. فهذه وسيلة من وسائل التّوصّل إلى هذا العنوان المفقود.

أو أن يكون لدى المحقّق خبرة خاصة بأسلوب مؤلّف من المؤلّفين، بأن يعرف أسلوب الجاحظ، أو يعرف أسلوب ابن قتيبة، يعرف أسلوب الطبري، يعرف أسلوب فلان؛ لأنّ الأسلوب هو الرجل. وفي العادة أن الإنسان يكتب بنفس

الطريقة ؛ حتى وإن تعددت الموضوعات. فإذا كان على دراية بأسلوب المؤلف يقول: لعلّ هذا الكتاب لفلان الفلاني، فيكون هذا بداية الخيط لمعرفة عنوان الكتاب.

ومّا يساعد على حلّ هذه المشكلة: أن يكون اسم المؤلف موجوداً على المخطوط، فإذا: وجدنا اسم المؤلف موجوداً، لكن العنوان غير موجود، فعندئذ يمكن مساعدتنا هذا على الوصول إلى عنوان الكتاب، وعندئذ الرجوع إلى الكتب التي عُيّنت بذكر أسماء المؤلفات مثل كتاب: (الفهرست) لابن النديم، إذا كان متقدماً، أو إلى كتاب: (كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون)، وهذا يُعنى بكتابة أسماء المؤلفات وكتابة أسماء أصحابها، وتقديم فكرة موجزة عنها في بعض الأحيان، أو كتاب: (هداية العارفين)، أو كتاب: (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة، أو كتاب: (الأعلام) لخير الدين الزركلي، أو نحو ذلك من الكتب التي تُعنى بكتابة أسماء المؤلفات التي يكتبها المؤلفون عندما تترجم هذه الكتب لهؤلاء المؤلفين. هذه الحالة الأولى.

فإذا استطعنا أن نحلّ هذه المشكلة بوسيلة من الوسائل فهذا خير ويكون بركة، ولكن إذا لم نستطع، فإنّه لا يمكن المضيّ في تحقيق هذا الكتاب؛ لأن هذا يُعدّ نوعاً من المجازفة لأن هذا المخطوط يُصبح كاللقيط الذي لا أب له.

### الحالة الثانية: انطماس جزئيّ للعنوان:

فإنه يمكن معرفة الاسم الكامل للكتاب إذا كان على الكتاب اسم المؤلف، وهنا يُستعان بالكتب التي تُرجمت لهذا المؤلف وتحدّثت عن مؤلفاته. ويمكن بهذه الطريقة في أحيان كثيرة التّوصّل إلى عنوان الكتاب.

ولعلّ الأمر في هاتين الحالتين أهون وأيسر من الحالة الثالثة وهي:



## الحالة الثالثة: عنوان كامل أريد به التضييل أو التزييف:

أو وقع الذي كتب هذا في خطأ عن جهل وسوء تصرّف، وذلك بأن يقوم أحد النّسّاخ أو القراء بطمس العنوان الأصلي وكتابة عنوان جديد ومؤلف جديد، ربما كان أكثر شهرة وأرفع سمعة ومنزلة، ليرتفع قدر الكتاب وثمنه، ويكثر انتشاره - قد كان هذا يحدث في القديم.

ونحن لا نفقد الأمل في التعرف على عنوان الكتاب وصاحب الكتاب، مع أنّ الأمر فيه تزييف متعمّد وسوء تصرّف؛ لأن الكتاب قد يكون قيّم في ذاته، فنشره يساعد على إضافة جديدة إلى العلم، ومن هنا يلجأ المحقّق إلى جهد علمي كبير يُسمّى عند علماء المناهج بأنه "النقد الخارجي والنقد الداخلي". ما معنى كل واحد من هذين المصطلحين:

## ما معنى النقد الخارجي؟ وما معنى النقد الداخلي؟

## معنى النقد الخارجي:

نقول: إنّ النقد الخارجي يتعلّق بالكتاب من الناحية المادية الخارجية. فينظر في نوع الورق، وفي طريقة الكتابة، وفي نوع الحبر، وفي كيفية تجميل الكتاب وتلوينه وتزيينه وتذهيبه. وقد كان لكلّ قرن من القرون طريقة خاصة في هذا كلّ، كما أنّ نمط الكتابة المشرقيّة التي سادت في مشرق العالم الإسلامي يختلف في بعض الأمور عن نمط الكتابة المغربية التي كانت تكتب في مغرب العالم الإسلامي؛ وتحتاج هذه المسائل كلّها إلى خبرة ودراية.

وإذا لم يكن المحقّق قادراً - هذه مسألة مهمّة - على القيام بهذه الفحوص والتدقيقات بنفسه، فإنّ عليه أن يستعين بأهل الاختصاص في هذا الشأن؛ لأنّ حسم هذه المسألة سيترتب عليه أن يستمرّ في تحقيق الكتاب المخطوط أو أن يعدل

عنه. وعليه من باب الوفاء والأمانة العلمية، أن يشير في مقدّمة الكتاب أن يقول: عاونني على التأكّد من هذه النسبة وصحة عنوان الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلّف: فلان المؤلّف الذي قدّم لي خبرته فيما يتعلّق بقراءة الخطوط، أو بمعرفة نوع الورق، أو نمط التّزيين والتّذهيب الذي كان سائداً في المخطوطات العربية والإسلامية.

فالمخطوطات في إيران كان لها طريقة، سوريا ومصر كان لها طريقة، وفي الأندلس كان لها طريقة، وهذا علم يُدرس، وفن يُتعلّم.

كيف يمكن أن ننسب الكتاب إلى قرن معيّن؟ عن طريق وسائل الكتابة الموجودة في المخطوطات: فيه نقط أو ليس فيه نقط، فيه عناوين أو ليس فيه عناوين، فيه تزيين وحلي أو ليس فيه حلي. إذاً، نستعين بمثل هذا الأمر، هذا هو النقد الخارجي.

ثم إنّ عليه أن يضيف إلى ما سبق، ما يسمّى بالنّقد الداخلي. وهذا النقد الداخلي أصعب من الأوّل، ولكن هو الذي سيقوم به، لا يحتاج فيه إلى أحد، وإذا لم يكن قادراً على القيام به، فإن عليه أن يترك مجال التّحقيق لأهل الاختصاص.

### معنى النّقد الداخلي:

النقد الداخلي هو الجهد العلمي الذي يقوم به المحقّق لفحص مضمون الكتاب، وتحليل الأفكار، وتحديد الموضوعات، ومعرفة التواريخ والوقائع المثبتة بالكتاب من الداخل، ومعرفة الخصائص الأسلوبية والتعبيرية للكتاب، ثم نسبة هذا كلّه إلى اسم المؤلّف الموجود على صفحة العنوان، وهل هذا الأسلوب هو أسلوبه؟ هل الموضوعات الموجودة به من الموضوعات التي كان يهتم بها هذا المؤلّف؟ وهذه الأحكام التي ذكرها في هذا الكتاب تتوافق مع ما أصدره من أحكام

وأفكار في كُتبه الأخرى؟ وهل طريقة الاستنباط والاستنتاج والاستدلال هي نفس الطريقة التي يستخدمها في كُتبه الأخرى؟ وهل يوجد تناقض بين ما هو في هذا الكتاب وبين ما هو موجود في كُتبه الأخرى؟ إلى آخر هذه الأسئلة ... ينبغي عليه أن يحلّها حتى ينسب الكتاب إلى مؤلّف معيّن.

ثم ينظر في التواريخ الموجودة في داخل الكتاب، هل هي متوافقة مع عصر المؤلّف أو متأخرة عنه؟ أحياناً يُنسب الكتاب إلى شخص دون أن يتنبّه الذي ينسب هذا الكتاب إلى هذا الشخص أنّ الكتاب فيه تواريخ بعد عصر المؤلّف، بعد وفاته.

ومن الواضح أنّ النقد الداخلي يحتاج إلى جهد علمي كبير، وربما كان أصعب من النقد الخارجي؛ لأنه يتطلّب دراية بالمؤلّف، وأسلوبه وأفكاره، ومؤلفاته ومؤلفات العصر، ودراية بالتاريخ، أي: لا بد أن يكون على وعي كامل بالشخصية التي ينسب الكتاب إليها.

وبناءً على النتائج التي ينتهي إليها النقد الداخلي، يمكن القول بإثبات نسبة الكتاب إلى المؤلّف أو عدم الإثبات. وكم من كتب نشرت وطبعت وراجت بين الناس منسوبة إلى بعض العلماء والمؤلّفين، ثم أثبت النقد الداخلي من بعد أنها ليست لهم، وأنها من كتابة بعض أتباعهم أو شرّاحهم، أو من كتابة بعض التُساخ، وأنّ نسبتها إليهم نسبة غير حقيقية، بما يؤديّ إليه ذلك من أخطاء ومخاطر، من أبرزها: نسبة بعض الآراء والأقوال إلى هؤلاء العلماء على حين أنهم لم يقولوا بها ولم يكتبوها؛ وهذا تضليل وتزييف في مجال العلم.

أذكر عدداً من عناوين بعض الكتب الرائجة بين الناس حتى الآن، وهي ليست لهؤلاء الذين تُسبت إليهم هذه الكتب، والنقد الداخلي يبيّن بأن هذه الكتب ليست لهؤلاء الذين تُسبت إليهم هذه الكتب:

**أولاً: كتاب (الفقه الأكبر) المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة:** وهذا كتاب رائع بين الناس على أنه كتاب للإمام أبي حنيفة، وهو ليس له، كيف؟ عن طريق النقد الداخلي لمضمون الكتاب وموضوعاته. هذا على الرغم من أن بعض العلماء أخذوا رسائل علمية، وأخذوا دكتوراه وماجستير في هذا الموضوع، واستعانوا بالأراء الموجودة في هذا الكتاب، وهي ليست للإمام أبي حنيفة.

**ثانياً: كتاب (شرح الفقه الأكبر) المنسوب إلى أبي منصور الماتريدي:** وهو ليس لأبي منصور الماتريدي، بدلائل النقد الداخلي الموجود في الكتاب، يبين بأن الكتاب لا يمكن أن يكون له، وإنما هو لأحد التابعين لمذهب أبي منصور الماتريدي وهو مذهب في العقيدة، ولكنه ليس لأبي منصور الماتريدي.

**ثالثاً: كتاب (الفقه الأكبر) المنسوب إلى الإمام الشافعي <:** هذا مطبوع ومنشور، والناس كلها تقرأه على أنه كتاب الإمام الشافعي، ويعتمدون عليه في بيان آراء الإمام الشافعي في هذه المسألة، والنقد الداخلي يبين أن ما وضع في هذا الكتاب ليس للإمام الشافعي، ولكن لأحد متبعي مذهب الإمام الشافعي بعد وقت طويل، وما فيه من الآراء يختلف مع الآراء الثابتة الحقيقية للإمام الشافعي. ثم إن فيه بعض التواريخ التي جاءت بعد الإمام الشافعي بأكثر من ستين سنة أو سبعين سنة، ولا يمكن أن يكون قد كتبها الإمام الشافعي.

**رابعاً: كتاب (علم القلوب) المنسوب إلى أبي طالب المكي:** هذا كتاب منشور في السوق ومطبوع، ولعله في المعارض يُباع بشكل كبير، ولكن هذا الكتاب ليس لأبي طالب المكي، عن طريق ماذا؟ عن طريق الدراسة النقدية التحليلية الداخلية لمضمون الكتاب؛ حيث عثر على بعض الشخصيات المتأخرة في وفاتها عن أبي طالب المكي، وقد كانت ميتة؛ لأنّ الكلام يقول: قال فلان - رحمه الله - وهذا

بعد أبي طالب بخمسين أو سبعين سنة ؛ فإذا لا يمكن أن يكون هذا كلاماً لأبي طالب المكي صاحب : (قوت القلوب).

**خامساً: كتاب موجود ورائج وشائع : (شرح الأصول الخمسة) المنسوب إلى القاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي :** وهو في الحقيقة ليس له ، ولكنه لأحد تلاميذه من الذين يدينون بمذهب الزيدية - والزيدية تأثروا بالمعتزلة - والكتاب ليس لعبد الجبار. كتاب عبد الجبار نفسه مفقود واسمه : (الأصول الخمسة) ، وليس (شرح الأصول الخمسة). وعن طريق النقد الداخلي للكتاب يتبين أن الكتاب ليس له ولكن لأحد التلاميذ ، واسمه موجود للأسف ولكن الكتاب لا ينسب إليه ، واسمه أحمد بن الحسين بن هاشم ، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن ، وهو من تلامذة القاضي عبد الجبار الهمداني.

**سادساً: كتاب (الأدب في الدين) منسوب لحجة الإسلام الغزالي :** وهو ليس للغزالي لأن فيه نصوصاً ترجع للقرن السابع الهجري ، وهذه أدلة حاسمة على أن هذا الكتاب ليس للغزالي ، مع أنه مطبوع وطبعه هيئات وأساتذة وعلماء ... إلخ.

**سابعاً: كتاب (مكاشفة القلوب إلى حضرة علام الغيوب) وهو منسوب إلى الغزالي :** وهو ليس للغزالي ؛ لأن طريقته في التأليف غير طرق الغزالي ، ولأن فيه تواريخ بعد الغزالي. إذاً الكتاب ليس للغزالي.

**ثامناً: كتاب (حل الرموز ومفاتيح الكنوز) المنسوب إلى عز الدين بن عبد السلام :** وهذا الرجل كبير جداً في العلم ، وأحد الذين كتبوا في قواعد الأحكام ، وفي المصالح الشرعية ، ومن أئمة الشافعية ، لكن هذا الكتاب ليس له ، ولكن لعز الدين آخر مجهول ، نستطيع أن نتعرف عليه عن طريق النقد التحليلي الداخلي لهذا الكتاب.

إلى كتب كثيرة أخرى متعددة من مجالات التحقيق. وهذه مسألة ليست بالهينة.

هذا فيما يتعلق بتحقيق عنوان الكتاب.

### نتقل بعد هذا إلى تحقيق اسم المؤلف:

لا بد أن نتأكد من أن هذا الكتاب الذي سنشره هو لفلان الفلاني، وأن ذلك يمثل نسبة حقيقية وليست نسبة مدعاة، وهي خطوة لا تقل في أهميتها عن الخطوة السابقة؛ إذ لا بد من معرفة اسم صاحب الكتاب، ثم التأكد من نسبة الكتاب إليه؛ فإن تحقيق الكتاب دون التأكد من هذه المسألة يعدّ أمراً غير مقبول من الناحية العلمية، ويُعدّ جرياً على مسألة التزييف الذي قد يقع فيه بعض العاملين في هذا الحقل دون أن يكونوا أمناء في التأكد من هذه النسبة، ولا بد في أي كتاب من التأكد من نسبة الكتاب إلى صاحبه حتى ولو كان كتاباً مشهوراً معروفاً بنسبته إلى المؤلف؛ لأن بعض المؤلفات قد خضعت في التاريخ إلى بعض زيادات أو بعض حذف أو بعض تغيير، لا بد من التأكد من هذه النسبة حتى نستطيع أن نمضي في تحقيق هذا الكتاب، وإلا فإن تحقيق الكتاب دون التأكد من هذه المسألة يعدّ أمراً غير مقبول من الناحية العلمية.

### وأما لنا تحقيق هذه المهمة عدد من الاحتمالات:

**الاحتمال الأول:** أن يكتب على صفحة العنوان: اسم العائلة، أو النسبة إلى بلد معين، كالبغدادي، أو المكي أو المدني، أو الصنعاني، أو الإسكندري، أو الطوسي، أو الأصفهاني، ونحو ذلك.

وهذا يحتاج إلى مجهود لمعرفة الاسم الأول؛ لأن كثيراً من الناس ينتسبون إلى هذه البلاد، ولا بد من تعيين المقصود من بينهم بتأليف هذا الكتاب؛ حتى لا تُنسب

كتب إلى غير أصحابها ؛ ومن ثم فلا بد من عرض مضمون الكتاب الذي يراد تحقيقه على أسماء المؤلفين المنسوبين إلى بلد معين لمعرفة من يكون أولى من غيره بنسبة الكتاب إليه.

فإن كان الكتاب في الفقه ، أو في أصول الفقه ، أو في علم الكلام ، فلنبحث عن أكثر هؤلاء الأسماء قرباً من موضوع الكتاب.

فإن كان أحدهم متخصصاً في الفقه أو التفسير ، فلا ينسب إليه مخطوط في الحديث أو علم الكلام ، إلّا بقرائن أو أدلة ترجح هذه النسبة ، وهكذا.

عندما أقول : هذا الكتاب منسوب إلى الأخفش ، أي أخفش ؟ عندنا ثلاثة : الأخفش الأكبر ، والأخفش الأوسط ، والأخفش الأصغر ؛ فلا بدّ من أن أتأكد من نسبة الكتاب إلي أي واحد منهم بالضبط ؛ حتى تكون النسبة صحيحة ، ولا يُنسب كلام إلى غير صاحبه.

عندما يقال : المكي ، أي مكي ؟ فهم كثيرون جداً. عندما يقال : السهروردي ، وقد ظهر كتاب منسوب إلى السهروردي هكذا من غير أن يحدّد الاسم الأول. فعلى المحقق أن يحدّد لنا من هو السهروردي ؟ لأن بعض هؤلاء مقبول من الناحية الإسلامية الشرعية ، وبعضهم ليس بمقبول من الناحية الإسلامية والشرعية ؛ بل إن أحدهم قتله صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٧هـ) ، فلا يصح أن ننسب الكتاب إلّا إلى المعني من هؤلاء الثلاثة مثلاً إذا كانوا ثلاثة أو أربعة أو نحو ذلك.

لا بد من أن نجري مع مضمون الكتاب حتى ننسب الكتاب إلى شخص معين ، من بين هؤلاء. هذا الاحتمال الأول الذي يكتب فيه اسم العائلة.

**الاحتمال الثاني :** أن نجد اسم المؤلف كاملاً على المخطوط ، ولعل الأمر في هذه الحالة أيسر إلى حدّ كبير إذا ما قورن بالحالة السابقة ؛ إذ إن اسم المؤلف مذكور ،

لكن لا ينبغي أن نأخذ الأمر مأخذ اليقين من أول وهلة، بل لا بد من أن نتأكد من هذه النسبة.

والطرق التحقيقية، ومن أهمها النقد الداخلي والخارجي، الذي سبقت الإشارة إليه؛ لأن بعض المؤلفين أو النساخ القدامى قد يكتبون كتباً ثم ينسبون أصحاب الأسماء المشهورة، رغبة في رواج أفكارهم حتى ولو كان ذلك من وراء ستار أو حجاب، ولهذا يلزم استخدام كل طرق التحقق للتأكد من هذه النسبة.

**الاحتمال الثالث:** أن يكون المخطوط خالياً من ذكر اللقب أو النسبة، ثم أن يكون خالياً من الاسم الكامل كما هو في الحالة الثانية، أي: بعد الحالة الأولى التي فيها ذكر اللقب والحالة الثانية التي فيها الاسم الكامل؛ معنى ذلك: أنه لا يوجد على صفحة العنوان ما يدل على شخصية صاحب المخطوط، والأمر هنا أعقد وأصعب كثيراً مما سبق، ومع ذلك توجد وسائل لمعرفة اسم صاحب المخطوط.

#### من وسائل معرفة اسم صاحب المخطوط:

**أولاً:** إشارة المؤلف إلى اسمه صراحة في داخل الكتاب المخطوط، ويُعدّ هذا قرينة مؤكدة على نسبة الكتاب إليه، بشرط أن يكون ذلك مكتوباً بنفس الخط وعلى نفس الورق دون أيّ تغيير. فإذا وجدناه بخط حديث، أو بخط مخالف، أو على ورق مختلف، فعندئذٍ لا يكون أي قيمة، إنما يؤكد أن الأمر مزور وأنه مدبر، لكن يجد المحقق اسم رجل موجوداً في ثنايا الكتاب وفي تضاعيف الكتاب، مكتوباً بنفس الخط، ومكتوباً بنفس اللون، ومكتوباً على نفس الورق، إذن يكون هذا قرينة كبرى على نسبة الكتاب إليه.

ومن سلك هذه الطريقة الهجويري، واسمه أبو عثمان الهجويري في كتابه: (كشف المحجوب) الذي قال في الكتاب في الداخل، إنه يذكر مجموعة من الآراء،



ثم يريد أن يأتي برأي نفسه فيقول: وأنا علي بن عثمان الهجويري أقول: ويتكرر هذا في الكتاب أكثر من مرة.

فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يُعدّ قرينة على نسبة الكتاب إلى صاحبه. فالمؤلفون الكبار قد يكتبون مثل هذا في كتبهم ليكون إشارة إلى اسم صاحب الكتاب، خشية أن يحرف الكتاب أو يُسرق الكتاب، فيكتب في الداخل أيضاً اسمه، فهذا نوع من ذكاء بعض المؤلفين.

**ثانياً:** أن يذكر المؤلف عنوان المخطوط المراد تحقيقه في كتاب آخر له، يقتبس فيه بعض نصوص المخطوط مع ذكر اسمه، كأن يقول مثلاً: ومن أراد أن يتوسّع في هذه النقطة فليرجع إلى كتابنا كذا؛ فنعرف اسم المؤلف لأن كاتب الكتابين هو شخص واحد، ويذكر اسم الكتاب فيكون ذلك سبيلاً إلى معرفة هذا العنوان المجهول. ويفعل المؤلفون الكبار المكثرون من التأليف هذا كثيراً.

ومنهم على سبيل المثال وليس الحصر: ابن حزم، والغزالي، وفخر الدين الرازي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، والذهبي، والسبكي، وابن السبكي، إلى آخر هذه الأمثلة الكثيرة التي توجد في كتب بعض المؤلفين، وهذا أيضاً يعطينا وسيلة من وسائل التحقق بنسبة الكتاب إلى صاحبه.

**ثالثاً:** الكتاب كاملاً عليه العنوان، وليس عليه اسم المؤلف ولا لقبه، أن يقتبس أحد المؤلفين المتأخرين عن المؤلف نصوصاً من هذا الكتاب في كتبهم، للاستعانة بها على تأكيد فكرة أو لرفضها. يقول مثلاً: قال الزمخشري في كتابه كذا.

ويذكر الكتاب، ويأتي بالنص ويكون هذا النص موجوداً في المخطوط الذي معنا، فيكون هذا قرينة على أن هذا المؤلف المتأخر قد رجع إلى الكتاب الأصلي، وعلم أنه للزمخشري على سبيل المثال أو للجاحظ، أو للقاضي عبد الجبار، أو

لفلان أو إعلان من المؤلفين القدامى. يكون النص منقولاً من كتاب معروف، ويذكر اسم المؤلف، فيكون هذا قرينة على نسبة المخطوط المجهول إلى صاحبه.

فهذه كلها سبل ووسائل، يمكن الاعتماد عليها في معرفة اسم المؤلف وتوثيق نسبة الكتاب إليه. وقد امتلأ كتاب مثل كتاب (درء تعارض العقل والنقل) لشيخ الإسلام بن تيمية، باقتباس نصوص من كثير من الكتب، ويمكن اتخاذ هذه النصوص المقتبسة، طريقاً لإثبات نسبة هذه الكتب إلى أصحابها - هذه وسيلة.

**رابعاً:** لمعرفة اسم المؤلف المجهول، أن يشار إلى اسم المؤلف في الكتب التي تُعنى بجمع المؤلفات، وذكر أسماء أصحابها. وقد يقوم هؤلاء - هذه مسألة عظيمة جداً وخدمة جليلة جداً قام بها بعض المؤلفين الذين ظهروا في ثقافتنا العربية، قد يقوم هؤلاء المؤلفون، مثل: حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون ❖ مثلاً، أو البغدادي في كتابه (هداية العارفين)، يذكر سطوراً من مقدمة بعض الكتب التي يذكرها أو من خاتمة بعض هذه الكتب، ونقوم نحن بالمقارنة حتى نصل إلى اسم صاحب الكتاب.

نأخذ المقدمة لنقارنها بالمخطوط التي معنا إذا اتفقت، ونأخذ الخاتمة التي في المخطوط الذي معنا، فإذا اتفقت فإن ذلك يكون قرينة على أن هذا الكتاب هو الكتاب الفلاني، واسمه موجود، وهو منسوب إلى المؤلف الفلاني، ويظهر ذلك في مجموعة من الكتب في ثقافتنا العربية الإسلامية، مثل كتاب (الفهرست) لابن نديم، وكتاب (إخبار العلماء بأخبار الحكماء) للقفطي، و(عيون الأنباء) لابن أبي أصيبعة، و(هداية العارفين) للبغدادي، وبعض الكتب الحديثة مثل: (تاريخ التراث العربي) لسزكين، أو (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان، وأمثال هؤلاء الذين كتبوا الكتب وعنوا بالبحث عن أصحابها، فيكون هذا من الوسائل التي تمكّننا من نسبة الكتاب إلى مؤلف معيّن، عندنا حتى الآن أربع وسائل.

**خامساً:** أن نعثر على نسخة أخرى من المخطوط ، مكتوب عليها اسم المؤلف ، ثم نقارن بينهما فيتضح من المطابقة أنهما متطابقتان ، وعندئذٍ لا يكون لدينا نسخة واحدة هي التي ذكر على صفحة عنوانها اسم المؤلف ، بل يكون عندنا نسختان ، النسخة التي ذكر اسم المؤلف عليها ، والنسخة الموافقة لها ؛ وهذه كلها من الأمور التي تعيننا على التوصل إلى تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه ، ويكون عندنا ما يؤكد هذه النسبة ، ونحن نتقدم بالتدريج نحو تحقيق الكتاب.

فنحن أتينا بمخطوط ، وتأكدنا من العنوان ، وتأكدنا من نسبة الكتاب إلى صاحبه ، وهذه هي الخطوات السابقة التي تحدثنا عنها ، ثلاث خطوات حتى الآن.

نتنقل إلى الخطوة الرابعة ، وهي أننا لا ينبغي أن تقتصر على نسخة واحدة من الكتاب كما سبق القول ، بل لا بد أن نجمع بعض النسخ الأخرى للكتاب ؛ إذ إن الاكتفاء بنسخة واحدة للمخطوط يجعل تحقيقه عسيراً ، وربما لا يُسمح به كما هو الشأن في بعض الجامعات التي لا تسمح بالتحقيق على نسخة واحدة ؛ ولهذا ينبغي ، بل قد يجب ، البحث عن نُسخ أخرى أو نُسخة أخرى على الأقل ليتمكن القيام بعملية التحقيق على النحو الذي يرتضيه المحققون.

فإذا تيسر للباحث المحقق نسختان فأكثر كان عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين النسخ ؛ فإن كانتا نسختين فعليه أن يرتبهما ، وإن كانتا أكثر من نخستين : ثلاث نسخ ، أو أربع نسخ ... إلخ. فلا بد أن يقوم بعملية فحص لكل نُسخة من هذه النسخ حتى يعرف المزايا الموجودة في كل منها ، والعيوب الموجودة في كل منها ، ثم يقوم بعملية موازنة نسبية لكي يختار نسخة من بين هذه النسخ تكون هي النسخة الأصلية التي تقدم على جميع النسخ الأخرى ، ثم ترتب النسخ بحسب المزايا ، أو العيوب الموجودة فيها فيما بعد ، وهذه مسألة مهمة.

### المفاضلة بين النسخ

نحن في الحقيقة نتحدّث عن مسائل غاية في الأهمية ، وينبغي أن يكون الأمر واضحاً تماماً ، ونحن نقدّم هذه المعلومات التي ينبغي أن تؤخذ بكلّ عناية وبكل اهتمام. وجدنا نسختين ، وجدنا ثلاث نُسخ ، يجب ترتيب النسخ من حيث الأفضلية ، ولدينا معايير وموازن.

**أولاً:** تُقدّم نسخة المؤلف التي كتبها بخط يده إن وجدت ، وهذا أحياناً يحدث. عندنا كتاب كتبه المؤلف بنفسه وما يزال موجوداً حتى الآن ، وهذه النسخة هي أولى النسخ بالتقديم ؛ فلا يتقدم عليها شيء حتى ولو كان خطّ المؤلف غير جيّد. أحياناً لا يلزم أن يكون المؤلف خطه جيّداً ، وأحياناً بعض المؤلفين خطوطهم عسيرة على القراءة ، لكن لا أستطيع أن أقدّم نسخة أخرى على نسخة المؤلف التي كتبها بنفسه ، بشرط أن تكون النسخة كاملة ، ليس فيها أي نقصان ، وأن تكون تامة ليس فيها قطع ولا شيء ، وأن تكون واضحة ومقروءة ، وليست عسيرة على القراءة.

فنحن لا نبحت عن جودة الخط ، ولكن نبحت عن الوضوح ، وعلى المقدرة على قراءة النص. هذه النسخة توضع في المقام رقم "١".

**ثانياً:** تأتي بعدها النسخة المنقولة منها ، أو المنقول عن هذه المنقولة عن نسخة المؤلف.

فتلامذته مثلاً كتبوا في مجلس علّمه ما قاله هذا المؤلّف ، ثم راجعوها عليه كما كان يحدث قديماً ، أو راجعها بعضهم على بعض ، أي : عند الخروج من المحاضرة من عند هذا الأستاذ -يراجعون النسخة بعضهم على بعض ؛ فتكون في الأهمية

وفي الأولوية وفي الترتيب بعد نسخة المؤلف ، وإذا لم تكن نسخة المؤلف موجودة ، تكون هي المقدمة.

**ثالثاً:** إذا لم نعر على نسخة المؤلف نفسه أو النسخة التي نقلت عنها ، فإنه ينبغي ترتيب ما لدينا من النسخ بحسب بعض الاعتبارات :

نقوم بعملية موازنة بين هذه النسخ الموجودة بين أيدينا ، فتُقدّم النسخة الأقدم لأنها تكون قريبة من عهد المؤلف ، بشرط الوضوح والكمال والخلو من الأخطاء. ثم تليها وقد تتقدّم عليها في بعض الأحيان النسخة الأوضح ؛ حتى وإن كانت أحدث منها ، إذا تحقّق لها الكمال والوضوح والخلو من الأخطاء.

ثم يكون من عوامل تقديم النسخ بعضها على بعض : أن نجد لدينا نسخة حتى وإن كانت حديثة نسبياً ، وليست قديمة ، لكن قرأها بعض العلماء الثقات ووضعوا خطوطهم عليها ، وبينوا أنهم قرءوها ؛ فهذا يعطي هذه النسخة الحديثة نسبياً قيمة ، وتقدّم على ما هو أقدم منها إذا لم يكن عليها هذه الخطوط والقراءات والإجازات العلمية التي تؤكد لنا نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ثم إن هذه الكتب التي عليها خطوط العلماء -أي: قرأها فلان الفلاني من العلماء الكبار المعروفين في تاريخ ثقافتنا العربية والإسلامية وفي مجالات تخصّصنا الكثيرة- قد يضع هؤلاء العلماء على هوامش هذه النسخة تعليقات علمية ربما لا يكتبونها في كتبهم ، فيكون هذا المخطوط مفيداً للمؤلف الأصلي ، ومفيداً بذكر هذه التعليقات العلمية التي كتبها العلماء ، وعلى الباحثين في سيرة هؤلاء العلماء العلمية أن يستفيدوا من هذه التعليقات التي كتبوها على كتب غيرهم من العلماء السابقين عليه.

وهذه الأمور في المفاضلة بين النسخ من حيث الأقدمية، ومن حيث الوضوح، أو من حيث وجود بعض قراءات العلماء عليها هذه كما نقول أمور تقريبية؛ فقد تكون نسخة الأقدم أقل وضوحاً أو كثيرة الأخطاء فتفقد ميزتها؛ لأنها قديمة.

وقد تكون النسخة الحديثة منقولة من نسخة أقدم، أو عليها خطوط بعض العلماء فتزداد بهذا قدرًا، ولا بد إذاً من مراعاة هذه الاعتبارات جميعاً، وتجميع المزايا لكل نسخة، والعيوب في كل نسخة، ثم نقارن بينها، وتعطى درجة. فهذه تأخذ مثلاً عندها أقدمية وكاملة وتامة، ولكنها ليست واضحة، أحدث منها قليلاً ولكنها واضحة، وعليها إجازات لبعض العلماء تعطى درجة.

ونقارن بين هذه النسخ لتقديم أكثرها من حيث توفر المزايا على غيرها من النسخ الأخرى. يقول الأستاذ عبد السلام هارون - وهو من العلماء الكبار الذين كتبوا في هذا المجال، وكتابه من أوّل ما كتب في فنّ التحقيق ونشر الكتب باللغة العربية من العرب والمسلمين، بالطبع وجدت دراسات لبعض المستشرقين، ولعل بعضها أقدم من هذا التاريخ، ولكنها ليست مشهورة، ولا منشورة كثيراً، ومن هنا فإن هذا الكتاب له أهمية:

"يجب مراعاة المبدأ العام على كل حال، وهو: الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدّة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الحذف والإسقاط - أي: ليس فيها سقط - بأن تكون النسخة مسموعة، قد أثبت عليها سماع علماء معروفين أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين".

فينبغي ملاحظة مثل هذا الأمر، ثم أضيف إلى ذلك:

بعض المسائل التي ينبغي ملاحظتها في جمع النسخ وترتيبها:

**الملاحظة الأولى:** لا ينبغي المبالغة في جمع عدد كبير من النسخ؛ لأن ذلك ربما يتحول إلى عبء على التحقيق، ولا يكون مزية، ولكنه يكون عيباً، ويؤدي إلى إثقال الهوامش التي سنتحدث عنها فيما بعد بكثير من الفروق بين النسخ بما لا يفيد المعنى.

ويمكن القول بصفة عامة إن عدد النسخ التي يعتمد عليها في التحقيق، ينبغي أن لا يزيد على خمس نسخ، بل ربما يمكن قبول ما هو أقل من ذلك. قد يكون التحقيق على ثلاث نسخ، أو على أربع نسخ، أو على نسختين، لكن لا يكون على نسخة واحدة كما سبق القول، بشرط أن تكون ذات أصول مختلفة، وليست منقولة من أصل واحد أو من بعضها، هذه ملاحظة.

**الملاحظة الثانية:** تعدّ النسخ المنقولة من نص واحد أو من بعضها بعضاً بمثابة نسخة واحدة. فعندي نسخة قديمة كتبت مثلاً في بغداد في القرن الرابع الهجري، ثم وجدت نسخة منقولة عن هذه النسخة في القرن الخامس، ثم وجدت نسخة منقولة عن نفس هذه النسخة في القرن السادس، ثم وجدت نسخة منقولة عن نفس هذه النسخة في القرن السابع، هذه النسخ الأربعة تعدّ كلها نسخة واحدة، وهي النسخة الأصلية، ونتجاوز عما كتب منقولاً منها، لكن إذا وجدت نسخة مكتوبة في بغداد في القرن الرابع، ووجدت نسخة أخرى أصلية مكتوبة في الشام في القرن الخامس -أصلية ليست منقولة عن النسخة الأولى- ولكنها منقولة بإسناد يصل بها إلى المؤلف من طريق آخر غير طريق النسخة الأولى، ونحن نعرف هذا في علم الحديث؛ لأن النسخ لها أسانيد أيضاً، فوجدت نسخة أصلية موجودة، مثلاً: في دمشق، أو نسخة أصلية موجودة في القاهرة، ثم وجدنا نسخاً موجودة، من هذه النسخ ما أخذ منها مباشرة لا يحسب، لكن أعتبر النسخة

الموجودة في بغداد أصلاً ، والنسخة الموجودة في دمشق أصلاً ، والنسخة الموجودة في القاهرة أصلاً ، والنسخة الموجودة في تركيا أصلاً ، والنسخة الموجودة في الأندلس أصلاً ، فهذه خمسة أصول مختلفة ، وليست راجعة إلى أصل واحد.

ويراعى هذا ، فلا آخذ النسخ المنقولة نقلاً حرفياً من نفس النسخة ، وأحسبها نسخاً جديدة ، لا ، لا تعدّ نسخة ؛ لأنها منقول طبق الأصل وكأنها نسخاً من كتاب مطبوع. فلا تُعدّ النسخ عندئذٍ أصولاً ، ولكن يجب اعتبار الأصول فقط. فإذا وجدنا عدداً مكرراً من النسخ مأخوذاً من أصل واحد ، فإننا نقضي عن كل ما نُقل ، ونكتفي بالأصل الأول ونستغني به عن كل الذي جاء في النسخ التالية ، ويمكن لنا معرفة ذلك عن طريق التواريخ وعن طريق تصريح النساخ بنقلهم من الأصل الذي كتبوا عنه.

فإذا توافق هذا ؛ لأنه - كما قلت - في إسناد للنسخ فإذا كُتب فيها منقولة عن نسخة بغداد التي كتبها فلان الفلاني في القرن الرابع ، فإنني أعلم أن هذه انتهى فرعها ، وليست أصلاً ، فأنا أكتفي بالأصول ، ولا ألقى بالاً كبيراً للفروع.

**الملاحظة الثالثة:** إذا تعددت النسخ المخطوطة عن أصل واحد أو عن أصول كثيرة ، فإنه يجري تقسيمها إلى مجموعات بحسب الأصول التي نُقلت عنها ، وقد نجد لدينا نسختين ترجعان إلى أصل معين ، على حين توجد ثلاث نسخ ترجع إلى أصل آخر ، وأربع نسخ ترجع إلى أصل ثالث ، فأقوم بعمل ما يسمّى شجرة ، شجرة النسخ نسخة الأصل ، خصائصها كذا موجودة في قرن كذا ، كتبها فلان ، ثم توجد منها ثانية : هذا فرع ، ثم نقل عن هذا الفرع نسخة ثالثة ، فهذا فرع ثان ، فرع هذه الشجرة المأخوذ من الأصل الأول.

وأفعل ذلك بالنسبة للأصول الأخرى حتى أقوم بعملية مفاضلة بين الأصول ، ثم بين الفروع إن احتجت إلى بعضها.



**الملاحظة الرابعة:** النسخة التي يجتمع لها أكبر قدر من المزايا تقدم على الجميع ، وتسمى نسخة الأصل أو النسخة الأم ، وهذه هي التي يتم جعلها أصلاً يؤخذ منها المتن الموجود في المخطوط ، وتكون لها مكانة كبرى بحيث لا يصح مخالفتها إلا للضرورة القصوى ، كأن يكون فيها جملة ساقطة أو كلمة مطموسة ، فأعتمد على النسخ الأخرى.

لكن لا يصح أن أخالف نسخة الأصل إلا للضرورة. يكون لها هيبة ؛ لأنها لم ترتق إلى الدرجة الأولى إلا لأن بها عدداً كثيراً من الخصائص والمزايا التي تجعلها أهلاً لهذا التقديم ؛ ومن ثم لا يصح أن يتقدم عليها ما هو أحدث منها أو ما هو أنقص منها.

وإذا تم جمع النسخ وترتيبها ، يكون الانتقال إلى المرحلة التالية ، وهي : مرحلة تحقيق النص ومقابلته على النسخ الأخرى ، عندئذ نكون قد انتهينا من المرحلة الأولى بخطواتها المختلفة ، وهي : مرحلة ما قبل التحقيق. فإذا استكملنا الشروط ، وقمنا بعملية جمع النسخ ، ثم بترتيبها ، وموازنتها ، وتحديد ما يكون أصلاً منها ، فإنني عندئذ أنتقل إلى المرحلة الثانية ، وهي : مرحلة تحقيق النص ومقابلته على النسخ الأخرى.

**وهذه المرحلة تنقسم إلى خطوتين أساسيتين داخليتين :**

**أولاهما:** نسخ الكتاب من المخطوط باليد إلى أن نكتبه مرة أخرى - سنكتبه بأيدينا ، أو نكتبه المطبعة إذا كنا نستطيع أن نفعل ذلك مباشرة ، لكن سننقل من الأصل المخطوط إلى الكتاب الذي نودّ طباعته ، إمّا بأيدينا ، وإمّا بطرق الطباعة الحديثة. هذه الخطوة الأولى من هذه المرحلة.

**الثانية:** هي مرحلة المقابلة على النسخ الأخرى. كل مرحلة من هذه المراحل فيها عمل، وتحتاج إلى مجهود، وتحتاج إلى تنبه واستيقاظ؛ لأنه بدأنا رحلة التحقيق التي سترتب عليها أن يكون هذا الكتاب محققاً تحقيقاً علمياً أو لا يكون.

الخطوة الأولى تتضمن القيام بنسخ الكتاب نسخاً دقيقاً؛ بحيث يكون المنسوخ صورة مطابقة للمخطوط، بلا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير، ولا تغيير ولا تعديل، ولا اختصار، ولا تهذيب. قد نجد ما يسمّى بتهذيب الكتب، هذا أمر آخر غير التحقيق؛ لأن المهدّب للكتاب أو الملخص للكتاب يقوم بحذف شيء منه، حذف أسانيد، حذف بعض القصص، حذف بعض الموضوعات، قد لا يراها ملائمة للعصر الحديث، وهذا أمر يختلف عن التحقيق، يعتمد على التحقيق، ولكنه يختلف عن التحقيق، أي إن ما قام به الأستاذ عبد السلام هارون في تهذيبه لكتاب (الحيوان) للجاحظ، أو ما قام به بعض العلماء من تهذيب لكتاب: (مدارج السالكين) هذا أمر آخر، ونحن الآن في مجال التحقيق، يجب أن يكون المنسوخ صورة مطابقة تماماً لنسخة الأصل أو "النسخة الأم" التي جرى اختيارها بناءً على ما توفر لها من المواصفات والمزايا.

وينبغي أن نلاحظ بعض الإجراءات عند القيام بهذا النسخ. سنقوم أيضاً بإجراءات؛ لأن كل خطوة من هذه الخطوات فيها إجراءات داخلية.

(١) التمرّس قبل الكتابة وقبل النقل، بقراءة النسخة أكثر من مرة لمعرفة طريقة كاتبها الأصلي في الكتابة. وتشتد الحاجة إلى هذا الأمر في المخطوطات التي لا يكون النقط والإعجام فيها متوفرًا. بعض المخطوطات القديمة وخصوصاً في عصورنا الأولى، لم تكن منقوطة، ولم يكن عليها أي إجراءات أو علامات تدل

على الطريقة الصحيحة لقراءة هذا النص ، وبعضها كُتب بخط مغربي أو بخط الأندلس ؛ لأن خط الأندلس يختلف عن الخط المشرقي ، أو نحو ذلك ، أو الخط الفارسي الذي كُتب في فارس ، أو بعض الخطوط التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي وهي خطوط متعددة ، في تلك المخطوطات لا يُعنى كاتبها عناية دقيقة بكتابة الحروف المتقاربة ، فتبدو كأنها متشابهة : فالعين تشبه الغين ، والغين تشبه الفاء ، والذال والراء تشابهان ، والفاء والقاف تشابهان ، والجيم والحاء والحاء عند عدم النقط تشابه ، والذال والذال ، ونحو ذلك من الحروف المتقاربة ، فإذا كان الأمر على هذا النحو ، فلا بد من التمرس بقراءة المخطوط أكثر من مرة قبل النسخ له ؛ حتى يتمكن المحقق من معرفة الكيفية التي كتب بها الناسخ المخطوطة ؛ لأن عدم معرفة هذه الكيفية بدقّة سيؤدّي إلى الخطأ في إقامة النص إقامة صحيحة معبرة عن المعنى المقصود لمؤلفه.

فإذا وضعت الغين مكان الفاء ، سيختلف المعنى ، إذا وضعت "سئل" مكان "سأل" سيختلف المعنى ، إذا وضعت أي كلمة متشابهة : "متكافئ" غير "متكافأ" ، أو نحو ذلك : الهمزات ، والياءات ... إلخ. لا بد أن أعرف كيف كتب الناسخ الأصلي هذا المخطوط ، قبل أن أبدأ أنا في نسخ هذا الكتاب ؛ حتى أعود على طريقته هو في كتابته ؛ لكي أتمكن من القراءة الصحيحة للنص. ويحتاج ذلك كما هو واضح -وكما ينبغي أن يكون مفهوماً ، إلى صبر ومراس ، كما يحتاج من الناحية العلمية إلى النظر في بعض المؤلفات التي عُيّنت بذكر بعض الإرشادات النافعة في هذا المقام.

لا يكفي أن يقول : أنا أريد أن أحقق قبل أن يكون محققاً ، لا بد أن يتعلّم ، وقد خُصّصت كتب بأكملها لهذه المهمة ، ولحل الرموز التي لجأ إليها القدامى عند

كتابتهم للمخطوطات ، كالرموز التي وضعوها للفرق بين التشديد والتخفيف ، أو لتصحيح ما وقعوا فيه من خطأ ، أو للاستغناء عن كلمة ، أو جملة زائدة ، أو لإضافة كلمة أو جملة زائدة سقطت عند الكتابة ، وقام الناسخ باستداركها فيما بعد ، وهكذا.

وهذه لها طرق تُتعلّم من الكتب التي عُنيّت بكتب التحقيق. وهذا العمل ضروري ومهم ولا بد من التدريب عليه ، مع الاستعانة بخبرة الخبراء ، وبالكتب المؤلفة في هذا الشأن. هذا الإجراء رقم "١".

(٢) تكون الكتابة عند النسخ على مسافات متباعدة ، فإذا كان يكتب على ورق مسطور فليكتب سطرًا ويترك سطرًا خاليًا ليتمكن من وضع أرقام الهوامش التي سيضعها فيما بعد ، أو ليتدارك أي نقص يقع فيه المحقق عند النسخ. ربما هو نفسه ينسى ، أو يتحوّل نظره عن كلمة ، من كلمة إلى كلمة من سطر إلى سطر ، فيجد عنده مسافة يستطيع أن يكتب فيها هذا الذي تركه من غير أن يغيّر الأوراق ، فيقتصد الوقت ، ويقتصد المجهود.

(٣) إذا كان المخطوط الأصلي غير منقوط ، فعلى المحقق أن يقوم بنقط هذا النص كما ينبغي ، مراعاة لقواعد الكتابة الحديثة ؛ لأننا نقدمه للقارئ الحديث ؛ وينطبق ذلك على سبيل المثال على ألفات المدّ التي كان يُستغنى عنها قديمًا مثل : "إسحاق" كانت تكتب قديمًا هكذا "إسحق". ونحن نستثني من هذا الكلام ما يتعلّق بالقرآن الكريم ؛ لأن القرآن الكريم له طريقة معيّنة في الطباعة يُلتزم فيها بقواعد الخطّ العثماني المتوارثة من عهد سيدنا عثمان بن عفان < .

وهكذا لا بد من مراعاة قواعد الكتابة الحديثة ، إلّا فيما يتعلّق بالقرآن الكريم ، أو إلّا فيما يقصده المؤلف قصدًا. ربما المؤلف يقصد أن يكتب بطريقة معيّنة ، فينبغي الحفاظ عليها.

(٤) ليس من حق الناسخ أن يغيّر أسلوب المخطوط ، أو أن يُحلّ كلمة مكان كلمة أخرى ؛ يقول : " هذه لا تليق بالمؤلف ! وأنا أستغرب كيف كتبها المؤلف ! ". هذا ليس من شأنك ! عليك أن تكتبها كما هي . وقد يلجأ بعض الكتاب القدامى إلى كتابة بعض الكلمات العامية الشائعة في عصرهم ، فلا ينبغي للمحقق أن يكتب بدلاً منها كلمة فصحي ، أو كلمات فصحي . وربما يخطئ صاحب الكتاب الأصلي في نسبة نص أو بيت من الشعر إلى صاحبه ، فلا يحق للمحقق أن يتصرف من تلقاء نفسه بتصحيح ذلك الخطأ ، وإذا فعل ذلك فلا بد من الإشارة إلى هذا التصرف في هامش التحقيق الذي يقوم به .

فمثلاً : أنّ هناك بيتاً من الشعر هو لامرئ القيس ، هو أضافه لأبي تمام مثلاً ، فنصح إذا استطعنا ، ولكن لا بد أن نشير في الهامش أنّ المؤلف الأصلي أخطأ في نسبة هذا البيت إلى صاحبه ، ولم يكن يلزم قديماً أن يكون النسخ من أهل العلم ، ولم يكتب كل المؤلفين القدامى مؤلفاتهم بأنفسهم ، بل كان النسخ مهنة من المهن التي يقوم بها بعض الناس مقابل أجر ، وربما أخطأ هؤلاء أخطاءً نحوية في الكتابة .

ولا يصح القيام بالتصويب النحوي إلّا إذا أشرنا إليه ، إذا تمّ ذلك فلا بد من الإشارة إليه في الهامش حتى نبين الطابع العقلي للمؤلف ، ومستوى إجادته للغة ، ومستوى قدرته على التعبير عن أفكاره باللغة العربية . ويمكن إبقاؤه على ما هو عليه من الخطأ مع الإشارة في الهامش إلى الصواب .

بعض الناس قد يلجأ إلى هذا - بأن النص خاطئاً - ويقول : هذا هو المؤلف ، والصواب كذا ؛ لكن أفضل من هذا أن نصحّ المتن في أعلى ، ثم نشير في الهامش إلى أنّ المؤلف كتبه خطأ ، وقد اخترنا الكتابة الصحيحة الموافقة للكتابة ، وللقواعد العربية .

وربما أخطأ الناسخ في اسم "علي" أو في تاريخ حدث من الأحداث، أو واقعة من الوقائع، فلا يصح التغيير؛ لأن المقصود من التحقيق: أن ننقل النص نقلًا صادقًا كما تركه مؤلفه، بقدر الإمكان. وهكذا لا يصح تغيير شيء من الأخطاء النحوية أو الأسلوبية، أو الأعلام، أو التاريخ، أو نحوها.

إلا ما يكون في النص من خطأ في الآيات القرآنية، أو في الأحاديث النبوية، إذا كان الحديث مرويًا بهذه الرواية وحدها، فهذه لا يصح كتابتها على ما وردت عليه من الخطأ، بل يجب تغييرها مع الإشارة في الهامش إلى أنها كتبت خطأ.

**مسألة:** بعض الناس يتصور أنه أصبح قيمًا على الكتاب، وأنه ينبغي أن يدافع عن المؤلف، وأن المؤلف إذا وقع في خطأ عليه هو أن يقوم هو بهذا التصحيح من تلقاء نفسه دون إشارة إلى هذا الخطأ. فأبي عمل يكون فيه تغيير للنص لا بد من الإشارة إليه في هامش الكتاب.

بعض الناس يقول هذا نوع من التشدد، وربما يكون فيه إثقال على الخلق، وربما يكون فيه تشويه لبعض الصور القديمة لبعض العلماء، ولكننا نقول: إن الالتزام بالنص التزامًا دقيقًا يجب أن يكون ملحوظًا، وإن التصرف بأي وجه من أوجه التصرف - ما عدا ما يتعلق بتصويب الآيات القرآنية - يجب أن يكون ممنوعًا.

لا يصح أبدًا التدخل؛ لأن التصرف في النص يعد تصرفًا في فكر المؤلف، ولهذا لا يجوز التعديل أو التغيير إلا عند الضرورة القصوى مع الإشارة إلى ذلك عند وقوعه؛ حتى يعلم القارئ للنص ما وقع فيه من التغيير.

وينبغي عدم التسرع في هذه المسألة، لماذا؟ لأن اقتراح قراءة أخرى للنص قد يكون راجعًا إلى عدم فهم المحقق للنص فهمًا صحيحًا؛ هو نفسه ليس قادرًا على فهم المعنى. ولهذا يجب التروي مع بذل الجهد في فهم المعنى المراد من النص،

وعدم التسرع إلى أي نوع من أنواع التغيير، إلّا بعد استنفاد كل الوسائل الممكنة لقراءة النص، كما هو هذا كلّ عند نسخنا للنص من كونه مخطوطاً إلى كونه مكتوباً كتابة حديثة أو مطبوعاً على "الكمبيوتر" مثلاً تمهيداً للقيام بمثل هذا الأمر.

(٥) يجب أن يحدّد في النص المنسوخ بداية كلّ ورقة من المخطوط وجهاً وظهرًا، لا بدّ أن يكتب هذا على الهامش، ويشير بالواو مثلاً إلى الوجه، وبالطاء إلى الظهر، أو يكتب (أ) و(ب)، وسيلة ما، لا بدّ أن يكتب مثل هذا الأمر. وعليه أن يرقّم المخطوط إذا لم يكن المخطوط مرقّمًا، ويشير عندئذٍ إلى أنه هو الذي قام بهذا الترقيم؛ وبذلك يسهل الرجوع إلى النص نتيجة لهذا التحديد والترقيم.

(٦) إذا انتهى المحقّق من نسخ الأصل، فعليه أن يقوم -وهذه مرحلة أخرى مهمّة- بمقابلة ما نسخّه مع الأصل، ليتأكّد من أنه نقل النص كما هو دون تغيير أو تقديم. ولعل بعض المحقّقين لا يلتفت إلى إجراء هذه المقابلة مع أن هذا موجود في علم الحديث. وعلماء الحديث هم الذين وضعوا لنا هذه القواعد في كتبهم الدقيقة، نبّهوا على هذا منذ زمن بعيد. عندما نرجع إلى القاضي عياض، أو لابن الصلاح، أو غيرهما من هؤلاء العلماء الذين عُنوا بهذه المسائل المنهجية، نجد أنهم كانوا يُراجعون الكتب ويحرصون على ذلك حرصًا شديدًا.

وكانوا يقولون: إنّ الكتاب الذي لم يراجع كأنه لم يُكتب؛ والسبب في ذلك أن النظر قد يتحوّل بمعنى: أن أقرأ مثلاً كلمة في السطر الرابع، والمؤلف أعاد هذه الكلمة في السطر السادس فيتحوّل نظري من السطر الرابع إلى السطر السادس، فأكون قد تركت سطرين كاملين. نفس الكلمة كرّرت، هذا يحدث، ونحن بشر، ويقع منّا الخطأ، ويقع منا السهو. قد أكون أكتب، ثم يأتي لي هاتف، أو أخرج، أو يأتي لي استدعاء أو نحو ذلك.

فإذا أتيت إلى المخطوط مرة ثانية، لا تقع عيني على النقطة التي تركت الكتابة عندها، وعندئذٍ ربما أقع في خطأ أنني أنسى بعض الكلمات أو بعض الجمل، أو أقفز بعض السطور. فلا بد من إجراء مقابلة أقوم بها بين النص الذي كتبتة، وبين المخطوط الأصلي؛ حتى ننجو من تحوّل النظر، وننجو من السهو عند النقل، وننجو من الوقوع من ترك بعض الأشياء الموجودة في النص الأصلي، ومن هنا كانت المقابلة ضرورية، تحقيقاً لقدر أكبر من الدقة، وقياماً بأمانة العلم، ووفاءً بحق الشهادة التي ينبغي أداؤها على أكمل وجه؛ لأن هذا شهادة: أنا أنقل كلام المؤلف، وأقول فلان الفلاني يقول كذا وكذا في كتابه، فإذا لا بد أن أراعي الأمانة بكل دقة.

(٧) ينبغي أن يُعنى المحقق عند النسخ عناية بالغة بالآيات القرآنية من جميع الوجوه حتى تأتي الآيات صحيحة في نصّها وفي ترقيمها، وفي اسم السورة التي تُعزى الآية إليها، ولا يصحّ الاعتماد في ذلك على أحد. فأحياناً بعضهم ينقل الآية من كتاب، ويكون صاحب الكتاب الأصلي قد أخطأ، أو اعتمد على (المعجم المفهرس) وهو لا يحفظ القرآن الكريم، فتكون الآية متشابهة فينسب الآية إلى موضع غير موضعها في القرآن الكريم، بل عليه أن يتأكّد بذلك بنفسه دون اعتمادٍ على الذاكرة، فإن الذاكرة قد تخون، وهي تخون فعلاً، والآيات قد تتشابه، ولا يوجد بينها إلا فرق فيه حرف.

إذاً لا بد أن أرجع إلى المصحف بنفسني دون اعتماد على الآخرين، فأرجع إلى المصحف الشريف، أو إلى (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لكي أراجع - من بعد تحديده الموضع - إلى المصحف مرة ثانية. ولا يصح الاعتماد حتى على (المعجم المفهرس) فيما يتعلّق بالتدقيق فيما يتعلّق بالقرآن الكريم. إذا دلّني



(المعجم المفهرس) على موضع الآية من القرآن، فعليّ أن أرجع مرة أخرى للقرآن الكريم لأتأكد من موضع الآية فيه، ومن رقمها دون أيّ زيادة، ودون أيّ نقصان، أو غير ذلك من الوسائل المَعينة على الكتابة الصحيحة دون الوقوع في أي أخطاء.

ولا بد أن أضيف إلى ذلك - فيما يتعلّق بالقرآن الكريم - مراعاة القراءات؛ لأنّ النسخ الأصلي قد يكون مغريباً فيتبع مثلاً قراءة ورش، ونحن في المشرق نتبع قراءة حفص، فيختار القراءة المغربية، فيظن المشرقيّ أنه أخطأ. لا بد أن أرجع إلى كتب القراءات قبل أي تعديل في الآيات القرآنية؛ لأنّ القراءات معتبرة إذا كانت من القراءات الصحيحة التي تعارف عليها العلماء، وليست من القراءات الشاذة. وحتى لو كانت من القراءات الشاذة، وأوردها المؤلف، فلا بدّ أن أعرف لماذا أوردها. ربما أوردها لحكمة تتعلّق بالعلم، وربما أوردها لكي يردّ عليها، وربما أوردها لكي يقول: إنها من القراءات الشاذة؛ فلا ينبغي التسرّع فيما يتعلّق بالقرآن الكريم، وعلينا أن نتحلّى بأكبر قدر من التروّي فيما يتعلّق بالقرآن الكريم كتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

### المرحلة الثانية: تحقيق النص ومقابلته على النسخ الأخرى

هذه إجراءات تتعلّق بالقسم الأوّل من المرحلة التي نتحدّث عنها الآن، وهي المتعلقة بنقل النص من كونه منسوخاً إلى الصورة التي سينتقل بها إلى أن يكون نصّاً محققاً، فإذا راعى المحقّق هذه الأمور كلّها عند النسخ، فإنه يكون مهيباً إلى الانتقال إلى مرحلة المقابلة مع النسخ الأخرى التي جمعناها في المرحلة السابقة

- وهي مرحلة ما قبل التحقيق - فقد يكون هناك ثلاث، أربع، أو خمس نسخ ... إلخ. أقوم بعملية مقابلة بين هذا النص الذي نقلته من "النسخة الأم" - نسخة الأصل - لكي أقابله مع النسخ الأخرى التي جمعتها من أجل تحقيق الكتاب. وهذه المرحلة أيضاً تتكوّن من بعض الإجراءات :

**الإجراء الأول :** مرحلة المقابلة : أن تُعطى كلّ نسخة من النسخ التي ستجري عليها المقابلة رمزاً يدل عليها، فتعطى نسخة الأم أو الأصل رمز (أ) مثلاً، على حين تُعطى النسخة الثانية في الترتيب رمز (ب)، والثالثة رمز (ت) وهكذا. لا بدّ أن يُعطى لكلّ نسخة رمز، أو يُعطى رقم حتى تتميز عن غيرها من النسخ الأخرى، أو أن يكون الرمز مأخوذاً من اسم البلد الذي به المخطوط، أو المكتبة التي يوجد بها المخطوط.

فالمخطوط الذي يوجد في المدينة على سبيل المثال يعطي رمز (م) - قد يختار المحقّق هذا - أو القادم من تركيا قد يعطى رمز (ت)، والمخطوط الموجود بالقاهرة يعطى رمز (ق)، والقادم من سوريا يعطى رمز (س) وهكذا. المهم أنه لا بد أن يختار رمزاً لكل مخطوطة، فلا يدعها هكذا مهملة أو مجهولة العنوان والرمز.

وينطبق ذلك على المكتبات أيضاً. فالذي أتى من دار الكتب المصرية، أو الذي أتى من الظاهرية، أو الذي أتى من مكتبة من تركيا، أو الذي أتى من الإسكوريال في إسبانيا، أو من المكتبة الوطنية في باريس، يمكن أن يعطى أرقاماً مميزة بحيث إذا نظرت إلى هذا الرمز أعرف بالضبط ماذا يريد المحقّق من الإشارة إليه من بين النسخ التي يعتمد عليها. هذا إجراء رقم (١). وربما الأمر يبدو في ظاهره شكلياً، ولكنه سيبيّن أنه مفيد من الناحية العملية.

**الإجراء الثاني :** سجّل المحقّق ما يقع من فروق واختلافات بين النسخ التي يعتمد عليها في التحقيق، وهذه الفروق نتيجة طبيعية لاختلاف النسخ، واختلاف

الأصول التي اعتمدت عليها هذه النسخ، ويدوّن المحقق هذه الفروق على يمين الصفحة التي كتب فيها النص الأصلي إذا شاء، أو في الجزء الأسفل من الصفحة نفسها.

ويفضّل -وهذه مسألة قد تدعو إلى التعجب، ولكنها مجرّبة- أن يجعل لكل نسخة من النسخ التي يقابل بها نسخة الأصل لوناً مميزاً، فيكتب الأصل باللون الأسود مثلاً، ثم يكتب الفروق الموجودة في نسخة (ب) باللون الأزرق مثلاً، الفروق الموجودة في نسخة (ت) باللون الأحمر.

فيختار عدداً من الألوان، ويحدّد لكل نسخة لوناً معيّناً، لماذا؟ هذا مسألة ربما يتعجّب أو يسخر الإنسان من مثل هذا القول، ولكن فائدة هذا التمييز في الألوان، ربما ظهر له في المستقبل أثناء التحقيق أن يعيد ترتيب النسخ؛ فقد يجد نسخة أخرى أفضل من نسخة الأصل، فيقدّمها على نسخة الأصل، فيقدّمها، فعندئذٍ يقدّمها بفروقها التي كتبها باللون الخاص بها.

ربما يقدّم نسخة على نسخة، ربما يؤخّر نسخة عن نسخة. كلّما دخل في عمق التحقيق، فعندئذٍ إذا وجد النسخة مكتوبة بلون مميز فإنه يكون من السهل عليه جداً أن ينقل من الهامش إلى الأصل، أو ينزل من الأصل إلى الهامش بناءً على اللون الذي اختاره لكلّ نسخة من هذه النسخ. فإذا أراد إحلال نسخة محلّ نسخة أخرى كان ذلك أمراً سهلاً وميسوراً عليه.

**الإجراء الثالث:** ينبغي ملاحظة أن المحقق لن يكتفي بتسجيل هذه الفروق في أسفل الصفحة، بل إنه سيكون مكلفاً أن يكتب في أسفل الصفحة نوعاً آخر من الهوامش، وهو خاص بالتعليقات العلمية على النص، وسيكون في أسفل الصفحة أيضاً.

## وللمحققين هنا طريقتان :

**الطريقة الأولى:** أن يجعلوا ترقيم هوامش فروق النسخ متداخلاً مع هوامش التعليقات العلمية ، ويكون الترقيم مسلسلاً بلا فرق بين هذين النوعين من الهوامش ، فيبدأ المحقق برقم (١) مثلاً ، ثم يزيد الترقيم على حسب الهوامش من النوعين جميعاً دون أن يفرق بينهما ، أو أن يميز بينهما بأي نوع من التمييز.

فقد يكون الهامش رقم (١) من فروق النسخ ، ويكون الهامش رقم (٢) من التعليقات العلمية ، والثالث من التعليقات العلمية ، والرابع من هوامش فروق النسخ ، إلخ. فتتداخل المجموعتان دون تمييز بين أي منهما والأخرى. هذه طريقة يستسهلها بعض المحققين ، وإن كان لها بعض العيوب : هو أن القارئ للتحقيق قد لا يكون معنياً عناية بالغة بالفروق التي تكون موجودة بين النسخ ؛ لأنه رجل غير متخصص وإنسان يريد أن يعرف نص الكتاب ، وأن يعرف التعليقات العلمية الموجودة عليه.

فإذا أدخلت فروق الهوامش المتعلقة بالنسخ مع فروق التعليقات العلمية ، فإن ذلك يُثقل عليه ، فإذا اتجه بصره إلى ما يتعلق بالفروق فلعله يزهّد في إكمال بقية الصفحة ، ولكن إذا ميّزت الطريقتان إحداها عن الأخرى ، فإنه يتّجه مباشرة إلى ما يريد ، فإن كان يقصد فروق النسخ فهو يجدها ، وإن كان يقصد فروق التعليقات العلمية فهو يجدها أيضاً.

**الطريقة الثانية:** وهي الطريقة التي تميل إلى عزل هوامش فروق النسخ عن هوامش التعليقات العلمية ؛ وذلك يتحقق بأن تُعطي هوامش الفروق أرقاماً مستقلة ، على حين تُعطي التعليقات العلمية حروفاً ، أو العكس.

المهم أنه يوجد عزل بين الهوامش المتعلقة بالفروق ، والهوامش المتعلقة بالمتعلقات العلمية.

وعلى الطريقة الثانية، تقسم الصفحة ثلاثة أقسام:

**القسم الأول والأعلى:** يخصص للنص الأصلي الذي نقلناه من المخطوط إلى هذه المحاولة للطبع وللنشر وللتحقيق.

**القسم الثاني:** يكون تحت النص مباشرة ويخصص لفروق النسخ، ويُفصل بينه وبين النص بخط أفقي، وتكون الهوامش بالأرقام أو بالحروف.

**القسم الثالث:** وهو مخصص للتعليقات العلمية، ويكون في أسفل الصفحة، في التقسيم الثالث.

ويكون على الباحث أن يختار ما يشاء من هاتين الطريقتين. ولكن الطريقة الثانية أكثر منهجية؛ لأنها تعزل الهوامش الخاصة بالفروق وحدها، وتعزل الهوامش المتعلقة بالتعليقات العلمية وحدها. فإذا كان الباحث مهتمًا بتتبع الفروق فسيجدها متجمعة في مكان واحد، وإذا لم يكن له عناية بمثل هذا الأمر فإنه ينصرف عنها لينظر أسفلها في الجزء الثالث الموجودة في الصفحة، ويرى التعليقات العلمية كما يشاء.

**الإجراء الرابع:** تؤدي مقارنة النسخ بعضها ببعض إلى تقويم النص واستقامته، وسد ما قد يكون به من خلل في النسخة الأصل أو النسخة الأم - كما سميناها - وتصويب ما قد يكون به من خطأ، وتصويب قراءة النسخ نفسه إذا كان قد قرأ شيئاً من النص بطريقة خاطئة؛ لأنني أقوم بالمقارنة بين نسخ مختلفة الأصول كتبها كاتبون مختلفون في عصور مختلفة وفي أماكن مختلفة، وهذا يعطيني الفرصة لكي أصل إلى أقوم طريقة في كتابة هذا النص، وفي الوصول إلى الصورة الأصلية أو إلى أقرب صورة لهذا النص.

وينبغي أن تكون الأولوية لنسخة الأصل؛ لأن نسخة الأصل لم تتقدم إلى هذا الموضع إلا بسبب ما توفر لها من مزايا، ولا يصح مخالفتها إلا للضرورة؛ وعند

الضرورة يستعان بالنسخ الأخرى مع ضرورة أن يذكر المحقق اسم النسخة التي فضّلها عند القراءة.

وهذه الطريقة يلتزم بها جمهور كبير من المحققين، وإن كان يمكن الإشارة إلى طريقة أخرى مشهورة في التحقيق بطريقة "النص المختار". بمعنى: أن المحقق من حقّه أن يختار من النسخ الأخرى ما يراه ملائماً للنص أو أكثر إيفاهماً للنص وبيّناً له، دون أن يلتزم في كلّ المواضع بالفروق التي تختلف فيها النسخ الثانية أو الثالثة عن نسخة الأصل. فهو لا يلتزم بنسخة الأصل في كلّ الأحوال، ولكنه يختار من بين النسخ ما يراه أقوم للنص وما يراه أفضل للنص.

فيمكن أن يأخذ من نسخة (أ)، ويأخذ من نسخة (ب)، ويأخذ من نسخة (ج) ... إلخ. فلا يكون لنسخة الأصل تلك المكانة الكبرى التي يجعلها لها بعض المحققين، وإنما تختار طريقة النص المختار على الطريقة الثانية، تكون الأفضلية لأية نسخة من هذه النسخ من غير إشكال، ودون التزام دقيق بما تقدّمه النسخة الأصلية التي يلتزم بها بعض المحققين، ويستمر المحقق في عملية المقابلة إلى أن ينتهي منها.

## التعليقات العلمية ومكملات الحديث

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : عزو الآيات وتخريج الأحاديث ٣٤٣
- العنصر الثاني : التعريفات بالأعلام وتوثيق النصوص ٣٦٠
- العنصر الثالث : امكملات الحديث ٣٧١





### عزوايات وتخريج الأحاديث

المرحلة الثالثة، وهي التي تكون العناية فيها بجهد جديد ليس موجوداً في النص نفسه، ولكنه جهد يضاف إلى النص، وهذه المرحلة هي التي أسميناها من قبل: التعليقات العلمية، والإضافات العلمية.

بعد النسخ والمقابلة، وصلنا إلى صورة جيّدة للنص نفسه، لكن لا يترك النص هكذا مجرداً، وإنما اجتهد بعض المحققين بإضافة جزء جديد يعبر عن ثقافة المحقق ويعبر عن عصر المحقق؛ لأن النص يعبر عن عصر معين قد يكون كتب في القرن السادس، أو في القرن السابع أو القرن الثامن، وربما كانت بعض المعلومات الموجودة فيه مشهورة أو ذائعة لدى علماء ذلك العصر، أو لدى مثقفي ذلك العصر، ولكنها أصبحت الآن غامضة أو مبهمّة، أو غير مستعملة أو وقع فيها تطور، أو وقع فيها اختلاف أو وقع فيها تصويب لبعض الحقائق العلمية التي لم تكن معروفة في ذلك الزمن البعيد، فلذلك أضاف المحققون المحدثون جهداً آخر إلى إقامة النص وتقويمه؛ فلا يكتفى بذكر الفروق بين النسخ، كما قد يلجأ إلى ذلك بعض المحققين من المستشرقين الذين يكتفي معظمهم بذكر الفروق بين النسخ في أسفل الصفحات، ثم ينتهي عمله عند هذا الحد، مع كتابة مقدمة علمية لهذا النص المحقق، ولكن علماءنا من الإسلاميين ومن العرب لا يكتفون بهذا الجهد وحده، وإن كان جهداً مهماً، ولكنهم يعنون أنفسهم بجهد آخر معتبرين أنّ إظهار النص وتدقيقه وإخراجه من بطون المکتبات والخزائن لا يعدّ عملاً كافياً وإن كان يقدم للباحثين نصاً جديداً يسهم في استكمال نقص أو تصويب خطأ أو سدّ ثغرة في معارفنا العلمية، أو تأكيد اتجاه معين أو في دعم فكرة، أو نحو ذلك من الأهداف والمقاصد العلمية.

ولذلك يرى كثير من المحققين العرب والإسلاميين أنَّ مجرد نشر النص يعدّ عملاً علمياً كاملاً ، ومن هنا لجئوا إلى تزويد النص الذي يُحقّق بكلّ ما من شأنه أن يزيده وضوحاً. ويظهر ذلك في أنواع شتّى من الإضافات العلمية التي يزداد بها شأن الكتاب وتتضاعف فوائده.

فهذا يكشف عن ثقافة المحقّق التي ينبغي أن تكون حاضرة أيضاً في نشره لهذا النص ، بما يكشف عن عنايته ومعارفه ، ودأبه وقيامه بخدمة هذا النص وتنويره ، وإضفاء أقصى درجة من الوضوح عليه.

ولكن قبل أن نتحدّث عن هذه الإضافات والتعليقات العلمية ، أشير إلى مسألة مهمّة يقع الخلط فيها عند الناشئين من المحققين.

**وهذا الخلط هو:** أن يتصوّر المحقّق أنه يقوم بشرح الكتاب. التحقيق شيء ، وشرح الكتاب شيء آخر ، ولذلك هو يقدّم إضافته العلمية التي يحتاج إليها النص. أمّا أن يحوّل هذا النص إلى فرصة يفيض فيها ويتوسّع ، ويستقصي ويستطرد ، ويكتب ويطيل الكتابة ، هذا لا يعدّ عملاً جيداً أو طيباً في التحقيق العلمي ؛ لأنه يصرف القارئ عن الكتاب نفسه إلى تلك التعليقات التي لا يحتاج إليها النص. لو كان النص يحتاج إليها فلا بأس ، وهي تعدّ عملاً علمياً جيداً.

وإذا كان هذا المحقّق يريد أن يكتب كلّ هذه المعلومات العلمية بمناسبة هذا النص ، فإنه يمكن أن يكتب ذلك في مقدّمة علمية لهذا الكتاب الذي يحقّقه ، لكن لا يثقل على النص نفسه بالتعليقات ، أو أن يتصور أنه يقوم بشرح الكتاب. إذا كان يريد شرح الكتاب فيلزم ما يقوم به الشراح.

**الإضافات العلمية التي ينبغي أن يهتم بها المحقّق في العصر الحديث :**

(١) أن يقوم بعزو الآيات القرآنية. القرآن له القداسة وله الأولويّة العظمى ، وكما قلت في مرة سابقة: إنه لا يصحّ الاعتماد على الذاكرة ، بل يجب العودة إلى

المصحف الكريم ؛ لتشابه الآيات في بعض الأحيان. وقد يقع الاختلاف بين بعض الآيات في حرف واحد، وقد يتكرر جزء من آية في أكثر من موضع من القرآن الكريم.

مثلاً، قول الله ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، فلنفرض أن هذا الجزء من الآية قد جاء في نصّ الكتاب المحقق الذي نحققه، فينبغي أن يعرف المحقق أن هذا الجزء من الآية قد جاء في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ؛ جاء في سورة "التوبة"، وفي سورة "الصف"، وفي سورة "الفتح".

فالمحقق المدقق ممكن أن يشير إلى هذا في الهامش، ويقول: جزء من الآية كذا، أو الآية كذا، أو الآية كذا، فيعطي فكرة للقراء عن الجهد الذي قام به -المحقق- في عزو هذه الآية القرآنية، وأمثالها: ﴿يَأْتِيهَا النَّارُ جَهْدًا الْكَفَّارَ وَالْمُنْفِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَبْسُ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ١٧٣] جاءت في موضعين من القرآن الكريم: في سورة "التوبة" وفي سورة "التحریم"، فيذكر هذا لكي يبين لقارئه أنه قد أجهد نفسه في معرفة ذلك، وربما لا يكون ذلك حاضراً في ذهن المحقق عن طريق الحفظ القلبي، لكن يمكن الاستعانة بالكتب المخصصة في هذا الشأن، وفي مقدمتها (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم)، وكذلك الأقراص المدججة الموجودة الآن وعليها القرآن الكريم.

وينبغي بالنسبة للقرآن الكريم بصفة خاصة، أن لا يتسرع المحقق في الحكم على الناسخ بأنه أخطأ في كتابة الآية القرآنية، ولكن عليه أن يستقصي القراءات الواردة، وربما كان الناسخ في منطقة تقرأ بقراءة غير القراءة التي يقرأ بها المحقق، وقد علمنا جميعاً أن المغرب العربي الإسلامي يقرأ بقراءة ورش ونحن في المشرق نقرأ بقراءة حفص، فيقع الاختلاف في بعض الأحيان في بعض كلمات الآيات القرآنية، فيجب التنبه لذلك.

فيما يتعلق بالآيات القرآنية، قد نجد أن الكاتب الأصلي اكتفى بجزء من الآية؛ لأنه موضع الشاهد عنده، وفي هذه الحالة ينبغي أن نقف عند الحد الذي كتبه؛ لأنه ربما كان له مقصد من وراء هذا، ليس فقط مقصد الاختصار ولكن مقصد الاختصار على موضع الشاهد فقط؛ فعندئذٍ يمكن الوقوف عند هذا الحد الذي كتبه الكاتب الأصلي، ولا يجب على المحقق الحديث أن يكمل الآية. ويمكن له أن يكملها في الهامش إذا أراد، لكن لا يدخلها في النص؛ لأننا نريد أن نخرج النص كما تركه عليه صاحبه.

وإذا أراد أن يكمل فيمكن أن يضع الجزء المضاف من الآية بين معقوفات، علامة يتخذها يبين أن هذا الجزء لم يكن موجوداً في النسخة الأصلية في الكتاب.

(٢) بالنسبة للعمل الثاني الذي يتلو العمل الأول في الأهمية، هو: ما يتعلق بعزو الأحاديث النبوية الشريفة أو تخريجها، وقد فرقت هنا بين العزو وبين التخريج؛ لكي أشير إلى أن العزو هو أن ينسبها المحقق إلى مصدرها الذي جاءت فيه دون حكم عليها، اكتفاء باختيار صاحب الكتاب الأصلي من كتب الأحاديث المعتمدة.

فإذا اكتفينا بأن نقول: رواه البخاري مثلاً. فإن ذلك يكون عزواً لأنني أدع الحكم على الحديث. قد لا أكون من أهل العلم بالحكم على الحديث، وهذه مسألة دقيقة وصعبة، وتحتاج إلى دراسات خاصة، لكن يكتفي كثير من المحققين بأن ينسبوا الحديث إلى موضعه من كتب السنة، فيقول: رواه البخاري، أو رواه مسلم، أو رواه السنة.

ولكن هنا مسألة مهمة يخطئ فيها بعض المنتسبين إلى علم التحقيق، يقول: "رواه البخاري"، ثم يدعني هكذا، أو "رواه مسلم"، ثم يدعني هكذا دون أن يحدد لي

اسم الكتاب ، واسم الباب الذي وقع فيه الحديث ؛ ولكن العمل التحقيقي الجيد ينبغي أن يذكر فيه : رواه البخاري في كتاب كذا وفي باب كذا ، وإذا أضاف إلى ذلك الرقم الذي يوضع الآن بحسب آلات الطباعة الحديثة ، فيكتب الرقم أيضاً ، ويختار الرقم العام للكتاب ، أو الرقم في كتابه الخاص الذي ينقل منه .

ولا يلزم من كل إنسان أن يختار الكتب المرقمة ذات الطباعة الحديثة ، قد يكون عنده طبعة مثلاً من طبعات البخاري القديمة الذي ليس عليها ترقيم ، فالمفروض أن أذكر له الكتاب والباب .

فإذا كان الكتاب ليس مبنياً على طريقة الكتاب والباب ، وإنما هو مبني على طريقة الأجزاء كبعض المسانيد - على سبيل المثال : مسند الإمام أحمد في طبعاته مبني على الترقيم ، ويبدأ بمسند أبي بكر الصديق ، ثم مسند عمر ، ثم مسند عثمان ، ثم مسند علي ، ثم ينتقل إلى الصحابة الآخرين ﷺ ولكنه لا يصنف ذلك على الأبواب ، وإنما على الصحابة ، وهذا يسمى طريقة المسانيد ، فعندئذ أكتب الجزء والصفحة . وإذا كتبت مسند الصحابي ، فإن هذا يكون عملاً جيداً .

إذا كان الحديث كاملاً في النص الأصلي ، فإن المحقق يأتي بما يدل على ذلك ، وإن لم يكن فيمكن له ذكر الحديث كاملاً إذا حدّد المؤلف الكتاب الذي أخرجه منه .

### بعض الصعوبات في تخرج الأحاديث :

**الأولى :** أن الكاتب الأصلي للنص قد يكون روى الحديث بمعناه ، وعندئذ تكون هناك صعوبة حقيقية في التوصل إلى موضع الحديث من الكتاب ، وهذا يحتاج إلى دراسة وإلى بحث طويل حتى نتوصل إلى أقرب صيغة لهذا المتن الذي ذكر الكاتب الأصلي الحديث بمعناه . ويمكن لي في الهامش أن أذكر النص الذي توصلت إليه في كتب الحديث . قد أجده في الترمذي ، أو في صحيح مسلم أو نحو ذلك .

**الثانية:** بعض الذين يكتبون الأحاديث قد يشتبه عليهم بعض الأحاديث ، فيكتبون في كتبهم ، وخصوصاً إذا لم تكن كتباً متخصصة ؛ قد يكون كتاباً في الأدب ، أو في النحو ، أو نحو ذلك ، فإن الكاتب قد يذكر بعض الأحاديث الموضوعية . وعليّ أن أبدأ أولاً باستقصاء كتب الأحاديث الصحيحة من كتب الصحاح ، والسّنن ، والمسانيد ، والمعاجم الحديثية ، كمعجم الطبراني أو نحوه . وعندما أقوم باستيفائها ولا أجد الحديث ، فإنني ينبغي أن أبدأ رحلة أخرى في البحث عن الحديث في كتب الأحاديث الموضوعية - وتوجد قوائم من الكتب تخصّصت في ذكر الأحاديث الموضوعية - فيبحث الإنسان إلى أن يعثر على تلك الصيغة الموجودة ليتبيّن منها إن كانت صحيحة ، أم كانت خاطئة ، أو كانت موضوعية ، فيكتب ذلك .

ربما لا يجد الحديث أصلاً ، لا في الصحيح ولا في الموضوع ، وعندئذ عليه أن يكتب في الهامش ما يدل على أنه قام بالجهد في هذا العزو ، فيقول : بحثت عن هذا الحديث طويلاً فلم أجده في كتب الصحاح ولا في كتب الموضوعات . وعليه أن لا يكتب هذه المسألة إلّا بعد التحري الدقيق ؛ لأن الكتاب قد يقع بعد تحقيقه في يد عالم متخصص فيقول : هذا ادّعاء لا حقيقة له ؛ لأنه لو رجع إلى الكتاب الفلاني لوجد الحديث موجوداً فيه ، من كتب الأحاديث الصحيحة أو من كتب الأحاديث الموضوعية .

كم كتاباً يكفي في تخريج الأحاديث ، هل يقوم باستقصاء الحديث في كل مكان وجد الحديث فيه ، أو يكفي ببعض الكتب دون بعض ؟

هنا نجد أن المحقّقين مختلفون :

**فبعضهم يقول:** إذا وجدناه في الصحيحين أو في أحدهما ، فإنه يمكن الاكتفاء بواحد منهما أو بأحدهما ، لكن مع الإشارة إلى أنه إذا كان الحديث متفقاً عليه

يكتب هذا، ويخرج من البخاري كتاب كذا وباب كذا، ومن مسلم كتاب كذا وباب كذا. وإذا كان المؤلف الأصلي قد اختار لفظ: أحدهما، فإنه يقول: متفق عليه، واللفظ لمسلم، وهكذا؛ حتى يبين للقارئ أين يوجد اللفظ في كتب الأحاديث.

**البعض له طريقة أخرى:** طريقة التوسع والاستزادة، وقد يخرج الحديث من الكتب الصحاح الستة كلها، وقد يذهب إلى "مسند أحمد"، وإلى "معجم الطبراني"، وإلى "مجمع الزوائد"، وإلى "مسند الفردوس"، وإلى وإلى ... من تلك الكتب الكثيرة التي ظهرت في خدمة الحديث النبوي الشريف.

**ويمكن القول بأن الأفضل هو:** التوسط، أي: عدم الاستقصاء؛ لأن القارئ إذا وجد الحديث في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم، فهذا يكفي للحكم على الحديث بأنه حديث ثابت عن الرسول ﷺ.

فإن أضاف إلى ذلك السنن فهذا يكون جهداً زائداً. لكن التوسع قد يكون فيه مجهود كبير قد لا يفيد به أو منه كل القراء الذين يقرءون هذا الأمر؛ ويخشى أن يكون ذلك من التكاثر بالعلم دون فائدة أو ضرورة. ولعله لا يلجأ إلى مثل هذه المسألة إلا إذا وجد اختلاف في نصوص الأحاديث بحسب الروايات التي تذكرها أو ترويه هذه الكتب.

لكن هناك درجة أعلى لا يستطيع أن يقوم بها إلا أهل العلم وأهل الدراية وأهل الثقة وأهل التمكن من حديث النبي ﷺ.

**وهذا الجهد الثاني، يسمى التخريج:**

بمعنى: أن يقوم الباحث العالم بالحديث النبوي وبطرق التخريج، بتتبع الأسانيد والحكم على الرجال، وإعطاء درجة للحديث إذا لم يكن موجوداً في البخاري

ومسلم ؛ لأن هذين الكتائين قد أجمعت الأمة على مكانتهما وعلى ما فيهما من دقة في الشروط المعتبرة عندهما ، خصوصاً (صحيح البخاري) ثم يليه ويتلوه (صحيح مسلم). لكن إذا جاء الحديث من "النسائي" ، أو جاء من (مسند الإمام أحمد) ، أو جاء من (معجم الطبراني) ، أو (مسند البيهقي) ، أو نحو ذلك. فيمكن له أن يقوم بعملية جديدة تتعلق بالحكم على الحديث ؛ لأن بعض المعنيين بالحديث قد يتساهلون ، وقد يقبلون من الأحاديث ما هو ضعيف دون أن ينبّهوا على ذلك ، وقد يحكمون عليه بأحكام تتعلق بدرجة معينة من درجات الحديث أن يكون صحيحاً مثلاً ، أو أن يكون حسناً ، أو أن يكون ضعيفاً ، أو نحو ذلك. هذه درجات تعطى للحديث على حسب ما يتوفر لسنده ومرتبه على حد سواء.

فيأتي العالم بالحديث ليتتبع الأسانيد ويتتبع الروايات ، ويستطيع أن يخرج بعد هذا التتبع والاستقصاء لموارد الحديث النبوي في كتب الحديث ، أن يحكم حكماً لم يكن موجوداً عند السابقين ، أو أن يخالف في حكمه ما سبق إليه السابقون. قد يقولون : عن الحديث إنه ضعيف ، فيجد بعد البحث والتحري أنه حديث حسن. وقد يحكمون على الحديث القديم بأنه حسن ، ويجد بعد البحث والتحري أنه حديث صحيح. وقد يكون الحديث حسناً ، فيجد أنه ليس حسناً لذاته ، ولكنه ضعيف تحوّل من حسن لغيره بتعاوض الأسانيد ، وكثرة الطرق إلى أن يرتقي من درجة الحديث الحسن بغيره إلى أن يكون حسن بذاته ، وهكذا.

وقد يتبين له أن الحديث موضوع بسبب من الأسباب المتعلقة بالمتن أو المتعلقة بالسند ، وهذا أمر لا يجيده إلا المجوّدون من العارفين بالحديث النبوي ؛ ولذلك لا يرقى إلى هذه الدرجة إلا أمثال هؤلاء.

لكن يمكن الاكتفاء بالعزو إلى مواضع ورود الحديث في كتب الحديث دون أن يكون في ذلك إخلال بالدرجة العلمية التي يسعى المحقق إلى اكتسابها عن طريق تخرجه لهذه الأحاديث النبوية.



قد نجد في بعض الأحيان أن بعض الكتاب القدامى قد يحكم على بعض الحديث حُكمًا ، ثم يأتي من بعدهم مُحكم آخر للحديث.

**وعلى سبيل المثال:** ابن الجوزي، وهو من علماء الحديث والتفسير والتاريخ واللغة والأدب والمواظ ونحو ذلك. وهو له جهد في علم الحديث، تتبّع فيه الأحاديث الضعيفة الواهية وتتبع فيه الأحاديث الموضوعة، وله كتاب مكوّن من ثلاثة أجزاء يتحدّث عن الأحاديث الموضوعة، وسماه: (الموضوعات)، فجاء السيوطي في كتابه: (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) وتتبع الكتاب الذي وضعه ابن الجوزي تحت عنوان: (الموضوعات)، واستخرج من الكتاب الذي تضمّن نحو ثلاثة آلاف حديث ومائة حديث وشيء زائد عن ذلك، استخرج من هذا الكتاب نحو ثلاثمائة حديث ليست من الأحاديث الموضوعة، بل وجد أن حديثًا من هذه الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بأنها أحاديث موضوعة في (صحيح مسلم)، ووجد الأحاديث الباقية -وهي نحو ثلاثمائة حديث- تصحّ بأسانيد أخرى غير الأسانيد التي ذكرها ابن الجوزي في كتابه، وهذا مجهود كبير قام به السيوطي في هذا الأمر.

هذا يسمى نوع من التخريج وليس هذا نوعًا من العزو الذي قام به السيوطي. وعندما يُذكر في كتاب: (الفوائد المجموعة) للشوكانى، أو نحو ذلك من كتب الأحاديث التي عنت بهذا الأمر فهذا ليس عزوًا ولكنه تخريج.

فإذا تمكّن الكاتب المعاصر الآن من أن يقوم بمثل هذا الأمر بسبب درايته بعلم الحديث، فإن هذا يكون جهدًا إضافيًا موضع تقدير من الذين يقرءون ويقدرّون الجهد الذي قام به هذا المحقّق في عزوه أو في تخريجه لهذه الأحاديث النبوية الشريفة.

والعلم في مجال الحديث كان شديد الصعوبة ويحتاج إلى درجة عليا من التخصص في القديم، ولكن الآن الأقراص المدجة عليها مئات من كتب الحديث وفيها كلام عن الرجال وفيها الحكم، وفيها المعلومات عن السند، وفيها كلّ البيانات التي يحتاج إليها الآن الناس، لكن المسألة الآن تحتاج إلى دراية وعدم الاكتفاء بهذا، بل ينصح في مثل هذه الحالة بالرجوع، أي: يحدّد لي على الاسطوانة الموضوع، لكن عليّ أن أتأكد من هذا الأمر؛ لأن الذين كتبوا هذه الاسطوانات ربما لم يكن بعضهم متخصصاً في الحديث، فيذكر الحديث لورود كلمة فيه، ولكن إذا حدّد لي الموضوع، يقول: صحيح البخاري، كتاب كذا، باب كذا. فأراجع وأتأكد بنفسني من أنّ المتن الذي عندي في الكتاب هو هذا المتن الذي أشير عليه على الاسطوانة. فهذا يحتاج أيضاً إلى مجهود.

وكل هذا يكون مطلوباً من الحفاظ على حديث النبي ﷺ ومن أجل رعايته، ولنعلم أن هذا عبادة يتقرب بها إلى الله ﷻ وخدمة للحديث الشريف مأجورة عند الله بخير الأجر وعظيم الثواب عند الله ﷻ.

نسأل سؤالاً -ربما يجيب عليه المتخصصون في علم الحديث: كيف أستطيع أن أصل إلى موضع الحديث إذا وجدته في الكتاب الذي أحققه؟ كيف أتوجّه؟ ما هي الأساليب؟ ما هي الطرق؟ ما هي الوسائل؟

نجيب عن هذا التساؤل: إنه بفضل الله ﷻ أن كُتِبَ الأحاديث عندنا كُتِبَتْ على كلّ الطرق التي تساعد الناس على الوصول إلى مواضع الحديث الشريف: هذا من خدمة المسلمين لحديث النبي ﷺ وهذا أمر لا نجد له نظيراً في أي حضارة أخرى، ولا في أي ثقافة أخرى. هذه العناية البالغة وهذا التفنن في خدمة الحديث في أن يُكتب بطرق متعدّدة وكلّها تتعاون وتتكامل في الاستفادة من حديث النبي ﷻ وتيسير الوصول إلى هذا الحديث الشريف.

كيف نتوصل إلى مكان الحديث في الكتاب؟

الطريقة الأولى:

أن نصل إلى الحديث عن طريق الحرف الأول من الكلمة الأولى للحديث. الحديث الذي عندي يبدأ بحرف الهمزة، عندنا كتب في الحديث كُتبت على حروف المعجم بدأت بالألف، ثم الباء، ثم التاء... إلخ. جُمعت الأحاديث ثم صنفت بحسب الحرف الأول منها، مع اعتبار الألف واللام أو مع عدم اعتبار الألف واللام؛ وصاحب الكتاب يذكر هذا في الأول.

فمثلاً: عند حديث الرسول ﷺ، يقول فيه: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى))، أو الحديث الذي يقول: ((خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي))، أو الحديث الذي يقول: ((أَتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السَّبِيلَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ)). أبحث في أول حديث: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)) الهمزة، وأفتح الكتب التي صُنِّفَتْ على هذا الأساس، فأجد الحديث موجوداً فيها.

على سبيل المثال: (الجامع الكبير) للسيوطي، و(الجامع الصغير) للسيوطي، وبعض الكتب الأخرى: (كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق) لعبد الرؤوف المناوي، (فيض القدير) الذي يشرح (الجامع الصغير) للسيوطي، هي مصنفة على الحرف الأول، فأذهب إلى هذه الكتب وأجد الحديث فيها في أحيان كثيرة. (الجامع الكبير) فيه، ويمكن أن يعدّ من الكتب التي جمعت أحاديث كثيرة جداً من أحاديث النبي ﷺ لكن الجامع الصغير أقل.

مثلاً: كتاب (الجامع الصغير) هو نفسه ليس كتاباً في التخريج، ولكنه يشير، يقول: هذا الحديث موجود عند مسلم، أو موجود عند الفردوسي، أو موجود

## مناهج البحث

عند النسائي. ويعطي حُكمًا على الحديث بالرمز، يقول -مثلاً: (ص) أي: صحيح، (ض) ضعيف، (ح) حسن.

فيعطيك المرجع الأصلي الذي تستطيع أن تجده في هذا الحديث؛ فهذا بمثابة دليل أو كشف، والاكتفاء به ليس بالدرجة العليا من التحقيق، لكن يكون طريقاً إلى الوصول إلى الكتب الأصلية التي اعتمد عليها السيوطي نفسه، أو اعتمد عليها المناوي أو غيرهما من الذين اعتمدوا هذه الطريقة في تجميع وتصنيف حديث النبي ﷺ.

فأكتفي بـ(الجامع الصغير) هذا يكون في درجة أقل، وربما في بعض الأحيان لا يرتضيها كبار المحققين، ويقول له -يحدث هذا أحياناً عند المناقشة: ماذا كتب السيوطي؟ يقول: أخرجه مسلم، وأخرجه البخاري، وأحمد، والنسائي، والترمذي.

يقول: إذاً فقد دَلَّك على موضع الحديث، فكان ينبغي أن تعود إليه في هذه الكتب الأصلية. فهذا عمل من الدرجة الثانية في الحقيقة، لكن الدرجة الأعلى أني أرجع إلى المواضع التي حددها رجل كالسيوطي في مثل هذا الأمر، ويكون عندئذ العمل في الدرجة العالية الملائمة للحديث وللعلم في وقت واحد. هذه طريقة.

## الطريقة الثانية:

أصل إلى الحديث عن طريق الراوي من الصحابة { . فأتتبع الإسناد حتى أتوصل إلى الراوي. فيقول لي مثلاً: عمر بن الخطاب > أو يقول لي: عائشة > أو أي واحد من هؤلاء الصحابة.

فيه بفضل الله ﷻ كتب من كتب الأحاديث صُنِّفت على هذه الطريقة، وهي طريقة المسانيد، مثل: (مسند الإمام أحمد)، (مصنّف عبد الرزاق)، (معجم

الطبراني)، ولكن مع ملاحظة أنه لا يتبع أصحاب المسانيد جميعاً هذه الطريقة؛ لأن بعض أصحاب المسانيد قد كتبوا مسانيدهم دون أن يلتزموا بترتيب أسماء الصحابة { كـ (مسند الإمام الشافعي) و (مسند الإمام أبي حنيفة) } وربما أمكن الوصول إلى الحديث في بعض هذه الكتب وبهذه الطريقة، ولكن فيها مشقة أيضاً؛ لأن مسانيد بعض الصحابة كبيرة جداً وتحتاج إلى مجهود في التتبع والاستقصاء، ربما مئات صفحات في بعض الأحيان.

مثلاً: أحاديث أبي هريرة، عندما نرجع إليها في (مسند الإمام أحمد)، أو في (معجم الطبراني)، سنجد أنها كثيرة جداً، مثلاً: "مسند عبد الله ابن مسعود"، في (مسند الإمام أحمد)، أو مسند عبد الله بن عباس، أو مسند عبد الله بن عمر، أو مسند عبد الله بن عمرو؛ هذه مسانيد فيها مئات الأحاديث، وتحتاج إلى مجهود، ولكن لا بأس أن نستشير، لعلّه لا يكون لدى الإنسان إلّا هذا الكتاب وحده، مثلاً: "مسند الإمام أحمد"، فأنا لا أجد طريقة أخرى إلّا هذه الطريقة، وعندئذ أبحث فيه حتى أتوصل إلى المراد، وقد أصل إلى ذلك في الكتاب الذي أبحث فيه.

### الطريقة الثالثة:

إذا كان لدينا أحاديث لم نستطع أن نتوصل إليها عن طريق الراوي أو عن طريق أوله، وهما الحالتان اللتان سبق الحديث عنهما، ليس لأن الحديث ليس موجوداً فيهما، ولكن هذه الكتب ليست تحت يدي مثلاً؛ قد أكون في مكان ليس فيه إلّا كتاب معين وليس فيه هذه الكتب التي تُعينني على الوصول إلى الحديث عن طريق المعجم أو عن طريق المسند ... إلخ.

ولكن كلّ إنسان يتصرّف بحسب الكتب الموجودة عنده، وقد يكون في بلدة نائية أو في قرية أو في مكان بعيد، أو في بلد أجنبي، وليست الكتب تحت يديه. فإذا كنّا

نتحدث عن هذه، فنحن نفتح الوسائل والإمكانات لكي يتصرف كل إنسان على حسب ما يتيسر له من المصادر، وقد يجد بفضل الله من أول محاولة عن طريق الحرف الأول، وقد يجد الكتاب الذي عنده فيه هذا الكلام، أو عنده كتاب مثل كتاب الإمام أحمد ويستطيع أن يجد الحديث فيه.

لكن إذا لم يستطع أن يصل إليهما، أو كانت كتب هاتين الطريقتين ليست موجودة عنده، فإنه يمكن أن يبحث عن طريق تحديد الموضوع العام الذي يتحدث عنه الحديث. قد يكون الحديث عن الصلاة؛ فيبحث في كتب الأحاديث في باب الصلاة، قد يكون عن الصوم، قد يكون عن الحج، قد يكون عن البيع، قد يكون عن التجارة، قد يكون عن الوكالة، قد يكون عن الزواج، قد يكون عن الطلاق، قد يكون عن الميراث ... إلخ.

فيأتي بكتب الأحاديث المتوفرة لديه ويبحث في هذه الموضوعات؛ فقد يتوصل إلى الحديث ضمن هذه الكتب؛ وهذه وسيلة من الوسائل، وربما كانت الكتب طويلة أو كثيرة، فيمكن له الاستعانة بالفهارس التي توجد في أواخر هذه الكتب، وعن طريقها يتنبأ بوقوع الحديث في مكان معين فيذهب إليه. وقد ييسر الله له فيعثر على الحديث، فإن لم يتيسر فإنه يلجأ إلى طريقة أخرى.

#### الطريقة الرابعة:

هذه الطريقة يمكن عن طريقها الوصول إلى الحديث عن طريق كلمة غريبة في الحديث، كلمة غير معتادة، كلمة ليست مستعملة كثيراً من الغريب؛ لأنه وجدنا من علمائنا من تتبع الأحاديث التي وجدت بها أمثال هذه الكلمات، ثم جمعها، ثم شرحها، ثم وضعها في كتابه. ويمكن إذا كان الحديث في كلمة من هذا النوع أن تكون في الكتب التي تُعنى بهذا الشأن.

**وعلى سبيل المثال:** كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام، وهو من أقدم الكتب التي عُنت بهذا الشأن. وقد توفي - رحمه الله - في سنة (٢٢٤هـ) في وقت متقدّم قبل الإمام أحمد، وقبل الإمام البخاري، وقبل الإمام مسلم. عُني بالحديث عن الغريب وشرح هذا الغريب. ومن فضل الله ﷻ أن هذا الكتاب حُقّق أخيراً في خمسة أجزاء كبار، وهو مطبوع في مصر من مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

كتاب: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير، يجري على هذه الطريقة نفسها. ربما لا يتيسر للباحث هذان الكتابان، عندئذٍ يمكن عن طريق تتبّع كلمات الغريب في معاجم اللغة العربية وقواميسها وخصوصاً المعاجم الكبرى، كـ(لسان العرب) على سبيل المثال؛ هو عُني عناية كثيرة وكبيرة بذكر كثير من الأحاديث في أثناء تعريفه بالمعاني اللغوية، فيذكر المعاني ويذكر ورودها في القرآن الكريم بهذه المعاني، ويذكر ورودها في الأحاديث النبوية بهذه المعاني. فإذا وجد كلمة غريبة، يبحث في كتب الغريب إن كانت تحت يديه، وإلاّ يمكن أن يبحث عن هذا المعنى الغريب في (لسان العرب) على سبيل المثال. وهذه قد تعطيه مؤشراً فقط أو تعطيه باباً للوصول، ولكن في (لسان العرب) لا يحدّد الكتاب الذي يذكر فيه هذا الحديث، هو قرأه واستفاد منه وذكره ولكنه لا يذكر إنه موجود عن مسلم أو البخاري أو عند النسائي أو عند ابن ماجة أو عند فلان، لكن على كل حال شيء خير من لا شيء، ويمكن أن يفتح له الباب إلى الكتب الكبرى حتى يصل إلى ما يريد.

**مثلاً:** عندنا حديث يذكر فيه أحد الصحابة { : "أنه جاء إلى الصلاة فعطس أحد المصلّين إلى جانبه، فقال له: "يرحمك الله"، وكان في الصلاة -

والصحابه { يعلمون أن هذا الأمر لا يُسمح به ؛ لأنه لا كلام في الصلاة إلّا بذكر الله ﷻ وقراءة القرآن والتسبيح ... إلخ - وعندما انتهت الصلاة ، أرسل له الرسول ﷺ حتى يعلمه ويؤدّبه. فيصف - أي الرجل - طريقة تأديب الرسول له فيقول : ((فما نهرني ، وما كهرني)). نجد كلمة : "كهرني" في كتاب "الغريب" لأبي عبيدة ، ثم يبيّن النص. ويمكن أن يعتمد على ذلك في كيفية تخريج الأحاديث.

**مثلاً :** حديث رسول الله ﷺ عن حقوق الجار والتحذير من إيذاء الجار ، يقول الرسول الله ﷺ : ((والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن)) قالوا : من يا رسول الله ؟ قال : ((الذي لا يأمن جاره بوائقه)) ، فيبحث عن كلمة : ((بوائقه)) في الغريب ، وفي غالب الأمر سيجد مثل هذه الكلمة. وهكذا في الأحاديث يبحث عن اللفظ الغريب ، وينطلق إلى كتب الغريب ، فإن وجد بها فيها ونعمت ، فإن لم يجد بحث عنها في "لسان العرب" فيكتسب طريقة من الطرق التي يمكن عن طريقها الوصول إلى ما يريد من تخريج الأحاديث النبوية.

#### الطريقة الخامسة :

هي الوصول إلى الحديث عن طريق (المعجم المفهرس) لألفاظ الحديث النبوي ، وهو مبني على الكلمات. فيأخذ كلمة من الحديث ويرتبها ترتيباً معجمياً من أول الكتاب إلى آخره ، معتمداً في ذلك على ما جاء في الكتب الستة : في الصحيحين والسنن الأربع ، بالإضافة إلى (الموطأ) للإمام مالك < و(مسند الإمام أحمد) < و(سنن الدارمي).

وقد اختار من الحديث كلمة ، ثم رتب الأحاديث بحسب الترتيب المعجمي من أول الكلمات التي تبدأ بالهمزة إلى الكلمة التي تبدأ بالياء على مدى سبعة أجزاء



كبار جمع فيها الأحاديث وصنّفها، وفهرسها بناءً على هذا الترتيب المعجمي. وهو يقدّم جهداً طيباً ومفيداً ونافعاً. ولكن يلزم عند استعمال هذا الكتاب،  
**شيئان:**

**الأول:** أن لا يكتفى بالتخريج من هذا الكتاب، فلا يقول: رواه البخاري (١٣)، أو رواه النسائي (٤٥)؛ هذا لا يصح في التحقيق. بعض الناس يفعل هذا -للأسف الشديد- ولكن هذا ليس بتخريج؛ إنما علينا أن نأخذ المعلومة التي يقدّمها لنا صاحب الكتاب لنرجع إلى الكتاب الأصلي، وهو يفيد في أن يذكر المواضع، فمثلاً، يقول: مسند للإمام أحمد (٣/ ١٢٠، ٤/ ١٥٠، ٦/ ١٣٠) إلخ. فاستطيع عن طريقه أن أتبع، لكن لا بد من الرجوع بنفسني إلى المواضع التي ذكرها، وأن أتأكد بنفسني من أن الحديث هو الحديث الذي أبحث عنه، وليس حديثاً آخر وقع الاشتباه فيه في كلمة من الكلمات، وهذا يحدث كثيراً، والذين يراجعون الكتاب يعلمون هذا الأمر. فهذه مسألة ينبغي ملاحظتها.

**الثاني:** أن بما أنه عملٌ بشري؛ فقد يقع فيه بعض الأخطاء، وليس هنالك كتاب يخلو من الأخطاء، وهذا هو الذي يجعلنا نصمّم ونؤكد على ضرورة الرجوع إلى الكتب الأصلية وعدم الاكتفاء بالإشارات الموجودة في (المعجم المفهرس للأحاديث النبوية).

### الطريقة السادسة:

الطريقة المتصلة بهذه الطريقة: هي الرجوع إلى الحديث عن طريق كتب الأطراف. ما معنى **الأطراف**: هي أن الحديث النبوي جاء فيه مجموعة من الجُمْل، مجموعة من العبارات، فهو لا يذكر في هذه الكتب في مكان واحد، ولكن يذكر في كل طرف من الأطراف التي بُني عليها الحديث. فقد يكون الحديث مكوّناً من خمس

جُمْل، أو من عشر جُمْل، فأجده بحسب كل جملة فيه في موضع من المواضع. وهذه الكتب تسمى بالكتب الأطراف -أي: الأجزاء التي يتكوّن منها هذا الحديث- فأرجع إلى الأطراف.

إذا أتى بالجملة العاشرة من الحديث أو بالجملة الثامنة من الحديث، فعندئذ أذهب إلى كتب الأطراف، وهي مرتّبة بحسب المعجم أيضاً، فأجد المكان الذي وُجد فيه هذا الجزء في الكتب التي رجع إليها أصحاب كتب الأطراف. وعليّ أيضاً أن لا أكتفي بالتخريج من كتب الأطراف، بل أتخذ منها كشافاً أو مؤشراً لأصل إلى موضع الحديث، وأتأكد من أن الحديث الذي أبحث عنه هو ذلك الحديث الذي جاءت الإشارة إليه في كتب الأطراف.

#### الطريقة السابعة:

الوصول إلى الحديث عن طريق "الكمبيوتر" الآن، وهي طريقة سهلة وميسّرة، ولكن تحتاج إلى الرجوع إلى الكتب الأصلية، ولا أكتفي بالتخريج على "الكمبيوتر"؛ لأن الذين قاموا بتغذية "الكمبيوتر" ووضع البرامج ربما كان أحدهم غير متخصص في الحديث، أو غير عميق الدراية باللغة العربية؛ فقد يوضع الحديث في غير موضعه، أو يقع خطأ بدل ٢ تكون ٣، بدل ٦ تكون ٩... إلخ. فلا بدّ من التأكد من هذا الأمر، وهذه مسألة شديدة الأهمية.

#### التعريفات بالأعلام وتوثيق النصوص

إذا جاء "علم" اسم شخص، أو اسم قبيلة، أو اسم فرقة من الفرق، أو اسم بلد من البلاد يحتاج الأمر إلى أن أعرف؛ ربما كانت هذه البلدة معروفة في عصر

المؤلف، ربما كان هذا العلم معروفاً في عصر المؤلف، ولكنه ليس معروفاً لنا الآن، فإذاً على المحقق أن يكتب لي هامشاً يذكر فيه ما يتعلق بهذا العلم.

وهناك عدد من الوسائل في التعرف على الأعلام أيضاً، نذكرها على سبيل التعريف بها والتذكير بها:

بعض كتب التاريخ بدأت بالترتيب المعجمي، فإذا كنت أعرف الاسم الأول أبحث في هذه الكتب عن الاسم الأول في ترتيبه المعجمي. إذا كان اسم: "أحمد"، أبحث في الأسماء التي سُميت باسم "أحمد". إذا كان اسم "عبد الله"، أبحث عنه في حرف "العين"، وهكذا، فيمكن الوصول إلى العلم عن طريق الاسم الأول.

ومن الكتب التي بُنيت على هذه الطريقة:

- (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي.
- (وفيات الأعيان) لابن خلكان.
- (ميزان الاعتدال) للذهبي.
- (تهذيب التهذيب) وهكذا. وكثير من الكتب التي بُنيت على هذه الطريقة، ونجد مثل هذه الطريقة لبعض اللغويين وبعض الشعراء إلخ. فهذه طريقة.
- لا أعرف الاسم الأول، ولكن أعرف اللقب الأخير أو لقب العائلة، فعندنا كتب من كتب التاريخ تبع لهذا الأساس، على سبيل المثال:
- كتاب: (الأنساب) للسمعاني.
- كتاب: (اللباب) لابن الأثير.
- أبحث فيه عن اللقب.

إذا كنت أتحدث عن الشافعي: أبحث في حرف الشين. الأصبهاني: أبحث في حرف الهمزة، وهكذا.  
فهاتان طريقتان.

إذا لم يكن تحت يدي هذان النوعان من الكتب مثل (تاريخ بغداد)، و(ميزان الاعتدال) فماذا أفعل؟ أبحث في كتب التاريخ العام، فإذا كنت أعرف تاريخ الوفاة؛ لأن الكتب الحولية كانت تترجم للعلم في السنة التي توفي فيها، فمثلاً: الإمام أحمد بن حنبل، توفي (٢٤١هـ)، فعندها أبحث في وفيات سنة (٢٤١)، الإمام الشافعي في وفيات سنة (٢٠٤هـ)، الإمام مالك في وفيات سنة (١٧٩هـ)، الإمام أبو حنيفة في وفيات (١٥٠)، وهكذا وهكذا.

### ومن الكتب التي بُنيت على هذه الطريقة:

(تاريخ الطبري) و(تاريخ ابن الأثير) و(تاريخ ابن كثير) و(شذرات الذهب) هذه من الكتب الكبرى التي جاءت على طريقة الحوليات أو السنوات، وكانت تهتم بتاريخ الوفاة باعتبارها قمة ما وصل إليه هذا الإنسان سواء أكان من علماء الفقه أو النحو أو التصوف أو السياسة أو الجيش... إلخ. فيذكر ذلك في تاريخ الوفاة. فهذه ثلاث طرق.

ربما لا يكون تحت يدي الكتب السابقة، ولكن تحت يدي كتاب متخصص في الترجمة لطريقة معينة؛ فإذا كان تحت يدي مثلاً: أبحث عن فقيه أبحث في (طبقات الفقهاء) أو أصولي أبحث في (طبقات الأصوليين) أو محدث أبحث في (طبقات المحدثين)، أو مفسر أبحث في (طبقات المفسرين) أو حافظ من الحفاظ أبحث في

(طبقات الحفاظ) وهكذا. إذا كنت أعرف التخصص أبحث في كتب هذا التخصص على وجه الخصوص. فهذه مجموعة من الطرق التي تمكّني من الوصول.

وأيضاً في العصر الحديث، كتب عنيت بالترجمة للعلماء القدامى بحسب حرف المعجم أيضاً. فهذه مداخل، أعتبرها كشّافات، مثل: (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة، و(الأعلام) للزركلي، فهذان الكتابان، وهما من الكتب الكبيرة جداً يمكن الاستفادة منهما في الترجمة للعلم، ولكن بشرط عدم الاكتفاء بهذه الترجمة؛ لأن كل واحد من هذه الكتب يكتب في أسفل الترجمة المصادر التاريخية المتخصصة التي رجع إليها، فأتخذ ذلك طريقاً وباباً ووسيلة للرجوع إلى هذه الكتب، وخصوصاً الكتب المحقّقة، مثلاً: كتاب: (وفيات الأعيان) الذي حققه الأستاذ إحسان عباس، فيه أول الترجمة للعلم، يقول: ارجع إلى ترجمته في المكان الفلاني، كتاب كذا، الطبري جزء كذا صفحة كذا، ابن كثير جزء كذا صفحة كذا. فيكون ذلك طريقاً لي لأصل أنا بنفسني إلى هذه الموضوعات في تلك الكتب التي ذكرها هؤلاء المؤلفون المحدثون.

و"دوائر المعارف" الكبرى، أيضاً عنيت بالبحث عن هذه الشخصيات، سواء كانت شخصيات لأفراد أو كانت شخصيات لفرق، أو مذاهب، أو تخصصات، ... إلخ. فهذه طريقة سادسة: طريقة الموسوعات.

**الطريقة السابعة والأخيرة:** الاستعانة بالمصادر الموجودة على الأقراص المدججة، وقد وجد من هذا كثير أيضاً.

**يُسأل هنا سؤال، كم نكتب في الترجمة للعلم؟**

**أولاً:** لا يترجم للأعلام المشهورة جداً، مثل: أعلام كبار الصحابة، الصديق < ماذا أكتب عنه؟ عمر بن الخطاب < ماذا أكتب عنه؟ وكم يحتاج مني إلى كتابة حتى أوفيه حقّه؟ فأمثال هؤلاء الأعلام المشهورين لا يُترجم لهم.

الأعلام غير المشهورين وغير المعروفين ؛ بحيث يشتهب أمرهم على الناس ، ويحتاج الناس إلى تعريف بهم ، يمكن أن ألجأ إلى تلك الكتب.

وإذا كان الكلام عن الصحابة وحدهم { فقد خُصِّصت لهم كتب ، مثل : (أسد الغابة) و(الاستيعاب) و(طبقات ابن سعد). هذه كتب خُصِّصت لهؤلاء الأعلام الكبار من الصحابة { .

فإذا وجد أحد من الصحابة ليس مشهوراً جداً ، ليس كابن مسعود ، ولا ابن عمر ، ولا أبي هريرة ، ولا غيره ، لكن من الناس العاديين من الصحابة ، يحتاج إلى الترجمة. فهذا معيار يجب أن ألاحظه وأن آخذ به. فكم أكتب؟ هنا يختلف المحققون :

بعض الناس يقول : يكتب عن كل علم عدد من الأسطر ما بين ثلاثة أسطر إلى سبعة أسطر لا يزيد. ويكتب في هذه الأسطر المختارة ما يتعلق باسمه ، ولقبه ، وعلومه التي برع فيها ، ومؤلفاته إن كان له مؤلفات ، وذكر مصادر للاستزادة والتوسع في مثل هذا الموضوع.

ولكن لا تُثار قضايا ولا تذكر موضوعات ، إلّا إذا كانت ذات دلالة بالغة على هذه الشخصية. وبعض الناس قد لا يلتزم بذلك ، من المحققين في الحقيقة ربما يكتب صفحتين كاملتين في الهامش. فوظيفة الهامش الإضاءة والتنوير فقط ، وليس تقديم بحث علمي ، وكلما زادت الهوامش انصرف القارئ عن النص الأصلي ؛ ونحن إنّما قدّمنا الكتاب كلّه من أجل النص الأصلي ، فلا ينبغي التزيّد في مثل هذا الأمر.

إذا كان الإنسان يريد أن يكتب تراجم مفصلة فيمكن أن يقوم بعمل ملحق في نهاية بحثه وفي نهاية التحقيق، يُترجم فيه كما يشاء، ولكن يكفي بأقلّ القليل في أسفل النص، ويدع التحقيق في الكتاب الذي يبحث عنه.

**من الموضوعات التي تدخل في نطاق التعليقات العلمية:** التعريف بالمصطلحات الغامضة التي تأتي في النص، لا بد من ذكر هذا الأمر ومن التوضيح، بالرجوع إلى الكتب الأصلية المعتمدة في التخصصات؛ فإذا جاء نص فيه مصطلح أصولي في علم أصول الفقه، أو في علم أصول الدين، فعندما يأتي مثلاً: "المنزلة بين المنزلتين" في علم الكلام، أو عندما يأتي مصطلح "السبب والتقسيم" في علم أصول الفقه، أو عندما يأتي مصطلح "الحال" في علم التصوف، فلا بد من الرجوع إلى الكتب المتخصصة. وقد يكون اللفظ الواحد له أكثر من معنى في أكثر من مجال من مجالات الثقافة الإسلامية.

وعندئذٍ يرجع إلى كتب المعاجم التي خُصّصت في ثقافتنا العربية لشرح المصطلحات، فمثلاً: كتاب: (التعريفات) للرجزاني، كتاب: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي، مصطلح كمصطلح "الحال" هذا له معنى في علم النحو، وله معنى في علم التصوف، وله معنى في علم الكلام، وله معنى عند الأطباء، وقد يكون له معان أخرى في علوم أخرى.

فإذا اكتفيت بالمعاجم المتخصصة في كلّ علم من هذه العلوم؛ فقد لا أعرف المعاني الأخرى، ولكن لو رجعت إلى المعاجم العامة والجامعة فسأصل إلى تحديد دقيق لكلّ ما يتضمّنه هذا المصطلح من معانٍ، وهكذا. فعلى أن تقدّم معلومات وافية تكشف الغموض للمصطلح وليس كلّ القراء من المتخصّصين، فإذا، لا بد أن تقدّم لهم بعض المعلومات العلمية، **لكن عليّ في هذا الحال أن ألاحظ أمرين:**

**الأمر الأول:** عدم التوسع الزائد والشديد، وخير الأمور الوسط، أي: لا أكتب كلمة في نصف سطر، ولا أكتب أيضاً عدداً من الأسطر، عشرة أسطر في تعريف المصطلح.

**الأمر الثاني:** لا أكتب تعريفاً إلا للمصطلح الغامض فعلاً، ومن الممكن أن أعرض المصطلح على نفسي أو على أحد آخر، فإذا كان غامضاً عنده فسيكون غامضاً على كثير من الناس. أي: يتكوّن عندي حسّ وذوق في فرز ما يحتاج إلى تعليق عما لا يحتاج إلى تعليق. فلا أكتب كلّ مصطلح يقابلني، وإنما أختير من المصطلحات ما تحتاج الحاجة إلى إبرازه وإلى بيانه وإلى إيضاحه.

من التعليقات العلمية ما يُسمّى بتوثيق النصوص، أو تخرّيج النصوص.

ما معنى هذا؟

فمثلاً: إذا كان الكتاب الذي أحققه يقول صاحبه: "قال الغزالي"، فأبحث عن قول الغزالي في كتاب من كتب الغزالي؛ فقد يكون قد أخطأ، وربما ذكره الغزالي نقلاً لرأي أحد من الناس وليس رأيه الخاص؛ فأنا أقول في التعليق: "ليس من قول الغزالي"، ولكنه كان يحكي به قولاً هو الذي أورده وليس قوله الخاص". فهذا يكون استدراكاً على المؤلف الأصلي. لا أستطيع أن أعرفه إلّا بالرجوع إلى الكتاب الأصلي، فأبحث عن هذه النصوص في المراجع المتعلقة بكل فن.

فإذا كان الكتاب في الحديث، أرجع إلى كتب الأحاديث، يقول مثلاً: قال ابن الصلاح في (المقدمة)، أرجع إلى كتاب (المقدمة) لابن الصلاح، أو قال: ابن كثير في (الباعث الحثيث)، أرجع إلى كتاب ابن كثير (الباعث الحثيث) أو قال الذهبي



في (العلو)، أرجع إلى كتاب الذهبي (العلو)، أو قال: البخاري في كذا، أرجع إلى البخاري؛ لأنه يخرج الأحاديث، وقد يكون ليس حديثاً ولكنه تفسير لأحد الصحابة أو لأحد التابعين، أو لأحد العلماء الذين نقل عنهم البخاري - رحمه الله - وهكذا.

عندئذ أقوم بتوثيق النصوص لكي أبين مدى دقة المؤلف الذي أحقق كتابه في النقل عن الآخرين، وهل نقل بالنص أو نقل بالمعنى؟ وهل تصرف في النص أو نقله تاماً كاملاً؟ وهل نقله معبراً به عن رأي صاحبه بالفعل أو أنه كان نقلاً عند المؤلف الأصلي عن آخرين؟ على هذا النحو الذي أشرت إليه.

فمثلاً: بعض الناس يرجع إلى كتاب (الفتاوى) لابن تيمية، يقول: "قال ابن تيمية"، ويأتي بالرأي. فيرجع الإنسان إلى كتاب ابن تيمية فيجد أنه يقول هذا الرأي حكاية عن الإمام أحمد، فيكون الرأي للإمام أحمد، وأقول: "هو رأي الإمام أحمد فيما يحكيه ابن تيمية، أو رأي الشافعي فيما يرويّه ابن تيمية، أو رأي أيّ أحد من الذين ذكرهم ابن تيمية؛ فعندئذ هذه مسألة مهمّة جداً فيما يتعلّق بتوثيق النصوص.

**من الأعمال العلمية التي ينبغي العناية بها: تخرّيج أبيات الشعر:** إذا كان النص كتّب أن هذا البيت للمتنبّي، فسيرجع إلى ديوان المتنبّي، أو كتّب إنه لامرئ القيس، أو كتّب إنه لحسان بن ثابت < أو لكعب بن زهير، أو لأمثال هؤلاء من الصحابة، { أو من غير الصحابة، أو من الأمويّين، أو من العباسيّين الذين كانوا يعيشون في فترات هذه الدول، أو من الجاهليّين. لو كتّب اسم الشاعر يكون الأمر سهلاً بأن أرجع إلى الديوان وأبحث عنده.

ولكن إذا أتى به مجهلاً غير معروف ، عندئذ ستكون المسألة شاقة وعسيرة ، وعليّ إذا استطعت أن أرجع إلى المجموعات الشعرية ، والكتب التي عُيّنت بذكر الشعر وتراجمه ، كتب كثيرة : كـ (العقد الفريد) لابن عبد ربه ، أو (عيون الأخبار) لابن قتيبة ، أو نحو ذلك من الكتب التي ذكرت فيها كتب كثيرة. أي : لن يكون الأمر سهلاً فيما يتعلّق بالشعر ، بل يجب بذل جهد كبير في هذا المقام.

وفي الفترة الأخيرة ظهرت أقراص أيضاً لتجميع الشعر ، ووجدت أقراص عليها مليون بيت من الشعر أو اثنين مليون من الشعر ، ولكن للأسف الشديد هذه الأقراص لا يذكر فيها إلّا الأشعار التي عُرف أصحابها ، لكن الأشعار الكثيرة التي تأتي هكذا بغير ذكر اسم صاحبها فإننا لا نستطيع أن نعثر عليها ضمن هذه الملايين التي وُضعت على تلك الأقراص المدججة.

ويحتاج الأمر إلى بذل مزيد من الجهد حتى نتمكن من حصر جميع الأبيات الشعرية التي لا يُعرف قائلها ، سواء أكانت في كتب الأدب ، أم في كتب الشعر ، أم في كتب النحو ، أم في كتب الوعظ والرقائق ... إلخ. حتى يتمكن الناس من نسبة هذه الأبيات إلى أصحابها.

وإذا بحث الإنسان عن شعر كثيراً فلم يجده ، فلا حرج عليه أن يكتب : بحث طويلاً عن هذا الشعر فلم أجده. ولكن عليه أن لا يكتب هذه الكلمة إلّا بعد التدقيق الشديد في هذا الموضوع حتى لا ينال منه المحققون الكبار الذين قد يتيسر لهم الوصول إلى هذه الأبيات بأقلّ جهد.

### أيضاً نضيف إلى هذه التعليقات العلمية : شرح الأفكار الغامضة :

فأحياناً تكون بعض الأفكار صعبة جداً على القراء ، خصوصاً غير المتخصّصين ، فيمكن للمحقق - دون إسهاب ولا استزادة ولا توسّع في الأمر - أن يشرح القول

بكلمات موضحة تجعل القارئ قادراً على متابعة النص من غير إثقال ولا توسع ؛ لأن على المحقق أن يعلم أنّ هناك فرقاً بين التحقيق وبين الشروح. فهذا الأمر يلجأ إليه عند الضرورة ، وكما يقول لنا علماء القواعد الفقهية : إن الضرورة تقدر بقدرها ولا يُتوسّع فيها. فيكون التعامل مع النصوص الغامضة على هذا النحو.

وبهذا ، نكون قد أشرنا إلى أهمّ التعليقات العلمية التي يلتزم بها المحقق ليضيف جهداً جديداً إلى النص الأصلي الذي كتبه الكاتب الأصلي ؛ فلا يصحّ في حقيقة الأمر أن يكون النص خلواً من التعليقات ، نصّ مجرد مُصمت هكذا ، وإن أضاف لنا نصاً جديداً قد يكون مهماً إلى أنّ التعليقات العلمية تزيده وضوحاً وتزيد الانتفاع به ، وتقدّمه للناس تقدّماً حسناً ، فيمكن الاستفادة العلمية بطريقة أجود من مجرد الاكتفاء بالنص ، كما كان يلجأ إلى ذلك كثير من المستشرقين.

## المكملات الحديثة

المرحلة الأخيرة وهي : ما سُميت بـ "المكملات الحديثة". وما معنى "المكملات الحديثة" ؟

لم يكن يُعنى بها الأقدمون ، وسيتبين هذا من التفصيلات.

**المكملات الحديثة يجب أن تتضمن عدداً من الموضوعات ، من أهمّ هذه الموضوعات :**

أن يقدم للكتاب بمقدمة علمية يتبين فيها عدد من الموضوعات :

**الموضوع الأول :** التعريف بالمؤلف.

**الموضوع الثاني:** التعريف بالكتاب ، وتوثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه ؛ وهذا جهد قلناه من قبل ولا بدّ من ذكره للذي يقرأ. ولا بد من أن يقوم الباحث بعمل دراسة عن الكتاب يبيّن فيها قيمة هذا الكتاب ، وموضع هذا الكتاب من العلم ، وعلاقته بالكتب السابقة ، وعلاقته بالكتب الآتية من بعده.

**الموضوع الثالث:** لا بد كذلك أن يُعرّف بِنسخ الكتاب التي سيعتمد عليها ، مع وصفها وصفاً دقيقاً من حيث عدد الأوراق ، ومن حيث نوع الكتابة ، ومن حيث عدد الأسطر في كل ورقة ، ومن حيث عدد الكلمات التقريبية في كل سطر ، ومن حيث الكاتب الذي كتب إن كان موجوداً أو معروفاً في نهاية الكتاب ، والتاريخ الذي كُتب فيه هذا المخطوط. لا بد أن يقدم بيانات جيّدة ، وهل المخطوط قرئ وأجيز أو لا ؟ وهل عليه تعليقات وإجازات علمية أو لا ؟

يصف المخطوط وصفاً دقيقاً جداً ، ويصف بقية النسخ ، ويبين السبب الذي من أجله اختار نسخة ما من بين هذه النسخ لكي تكون هي الأصل الذي يعتمد عليه. هذه مسألة مهمّة.

**الموضوع الرابع:** أن يحدّد المنهج الذي سيعتمد عليه في تحقيقه لهذا الكتاب ، يقول: سنقوم بعزو الآيات القرآنية. سنقوم بتخريج الأحاديث النبوية ، سنشرح الكلمات والمصطلحات الغامضة. سنعرّف بالأعلام وفي حدود معيّنة إذا وجدنا نوع من النقص سأقوم بإكماله بالطريقة الفلانية ، سأضع الآيات القرآنية بين أقواس نوعها كذا ، سأضع الزيادات بين أقواس نوعها كذا.

لا بد أن يحدّد منهجه في طريقة التحقيق ؛ حتى نستطيع أن نحكم على هذا المنهج أوّلًا هل هو كامل في ذاته أو ناقص ؟ إذا كان ناقصاً فسيردّ العمل إليه من

المشرف، وإذا كان كاملاً فسيقبل المنهج، ولكن سيلاحظ تطبيقه لهذا المنهج، هل طبقه بالفعل كما قال أو لا؟

**الموضوع الخامس:** ثم على المحقق أن يودع في هذا الجزء نسخاً مصورة لصفحات العناوين لتلك المخطوطات التي اعتمد عليها، ويجعل الصفحة الأولى صفحة العنوان، ثم الصفحة الأولى من الكتاب نفسه، ثم الصفحة الأخيرة من كل كتاب. خمسة موضوعات أساسية توضع في هذا القسم.

**من المكمّلات، فيما يتعلق بطباعة النص:** لا بد أن يظهر النص مطبوعاً في عصرنا، المؤلفون القدامى لم يكونوا يكتبون بحسب تقسيم الموضوع إلى فقرات، والفقرات إلى جمل في الداخل، ولم يكونوا يستخدمون علامات الترقيم؛ نحن مكلفون بهذا، فلا بد من تنظيم الطباعة تنظيمًا جيّدًا يسمح للقارئ الحديث بمتابعة الأفكار الموجودة في داخل الكتاب بالطريقة التي تساعد على الفهم.

وقد تحدّثنا عن علامات الترقيم في القسم الأول من هذا المنهج في القسم الخاص بالبحوث العلمية، فكلّ ما قيل في هذا الموضوع هناك ينطبق على النص المحقّق هنا، بل ينطبق على المقدّمة العلمية التي يضعها الكاتب والمحقّق للكتاب.

الموضوع ينقسم إلى أفكار، والأفكار تنقسم إلى فقرات، والفقرات تنقسم إلى جُمْل، ولا بدّ من استخدام علامات الترقيم؛ حتى يستطيع القارئ بمجرد اللَّمحة أن يعرف أوّل الفكرة من آخرها، وأن يعلم هذه الفكرة مكّملة لفكرة سابقة أو لا، وأن يهتمّ بوضع عناوين. **ولكن عليه إذا وضع العناوين أن تكون:**

**أولاً:** مطابقة للموضوع.

**ثانيًا:** لا بدّ أن يكتبها بين أقواس.

**ثالثاً:** لا بدّ أن يشير في المقدمة إلى أنه هو الذي وضع هذه العناوين ؛ حتى لا يلتبس على القارئ فيظن أن الذي وضع العناوين هو المؤلف الأصلي.

هذه مسائل في الطباعة الحديثة لم تكن تراعى قديماً ، وبعض المحققين الناشئين أو غير المتدربين على التحقيق قد لا ينفذون ذلك بدقة ، فيكون الكتاب كأنه صورة من المخطوط القديم ، وهذا يجعل النفس لا تُقبل عليه كثيراً ، لكن ينبغي العناية بهذا الشأن ؛ فالشكل هنا مهم جداً في تقديم الموضوع ، ولا بد من تحسين هذا الأمر وتجويده وإتقانه على نحو يسمح بمتابعة النص المحقّق بكل سهولة وبكل يسر.

**ثم لا بد أن يكون في هذه المكملات أيضاً:** صنع الفهارس الحديثة في الكتب القديمة فما كان يوجد فهرس إلّا في أقل القليل ، أو قد تذكر فهرس لعناوين الفصول والأبواب فقط ، لكن علينا أن نضع الآن الفهارس التي تساعد كل قارئ للكتاب على الرجوع إلى ما يريد بكل سهولة ويسر. لا بد من صنع الفهارس بالطريقة الحديثة. وقد تحدّثت عن هذا الموضوع أيضاً فيما يتعلّق بالقسم الأول ، فكل ما ذكر هناك ينطبق عليه ما يذكر هنا.

فعندنا فهرس للآيات القرآنية ، وفهارس للأحاديث النبوية ، وفهارس للأعلام ، وفهارس للأشعار ، وفهارس للفرق والطوائف ، وفهارس لألفاظ الحضارة. وكلما تفنّن المحقّق في ذكر هذه الفهارس ، فإن ذلك يكون علامة على الجهد المبذول في تحقيق الكتاب ، وعلى الدرجة التي ينبغي أن يوصف بها واضع هذا التحقيق والقائم بهذا التحقيق.

من بين الأمور الحديثة، أمر مهم، وهو: أمر الاستدراكات على الطباعة: فلا بدّ من مراجعة الطباعة مراجعة دقيقة جدًّا؛ حتى لا تقع في أخطاء تسيء إلى الكتاب وتسيء إلينا. فإذا وقعنا في أخطاء تسيء إلى الكتاب وتسيء إلينا، فإن الكتاب يفقد جزءاً كبيراً من قيمته العلمية. ومن هنا فإنه لا بد من أن نراعي هذا بكلّ دقّة، ويمكن الاستعانة بالآخرين في قراءة ما قرأناه وما كتبناه نحن؛ لأن الذي يقرأ لنفسه يقع في بعض الأخطاء الطباعية؛ لأنه يقرأ من الذاكرة فلا تستطيع عينه أن توضع على الأخطاء، لكن القارئ الجديد أو الآخر سيحاول الفهم فيدقق في القراءة فيتوصّل إلى الأخطاء. فلا بدّ من الطباعة الجيدة جدًّا، وهذا من الأمور الموجودة في الأمور الحديثة.

وقد يطبع الكتاب ولكن قبل التجليد إذا وقعت عين المؤلف عليه ربما يستدرك بعض الأخطاء التي يكون قد فات أو أن استدراكها؛ لأن الكتاب في طريقه إلى التجليد - تمت طباعته. ولكن ربما ينظر هكذا فيجد خطأ، وعندئذ من باب الأمانة العلمية ومن باب التدقيق العلمي، عليه أن يكتب استدراكات على هذا الذي طبع حتى يعين القارئ على أن يقرأ قراءة صحيحة. وهذه أيضاً من الأمور التي ما كانت تقع في القديم، ولكنها تقع الآن بهذه الطريقة.

### التذييل:

ثم إذا تمكّن من حلّ بعض المشكلات بعد طباعة الكتاب وقبل تجليده، أي إنه كان يبحث عن بيت من الشعر فلم يجده، ثم يسّر الله له طريقاً، فسأل أحد المتخصّصين، وذهب إلى مكتبة فبحث في كتاب فوجد الأمر، فمن الممكن أن يكتب تذييلاً في الآخر.

**مثال:** يقول: البيت الشعري الذي كتبناه في النص في صفحة كذا، ولم نعر على تحقيقه هناك ونسبته، وجدناه، ويمكن الرجوع إليه في كتاب وكذا وكتاب كذا.

**مثال آخر:** الحديث الذي بحثنا عنه في (سنن الترمذي) ولم نكن قد عثرنا عليه، أو في (مسند الإمام أحمد) فلم نعر عليه هناك، ولكن نضيفه هنا: إننا قد وجدناه في كذا، ويمكن الرجوع إليه في كتاب كذا وكذا، وهكذا.

فلا بد من كتابة مثل هذه الأمور دون حرج؛ لأن العلم ليس عليه كبير، ولا يصل إنسان إلى الإحاطة التامة بكل علم، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] كما قال الله ﷻ. فمثل هذه الأمور ينبغي العناية بها العناية البالغة حتى يمكن لنا أن نؤدّي حق العلم علينا.

#### إشارات سريعة إلى بعض صعوبات التحقيق:

رداءة الخطوط القديمة، وقد يكون في المخطوط الأصلي تحريف وتصحيف، وقد يتعرض المخطوط القيم لعوامل البلى وعوامل التآكل والتغير، وقد يكون الموضوع غريباً.

فهذه المسائل يمكن بالدربة والمران التعود عليها.

هذا؛ والله تعالى أعلى وأعلم.



# قائمة المراجع العامة



## ١. ( أصول البحث العلمي ومناهجه )

أحمد بدر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩م.

## ٢. ( البحث العلمي مناهجه وتقنياته )

محمد زيان عمر، جدة، دار الشروق، ١٩٨٧م.

## ٣. ( تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل )

عبد الله عبد الرحيم عسيان، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤م.

## ٤. ( تحقيق النصوص ونشرها )

عبد السلام هارون، مكتبة السنة، ١٩٩٤م.

## ٥. ( كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية )

رجاء وحيد دويدري، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠م.

## ٦. ( كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية )

عبد الوهاب أبو سليمان، دار الشروق، ١٩٨٠م.

## ٧. ( كيف تكتب بحثاً أو رسالة )

أحمد شلبي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م.

## ٨. ( مقدمة في أصول البحث العلمي )

السيد رزق الطويل، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٠م.

## ٩. ( مناهج البحث وتحقيق التراث )

أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٦هـ.

١٠. (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي)

فرانز روزنثال، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦١م.

١١. (منهج البحث في العلوم الإسلامية)

محمد الدسوقي، بيروت، دار الأوزاعي، ١٩٨٤م.

